

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة طرابلس  
إدارة الدراسات العليا  
كلية الآداب  
قسم اللغة العربية  
شعبة اللغويات

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات درجة الإجازة  
الدقيقة الدكتوراه بعنوان:

أوجه الاتفاق والاختلاف  
بين قراءتي أبي عمرو ويعقوب  
دراسة صرفية نحوية

إعداد الباحث:

عبد الرحمن حسين عبد الرحمن الهمالي

إشراف:

أ. د/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ  
يَتَذَكَّرُونَ﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿

بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزمر (27- 28)

# الإهداء

إلى والديّ العزيزين، بارك الله لهما في عمرهما، ومرزقني

برهما ومرضاهما، وإلى إخوتي وأخواتي ونزوجي

وأولادي، وإلى أهل الله وخاصته حملة الكتاب، وإلى

كل من أحب القلم في سبيل العلم.

أهدي هذا العمل

# شكر وتقدير

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى معلمي فضيلة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم عمر سليمان زبيدة على ما غمرني به من فضل وإحسان، وعلم بيان، حيث تفضل مشكوراً بالإشراف على بحثي هذا؛ بل وحثني قبل ذلك على إكمال هذه المرحلة، وحثني على إتمامها، فأسأل الله أن يجازيه الجزاء الأوفى في الدنيا والآخرة. ومما يسعدني ويرفع همتي أن أكون أمام أساتذة فضلاء، علماء أجلاء، وهم كل من الدكتور/ بشير محمد زقلام، والدكتور/ محمد خليفة الأسود، والدكتور/ عبد الكريم جمعة سلامة، والدكتور/ عبد الله محمد الأسطى، فلا ريب أن مناقشتهم سيكون لها الأثر الطيب، وسيشرف البحث بلطائفهم البهية، ولمساتهم البيانية، وأتعهد بالأخذ بملاحظاتهم وآرائهم التي تخرج هذا العمل في صورته النهائية المرضية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى شيخ القرآن وأستاذ القراءات فضيلة الشيخ الأستاذ/ محمد علي الهمالي الذي فتح أبواب مكتبته لي خاصة ولطلاب العلم عامة، فبارك الله له في عمره وكتبه فهو بحق من أهل العلم وخدامه، كما أشكر صديقي وأخي الدكتور الصادق أحمد عبدالكريم الذي كان له الأثر الطيب في هذا البحث.

بارك الله للجميع

الباحث

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين

أما بعد

فلا ريب أن القرآن الكريم بقراءاته المتواترة يُعد من المصادر الأصلية في الدرس اللغوي، فمن خلال القراءات يتضح تنوع اللهجات، وتغيّر الدلالات، وتعدد وجوه الإعراب، وكلها يعاضد بعضها بعضاً؛ لأن اختلافها تنوع لا اختلاف تضاد، وهي مرتبطة بعلوم اللغة، والشريعة ارتباطاً وثيقاً، فلا يستغني عنها لغوي، ولا أديب، ولا كاتب، ولا مفسر، ولا محدّث، ولا فقيه، فهي بحق ركن ركين، وموطن حصين لكل طالب أمين يبحث عن مورد معين.

وعلى صعيد الدرس اللغوي فإن المطلع على كتب التراث يجد أن المتقدمين من علماء الأمة قد عُنوا بعلم القراءات عناية جادة، فمنهم من سخر نفسه لتدوينها، ومنهم من أبرز قراءها، ومنهم من جند نفسه للاحتجاج لها وبها، ومنهم من عُنِيَ بنظمها وسبكها في نظم شعري ولاسيما بعد أن صارت القراءات علماً يُدرس، وفناً يعرف في مشارق الأرض ومغاربها بعد عصر التدوين، فنالوا حظاً كبيراً، وخيراً كثيراً من بحرها الزاخر، وفيضها العاطر، وجعلونا قاب قوسين أو أدنى من روح عصرهم، ومداد أقلامهم، لوفرة ما صنفوا وعدد ما ألفوا فكتبهم تملأ المكتبات، وشواهد إنتاجهم تخبر به المخطوطات.

أما المحدثون من أبناء الأمة فلم يألوا جهداً، ولم يشبطوا عزيمة في التحقيق، والدراسة والتمحيص فأظهروا ما أخفته السنون والأيام، وشرحوا ما اعتاص وغاب على الأفهام، فنفرت طائفة من أبناء الأمة لدراسة القراءات - صحيحها وشاذها - على مستويات اللغة وأنظمتها، فمنهم من عُنِيَ بالجانب الصوتي، ومنهم من درس الجانب الصرفي، ومنهم من درس الجانب النحوي أو الدلالي، أو درسها جميعاً، وبعضهم آثر الموازنة بين قراءتين أو روايتين، لإبراز اللطائف اللغوية، والفروق الجوهرية بين كل منهما، وهو مسلك لطيف آثرت أن أسهم فيه من خلال قراءتين متواترتين لعالمين جليلين أضاءت بجهودهما سماء

البصرة ردياً من الزمن وهما الإمام أبو عمرو بن العلاء، والإمام يعقوب الحَضْرَمِي، لأجل جعل جهدي في دراسة قراءتيهما دراسة صرفية نحوية أسميتها

### (أوجه الاتفاق والاختلاف بين قراءتي أبي عمرو ويعقوب)

ولي في اختيار هذا الموضوع مآرب وأسباب منها:

- 1- تعلق الموضوع بالقرآن الكريم الذي شرفت بحفظه، وشغفت بالبحث فيه.
  - 2- دراستي للقراءات القرآنية في معهد القراءات في فترة الثمانينيات فأردت استكمال هذه المسيرة من خلال البحث فيها.
  - 3- شغفي باللطائف اللغوية التي تبرزها القراءات القرآنية، وآراء العلماء، ومن ثم أسهم إسهاماً متواضعاً في مسيرة القراءات القرآنية.
  - 4- إكباري لعالمين جليلين، وقارئين لغويين، حفظا القرآن، وحرصاً على العلم فحفظ لهم العلم آثارهم، ورفع مكانهم.
  - 5- الوقوف على قراءة كل منهما من حيث موافقة كل منهما للآخر أو لغيره من الأئمة، والمواضع التي انفرد بها كل منهما عن العشرة.
- الدراسات السابقة:

إن الناظر في مسيرة القراءات القرآنية يجد أن التأليف فيها لم يتوقف منذ عصر التدوين وحتى يومنا هذا، وعلى هذا فلن أكون بدعاً فيما أقدم من تأصيل للقراءة أو سندها؛ بل سأكون تابعاً لجهود السابقين من علماء الأمة، أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد وقع بين يدي دراسة لفضيلة الشيخ الأستاذ محمد علي الهمامي وهي دراسة نحوية صرفية لرواية قالون، نوقشت في جامعة القاهرة كلية دار العلوم وهي مطبوعة، واطلعت على دراسة للباحث رمضان سعد مسعود عنونها (الظواهر اللغوية في قراءة ابن عامر)، وقد نوقشت في كلية الآداب جامعة الزاوية، أما على صعيد الدراسة الموازنة، فقد اطلعت على دراستين إحداهما: للباحث أحمد عجمي شعبان محمد، وهو بحث بعنوان (أوجه الاتفاق والاختلاف بين قراءتي نافع وأبي جعفر)، وقد نوقشت هذه الرسالة في عام 2007م، بقسم أصول اللغة بجامعة الأزهر الشريف، والدراسة الأخرى للباحث الصادق أحمد عبدالكريم وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان (أوجه الاتفاق

والاختلاف بين رواي قالون والدوري) وقد نوقشت عام 2004م، هذا ما وقع بين يدي واطلعت عليه، وقد نحوت هذا المنهج، وأسأل الله التوفيق والسداد.

### - منهجي في البحث:

1- اعتمدت مصحف حفص عن عاصم في رسم الآيات وضبطها وترقيمها مواضع الدراسة.

2- اقتصرت دراستي على الجانب الصرفي والنحوي دون غيرهما.

3- اعتمدت في التأصيل لقراءة الإمامين كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، مع الاستئناس بغيره كلما دعت الضرورة.

4- قامت دراستي على ما اتفق عليه الإمامان وما اختلفا فيه فيما بينهما أو مع غيرهما.

5- قمت بذكر الإمامين في مواضع الدراسة وأشارت إلى غيرهما على النحو التالي: إذا كان الأكثر موافقا لهما قلت: ومعهما كثير من القراء، وإذا كان الأقل موافقا لهما قلت: ومعهما بعض القراء، وإذا انفرد إمام منهما بقراءة، ذكرت قراءة الآخر وقلت ومعهم جمهور القراء.

6- قدمت أبا عمرو على يعقوب؛ لأن أكثر المصنفات في القراءات قدمته على يعقوب، وأيضاً قدمته؛ لأنه هو الأسبق في القراءة، ويعقوب يُعد من تلاميذ أبي عمرو، وترأس القراءة والإقراء بعد شيخه في البصرة.

7- اكتفيت بذكر وفيات القراء والنحويين والمعربين في المتن باستثناء الإمامين وراوييهما فقد عرفت بهم في التمهيد.

8- جعلت المواضع الكثيرة والمتفق على توجيهها في جدول على سبيل التخفيف والاختصار.

9- عزوت بعض الظواهر اللهجية التي كانت بارزة في قراءة الإمامين إلى بيئاتها.

10- اعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي مع المنهج الإحصائي؛ لأن طبيعة البحث تقتضي ذلك.

وقد جاء البحث في مقدمة وباين أسبقتهما بتمهيد وأعقبتهما بخاتمة، أما التمهيد فقد عرف علم القراءات القرآنية، ثم عرّج على التعريف بالإمامين وراوييهما، وأما الباب الأول فقد درس المسائل الصرفية في الأسماء والأفعال وجاء في أربعة فصول درس الأول

منها مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء واختلافهما فيها من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وتناول الفصل الثاني مواضع الاتفاق في المصادر والمشتقات، واختلاف الإمامين فيها، ودرس الفصل الثالث تعاقب الحركات بين المتفق عليه والمختلف فيه وتناول الفصل الرابع مواضع اتفاق الإمامين في صيغ الأفعال واختلافهما فيها.

الباب الثاني وتناولت فيه اتفاق الإمامين في الأسماء والأفعال والحروف واختلافهما فيها على المستوى النحوي، وقد جاء في ثلاثة فصول، درس الأول منها اتفاق الإمامين في الأسماء واختلافهما فيها، ودرس الثاني اتفاق الإمامين في الأفعال واختلافهما فيها، وجاء الأخير ليدرس الحروف والمواضع المتفق عليها والمختلف فيها بينهما، وختمت البحث بخاتمة رصدت فيها ما توصلت إليه.

وبعد سردي لسير رحلة البحث فإنني لا أدعي أنني استوفيت الموضوع جوانبه كلها، فهذا عملُ بشري، وجهدٌ مقلٌّ، فالنقص يعتريه والكمال ليس من صفاته ودواعيه، غير أنني أدعي أنني محبٌ للغة، شغوفٌ بها، فإن كان ما قدمت خيراً فهو فضل من الله ومنة، وإن كان غير ذلك فأسال الله مغفرته ومعافاته، وأستعير في هذا المقام قول الإمام الشاطبي رحمه الله في لاميته:

وَسَلَّمَ لِأَحَدِي الْحَسَنِينَ إِصَابَةً \*\*\* وَالْآخَرَى اجْتِهَادُ رَامٍ صَوْباً فَأَمَحَلَا  
وَإِنْ كَانَ خَرَقٌ فَادْرَكِهِ بِفَضْلَةٍ \*\*\* مِنْ الْحَلْمِ وَلِيُصْلِحَهُ مِنْ جَادٍ مَقُولاً

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وآخر دعوانا (أن الحمد لله رب العالمين)

الباحث



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ التمهيد

### توطئة:

مما لا ريب فيه أن القرآن الكريم هو مدار الدراسات القرآنية عامة، وهو النواة لدراسة القراءات القرآنية خاصة؛ لأنها في جميعها لا تخرج عن أوجه قرائية وأدائية لهذه النص المحفوظ بحفظ رب العزة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها قال تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (سورة الحجر: 9).

ولما كانت الدراسة جوهرها القرآن الكريم مع بعض قراءاته آثرت أن أبتدئ بتعريف القرآن الكريم، فالقراءات القرآنية، ثم ضوابط القراءة، وشروطها، ونظرة العلماء إليها.

### أولاً: تعريف القرآن الكريم.

أ- تعريفه لغة: القرآن مصدر الفعل قرأ يقرأ قراءة وقرآناً والمعنى الجمع، وسمي قرآناً؛ لأنه يجمع السور فيضمها.

قال تعالى ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 17)، أي جمعه وقراءته (1).

ب- تعريفه اصطلاحاً: "القرآن الكريم هو الكلام المعجز المنزل على النبي - ﷺ - المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته" (2).

### ثانياً: القراءات القرآنية.

أ. القراءات لغة: هي جمع قراءة، والقراءة مصدر للفعل قرأ يقرأ.

ب. اصطلاحاً: هي "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله" (3).

ويعرفها الشيخ عبدالفتاح القاضي بأها: "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله" (4).

### ثالثاً: شروط القراءة الصحيحة وضوابطها ونظرة العلماء إليها:

(1) ينظر لسان العرب لابن منظور، ط/ دار الحديث القاهرة، ط/ 1423هـ - 2003م، مادة [ق، ر، أ] جـ 283:7.

(2) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني، ط / الحلبي وشركاؤه، ط / الثالثة (د.ت) جـ 19:1.

(3) منجد المقرئين لابن الجزري / تحقيق محمد شعبان، دار الصحابة طنطا، ط / 2007، ص: 81.

(4) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة / ط الحلبي، (د.ت)، ص: 5.

تذكر كتب التراث أن ابن مجاهد (ت: 324هـ) هو أول من سبغ السبعة - نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي - وقد أثر التسبيع لما رآه من كثرة الرواة والناقلين عن هؤلاء الأئمة، وتيمناً بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، كما أن المصاحف التي كتبها عثمان - رضي الله عنه - كانت سبعة على رأي كثير من العلماء<sup>(1)</sup>، فاقتصره عليهم ليس لأنه لا يوجد غيرهم، وإنما لما ذكرت من أسباب.

ثم يأتي الإمام مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، ويناقش مسألة القراءات القرآنية بتساءل مفاده: "إن سأل سائل فقال فما الذي يُقبل من القراءات الآن، فيقرأ به؟.... فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً. ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته، وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحدته"<sup>(2)</sup>.

ثم يأتي من بعدهما ابن الجزري (ت: 833هـ) ويضمّن كلام العلماء السابقين في مقدمة طيبة نشره بقوله:

" فكل ما وافق وجه نحو \* وكان للرسم احتمالاً يحوي  
 وصح إسناداً هو القرآن \* فهذه الثلاثة الأركان  
 وحيثما يحتل ركن أثبت \* شذوذه لو أنه في السبعة"<sup>(3)</sup>.

وكلام الأئمة السابقين يفيد أن القراءات السبعية هي صحيحة ولاقتها الأمة بالرضا والقبول، وبالمقابل فإن الثلاث المكملة أيضاً تنطوي تحت الضوابط التي جعلها العلماء لشروط القراءة الصحيحة.

(1) ينظر: مختصر التبيين لهجاء التنزيل لابن نجاح، تحقيق د. أحمد أحمد معمر، مجمع الملك فهد للطباعة، ج 1 : 139

(2) الإبانة لمكي بن أبي طالب، تحقيق عبدالفتاح شلي، دار النهضة مصر، (د.ت)، ص: 51.

(3) شرح طيبة النشر لابن الناظم، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، ط/ 2005، ص: 8.

فالقراءات العشرية هي قراءات متواترة، مرّ على الأمة زمنٌ وهي تقرأ بقراءة التابعين منهم مثل: أبي جعفر، وابن عامر وتابعيهم في كثير من الأمصار الإسلامية. ومما يدل على ذلك ما نجده من مؤلفات وكتب تناولت القراءات السبعية والعشرية على حد سواء، وبخاصة في القرن الرابع والخامس والسادس للهجرة كما فعل ابن مهران (ت: 381) في كتابيه المبسوط في القراءات العشر والغاية في القراءات العشر وكما فعل الداني (ت: 444هـ) في جامع، وتيسيره، والقلاسي (ت: 541) في كتابه الكفاية الكبرى في القراءات العشر، وغيرها من الكتب التي سأذكرها في هذه الوقفة، ولم يفرقوا بين سبعية وعشرية في مؤلفاتهم؛ بل إن ابن الجزري (ت: 833هـ) قطع بتواتر هذه القراءات بقوله: "والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، وهم أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف، أخذ الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا"<sup>(1)</sup>.

وقد توقف بعض اللغويين على الضابط الأول من ضوابط القراءة بين اشتراط التواتر أو الاكتفاء بصحة السند، ومنهم من ذهب إلى عدم تواتر بعض الظواهر الأدائية كالمدة والإمالة وتخفيف الهمز<sup>(2)</sup>، كما ذهب إلى ذلك ابن الحاجب (ت: 570هـ)، ومنهم من فرق بين السبعية والثلاث المكتملة لها بين صحيح وأصح، ومنهم من ذهب مذهباً شططاً كابن المقسم أبي بكر محمد بن الحسن البغدادي (ت: 354هـ) حيث أحاز القراءة بما وافق الرسم والعربية ولم تثبت صحته؛ وقد استوقف وعُقد له مجلس لتأديبه فتاب ورجع<sup>(3)</sup>.

ومن الشيوخ من يرى أن تواتر القراءات في حال اجتماع القراء لا في حال افتراقهم، كما نُقل عن أبي شامة المقدسي<sup>(4)</sup> (ت: 665هـ).

(1) منجد المقرئين، ص: 24.

(2) ينظر السابق، ص: 66.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الثانية 1423هـ /

2002م، ج 1: 20.

(4) ينظر: منجد المقرئين، ص: 77، ومناهل العرفان للزرقاني، ج 1: 438.

وقد تصدّى الإمام ابن الجزري لهذه المسائل وغيرها بخطا ثابتة، وسعي حثيث لإبراز غموض هذه الشبهة وما قيل فيها، وما حُمل على بعض العلماء الذين ناقشوا هذه المسائل، فرد على ابن الحاجب (ت:570هـ) في كتابه المنجد بالحجة الدامغة التي تثبت هذه الظواهر عن الأئمة بما لا يدعو مجالاً للتشكيك فيها والقراءة بها، تركت تفصيلها اختصاراً<sup>(1)</sup>.

أما ما قيل عن الشيخ أبي شامة وهو من أئمة القراءة، فمن شدة اعتقاد ابن الجزري في أبي شامة شكك في نسبة الكلام إليه؛ لأنه يراه أكبر من هذا الظن بالقراءة، إذ قال: "وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء، وربما يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه"<sup>(2)</sup>.

وقد ناقش هذا الأمر بقوله: "وقد اشترط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء بحىء الآحاد لا يثبت به قرآناً، وهذا لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره"<sup>(3)</sup>.

وأضيف في حق أبي شامة المقدسي (ت:665) بأنه عالم جليل، وشيخ ظله في القراءات وارف ظليل، وهو تلميذ الإمام السخاوي (ت:643هـ) ومن خلال التمعن في كتابه إبراز المعاني من حرز الأمانى الذي شرح فيه متن الشاطبية للشاطبي (ت:590هـ) شيخ شيخه، وجدت التأصيل والتعليل، مع إسهاب في التوجيه اللغوي الذي ينم ويكشف عن فهم كثير، وسعة اطلاع، وأفق كبير، وهو من أفضل المؤلفات في شرح الشاطبية، وأكثرها انتشاراً، ولو كان لأبي شامة هذه التزعة لوجدتها في توجيهاته لانفرادات بعض الأئمة عند التعرض لها، فقد كانت لي مع كتابه سابق الذكر الوقفات الكثيرة، فشيء

(1) لمستزيد، ينظر: المنجد ص:66 فما بعدها.

(2) المنجد، ص:76.

(3) النشر، ج1:18.

اقتباس، وآخر استثناس، وتارة استدلال (1)، ولم أر في توجيهه مغزاً أو مطعناً - حسب اطلاعي - بل لاحظت احتفاءً بالقراء، وتوجيهاً جميلاً، وعقلاً نيراً فطيناً.

وقد تأثر من المعاصرين الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني بهذه القضية التي أثيرت ونسبت إلى أبي شامة - رحمه الله - فوافق الرأي المنسوب لأبي شامة في أن المتواتر ما اتفقت الطرق على نقله، وقد نقل نص أبي شامة من كتابه المرشد الوجيز، وعلق عليه بقوله: "وكنت أقول في الطبعة الأولى إنه أمثل الآراء فيما أرى" (2).

ثم يأتي بعد ذلك بكل تواضع وأمانة مستدركاً بقوله: "لكن بعد معاودة البحث والنظر، واتساع أفق اطلاعي فيما كتب أهل التحقيق في هذا الشأن، تبين لي أن أبا شامة أخطأه الصواب أيضاً فيمن أخطأ، وأني أخطأت في مشايعته وتأييده" (3).

ويلخص الشيخ الزرقاني بعد البحث والإمعان إلى أن كل القراءات العشر متواترة، ويتفق مع ابن السبكي، والجزري، والنويري وغيرهم (4).

والإمام ابن الجزري قد قطع بما لا يدع مجالاً للمراجعة وهو المحقق الثبت والمرجع في هذا العلم بأن الذي "وصل إلينا اليوم متواتراً صحيحاً مقطوعاً به قراءات الأئمة العشرة ورواقتهم المشهورين" (5).

وقد سئل أستاذ المفسرين أبو حيان الأندلسي (ت: 754هـ) عن القراءات الثلاث المكملة فأجاب بأنه "قد ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر شيخ نافع وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين، وهما بمدينة الرسول - ﷺ - حيث كان العلماء متوافرين... وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم الناس، والبصرة إذ ذاك ملامى من أهل العلم، ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوب تلميذ سلام الطويل" (6).

(1) كان الكتاب أحد مصادر الرئيسة في رسالة الماجستير التي عنوانها "الظواهر الصوتية في قراءة حمزة" نوقشت سنة 2008.

(2) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني، ج 1: 438.

(3) المصدر السابق، ج 1: 439.

(4) السابق، ج 1: 441.

(5) منجد المقرئين، ص: 33.

(6) النشر، ج 1: 39.

وإذا تتبعنا القراءات العشر وجدت أن ما اختلف فيه إمام مع آخر توافقت كل منهما مع غيره سواء أكان من السبعة أم من الثلاث المكمل، وكلها لا تخرج عن بعضها سوى بعض الانفرادات التي وجدت في قراءة كل الأئمة من ابن عامر أقرب الأئمة لعصر الصحابة؛ لأنه تابعي، وإلى قراءة أبي جعفر أقرب القراءات سنداً، إلى قراءة الإمام خلف العاشر أصغر الأئمة سنّاً، وأبعدهم عن عصر الصحابة والتابعين؛ لأن سند قراءته أبعد من الذين سبقوه، ومع هذا يقول ابن الجزري (ت: 833هـ) في قراءة خلف العاشر: "تتبعنا اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء: (وحرام على قرية أهلكتها) قرأها كحفص والجماعة بألف" (1).

وخروج خلف ليس شذوذاً إنما هو موافقة لغير هؤلاء من العشرة. ثم إذا نظرنا في الكتابة والتأليف في القراءات العشرية نجد أن كتاب النشر في القراءات العشر، وإن كان واسع الانتشار والشهرة، واحتفى بالأئمة العشرة فما هو إلا تنويعٌ لمرحلة مر بها هؤلاء القراء العشرة قبل كتاب النشر بحوالي أربعة قرون، منها كتاب المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ت: 381هـ)، وكتاب الغاية في القراءات العشر له أيضاً، وكتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة بإضافة قراءة الأعمش إلى العشرة لأبي الحسن البغدادي (ت: 438هـ)، وكتاب التذكار في القراءات العشر لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا البغدادي (ت: 445هـ)، وكتاب المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر بن سوار (ت: 496هـ) وكتاب الكفاية الكبرى في القراءات العشر للقلاسي (ت: 541هـ)، وكتاب الكثر في القراءات العشر للواسطي (ت: 740هـ) وهو كتاب توجيهِ، وغيرها (2)، فضلاً عن السبعية، وقد لاقتها الأمة بالرضا والقبول واحتفت بعلمائها، ومن باب أولى بقراءتها، وكيف لا وهم القراء الأجلاء الذين ورد عنهم أنهم لم ينقلوا حرفاً إلا بأثر.

(1) النشر، ج 1: 153.

(2) ينظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد عمر بازمول، دار المحجة الرياض / ط/ الأول، ج 1: 197.

وقد سار من جاء بعد ابن الجزري على منهجه ومسلكه، فمن العلماء من جعل التواتر عنواناً لكتابه كما فعل الشيخ النشار (ت: 839هـ) حيث أسمى كتابه البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة<sup>(1)</sup>، وكذا عبد الفتاح القاضي، وقطع أحد المعاصرين بتواتر العشر بلا مفاضلة بينها فبعد أن سرد سند قراءة يعقوب قال: إن "قراءة يعقوب البصري الحضرمي صحيحة ومتواترة ومتصلة بالسند بالنبي - ﷺ -"<sup>(2)</sup>.

وقد أكد بأنه: " لا ينبغي لأي شخص أن يوجه إليها أي شيء"<sup>(3)</sup>.

وبعد هذا السرد للسند والروايات، وذكر المؤلفات التي احتفت بالقراءات العشرية على مر العصور - قديماً وحديثاً - والأخذ والسماع بين كثير من الأئمة، وجهود ابن الجزري (ت: 833هـ) في سرد طبقات الرواة فاضلاً عن فاضل، وأجوبة علماء الأمة ونظرهم للقراءات العشرية، وقد مر زمن غير قليل والأمصار تقرأ بقراءتهم في المدينة والبصرة والكوفة، صار لزاماً أن ترفع الأعلام التي تحاول أن تغمز بعض القراءات العشرية، أو أن تنظر إليها من طرف خفي؛ لأن الطريق بين، والمسلك واضح لمن فكر ونظر، وأمعن وتدبر. والله أعلم.

(1) كتاب مطبوع للشيخ أبي حفص سراج الدين النشار من جزأين، تح / علي محمد معوض، وعادل أحمد، منشورات عالم الكتاب، ط/ الأولى ، 1421هـ - 2000م.

(2) في رحاب القرآن الكريم، د. محمد سالم محيسن، الكليات الأزهرية، ط 1980، ص: 324.

(3) السابق ص: 328.

رابعاً: الإمام أبو عمرو وراويه

الإمام أبو عمرو

1- اسمه وكنيته:

هو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبدالله بن الحسين الحارث بن جلهمة  
ابن حجر بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم المازني البصري.

كنيته: أبو عمرو.

2- مولده:

ولد أبو عمرو سنة ثمان وستين بمكة المكرمة، وقيل سنة سبعين، وقيل سنة خمس  
وستين هجرية<sup>(1)</sup>.

3- شيوخه:

تلمذ أبو عمرو بن العلاء على شيوخ كثير، لعله أكثر السبعة شيوخاً، تنقل بين منابع  
العلم، فدرس في مكة، وتنقل إلى المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، كما درس في  
البصرة والكوفة، وسمع من علماء أجلاء أذكر منهم:

1- أنس بن مالك (ت: 91هـ)

2- الحسن بن أبي الحسن البصري (ت: 110هـ)

3- حميد بن قيس الأعرج (ت: 130هـ)

4- أبو عالية رفيع بن مهران (ت: 90 أو 96هـ)

5- سعيد بن جبير بن هشام الأنصاري (ت: 95هـ)

6- شيبه بن نصاح (ت: 130هـ)

7- عاصم بن أبي النجود (ت: 127هـ)

8- عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 129هـ)

9- عبدالله بن كثير المكي (ت: 120هـ)

10- محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت: 123هـ)

11- نصر بن عاصم الليثي (ت: 90هـ)

12- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت: 130هـ).

<sup>(1)</sup> ينظر: في ترجمته غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، تحقيق براجستراسر، منشورات دار مكتب العلمية، بيروت  
لبنان، ط/2006، ج 1: 262 في بعدها، وينظر: الفهرست للندم، ط/ الأولى 1994، ص 46.



وهؤلاء العلماء الأفاضل الذين تتلمذ عليهم أبو عمرو أسماء بارزة في خدمة كتاب الله منهم المقرئ، ومنهم المؤلف في علوم القرآن، فضلاً عن أنهم من الطبقة الأولى من التابعين-رضي الله عنهم - وقد أخذ عنهم الإمام جميعاً عرضاً وسماعاً ومن دون واسطة<sup>(1)</sup>.

#### 4- تلاميذه:

ذكرت -آنفاً- أن الإمام قد أخذ عن كثير من العلماء، انعكس ما أخذه على عقليته النيرة، فكان عالماً بالحروف، وأخبار ومآثر العرب، فضلاً عن كونه إماماً في البصرة، فشددت إلى مسجده الرّحال، وانهمال عليه خلق كثير، لينهلوا من غزير علمه، وفيض سيبه، ولا غرو في ذلك فهو القارئ واللغوي والأديب، تلاميذه أكثر من أن تُحصى، جلّهم صار عالماً في الإقراء واللغة أذكر منهم:

- 1- خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي (ت: 168هـ).
- 2- الحسين بن علي الجعفي (ت: 203هـ).
- 3- إسحاق بن يوسف بن يعقوب (ت: 195هـ).
- 4- سلام بن سليمان الطويل (ت: 171هـ).
- 5- عبدالله بن المبارك اليزيدي (ت: 181هـ).
- 6- عيسى بن عمر الهمداني (ت: 156هـ).
- 7- يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: 202هـ).
- 8- يونس بن حبيب (ت: 182هـ).
- 9- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: 180هـ).
- 10- عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت: ) .

وهؤلاء أخذوا عن الإمام القراءة مباشرة عرضاً وسماعاً، وغيرهم كثير، تركتهم اختصاراً<sup>(2)</sup>.

#### 5- ثناء العلماء عليه:

عاش أبو عمرو بن العلاء في بيئة علمية، وتنقل بين ربوع منابع العلم، وقدم الكثير والكثير لطلاب العلم والمعرفة فأثنى عليه كل من عرفه ومن قرأ له، ومن سمع عنه، قال في

<sup>(1)</sup> ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء للجزري، ج 1: 263.

<sup>(2)</sup> فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، تحقيق: مولاي محمد الأدرسي، مكتبة رشد، ط/ الثانية، 2005م، ج1:

حقه العباس بن الفضل الأنصاري (ت: 186هـ) "ما رأيت عيناى مثل أبي عمرو بن العلاء، وما بأقطارها مثل أبي عمرو بن العلاء ولا تلد النساء مثل أبي عمرو بن العلاء"<sup>(1)</sup>.  
تحدث أبو عبيدة معمر المثنى (ت: 210هـ) عنه فقال: "كان أبو عمرو أعلم الناس بالقراءة والعربية وأيام الناس والشعر وأيام العرب"<sup>(2)</sup>.

قال تلميذه الأصمعيّ (ت: 216هـ): "أنا لم أر بعد أبي عمرو أعلم منه"<sup>(3)</sup>.  
ويشهد بفضل الأول على الآخر الشيخ ابن أبي مريم (ت: 565هـ) الذي تحدث عن سعة علمه بقوله: "إمام أهل زمانه في علم العربية، وكان متفقاً على أنه أوحده عصره في عصره، وكان في زمانه جماعة من العلماء وقد سبقهم هو في العلم"<sup>(4)</sup>.  
أما الإمام السخاوي (ت: 643هـ) فيقول فيه: "من أئمة القراءة والنحو والشعر والغريب ومن أهل الثقة والعدالة"<sup>(5)</sup>.

وعلى تبخره في العربية وأخبار العرب فقد كان يختم القرآن في كل ثلاثة أيام، ويُقل عنه أنه قال: "ما قرأت من القرآن حرفاً إلا بأثر"<sup>(6)</sup>، وإذا دخل رمضان ينشغل فيه بالقرآن، ولا ينشد فيه بيتاً من شعر حتى ينسلخ الشهر<sup>(7)</sup>.

وأكرر ما قاله الإمام الشاطبي (ت: 590هـ) في بدور القرآن، وأهل الله وخاصته قوله:  
جزى الله بالخيرات عنا أئمة \* لنا نقلو القرآن عذباً وسلسلاً"<sup>(8)</sup>

## 6- سند قراءة أبي عمرو بن العلاء:

جاءت قراءة الإمام أبي عمرو موصولة كغيرها من القراءات العشرية من معلميه إلى شيوخهم رضوان الله عليهم - إلى الصحابة المرضيين إلى في رسول الله ﷺ - من عدة طرق

<sup>(1)</sup> ينظر: غاية النهاية للجزري، ج 1: 263.

<sup>(2)</sup> معرفة القراء الكبار لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الذهبي، تحقيق طيار آلي قولاج، منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركية، ط/ الأولى 1995م. ج 1: 233.

<sup>(3)</sup> غاية النهاية في طبقات القراء، ج 1: 264.

<sup>(4)</sup> الموضح لابن أبي مريم: تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، ط/ الأول، 2009ف، ص: 83.

<sup>(5)</sup> فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، ج 1: 137.

<sup>(6)</sup> السابق وكذا الصفحة.

<sup>(7)</sup> ينظر: البداية والنهاية لابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ط/ الأولى 1420هـ - 1999م، ج 5: 10: 130.

<sup>(8)</sup> الوافي في شرح الشاطبية للفاضي، مكتبة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن والكتب الإسلامية (د.ت) ص 12.

على النحو التالي:

قرأ أبو عمرو على شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي، وقرأ أبو جعفر على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، وقرأ أبو جعفر أيضاً على شيخه عبدالله بن عباس الهاشمي، وقرأ أبو جعفر على أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وقرأ هؤلاء الثلاثة - ابن عباس، ابن عياش، أبو هريرة - على شيخهم أبي بن كعب الخزرجي، وقرأ أبو هريرة وابن عباس على زيد ابن ثابت أيضاً، وقرأ زيد وأبي على رسول الله - ﷺ - .

قرأ أبو عمرو على شيخه أبي جعفر يزيد القعقاع، وشيخه يزيد بن رومان، وشيخه شيبه بن نصاح، وقرأ يزيد وشيبه على شيخهما ابن عياش وقرأ ابن عياش على أبي بن كعب، وقرأ أبي على النبي - ﷺ - .

قرأ أبو عمرو على شيخه سعيد بن جبير، وقرأ سعيد على شيخه عبدالله بن عباس وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي وزيد أحذا من في النبي - ﷺ - (1).

قال الإمام أبو عمرو: "قرأت على مجاهد وسعيد بن جبير، وهما قرآ على عبدالله ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وقرأ أبي على النبي - ﷺ - (2).  
7- وفاته:

لبي أبو عمرو نداء ربه سنة (154هـ) في خلافة أبي جعفر المنصور، بعد عمر حافل بالأخذ والتلقي، والتفاني في العطاء والإقراء.

أقبل اللغوي يونس بن حبيب (ت: 182هـ) تلميذ الشيخ معزياً أبناءه فقال "نعزيكم وأنفسنا بمن لا نرى شبيها له آخر الزمان، والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلهم علماء وزهاداً، والله لو رآه رسول الله - ﷺ - لسره ما هو عليه" (3).

مرحمة الله رحمة واسعة

## الراوي أبو عمرو الدوري

(1) ينظر: في سند القراءة، النشر للجزري ج 1: 108، 142، وينظر أيضاً غاية النهاية في طبقات القراء ج 1: 262، 277، 381.

(2) المبسوط في القراءات العشر لابن مهران الاصبهاني، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة طنطا، ط/ 2006، ص 15.

(3) ينظر: غاية النهاية ج 1: 265، والتجريد لابن الفحام، دار الصحابة طنطا، ط/ الأولى/ 2005، ص 54، وينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص 84، والبداية والنهاية لابن كثير، م: 5: 10: 130.

1- اسمه وكنيته:

هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان البغدادي الضرير.

كنيته: أبو عمر.

2- مولده:

ولد حفص في الدورية، وهي بلدة قريبة من بغداد سنة مئة وخمسين للهجرة.

3- نشأته العلمية:

تتلمذ الدوري على كوكبة من العلماء حتى صار حافظاً عالماً فقيهاً، ثم تصدّر المجلس للإقراء، وقد تتلمذ عليه خلق كثير، ذكر ابن الجزري في طبقاته أكثر من أربعين طالباً تتلمذوا على يديه.

4- سند قراءته:

أخذ أبو عمر الدوري القراءة عن شيخه المباشر يحيى بن المبارك اليزيدي (ت: 202هـ) وقرأ اليزيدي على شيخه أبي عمرو بن العلاء، وقراءة أبي عمرو جاءت موصولة من عدة طرق كما سبق ذكره.

5- وفاته:

توفي الشيخ أبو عمر في شوال سنة ست وأربعين ومئتين<sup>(1)</sup>.

رحمة الله رحمة واسعة

## الراوي أبو شعيب السوسي

1- اسمه وكنيته:

هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن الجارود بن مسرح السبي.

(1) ينظر في ترجمته غاية النهاية، ج 1: 222، وشرح طيبة النشر لابن الناظم، ص 11.

كنيته: أبو شعيب، ولقبه السوسي نسبة إلى السوس، وهو موضع بالأهواز.  
2- مولده:

لم أعثر على كتاب يثبت مكان ولادته - حسب اطلاعي -.

3- نشأته العلمية:

تتلمذ السوسي على شيخه اليزيدي، وكان من أجل أصحابه، وارتقى في القراءة والإقراء حتى صار له تلاميذ كغيره من العلماء.  
4- سند قراءته:

أخذ أبو شعيب القراءة عرضاً وسماعاً على شيخه يحي اليزيدي، وأخذ اليزيدي عن أبي عمرو عرضاً وسماعاً، وقراءة أبي عمرو جاءت موصولة من عدة طرق كما سبق.  
5- وفاته:

توفي أبو شعيب أول سنة إحدى وستين ومئتين، في خلافة أحمد بن المتوكل<sup>(1)</sup>.

رحمه الله رحمة واسعة

ويتضح من خلال سند الراويين أنهما أخذوا القراءة من أبي عمرو عن اليزيدي عن أبي عمرو، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي: (ت: 590هـ) في لاميته الشهيرة عند التعريف بهما ما نصه:

"وأما الإمام المازني صريحهم	*	أبو عمرو البصري فوالده العلا
أفاض على يحي اليزيدي سيبه	*	فأصبح بالعذب الفرات معللاً
أبو عمر الدوري وصالحهم أبو	*	شعيب هو السوسي عنه تقبلاً" <sup>(2)</sup>

ويقتفي الإمام بن الجزري الإمام الشاطبي في نظمه بقوله:

"ثم أبو عمرو فيحي عنه	*	ونقل الدوري وسوس عنه" <sup>(3)</sup>
-----------------------	---	--------------------------------------

<sup>(1)</sup> ينظر في ترجمته، غاية النهاية، ج1: 302، وشرح طيبة النشر لابن الناظم، ص11، وينظر: البدور الزاهرة في

القراءات العشر المتواترة، للنشار، ج1: 95، والبداية والنهاية لابن كثير، ج1: 9.

<sup>(2)</sup> الوافي في شرح الشاطبية، ص18.

<sup>(3)</sup> شرح طيبة النشر لابن الناظم، ص11.

ويلاحظ في كلا النظمين أن اليزيدي قد ذكر بين الإمام أبي عمرو وبين كل من الدوريّ والسوسي، لأنه الوسطة بينهما، وهو ليس بغريب عند القراء فخلف وخلاد، أيضاً رويًا بسند عن حمزة؛ لأن بينهما سليم شيخ الراويين، غاية ما هناك أن الأئمة اختاروا من بين تلاميذ يحي بن المبارك الدوري السوسي، ولشهرتهما نسبا إلى الإمام أبي عمرو.

خامساً: الإمام يعقوب وراوياه  
الإمام يعقوب  
1- اسمه وكنيته:

هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، مولى الحضرميين<sup>(1)</sup>.

كنيته: أبو محمد، وقيل أبو يوسف.

2- مولده:

ولد يعقوب سنة (117هـ - الموافق 733م)<sup>(2)</sup>.

3- شيوخه:

تتلمذ يعقوب على شيوخ فضلاء، بداية من أسرته؛ لأنها كانت أسرة علمية، فجدّه عبد الله كان شيخاً كبيراً فاضلاً تتلمذ على يديه طلاب كثر، وتذكر كتب التراجم كثيراً من الشيوخ الذين قرأ عليهم وسمع منهم يعقوب، أذكر منهم:

1- سلام بن سليمان الطويل (ت: 171هـ).

2- مهدي بن ميمون العطاروي (ت: 171هـ).

3- شهاب بن شُرْنَفَة (ت: 160هـ).

4- يونس بن عبيد بن دينار القعني (ت: 139هـ).

5- علي بن الحسن الكسائي (ت: 189هـ).

6- أبو عمرو بن العلاء (ت: 159هـ).

7- حمزة بن حبيب الزيات (ت: 156هـ).

وكل العلماء الأفاضل أخذ عنهم يعقوب مباشرة ومن دون واسطة<sup>(3)</sup>.

4- تلاميذه:

ترأس الشيخ يعقوب الإقراء بالمسجد الجامع بالبصرة بعد أبي عمرو بن العلاء، وذاع صيته في الأنحاء، فشددت إليه الرحال، وكثرت عليه الحلقات، وحفظ على يديه خلق كثير منهم:

<sup>(1)</sup> ينظر، في ترجمته غاية النهاية، ج2: 336، وينظر بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثانية، 1399 - 1979 م، ج2: 348.

<sup>(2)</sup> ينظر في ميلاده الأعلام للزركلي، منشورات دار العلم للملايين، بيروت لبنان، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط/ الخامسة، 1980م، ج8: 195.

<sup>(3)</sup> ينظر: غاية النهاية، ج2: 236.

- 1- أبو الحسن روح بن عبدا لمؤمن الهذلي (ت: 234 أو 235هـ).
- 2- أبو عبدالله محمد بن المتوكل اللؤلؤي رويس: 238هـ).
- 3- أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز (ت: 240هـ).
- 4- أبو حاتم السجستاني (ت: 255هـ).
- 5- محمد بن وهب القزاز (ت بعيد: 270هـ).

وقد ذكر ابن الجزري في طبقاته كثيراً من تلامذته تركتهم اختصاراً<sup>(1)</sup>.

## 5- ثناء العلماء عليه:

لا ريب أن الإمام يعقوب عالم فاضل، وشيخ متقن، فهو أحد الأئمة العشرة، بل كان معدوداً أحد السبعة لو لا أن ابن مجاهد (ت: 324) أثبت الكسائي وحذف يعقوب في تسييعه أثناء المائة الثالثة، وهو الذي فاض علمه على أهل البصرة خاصة، وأبناء المسلمين عامة، وورث العلم كابراً عن كابر، يتحدث عنه تلميذه أبو حاتم السجستاني (ت: 255هـ) فقال: "كان أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعللها ومذاهب النحو"<sup>(2)</sup>.

امتدحه أبو الحسن بن المنادي (ت: 334هـ) بقوله: "كان يعقوب أقرأ أهل زمانه، وكان لا يلحن في كلامه"<sup>(3)</sup>.

وينقل الإمام الداني (ت: 444هـ) رواية عن شيخه طاهر بن غلبون (ت: 399هـ) في حق الإمام يعقوب، قال: "إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب"<sup>(4)</sup>.

قال فيه ابن الفحام (ت: 516هـ) صاحب التجريد " كان من الورع بمكان عظيم، ويدعى باللغوي، -رضي الله عنه-"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: غاية النهاية، ج 2: 236.

<sup>(2)</sup> شرح طيبة النشر لابن الناظم الجزري، ص 16، وينظر: التذكرة في القراءات لثمانى لأبي حسن طاهر بن غلبون، تح/ أيمن رشدي سويد، منشورات دار بن خلدون، ط/ الأولى، 2009م، ج 1: 60.

<sup>(3)</sup> غاية لنهاية، ج 2: 337.

<sup>(4)</sup> النشر في القراءات العشر، ج 1: 40.

<sup>(5)</sup> مفردة يعقوب لابن الفحام، حققه إيهاب أحمد وآخرون، أضواء السلف، ط/ الأولى 1428هـ - 2007م،



ترجم له ابن أبي مريم في كتابه الموضح (ت: 565هـ) فقال في حقه "كان حسن القراءة، كثير الرواية مشتهراً بجودة التلاوة عالماً بالنحو واللغة"<sup>(1)</sup>.

قال فيه أحد الشعراء مادحاً الشيخ وأبويه:

أبوه من القراء كان وجده \* يعقوب في القراء كالكوكب الدرري

تفرده محضُ الصواب ووجهه \* فمن مثله في وقته إلى الحشر<sup>(2)</sup>.

6- سند قراءة الإمام يعقوب:

جاءت قراءة الإمام يعقوب الحضرمي موصولة من طرق عديدة كغيره من الأئمة

العشرة، فقد قرأ يعقوب على شيخه سلام بن سليمان أبي المنذر وقرأ سلام على شيخه عاصم

الكوفي، وقرأ عاصم على شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ عبد الرحمن على عثمان، وعلي

-رضي الله عنهما- وهما قرأ على النبي -ﷺ-.

وسلام بن سليمان قرأ أيضاً على ابن عباس -رضي الله عنهما- وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب، وقرأ أبي

على النبي -ﷺ-.

وقد ذكر الجزري أن يعقوب قرأ على أبي عمرو بن العلاء، وقد سردت سند قراءته،

فهذه أسانيد من عدة طرق كلها يعاضد بعضها بعضاً ويقوي بعضها بعضاً<sup>(3)</sup>.

وسرد الإمام سند قراءته بنفسه فقال: "قرأت على سلام في سنة ونصف، وقرأت على شهاب بن شرنفه

المجاشعي في خمسة أيام، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب الحاربي في تسعة أيام، وقرأ مسلمة على أبي الأسود

الدؤلي على علي -رضي الله عنهما-"<sup>(4)</sup>، ومن المعلوم أن علياً قد أخذ عن النبي -ﷺ-.

ومن خلال تتبعي للإمامين في أخذهما لاحظت أن عبد الله بن إسحاق وهو جد

يعقوب شيخ لأبي عمرو، وأبو عمرو هو أحد أشياخ سلام الطويل، وسلام أحد شيوخ يعقوب،

وفي رواية لابن المنادي أن يعقوب هو أحد تلاميذ أبي عمرو، وهذا يدل على شدة القرب بين

الإمامين في الأخذ والتلقي والمعاصرة بين شيخين جليلين<sup>(5)</sup>.

1- وفاته:

<sup>(1)</sup> (الموضح، ص90).

<sup>(2)</sup> (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ج2: 348).

<sup>(3)</sup> (ينظر في سند قراءة يعقوب المبسوط لأبي العز القلانسي ص37، النشر في القراءات العشر، ج1: 148، والموضح

لابن مريم، ص90).

<sup>(4)</sup> (غاية النهاية للجزري، ج2: 336).

<sup>(5)</sup> (ينظر غاية النهاية، ج1/262، 280).

توفي يعقوب في شهر ذي الحجة سنة خمس ومائتين، وله من العمر ثمان وثمانون سنة<sup>(1)</sup>.  
مرحمة الله رحمة واسعة

## الراوي رويس

1- اسمه وكنيته:

هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف برويس<sup>(2)</sup>.  
كنيته: أبو عبدالله.

2- مولده:

لم أعثر على كتاب يبين مكان ولادته.

3- نشأته العلمية:

تلمذ رويس على شيخة يعقوب وكان من أحقق أصحابه، وشهد له زميله  
ومعاصرة أبو حاتم السجستاني أنه قد ختم على شيخه عدة ختمات.  
قال المحقق ابن الجزري في حقه، "كان إماماً في القراءة ضابطاً مشهوراً من أحقق  
أصحاب يعقوب"<sup>(3)</sup>.

ولما وصل إلى مرحلة الإتقان تصدر الإقراء، وصار له تلامذة كغيره من العلماء.

4- سند قراءته:

عند سردي لتلاميذ الإمام يعقوب ذكرت أن رويساً هو أحد الذين أخذوا القراءة  
عرضاً وسماعاً من شيخه يعقوب الحضرمي، وقد تحدثت عن سند قراءة يعقوب بما  
لا يدع مجالاً لتكراره هنا، فقراءة روح من طرقها شيخه يعقوب<sup>(4)</sup>، وقد جاءت موصولة  
إلى النبي -ﷺ- والله الحمد.

5- وفاته:

<sup>(1)</sup> ينظر: في تاريخ وفاته الموضح لابن أبي مريم، ص 91، وغاية النهاية، ج 2: 338، والبداية والنهاية لابن كثير، م 5  
ج 10: 288.

<sup>(2)</sup> ينظر: غاية النهاية لابن الجزري، ج 2: 206.

<sup>(3)</sup> شرح طيبة النشر لابن الناظم، ص 16.

<sup>(4)</sup> ينظر: سند قراءة يعقوب، ص 17، من هذا البحث، والمبسوط لابن مهران، ص 38.

توفي رؤيس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين<sup>(1)</sup>، بعد عمر حافل بالدراسة والتدريس، والبذل والعطاء.

مرحمة الله رحمة واسعة

## الراوي رُوح

1- اسمه وكنيته:

هو روح بن عبد المؤمن بن عبده بن عبده الهذلي، مولا هم البصري النحوي<sup>(2)</sup>.

كنيته: أبو الحسن.

2- مولده:

لم أعثر على كتاب يبين مكان ولادته.

3- نشأته العلمية:

تذكر كتب السير والتراجم أن روحاً قد عكف على تلقي العلم وحفظ القرآن حتى حذقه، وشهد له معاصروه بأنه كان ثقة ضابطاً تتلمذ على شيخه يعقوب، وعلى غيره من العلماء، حتى تبخر في علوم القرآن، ثم جلس للإقراء والتحفيظ والعطاء<sup>(3)</sup> وروى عنه البخاري في صحيحه، وهذا ديدن طلاب العلم فيما دراسة أو تدريساً.

4- سند قراءته:

أغنى الأخذ والسماع لروح من شيخه يعقوب عن ذكر السند، لأن قراءة شيخه جاءت موصولة من عدة طرق ذكرتها تفصيلاً عند الحديث عن سند قراءة يعقوب، فارجع إليها إن شئت<sup>(4)</sup>.

5- وفاته:

توفي روح سنة أربع وثلاثين ومائتين للهجرة، بعد عمر سخره في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: غاية النهاية، ج 2: 206.

<sup>(2)</sup> ينظر في ترجمته غاية النهاية للجزري، ج 1: 259، وشرح طيبة النشر لابن الناظم، ص 16، والموضح لابن أبي مریم، ص 108.

<sup>(3)</sup> ينظر: في رحاب القرآن الكريم، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/ 1999م، ص 348.

<sup>(4)</sup> ينظر: ص. 17، من هذا البحث.

مرحمة الله رحمة واسعة

وقد اعتلى الإمام يعقوب براوييه المرتبة الثامنة في طيبة النشر للإمام ابن الجزري التي نظمها في قراءة الأئمة العشرة أصولاً وفرشاً وفي حق الإمام يقول:  
"تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي له \* رويس ثم روح ينتمي" (2)

---

(1) ينظر: غاية النهاية، ج 1: 259، والموضح لابن أبي مریم، ص 108، وفي رحاب القرآن، د. محمد سالم محيسن، ص 348.

(2) طيبة النشر للجزري، ص 15.

# الباب الأول

مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء والأفعال واختلافهما فيها على  
المستوى الصرفي

**الفصل الأول:** مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الأسماء من حيث  
الإفراد والتنثنية والجمع.

**الفصل الثاني:** مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في المصادر  
والمشتقات .

**الفصل الثالث:** مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في تعاقب الحركات .

**الفصل الرابع:** مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في صيغ الأفعال.

**الفصل الخامس:** مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في التخلُّص  
من التقاء الساكنين.

# الفصل الأول

مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الأسماء من  
حيث  
الإفراد والتثنية والجمع.

المبحث الأول: أوجه الاتفاق بينهما في الإفراد والتثنية  
والجمع.  
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بينهما في الإفراد والتثنية  
والجمع.

## المبحث الأول

ما اتفقا على قراءته بالإفراد:  
الموضع الأول قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: 81).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالإفراد في قوله (خطيئته) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالجمع<sup>(1)</sup>.

وقبل توجيه القراءة أشير إلى الفرق بين (السيئة) و(الخطأ)، ف"السيئة هي الفعلية القبيحة وهي ضد الحسنة... والخطأ هو العدول عن الجهة، وقد يتقاربان غير أن الخطيئة أكثر ما تقال فيما لا يكون مقصوداً إليه في نفسه؛ بل يكون القصد سبباً لتولد ذلك الفعل منه كمن يرمي صيداً فأصاب إنساناً"<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالإفراد تتوجه على أن الخطيئة لما أضيفت إلى مفرد في اللفظ كان الإفراد أولى للمشكلة، لاسيما وأن السياق جاء على الواحد فقد قال رب العزة (بلى من كسب) وقال تعالى: (سيئة) فتوافقت مع (خطيئة)، وقد يفيد الجمع وهو على صيغة الإفراد<sup>(3)</sup>، وقد جاء في الكتاب العزيز ما يؤيد ذلك فقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ (إبراهيم: 34)، فهو بلفظ الواحد ويراد منه الكثرة، وقد اجتهد بعض العلماء في معنى الخطأ والسيئة في هذه الآية، فقالوا المقصود بالخطيئة: الشرك، والسيئة: الذنوب<sup>(4)</sup>، وقيل السيئة والخطيئة بمعنى واحد يدلان على الكفر<sup>(5)</sup>، وقيل غير ذلك.

ولو كانا بمعنى واحد ما فائدة العاطف الذي يفيد التغاير ثم إنه فرق بين السيئة والخطيئة بالكسب في الأولى، والإحاطة في الثانية فتكون السيئة مقصودة لذاتها، والخطيئة

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر لابن الجزري، ج 2: 164.

<sup>(2)</sup> المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، راجعه وائل أحمد عبدالرحمن، المكتبة التوفيقية (د.ت) ص: 156، 253 بتصرف.

<sup>(3)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص: 184.

<sup>(4)</sup> ينظر: الكشف في وجوه القراءات وعللها لمكي بن أبي طالب، تحقيق عبدالرحيم الطرهوري، دار الحديث، ط/ الأولى، 2007، ص: 301.

<sup>(5)</sup> ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط/ الأولى 1406هـ — 1986م، ج 1: 457.

لذاتها وباجتماعهما أو بفعلهما يكون من أصحاب جواب الشرط، قال أبو حيان (ت:754هـ) "ومن أفرد الخطيئة أراد بها الجنس والمقابلة السيئة؛ لأن السيئة مفردة" (1).  
وقد فسر ابن كثير (ت:774هـ) السيئة: بالكبيرة من الكبائر، وإحاطة الخطيئة أي: يموت قبل أن يتوب (2)، فإفراد الخطيئة أو جمعها واحد؛ لأنه قد يطلق المفرد ويراد به الجمع كما بينت سابقاً، ودلالة ذلك الإحاطة وهي الاشتمال فهي شمولية عليه ما لم يعالجها بتوبة قبل مماته. والله أعلم.  
الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (البقرة:184).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتثنية في (فدية) ورفع طعام، وإفراد (مسكين) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون تثنية وإضافة (طعام)، والجمع في (مسكين) (3).

وقراءة الإمامين بالإفراد في (مسكين) "تبين أن الحكم لكل يوم يفطر فيه مسكين، ولا يفهم ذلك من الجمع" (4).

ويرى مكي (ت:437هـ) أن لفظ مسكين على الأفراد تدل على الجمع أيضاً؛ لأنها نكرة، فاستغنى به عن لفظ الجمع، ولما وحدّ الفدية قابلها بإفراد (مسكين) (5).  
وأرى أن كل قراءة أفادت معنى، وكأهما بمنزلة آيتين فمن جمع (مساكين) أرجعه إلى قوله (وعلى الذين يطيقونه)، ومن قرأ بالإفراد فقصد الفدية على أنها إطعام مسكين واحد عن كل يوم فقراءة الأفراد بها زيادة بيان وفسرت قراءة الجمع؛ لأن الحكم

(1) البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط 1413هـ - 1992م، ج 1: 450.

(2) ينظر: تفسير القرآن العظيم، تحقيق د. حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط /الأولى، 1423هـ - 2002م، ج 1: 183.

(3) ينظر: النشر لابن الجزري، ج 2: 170.

(4) الدر المصون للسمين، ج 2: 275.

(5) النشر للجزري، ج 1: 47.



تمثل فيها، وقد وصفها ابن عطية (ت:546هـ) بالحسن بقوله: "وهي قراءة حسنة؛ لأنها بينت الحكم في اليوم، وجمع المساكين لا ندري كم هم في اليوم إلا منهم" (1).

وهذا التنوع من جوهر فوائد القراءات القرآنية، يقول ابن الجزري (ت:833هـ) متحدثاً عن فوائد هذا التنوع: "ومنها ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل" (2).

وأما قراءة الإمامين بالتنوين والرفع في (طعام) فموضعه في مبحث (ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالتبعية) (3).

وكلتا القراءتين وردت عن الأئمة الحافظين، القراء المشهورين. والله أعلم. **الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام:135).**

قوله تعالى ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (هود:39).  
قوله تعالى ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا اسْتَطَاعُوا مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ (يس:67).

وقوله تعالى ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (الزمر:39).  
قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب من دون ألف بعد النون في (مكانتكم) قد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالألف على الجمع (4).

وقراءة الإمامين على الأفراد أن الأصل في المصدر دلالة على القليل والكثير من غير جمع ولا تننية (5)، وأصله من الفعل (مكن) ومعناه التمكن، وبعضهم جعله (مكانة)

(1) الحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد، منشورات دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط/ الثانية، (د. ت)، ج 2: 252.

(2) النشر للجزري، ج 1: 47.

(3) ينظر: ص: 193، من هذا البحث.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 197.

(5) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد محيسن، دار الجيل، بيروت، ط / الأولى 1418-1998م، ج 1:

مؤنث مكان، اسم مكان من فعل (كان)، وعليه فالميم على هذا زائدة ووزنه (مفعول) بفتح الميم والعين؛ لأن عين الفعل من المضارع مضمومة (1).

والمعنى اعملوا على تمكنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم، والعرب تقول: على مكانتك يا رجل إذا أمر أن يثبت على حاله (2)؛ ولكن هذا الأمر من النبي - ﷺ - في قوله (اعملوا) إنما هو على سبيل التهديد والوعيد، كما قال رب العزة متوعداً ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (فصلت:40).

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف:157).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بكسر الهمزة وتسكين الصاد من غير ألف (إصْرهم) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالجمع (3).  
ورد في اللسان من معاني الإصر: العهد المؤكد الذي يثبط ناقضه عن الثواب والخيرات، والإصر: العهد الثقيل، والإصر: الذنب والثقل (4).

وقراءة الإمامين بالإفراد؛ على أن المصدر يدل بلفظه على القليل والكثير من جنسه (5)، ودليل ذلك أنه أضيف إلى ضمير جمع، وعطف عليه جمع في قوله (والأغلال)، وقد ورد هذا اللفظ في أكثر من آية بلفظ المفرد فقد قال رب العزة ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ (البقرة:286)، وقال: ﴿أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي﴾ (آل عمران:81)، وقد علق ابن أبي مريم (ت:565هـ) على قراءة الإفراد بقوله: "فالوجه الإفراد لكونه مصدرًا" (6)، والمصدر وإن كان أصله الإفراد فإن الجمع لا يؤثر فيه

(1) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه، تصنيف محمود صافي، مراجعة لجنة الحمصي، دار الرشيد، بيروت، ط/ الثانية 1409هـ - 1988م، ج4: 7: 239.

(2) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمداني، حققه محمد نظام الدين، دار الزمان، السعودية، ط/ الأولى 1427هـ - 2006م، ج2: 695.

(3) ينظر: النشر ج2: 204.

(4) ينظر: لسان العرب لابن منظور مادة (أ،ص،ر)، ج1: 160، وينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، ص: 28.

(5) ينظر: الكشف لمكي، ج2: 58.

(6) الموضح، ص: 350.

ولا يزيله عن غرضه بعكس إذا صُغّر وفي هذا يقول ابن مالك (ت: 672هـ) "ولا يعمل المصغر [من المصدر] فلا يقال عرفت ضريبك زيداً ونحوه؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل زوالاً يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية فإن المعنى معها باقٍ.. ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف" (1).

ولعل الإصر هنا بمعنى الثقل الذي يجبس صاحبه عن الحراك، لأنه قال: (ويضع)، ووضع الشيء هو التخفف منه بعد جهد وعناء كما قال تعالى في حق مريم ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ (آل عمران: 36)، وأيضاً عطف بقوله (والأغلال) وهو تكليل، وحملٌ يعيق صاحبه عن الحركة. والله أعلم.

الموضع الخامس قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ (التوبة: 17).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالإفراد في قوله (مساجد)، وقد وافقهما بعض القراء وقرأ غيرهم بالجمع، واتفقوا جميعاً في قوله (إنما يعمر مساجد الله) على الجمع (2). وقراءة الإمامين بالإفراد على أن المقصود متأخر وهو المسجد الحرام في قوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، واستغنى عن وصفه بالحرام؛ لأنه قد ذكره في آية سابقة، وقد علل القرآن الكريم لعدم إعمارهم له بقوله: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾ (3) (الأنفال: 34)، ويجوز أن يكون اسم جنس فينطبق على المسجد الحرام وغيره من المساجد (4).

وثمره الاختلاف بين القراءتين أفادت أن قراءة الأفراد مقتصرة على المسجد الحرام على التوجيه الأول وقراءة الجمع دلت على عموم إعمار المساجد جميعاً، فعلى الجمع

(1) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الأولى 1422هـ - 2001م، ج 2: 434.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 209.

(3) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي، عني به كامل مصطفى الهمداني، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط / الأولى 421هـ - 2001م، ج 2: 317.

(4) ينظر: الدر المصون للمسمين، ج 6: 29.

يدخل المسجد الحرام مع غيره من المساجد، والدليل الجامع لعمارة المسلمين مساجد الله على الأرض دون غيرهم واتفق القراء على قوله ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (التوبة: 18) (1).

فكل قراءة أفادت معنى، وكله يعاضد بعضه بعضاً ويفسر بعضه بعضاً. والله أعلم. الموضوع السادس قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: 24).

قرأ الإمامان قوله: (وعشيرتكم) بالإنفراد بغير ألف، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم على الجمع (2).

والعشيرة: أهل الرجل الذين يكثر بهم أي: يصيرون له بمتزلة العدد الكامل، والعشيرة اسم لكل جماعة من أقارب الرجل، وعاشرته صرت له كعشرة في المصاهرة (3). وقراءة الإمامين "بالتوحيد استغناء بما أضيف إليه من الجمع عن جمعه لدلالته عليه، وأيضاً فإن العشيرة واقعة على الجمع فاستغنى بذلك عن جمعها" (4).

والعشيرة تجمع على عشائر وعشيرات (5) غير أن أبا علي الفارسي (ت: 377هـ) ذكر أن "أبا الحسن قال: لا تكاد العرب تجمع عشيرة عشيرات، إنما يجمعونها على عشائر" (6)، والقراءة بالجمع الصحيح حجة عليه، فالجمع المكسر الذي ذكره ورد في قراءة غير العشرة قال الألوسي (ت: 1270هـ) "وقرأ أبو بكر عن عاصم عشيراتكم والحسن عشائركم" (7).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 209.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 209.

(3) ينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ص: 338.

(4) الكتاب الفريد للهمداني، ج 3: 249 فما بعدها.

(5) ينظر: الجدول للصافي، ص 5: 9: 267.

(6) الحجة ج 2: 318.

(7) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عني به علي عبد الباري عطية، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1422هـ - 2001م، م 4: 5: 265.

وقراءة الأكثر جعلها مكي (ت:437هـ) من معايير المفاضلة بين القراءات فنجده يقول "وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه"<sup>(1)</sup>، وكل ما ورد في المتواتر فهو حجة في ذاته؛ لأنه ورد عن القراء المعترين الأئمة المختارين والله أعلم.

ولكثرة مواضع اتفاق الإمامين في الباب الصريفي عموماً، وهذا المبحث خصوصاً أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه بعض الآيات، ورقمها، واسم السورة، وموضعها في كتاب النشر، وموضع توجيهها من كتاب الموضح.

جدول رقم (1)

م	بعض الآيات	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
-1	﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ وكذا لفظ الريح في السور الآتية قرأ بالإفراد فيها.	إبراهيم	18	168	196
		الإسراء	69	168	196
2		الأنبياء	81	168	196
3		سبأ	12	168	196
4		ص	36	168	196
5		الشورى	33	168	196
6	﴿غِيَابَةَ الْجُبِّ﴾	يوسف	10	220	415
7	﴿كَطَى السَّجَلِ لِلْكُتُبِ﴾	الأنبياء	104	244	533
8	﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾	الفرقان	61	251	572
9	﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾	الروم	50	258	618
10	﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	الزمر	36	272	682
11	﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ﴾	الزمر	61	272	684
12	﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾	فصلت	47	274	696
13	﴿حَتَّى إِذَا جَاءَنَا﴾	الزخرف	38	276	707
14	﴿تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾	المجادلة	11	288	770
15	﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ﴾	المعارج	43	292	792

ما اتفقا على قراءته بالجمع:

(<sup>1</sup>) الكشف ج 2: 80، 82، 91.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (سورة البقرة: 164).

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (سورة الأعراف: 57).

وقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ﴾ (سورة الحجر: 22).

وقوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ ﴾ (سورة الكهف: 45).

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ (سورة الفرقان: 48).

وقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (سورة النمل: 63).

﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتَنِيرُ سَحَابًا فَيَسُطُّهُ ﴾ (سورة الروم: 48)

وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَنِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ (سورة فاطر: 9).

وقوله تعالى: ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (سورة الجاثية: 5).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بلفظ الجمع في (الرياح) في المواضع السابقة، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالإنفراد، وقد اتفق العشرة على لفظ الجمع في أول الروم، والإنفراد في موضع الذاريات<sup>(1)</sup>.

والريح: نسيم الهواء، والريجة: طائفة من الريح، وجمع الريح أرواح، وجمع الجمع: أرواح، وجمعت على أرواح؛ لأن أصلها واو (رِوْح)، وقلبت في (ريح) لسكون الياء، وانكسار ما قبلها، وتصغيرها (رويجة)<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج2: 168.

(2) ينظر: اللسان مادة (ر، و، ح)، ج4: 285.

وقراءة الإمامين في قوله (وتصريف الرياح) على الجمع؛ "أظهر في المعنى؛ لأن المراد هو الدلالة على الصانع، وكل واحدة من هذه الرياح مثل صاحبها في دلالتها على الصانع، وكذلك في المنافع"<sup>(1)</sup>.

وقد وصفها أبو حيان (ت: 754هـ) بقوله: "والريح جسم لطيف شفاف غير مرئي، ومن آياته ما جعل الله فيها من القوة التي تقلع الشجر، وتعفي الآثار وتهدم الديار، وتهلك الكفار، وتنمية الزرع واشتداده به، وسوق السحاب إلى البلد الماحل"<sup>(2)</sup>.

ولفظه الريح وردت في القرآن الكريم من دون ألف ولام وسياقها جاء في العذاب كما في قوله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ﴾ (سورة فصلت: 16)، وقوله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ (سورة الأحزاب: 9) باستثناء موضع يونس وهو قوله ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (سورة يونس: 22)، فجاءت من دون تعريف غير أنها وصفت بالطيبة، ووردت بالألف واللام على الجمع والإفراد في مواضع شتى من القرآن الكريم فقال بعض المفسرين إنها "جاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة، مفردة مع العذاب إلا في يونس"<sup>(3)</sup>، وقراءة الإمامين في المواضع السابقة تحتل معنى (الرحمة) وكلها جاءت بالألف واللام فسياقها جاء في ذكر النعم، ونشر الرحمة، وأن الرياح لواقح، باستثناء موضع الكهف وهو قوله ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾، ولعل المعنى -والله أعلم- أن في قوله (تذروه الرياح) منفعة دنيوية، ومن شأن هذه البذور بعد انتشارها بالرياح أن تنبت في أراضٍ واسعة فيكون فيه منفعة للناس بعد حين، لا يخرج عن مقصود الرياح في المعنى العام لها.

وفي قوله (الرياح لواقح) دليل على الدوران والحركة والانكسار، فحركتها لطيفة ومردودها مفيد، وهي بالضد من قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا﴾ فسياق الآية يوحي بأن

(1) الموضع لابن أبي مريم، ص 197.

(2) البحر المحيط، ج 2: 81.

(3) البحر، ج 2: 82.

الريح جسم مسلط للاقتلاع والتحطيم والإهلاك، وهذا ما يتوافق مع قول المصطفى -ﷺ- إذا هبت ريح قال "اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً"<sup>(1)</sup>، ومما يعاضد هذا المعنى، ويصب فيه أن جميع القراء، قرأوا بالجمع في قوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ (سورة الروم: 46)، والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قول تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ كُتُبَهُ وَرُسُلَهُ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ (سورة البقرة: 285).

قرأ الإمامان بالجمع في قوله و(كتبه) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالإفراد<sup>(2)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِنِينَ﴾ (سورة التحريم: 12).

قرأ الإمامان بالجمع وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالإفراد<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين بالجمع جاءت مشاكلة لما قبلها وما بعدها، فالجمع واقع في الحقيقة، والمؤمنون آمنوا بالكتب والرسل معاً، فلكل نبي كتاب، فكما أنزل رسلاً أنزل كتباً<sup>(4)</sup>.

ولعل ما يقوي قراءة الجمع أنه أردف بقوله (لا نفرق بين أحد من رسله) فُعلم ضرورة أن من لا يفرق بين أحد من رسله، فهو لا يفرق بين كتاب وآخر فكل منزل من عند الله.

وما قيل في الموضع الأول ينطبق على الثاني، فقد قال رب العزة في حق مريم { وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ } فعطف الجمع على الجمع. والله أعلم.

(1) أخرجه الطبراني في (المعجم الكبير، 11: 214، مكتبة العلوم والحكم للموصلي، تحقيق / حمدي عبد المجيد، ط/ الثانية، 1983، حديث رقم ( 11533 ) جـ 11: 213 .

(2) ينظر: النشر، ج 2: 178.

(3) ينظر: السابق، ج 2: 290.

(4) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 1: 612.



ما اتفقا على قراءته بصيغة جمع واحدة  
الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ﴾ (البقرة: 85).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضم الهمزة، وألف بعد السين في قوله (أسارى) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بفتح الهمزة وسكون السين من دون ألف<sup>(1)</sup>.  
جاء في اللسان أن أسره يأسره أسراً وإساراً بمعنى شدّه بالإسار، والإسار: ما شد به، والجمع أسر، يقال أسرت الرجل أسراً وإساراً فهو أسير ومأسور، والجمع أسرى، وأسارى.. والأسير المسجون والجمع أسراء وأسارى وأسرى، ويقال: أسير وأسرى ثم أسارى جمع الجمع<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين في قوله (أسارى) محمولة على (فعالى) تشبيها له بـ (كسالى)، لأن (أسير وأسارى) جمع أسير على فعيل، وما كان على (فعيل). بمعنى (مفعول) فقياسه على (فعللى)، فأسير بمعنى مأسور على أسرى، ولكنه حُمل على المعنى، فالأسير محبوس عن كثير من الأعمال، كما أن الكسلان محتبس عن ذلك أيضاً، فشبه به، فقيّل في جمع (أسارى) كما قيل (كسالى)، قال الفارسي: (ت: 377هـ) "لما كانوا مبتلين [كسالى] بهذه الأشياء ومدخلين فيها مكرهين عليها مصابين بها، فأشبهه في المعنى (فعيلاً) الذي بمعنى مفعول، فلما أشبهه في المعنى، أجرى عليه في اللفظ الذي لفعيل بمعنى مفعول"<sup>(3)</sup>.

والحمل على المعنى منظور عند العرب وهو كثير في كلامهم جاء في الكتاب "قال الخليل: إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمرٌ يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى"<sup>(4)</sup>.

ويزيد الرضي: (ت: 686) الأمر وضوحاً بقوله: "أصل فعللى أن يكون جمعاً لفعيل في معنى (مفعول). بمعنى مصاب. بمصيبة، ثم حُمل عليه ما وافقه في المعنى، فأقرب ما يحمل

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 164.

<sup>(2)</sup> ينظر: اللسان، مادة (أس،ر)، ج 1: 148.

<sup>(3)</sup> الحجة، ج 1: 335.

<sup>(4)</sup> الكتاب لسبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، منشورات مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الخامسة، 1430هـ — 2009م،

ج 3: 648.

عليه (فَعِيل). بمعنى الفاعل، نحو (مريض ومرضى)، لمشابهته له لفظاً ومعنى، ويحمل عليه (فَعِل) كـ(زَمِنَ وزَمِنِي)، و(فَعِيل) كـ(مَيِّتَ ومَوْتِي)، و(أَفْعَل) كـ(حَمَقِي وجَرَبِي)، و(فاعل) كـ(هلكتي)، و(فَعْلَان) كـ(سُكْرَان) وقوم سُكْرِي<sup>(1)</sup>.

ويجوز أن يحمل أسارى على (فُعَالِي) كما قالوا (شيخ قديم وشيوخ قدامي) غير أن السمين يرى أنه لا يقاس عليه<sup>(2)</sup>.

ولعل الوجه الأول أولى؛ لأن الحمل على المعنى معتد به، وقد حُمِلت كثير من الصيغ على بعضها<sup>(3)</sup>.

**الموضع الثاني** قوله تعالى ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ (يوسف:62).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب في قوله (لفتيته) بتاء مكسورة بعد الياء من غير ألف، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالألف بعد الياء<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين جاءت على إرادة جمع القلة فقوله (فتية) على وزن (فَعْلَة)، ويقصد به الجمع دون العشرة، كما تقول في جمع (أَخْ إِخْوَة)<sup>(5)</sup>، قال ابن يعيش (ت:643هـ—) "فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثله أَفْعُل، أَفْعَال، أَفْعَلَة، فعلة... وما عدا ذلك جموع كثيرة"<sup>(6)</sup>.

وقد علل مكِّي (ت:437هـ—) لهذه القراءة بقوله: "جعلوه جمع فتى في أقل العدد؛ لأن الذين تولوا جعل البضاعة في رحالهم يكفي منهم أقلهم، وقد قال ﴿إِذْ أَوْى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ (الكهف:10)، وقال: ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ﴾ (الكهف:13)، فأتى بجمع لأقل العدد وهو الاختيار؛ لأن المعنى عليه، ولأن أكثر القراء عليه"<sup>(7)</sup>.

(1) شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، لبنان، ط/ 1395هـ - 1975م، ج 2: 144.

(2) ينظر: الدر المصون، ج 1: 481.

(3) ينظر: سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن، د. عودة الله منيع القيس، منشورات الرسالة، ط الأولى 1416 - 1996م، ص: 132 فما بعدها.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 222.

(5) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 361.

(6) شرح المفصل لابن يعيش، منشورات مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ت)، ج 5: 9.

(7) الكشف، ج 2: 122.

وقد ذكر ابن السراج ( ت: 316هـ ) أن (فَعَلَة) يُصاغ من "ثلاثة أبنية فَعَل، وفَعَل، وفُعَل، وذلك قولهم: فَقَعَ وفَقَعَة وهو اسم جمع،.. وقالوا في المعتل: عود وعودَة، ... فأما فِعَل فنحو حَسَل وحسلة وقرد وقردة للقليل والكثير، وقالوا فيما اعتلت عينه ديك وديكة... أما فُعَل فنحو: (حُجِرَ وحِجْرَة)"<sup>(1)</sup>.

أما الأزهري (ت: 905هـ) فيرى أن "فِعْلَه بكسر أوله وسكون ثانيه لم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ على بعض الأوزان وهي: (فعل) بفتحيتين نحو (ولد وفتى) و(فَعَل) بفتح أوله وسكون ثانيه نحو (شيخ وثور) و(فِعَل) بكسر أوله وفتح ثانيه نحو (ثَنَى) بكسر التاء المثلثة وفتح النون والقصر"<sup>(2)</sup>.

وقد أطلق أحد المحدثين عند حديثه عن (فِعْلَه) ولم يقيد فقال: "ولم يطرد في شيء من الأبنية وإنما هو محفوظ ومن ذلك فتى فتيّة وشيخ وشيخه، وغلام وغلّمه، وصبي وصيبة"<sup>(3)</sup>.

والقراءة بجمع القلة أو جمع الكثرة مما احتمله الرسم، وقرأ به العشرة فكله متواتر، غير أن بعض الموجهين اتخذوا المفاضلة بين القراءات منهجاً كما فعل مكّي في كشفه، ومنهم من استهجن المغالاة في المفاضلة كما فعل أبو شامة المقدسي (ت: 663هـ) فلعله شدته بعض التوجيهات ورأى بها شططا فقال: "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وصحة اتصاف الرب سبحانه وتعالى بهما، فهما صفتان لله تعالى يتبين وجه الكمال له فيهما فقط، ولا ينبغي أن يتجاوز ذلك"<sup>(4)</sup>، وبعضهم لم يتخذ هذا المسلك منهجاً، فلم يفاضل كما ذهب إلى ذلك أبو حيان الأندلسي (ت: 754هـ) فقد قال: "وتكلموا في ترجيح إحدى

<sup>(1)</sup> (الأصول لابن السراج، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/ الرابعة 1420هـ - 1999م، ج 2: 432.

<sup>(2)</sup> (شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/ الأولى 1421هـ - 2000م، ج 2: 528.

<sup>(3)</sup> (تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في الصرف، د. حسني عبدالجليل يوسف، مؤسسة المختار ط/ الأولى 1429هـ - 2008م، ص: 118.

<sup>(4)</sup> (إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت) ص: 70.

القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أن لا أرى شيئاً من هذه التراحيح؛ لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى<sup>(1)</sup>.

وأرى أن هذه الوجوه فيها فسحة للغة، وميدان للغويين في إثراء المكتبة العربية، ولكن تسخر هذه الوجوه والآراء للمفاضلة فيما يقابل القراءة من كلام العرب، وكل توجيه لقراءة لا يعيب أختها فهو مقبول حسن، والله أعلم.

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾ (الحج:2).

قرأ البصريان قوله (سكارى) في الموضعين بضم السين، وفتح الكاف وألف بعدها، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح السين، وتسكين الكاف من غير ألف فيهما<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالألف في (سكارى) على (فُعَالِي) على أنه جمع (سكران)، وما جاء على (فَعْلَان) يجمع على فُعَالِي، ويقوي ما ذهبوا إليه اتفاق القراء على قوله {كُسَالَى} (النساء:142).

فكسالى جمع كسلان، وأيضاً إجماعهم على قوله: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾<sup>(3)</sup> (النساء:43).

قال الرضي: (ت:686هـ) "اعلم أن أصل فَعَالِي في المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع (فَعْلَان)، وقد يضم فاء (فعالي) الذي هو جمع (فَعْلَان) (فَعْلَى) خاصة كما يجيء نحو سُكَارَى وكسالى دون المحمول عليه"<sup>(4)</sup>.

والمعنى أنك ترى الناس سكارى من العذاب والخوف ومهابة الموقف، وما هم بسكارى من الشراب، ودليله قوله (ولكن عذاب الله شديد)<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، ج 3: 232.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 244.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ط الأولى، 1394هـ - 1974م، ص:472.

<sup>(4)</sup> ينظر: شرح الشافية للرضي، ج 2: 149.

<sup>(5)</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلي، دار الحديث القاهرة، ط/ 1424هـ - 2004م،

ج 3: 333.

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكِرُونَ﴾ (يس:56).

قرأ الإمامان قوله (ظلال) بكسر الظاء، وفتح اللام، وألف بعدها، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بضم الظاء، واللام من دون ألف (ظلل) (1).

وقراءة الإمامين (ظلال) على أنها جمع (ظِلٌّ)، كقولك (فِلٌّ) (فلال) (2)، ويجوز أن يكون جمع (ظُلَّة) كقولك (برمة) و(برام) (3).

وعلى الجمع الثاني (ظُلَّة) يتفق أصل الجمع على القراءتين، فقد جاء من (فُعلة) الجمع على (فُعَل) (ظُلَّل) و(فُعَال) (ظلال)؛ بل إن ما جاء على (فُعلة) بفتح أوله أو كسره أو ضمه يأتي منه الجمع على (فُعَال) كقولك (قصعة) (قصاع) (حِقَّة) (حِقاق) (بُرمة) (برام) (4).

قال الرضي: (ت:686هـ) "وأما (فُعلة) - بضم الفاء - فعلى (فُعَل) غالباً، وقد يستعمل في القليل أيضاً نحو: ثلاث عُرف وهو قليل كما ذكرنا، وربما كسر على (فُعَال) في غير الأحواف كبرام وبراق وجفار، وهو كثير في المضاعف كخلال، وقُلة، وجباب، وقباب" (5).

وكلا الجمعين ورد في القرآن الكريم فقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ﴾ (البقرة:210)، وقال تعالى ﴿يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِلَّهِ﴾ (النحل:48).

ولعل القراءة في هذا الموضع على (فُعَال) فيه معنى الكثرة (6) والرفعة وهو ما يتوافق مع المنزلة العظيمة التي أعدها الله تعالى للمؤمنين ولاسيما أن (ظلال) وردت في غير

(1) ينظر: النشر، ج 2: 266.

(2) الفلال: هي الأرض التي لم تمطر، ولا نبت فيها.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف، محمد علي النجار، منشورات دار السرور، (د.ت)، ج 2: 380،

والحجة للفارسي، ج 3: 309.

(4) ينظر: شرح الشافية للرضي، ج 2: 103 فما بعدها.

(5) المصدر السابق، ج 2: 105.

(6) ينظر: شرح الشافية للرضي، ج 2: 93.

موضع حصيصة للمؤمنين الصادقين من ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ﴾ (المرسلات: 41)، وقوله ﴿وظلالهم بالغدو والآصال﴾ (الرعد: 15).

أما (ظلل) فقد جاءت في مواضع احتملت الحسن والمذموم فقال تعالى ﴿لَهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ﴾ (الزمر: 16)، وقد ذكرت موضع الحسن في سورة البقرة الموضع الأسبق، قال الحسن الأصبهاني: (ت: 502هـ) "وقد يقال (ظل) لكل ساتر محموداً كان أو مذموماً"<sup>(1)</sup>.

وقد بين تنوع القراءة ما احتمله اللفظ من جمع ومدلول، وكل ورد عن الأئمة الأخيار، والله الحمد.

الموضع الخامس قوله تعالى ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ (الفتح: 15).

قرأ الإمامان بألف بعد اللام في قوله (كلام) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون ألف على (كلم)<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالألف (كلام) "جعلوه مصدراً يدل على الكثرة من الكلام، وهو قوله لنبيه عليه السلام ﴿فَقُلْ لَّنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَكِن تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا﴾ (التوبة: 83) ثم أخبر عنهم في هذه السورة أنهم أرادوا الخروج معه لـ (يبدلوا الكلام) الذي قد أخبر الله به نبيه أنه لا يكون فقالوا: (ذرونا تتبعكم) يريدون أن يبدلوا ما قد أخبر الله به نبيه، أنهم لا يخرجون معه ولا يقاتلون معه عدواً"<sup>(3)</sup>.

قال الفراء: (ت: 207هـ) "طمعوا أن يأذن الله لهم فيبدل كلام الله"<sup>(4)</sup>، والمعنى متقارب على القراءتين فالكلم جمع كلمة، والكلام في معنى التكليم<sup>(5)</sup>.

(1) المفردات في غريب القرآن، ص: 318.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 280.

(3) الكشف لمكي، ج 2: 381.

(4) معاني الفراء، ج 3: 66.

(5) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج 5: 20، وينظر: التبيان للعكبري، عني به مكتبة أسامة الإسلامية، الصادقية الأزهر،

(د.ت) ص: 534.

الموضع السادس قوله تعالى: ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ (الهمزة:9).

قرأ الإمامان بفتح العين والميم من (عمد) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالضم فيها<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالفتح في العين والميم (عمد) جمع عمود، وكذا أيضاً (عُمُد) فهي أيضاً جمع عمود، والمعنى واحد، قال الفراء: (ت:207هـ) "والعُمُد والعَمَد جمعان للعمود مثل الأديم والأدُم والأدَم، والإهاب والأهَب والأهَب"<sup>(2)</sup>.

ومنهم من فرق فجعل (عَمَد) بفتحتين جمع (عَمْدَة) كما تقول بقر وبقرة، وثمره وثمر، وجعل (عُمُد) بضمين جمع عمود كما تقول صبور وصبر<sup>(3)</sup>.

وقد ورد لفظ (عمد) بفتحتين في قوله ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ (الرعد:2)، وهو موضع اتفاق للعشرة<sup>(4)</sup>، فلا خلاف بينهم فيه، فحُمل أحدهما على الآخر. والله أعلم.

## المبحث الثاني

مواضع الاختلاف بينهما في الأفراد والتنثية والجمع

توطئة

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر جـ 2: 301.

<sup>(2)</sup> معاني القرآن، جـ 3: 291.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 773.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، جـ 2: 223.

ورد في آي الذكر الحكيم كثير من الألفاظ المقروءة بصيغة المفرد، والمقروءة بالجمع كذلك، كما في قوله تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ (الأنعام: 115) فقد قرئت (كلمة) بالإفراد و(كلمات) على الجمع وغيرها كثير، وهذا التنوع غالباً لا يؤثر في المعنى، وهو ما يؤكده صاحب (حجة القراءات)، فكثيراً ما تجده يقول فيما اختلفت القراءة فيه بين الإفراد والجمع إن اللفظ للواحد والمعنى للجمع<sup>(1)</sup>.

وهذا ليس غريباً في كلام العرب، فقد يطلقون اللفظ للواحد ويراد به الجمع، وفي هذا يقول سيبويه (ت: 180هـ) "وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام"<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين جاءت جامعة لهذا التنوع، فاتفقا على مواضع بالإفراد، وأخرى بالجمع، واختلفا فيما تبقى من المواضع ما فيه خلاف بين القراء.

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: 49).

قرأ الإمام أبو عمرو في قوله (طير) بفتح الطاء، وسكون الياء من غير ألف في الموضعين (آل عمران: 49، والمائدة: 116)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالألف بعد الطاء، (طائراً) في الموضعين وقد وافقه بعض القراء<sup>(3)</sup>.

وقراءة أبي عمرو على الجمع فيها مشكلة لمعنى الجمع المجمع عليه من قبل القراء في

أول الآية فقد قال رب العزة على لسان عيسى عليه السلام (أني أخلق لكم من الطين

كهينة الطير)، والطير جمع، وقد قال الله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾ (البقرة: 260)،

وقد قدر النحاس المعنى على قراءة أبي عمرو بقوله: (فأنفخ في الواحد منها أو منه؛ لأن

الطير يذكر ويؤنث فيكون الواحد طائراً، وطائرٌ وطيرٌ، مثل: تاجرٌ وتجرٌ"<sup>(4)</sup>.

ويجوز أن تحمل قراءة أبي عمرو على إرادة اسم الجنس، فتصدق على الواحد فما فوقه.

(1) ينظر: حجة القراءات، ص: 164، 268، 375.

(2) الكتاب، ج 1: 209.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 180.

(4) إعراب القرآن، ج 1: 160.



قال الكسائي (ت:189هـ) "الطائر واحد على كل حال، والطيور يكون جمعاً وواحداً"<sup>(1)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بإثبات الألف بعد الطاء فذلك على الإفراد ويكون المعنى وفقها ما أخلقه يكون طائراً أي: أن كل واحد من تلك الصور يكون طائراً، كما قال تعالى ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (النور:4)، أي كل واحد منهم<sup>(2)</sup>. وقد رسمت (طيورا) من دون الألف لاحتمال القراءتين، والدليل على ذلك أن القراء اتفقوا على قوله تعالى ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام:38) بالألف على فاعل، وهو موضع اتفاق بين القراء فلهذا كان مرسوماً بالألف<sup>(3)</sup>.

"والقراءة بالإفراد أو بالجمع لا تؤثر في المعنى ولا تغير في دلالتها؛ لأن هذه الألفاظ في أغلبها إما أسماء دالة على الجنس مثل: ريح وطائر وكتاب وثمره وعظم ونعمة وغيرها وإما دالة على المصدر مثل: مفازة وأمانة، وإما على اسم المكان مثل: مسجد ومسكن وأسماء الجنس، والمصادر، وأسماء المكان يجرى واحدها أو مفردها عن الجمع، وهي تصلح للقليل والكثير وتدل على العموم"<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة:67).

قرأ الإمام أبو عمرو بالإفراد (رسالته) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالجمع (رسالاته) وقد وافقه بعض القراء<sup>(5)</sup>.

وقراءة أبي عمرو بإفراد (رسالته) على أن الرسالة اسم للإرسال فهي تدل على الكثرة وإن لم تجمع، كما تدل الكثرة على الألفاظ المصوغة للجمع.

ومما يعاضد هذا التوجيه أنه جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ (الفرقان:14)، فوقع الاسم الشائع على الجميع، كما

(1) حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 164.

(2) الموضح لابن أبي مريم، ص: 239.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 193.

(4) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، د. مراجع عبدالقادر بلقاسم، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (د.ت)، ص: 367.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 192.

يقع على الواحد، فكذلك الرسالة<sup>(1)</sup>، ثم إن اسم الجنس المضاف يعم جميع ذلك، وقد قال بعض الرسل: (أبلغكم رسالات ربي) وبعضهم قال: (رسالة ربي) اعتباراً للمعنيين<sup>(2)</sup>. أما قراءة يعقوب على الجمع فعلى أن النبي ﷺ - بُعث بأنواع شتى من الرسالة فأصول التوحيد والأحكام على اختلاف أنواعها، فلما اختلفت الأنواع حسن الجمع<sup>(3)</sup>، ومن ذلك قولهم: (رأيت ثوراً كثيرة) فجمع الثمر لما اختلفت أنواعه. وقد جعل الزجاج (ت: 311هـ) المعنى على كلتا القراءتين واحد فقال: "وتقرأ رسالاته، والمعنى: بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك، وإن تركت منه شيئاً فما بلغت، أي: لا تراقين أحداً ولا تتركن شيئاً من ذلك خوفاً من أن ينالك مكروه"<sup>(4)</sup>. وما جاء من تنوع بين القراءتين من جهة الأفراد والجمع في عمومه لا يختلف كثيراً عن التوجيه السابق لذا أثرت وضعه في جدول بينت فيه موضع الآية، والسورة وموضعها في كتاب النشر، والموضح. وذلك على النحو التالي:

#### جدول رقم ( 2 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	قراءة كل إمام	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	الأنعام	115	أبو عمرو بالجمع، يعقوب بالأفراد	جـ 2 / 197	312
2-	﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾	الأعراف	148	أبو عمرو بالجمع، يعقوب بالأفراد	204	348
3-	﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾	الرعد	42	أبو عمرو بالأفراد، ويعقوب بالجمع	224	437
4-	﴿وَذُرِّيَاتِنَا﴾	الفرقان	74	أبو عمرو بالأفراد، يعقوب بالجمع	251	574
5-	﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ﴾	لقمان	20	أبو عمرو بالجمع، يعقوب بالأفراد	260	622
6-	﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ﴾	فاطر	40	أبو عمرو بالجمع، يعقوب بالأفراد	264	651
7-	﴿سُقُفًا﴾	الزخرف	33	أبو عمرو بالأفراد، يعقوب بالجمع	276	706
8-	﴿أَرَأَيْتَ إِذْ جُرُّوا﴾	الحشر	14	أبو عمرو بالأفراد، يعقوب بالجمع	289	771
9-	﴿بَشَاهِدَاتِهِمْ﴾	المعارج	33	أبو عمرو بالأفراد، يعقوب بالجمع	291	792

#### ما اختلفا في قراءته بين الثنية والجمع

(1) ينظر: حجة الفارسي، جـ 2: 129.

(2) الدر المصون، جـ 4: 353.

(3) ينظر: السابق وكذا الصفحة، وإبراز المعاني، ص: 432.

(4) معاني القرآن، جـ 2: 155.

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ﴾ (المائدة: 107).

قرأ الإمام أبو عمرو في قوله (الأوليان) بتسكين الواو وفتح اللام وكسر النون على التثنية، وقد وافقه كثير من الأئمة، وقرأ الإمام يعقوب بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وفتح النون على الجمع وقد وافقه بعض القراء (1).

وهذه الآية عندما تعرض لها مكي (ت: 437هـ) قال عنها: "الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلها" (2).  
فالأوليان على قراءة أبي عمرو ومن قرأ معه على تثنية (أولى) فيحتمل أن يكون أولى بالوصية أو بالميراث أو بالميت (3).

فالقراءة بالتثنية والرفع إما أن يكون (الأوليان) بدلاً من (آخران) أو من الضمير في (يقومان) أو نائب فاعل لقوله (استحق) على تقدير حذف المضاف أي (استحق عليهم إثم الأولين) (4).

قال الفارسي (ت: 377هـ) "ومعنى الأوليان: الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنما كان أولى به ممن اتهم بالخيانة من غيرنا؛ لأنهما أعرف بأحوال الميت وأموره، ولأنهما من المسلمين" (5).

أما قراءة يعقوب (الأولين) فهو جمع (أول) ومعنى الأولية أي: التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها (6)، وموضع (الأولين) يحتمل أن يكون بدلاً من قوله (الذين) أو من الضمير في (عليهم) (7).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 192.

(2) الكشف، ج 1: 459.

(3) المصدر السابق، وكذا الصفحة.

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقا، (د.ت) ج 1: 309.

(5) الحجة للفارسي، ج 2: 141.

(6) ينظر: الكشف للزمخشري، ج 1: 688.

(7) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي، تحقيق ياسين محمد السواس، منشورات اليمامة، ط/ الثانية، 1421هـ—

2005م، ص: 224، وينظر: البيان للعكري، ص: 237.

وكلتا القراءتين يحتملها الرسم فقد "اجتمعت المصاحف على رسم (الأولين) من دون ألف بعد الياء ليحتمل القراءتين"<sup>(1)</sup>.

وسأتناول لفظ (الأوليان) أيضاً في مبحث (ما لم يسم فاعله)، فأعني عن التكرار<sup>(2)</sup>.  
الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات: 10).

قرأ الإمام أبو عمرو (أخويكم) بفتح الهمزة والحاء، وفتح الواو وياء بعدها، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بكسر الهمزة وتسكين الخاء، وفتح الواو، وتاء بعدها على الجمع<sup>(3)</sup>.

الأخوة المقصودة في الآية هي أخوة الدين وهي أقوى من أخوة النسب، قال القرطبي: (ت: 671) "أخوة الدين أثبت من أخوة النسب فإن أخوة النسب تنقطع بمخالفة الدين، وأخوة الدين لا تنقطع بمخالفة النسب"<sup>(4)</sup>.

و قراءة الإمام أبي عمرو بالثنية جاءت موافقة لما سبقها في قوله (وإن طائفتان) فالأخ نُزِلَ مثله الطائفة، فأطلق رب العزة كلمة (أخ) على كل فريق من الفريقين المتقاتلين<sup>(5)</sup>.

قال أبو حيان: (ت: 754هـ) "قرأ الجمهور (بين أخويكم) مثنى، لأن أقل من يقع بينهم الشقاق اثنان، فإذا كان الإصلاح لازماً بين اثنين، فهو ألزم بين أكثر من اثنين"<sup>(6)</sup>.

(1) سفير العالمين في رسم وضبط الكتاب المبين، ج 1: 98.

(2) ينظر: مبحث (ما اتفقا على قراءته بالبناء للمجهول)، ص: 148 من هذا البحث.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 281.

(4) الجامع لأحكام القرآن، تقدمه هاني الحاج، تحقيق عماد زكي البارودي، وخيري سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت) ج 16: 251.

(5) ينظر: المكشاف عما بين القراءات العشر من خلاف، أحمد البيلي، منشورات الدار السودانية للكتب، ط/ 1419هـ، - 1998م، ص: 87.

(6) البحر المحيط، ج 9: 516.

وقد ذكر بعض المفسرين في هذا الموضوع أنه "أراد بالأخوين الطائفتين؛ لأن لفظ التثنية يرد ويراد به الكثرة"<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب (إخوتكم) فقد رد اللفظ على المعنى وليس على اللفظ؛ لأن الطائفة في حقيقة أمرها جمع وإن كان لفظها مفرداً، ويعارض هذه القراءة قراءة عبدالرحمن بن أبي بكره وابن سيرين (فأصلحوا بين إخوانكم)<sup>(2)</sup>.

قال الهمداني: (ت: 643هـ) "وقرئ (بين إخوتكم)، و(بين إخوانكم) على الجمع، وهو الأصل في المعنى الموافق لما قبله، والإخوة جمع الأخ، وكذلك الإخوان، وقيل: الإخوة في النسب، والإخوان في الصداقة، ويقع أحدهما موقع الآخر، وهاتان القراءتان تدلان على أن المراد من قراءة الجمهور الجمع وإن كان لفظهما لفظ التثنية"<sup>(3)</sup>.

والمعنى على كلتا القراءتين مرده واحد فالأمر صريح في الإصلاح فدلّت التثنية على أقل العدد في الخصام، ودل الجمع على أن مقصود التثنية الجمع، وقد عقد الزركشي (ت: 794هـ) مبحثاً يبيّن فيه أنه قد يطلق لفظ التثنية ويراد به الجمع، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (الملك: 4) فـ "إنه وإن كان لفظه لفظ التثنية فهو جمع والمعنى كرات؛ لأن البصر لا يحسر إلا بالجمع"<sup>(4)</sup>. والقراءتان وردتا عن أئمة أختيار، علماء أظهار. والله أعلم.

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، جـ 16: 252.

(2) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، عني به عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الثانية 1425هـ - 2004م، جـ 4: 142.

(3) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، جـ 5: 664.

(4) البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد متولي منصور، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع (د.ت)، جـ 3: 9.



وقد نحا مكى: (ت: 437هـ) نحوه في توجيهه لهذا الموضع<sup>(1)</sup>، واعتد ابن خالويه (ت: 370هـ) بهذا الجمع غير أنه ذكر أنه لا يوجد في كلام العرب جمع الاسم على هذا الوزن غير (رُهْن) و(سُقْف)<sup>(2)</sup>.

وينهج الفراء (ت: 207هـ) مسلكاً آخر حيث يرى أن (رُهْن) هو جمع الجمع (رهن، ورهان) ثم (رُهْن) كما تقول (ثمرة وثمار) ثم (ثُمُر)<sup>(3)</sup>.

وبالرجوع إلى مناقشة رأي الأخفش فإنني أرى أن حكمه - رحمه الله - على القراءة بالقبح والشذوذ فيه توسع وإطلاق، ولو اكتفى بالقلة لوجد متكاً، فمما جاء من هذا البناء (قَلْب وُقْلَب) و (لَحْد وُلْحُد)، و(سُقْف وِسُقْف)، وهذا ما ذكره الأخفش في كتابه مما نقله عن أبي عمرو، ومع هذا كله يصف القراءة بالشذوذ<sup>(4)</sup>.

وإذا رجعت إلى سيبويه: (ت: 180هـ) وكتابه وجدته قد تحدث عن هذا البناء، وما يأتي منه على القلة والكثرة، ولم يقفل فيه باباً؛ بل ذكر أن "ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره على (أفعل)... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على (فِعَال) وعلى (فُعُول)... وربما جاء (فَعِيلا)... واعلم أنه قد يجيء (فَعَل) على (أفعال)... وربما كسر على (فِعلة)..."<sup>(5)</sup> حتى يختم بقوله: "والقياس في (فَعَل) ما ذكرنا، وأما ما سوى ذلك فلا يعلم إلا بالسمع ثم تطلب النظائر"<sup>(6)</sup>.

ويأتي في موضع آخر ويقول: "وقد كُسر حرف منه على (فُعَل) كما كُسر عليه (فَعَل)... كقولك (أَسَد وَأَسَد) وهذا قول الخليل، مثله (رَهْن وِرُهْن)"<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: الكشف، ج 1: 368.

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط/ الخامسة، 1990م، ص: 104.

(3) ينظر: معاني القرآن، ج 1: 188.

(4) ينظر: معاني القرآن، ص: 328.

(5) الكتاب، ج 1: 505.

(6) المصدر السابق، وكذا الصفحة.

(7) السابق، ج 3: 577.

وجاء في موضع آخر أيضاً وجمع (فَعَلَ) على (فُعِل) مثل (أَسَدٌ وَأُسْدٌ) (وَوُتِنَ وُوُتُنٌ) (1).

ويلاحظ أن ما لم يتناه إلى سمعه لم يحكم عليه بالشذوذ أو القبح.

وقد تتبع المبرد: (ت: 285هـ) أبنية الثلاثي، وذكر أنه "قد يجيء من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمع على (فُعِل) وذلك قولك، (فرس وُرد) (خيل وُرد)، و(رجلٌ نُط) و(قومٌ نُط) وتقول: (سَقَف، سُقِف)، وإن شئت حركت... وقالوا (رَهْن ورُهْن)... وقالوا أُسَدٌ وُثْمَرٌ" (2).

أما ابن السراج (ت: 316هـ) فذكر أنهم "كسروا (فَعَلَ) على (فُعِل) وهو قليل قالوا: (أَسَدٌ وَأُسْدٌ)، وقد جاء في (فَعَلَ) (فُعِل) وهو قولهم (الفلك) للواحد وللجمع الفلك وهو اسم للجميع لا يقاس عليه... وبعض العرب يقول (نَصَف) و(نُصِف) وقد جاء في (فَعَلَ) (رَهْن) و(رَهْنٌ) ففُعِل: اسم للجميع ولتأول أن يتأول أن (فُعِل) مخفف (فُعِل)" (3) ثم تحدث عن بناء (فَعَلَ) فذكر أن العرب تقول: "أَسَدٌ وَأُسْدٌ فهذا مما يدل على أن (فُعِل) في ذلك الباب مخفف من (فُعِل)" (4).

وكل ما ذكره المبرد أجاز فيه تسكين العين، وتحريكها.

وأجاز ابن مالك (ت: 672هـ) أن يأتي من (فَعَلَ) على (فُعِل) الاسم والصفة (سقف وورد) (5).

وجاء من بعده أبو حيان (ت: 754هـ) وأتى بمثال ابن مالك وأضاف مثلاً آخر وقال (سَخَلٌ وَسُخِلٌ) وغيره (6).

ومن غير أقوال العلماء فقد جاء جمع (فَعَلَ) على (فُعِل) في قول الأعشى:

"آليت لا نعطيه من أبنائنا رُهْنًا \*\*\* فيفسدهم كَمَنٍ قَدٍ أفسدا" (7)

(1) الكتاب، ج 3: 591.

(2) المقتضب، ج 2: 202.

(3) الأصول، 2: 431.

(4) المصدر السابق وكذا الصفحة.

(5) ينظر: الكافية الشافية، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي أم القرى (د.ت)، ج 4: 1829.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب، تحقيق د. رجب عثمان رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى 1998، ج 1: 422.

(7) ديوان الأعشى، كتاب صبح المنير في شعر أبي بصير، الأعشى، مطبعة أولن، هزهرسن، ط/ 1927، ص: 153.



وقبل هذا كلام ربّ العالمين فالقراءة في قوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ سُبُوغًا مِّن فَصِيحَةٍ﴾ (الزخرف:33) بضم السين والقاف، وهي قراءة أكثر العشرة (1)، وقد قرأ حمزة والكسائي بضم السين واللام من قوله ﴿سُلْفًا﴾ (الزخرف:56)، وقرأ غيرهما (سَلْفًا) (2)، ناهيك عن قراءة أبي عمرو التي لم ينفرد بها كما قال الأخفش بل وافقه ابن كثير في (رُهْن) موضع الدراسة، فأبو عمرو عربي صريح، وهو ممن تُؤخذ منهم اللغة، ويُستشهد بكلامه (3)، فما بالك وقد جمع بين أخبار العرب وعلوم اللغة والقراءة فهو أحد العشرة، وقراءته متواترة، فهل مع هذا توصف قراءته بالقبح أو بالشذوذ؟!، وقد وجدت بعض الآيات في شواهد كتب النحو وهي غير معزوة لقائل، ولم يوصف الشاهد بالقبح ولا ما بني عليه؛ بل اعتذر للمؤلف على أن من الآيات ما سمعه بنفسه ومنها ما نقله عن شيوخه" ولم يتخذ أحد من العلماء إغفاله للنسبة سبباً للطعن عليه (4) وأبو عمرو أكبر من هؤلاء سناً وأقربهم للعرب نسباً ولعله أكثرهم من العرب أخذاً وبعضهم تتلمذ على يديه فأخذ منه عرضاً وسمعاً (5).

من هنا كان طعن الأخفش في القراءة مرفوض، واتهام هذا الجمع بالشذوذ مردود.

والله أعلم.

أما قراءة الإمام يعقوب (رهان) فقياسها مطردٌ على (فعال)، ويكفي أن سيبويه قدم هذا الجمع من (فعل) على غيره في جموع الكثرة، كما ذكرت سابقاً - فقد قيل (كعب وكعاب) و(كباش وكباش)، فهو منساق مطرد.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 276.

(2) ينظر: السابق، ج 2: 276.

(3) ينظر: الاقتراح للسيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2003م، ص: 59، وينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، ط/ 1407هـ - 1987م، ص: 19 فما بعدها.

(4) نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوي، منشورات دار المعارف، ط/ الثانية (د.ت.)، ص: 86 فما بعدها.

(5) من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء: الأصمعي، أبو جعفر الرؤاسي، معاذ بن مسلم النحوي، ويحيى بن المبارك اليزيدي، يونس بن حبيب، سيبويه، قال عنه أبو عبيد: كانت دفاتر أبي عمرو مليء بيت إلى السقف. ينظر: غاية النهاية في طبقات

القراء، ج 1: 264.

والرهن في الأصل مصدر، ثم استعمل استعمال الكتاب، فكما يسمى المكتوب كتاباً، كذلك يسمى المرهون رهناً، فهو من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول، كما تقول: (هذا خلق الله)، و(هذا ضرب الأمير) (1). وغيره.

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿ تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ﴾ (الأعراف: 161).

وقوله تعالى: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ (نوح: 25).

قرأ الإمام أبو عمرو في الموضعين (خطيئاتكم) بجمع التكسير منفرداً، وقرأ الإمام يعقوب الموضعين (جمع مؤنث سالم (خطيئاتهم) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ غيرهم بالإفراد، ولا خلاف بين العشرة في موضع البقرة على (خطاياكم) (2).

وقبل توجيه القراءتين أشير إلى أن هذا اللفظ (خطايا) قد اختلف فيه الكوفيون مع البصريين، فالبصريون يرون أن خطايا على (فعائل) "لأن خطايا جمع خطيئة، وخطيئة على وزن فعيلة وفعيلة يجمع على فعائل، والأصل فيه أن يقال (خطائي) مثل (خطايي)، ثم أبدلو من الياء همزة، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف فصار (خطائي) مثل (خطايي) فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار خطائي مثل (خطايي) ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً (خطاء) مثل (خطايا) فأستقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياءً فصار (خطايا) " (3).

أما الكوفيون فيرون أن (خطايا) على وزن (فعالي) فخطيئة تجمع على (خطائي) وقدمت الهمزة على الياء حتى لا تبدل الياء همزة لوقوعها قبل الطرف، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصارت (خطاء)، فحصلت الهمزة بين ألفين فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من التماثلين، فصار (خطايا) على وزن (فعالي) (4).

ويناقش ابن جني رأي البصريين ويوافقهم على ما ذهبوا إليه غير أنه ذكر أن المراتب التي يمر بها (خطايا) ست وهي "خطايي، ثم خطائي، ثم خطايي، ثم خطايي، ثم

(1) ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص: 378، والكتاب الفريد للهمداني، ج 1: 608.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 161، 204، 292.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، منشورات دار الفكر (د.ت)، ج 2: 805، 806.

(4) السابق، ج 2: 805، 806.

(خطاء) ثم (خطايا) <sup>(1)</sup>، فأضاف فتحة الهمزة في (خطائي)، بعد كسرها ليتسنى بعد ذلك إبدال الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لتصير (خطاء) ثم (خطايا) <sup>(2)</sup>.  
وتوجيه قراءة أبي عمرو "على الجمع المكسر لخطيئة مثل الذي في البقرة، فأثر ذلك لكثرة الخطايا منهم؛ ولأن الجمع المكسر أدل على الكثرة من الجمع المسلم، ومن الواحد إذ لا يقع لكثير في هذا" <sup>(3)</sup>.  
وقد نُقل عن الأصمعي أنه قال: "كان أبو عمرو يقرأ (خطاياهم) ويقول: بأن قوماً كفروا ألف سنة كانت لهم خطيئات؟ لا، بل خطايا" <sup>(4)</sup>.  
وتعليل أبي عمرو لا يعني تدخّله في القراءة؛ بل اختار مما سمع من القراءات، فقرأ به، ثم علّل له، على أن الجمع المكسر يفيد الكثرة.  
أما قراءة يعقوب على الجمع الصحيح (خطيئات) فلأن هذا الجمع يدل على القليل والكثير "فقد يجمعون بالتاء [الجمع المزيد بالألف والتاء] وهم يريدون الكثير" <sup>(5)</sup> وقد استدل ابن خالويه (ت: 370هـ) على ذلك بقوله تعالى: ﴿ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ (لقمان: 27)، وكلمات الله تعالى ليست قليلة <sup>(6)</sup>، واستدل أبو زرعة لدلالة الجمع الصحيح على القلة والكثرة بقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ ﴾ <sup>(7)</sup> (سبأ: 37).  
فكلا الجمعين يدل على الكثرة غير أن جمع التفسير أكثر دلالة على الكثير من الصحيح <sup>(8)</sup>، وقد "يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة... وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة" <sup>(9)</sup>.

<sup>(1)</sup> الخصائص، تحقيق / عبد الكريم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت)، ج 3: 3.

<sup>(2)</sup> ينظر: السابق والصفحة.

<sup>(3)</sup> الكشف ج 2: 59.

<sup>(4)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 726.

<sup>(5)</sup> الكتاب لسبويه، ج 3: 578.

<sup>(6)</sup> ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج 2: 397.

<sup>(7)</sup> ينظر: حجة القراءات، ص: 727.

<sup>(8)</sup> ينظر: الهمع، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج 3: 351، 364، وينظر: شرح ابن يعيش،

ج 5: 21.

<sup>(9)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 595، وينظر: المتقضب للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتاب، (د.ت)،

ج 2: 201، وينظر: الارتشاف، ج 1: 492.

وبالرجوع إلى توجيهه مكّي - رحمه الله - الذي يرى أن قراءة أبي عمرو في سورة الأعراف جاءت موافقة على ما اتفق عليه القراء في البقرة، فإني أرى أن بين الآيتين فرقاً وإن بدا بينهما تقارب، فأية البقرة تقول: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾، وآية الأعراف تقول ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةً وَاَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

فابتدأت آية البقرة بإسناد القول إلى الله تعالى حيث أمرهم بالدخول، وبدخولكم كلوا رغداً، حتى قال (تغفر لكم خطاياكم) وبعد غفران الذنوب قال (وسنزيد المحسنين)، فهو قول الجليل وفيه عفو وكرم جميل وابتدأت الآية الأخرى ببناء الفعل على ما لم يسم فاعله، حيث ترتب فيه الأكل على السكن، وليس على الدخول كما في البقرة، وعطف هنا بالواو فأفهم أن الأكل ليس على معاقبة الدخول؛ بل هو مرتبٌ على السكن والإقامة، ولم يوصف بالرغد كما في البقرة، إلى أن قال (تغفر لكم خطيئاتكم) بجمع السلامة على قراءة الجمهور وهو ما يتناغم مع أصل بداية المقيّل وما ينتج عنه.

أما تعليقه - رحمه الله - لقراءة أبي عمرو في سورة نوح فله ما يناصره ويعاضده إذا نظرنا إلى الحقب التي عاشها نوح وهو يدعو قومه للإيمان فبادروه بالعصيان وعدم الإيمان حتى أوصله إلى الدعاء عليهم، من شدة تعنتهم وكثرة أخطائهم، فعوقبوا بضدين - الماء والنار - (مما خطيئاتهم أغرقوا فادخلوا النار)، وكلُّ له وجه صريح، وهو في العربية فصيح<sup>(1)</sup>. والله الحمد.

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنفال: 70).

قرأ الإمام أبو عمرو بضم الهمزة وفتح السين، وألف بعدها، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بفتح الهمزة وتسكين السين، من دون ألف، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: الموضح لابن أبي زرععة، ص: 351، 793.

(2) ينظر: النشر ص: 208.

وقراءة أبي عمرو قد تقدم توجيهها في مبحث (ما اتفقا على قراءته بصيغة جمع واحدة)، فأغنى عن تكرارها هنا، وهو موضع اتفاق لهما (1).

وأما قراءة يعقوب (أسرى) فهذا جمع مقيس، فما كان من (فعليل) فإنه يجمع على (فعللي) مثل (قتيل، قتلي)، و(جريح وجرحي)؛ لأن هذا ومثله يكون فيه (فعللي). بمعنى (مفعول) أي: (مقتول، مجروح، مأسور) (2).

قال المبرد (ت: 285) "وأما (هلكي) فإنما جاء على مثال (فعليل) الذي معناه معنى المفعول؛ لأن جميع ذلك يكون على (فعلل)، نحو: جريح وجرحي، وصرع وصرعي، وكذلك جميع هذا الباب، فلما كان (هالك) إنما هو بلاء أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فعللي)؛ لأن معناه معنى (فعليل) الذي هو (مفعول) (3).

وكلتا القراءتين وردت عن القراء الأجلاء، والله الحمد.

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا ﴾ (الأحزاب: 67).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح السين وألف بعدها، وفتح الدال والتاء من دون ألف بعدها (سادتنا)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب على جمع الجمع (سادتنا) بألف بعد الدال، وقد وافقه بعض القراء (4).

وقراءة أبي عمرو يجوز أن تكون جمعاً لـ(سائد) مثل (كافر، كفر)، وهو أقرب للقياس، ويجوز أن يكون جمع (سيد) غير أنه لا يجمع على (فعله)؛ لأن (فعلل) لا يجمع على (فعله) (5).

قال السيوطي: (ت: 911هـ) "فَعَلَّةٌ بفتحيتين، ويطرد جمعاً لفاعل وصف ذكر عاقل صح لأمماً، وإن اعتل عيناً، كافر، وكفرة، وكاتب وكتبة، وبار وبررة" (6).

(1) ينظر: ص 33، من هذا البحث.

(2) ينظر: الموضح ص: 186.

(3) المقتضب، ج 2: 219.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 261.

(5) ينظر: الدر المصون، ج 9: 144.

(6) الهمع، ج 3: 358.

والقراءة فيها توافق بين المتعاطفين، فكبراء جمع كبير فيقابلة جمع (سادة) ليوافق الجمعُ الجمعَ (1).

أما قراءة يعقوب (سادتنا) فعلى جمع الجمع لتدل القراءة على أن المضللين والمغوين كثير، ويناظر هذا الجمع (بيوتات) و(جمالات) (2).

وقد ذكر العلماء أن "جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كسرتة أو صححته، كأكلب وبيوتات؛ بل يقال فيما قالوا ولا يُتجاوز... وكذا أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً وكذا المصدر؛ لأنه أيضاً اسم جنس" (3).

ويعقوب بهذه القراءة ليس منفرداً؛ بل وافق ابن عامر الشامي (4)، والقراءة يُعد من الألفاظ المسموعة؛ لأن القراءة حجة على اللغة، وليس العكس. والله أعلم.

**الموضع الخامس قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ (الزحرف: 53).**

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح السين وألف بعدها (أساورة) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بتسكين السين وكسر الواو وفتح الراء (أسورة) وقد وافقه بعض القراء (5).  
وقراءة الإمام أبي عمرو (أساورة) على أنه جمع (أسوار) أو جمع (أسورة) جمع الجمع، وأصله (أساوير) حذفت التاء، وعُوض منها الياء، (6) ف" كل شيء حذفت منه فالعوض فيه جائز" (7)، كزنادقة وزناديق (8).

(1) ينظر: الحجة للقراءات السبع لابن خالويه، ص: 291.

(2) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 5: 272.

(3) شرح الشافية، ج 2: 208، وينظر: الارتشاف لأبي حبان، ج 1: 474.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 261.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 276.

(6) ينظر: معاني الفراء، ج 3: 35، وينظر التبيان للعكبري، ص: 524.

(7) المقتضب للمبرد، ج 2: 234.

(8) ينظر: معاني الأحفش، ص: 585.

وقد نُقل عن الكسائي أنه قال: إسوار وسِوَار. بمعنى واحد، وأساور وأساورَة واحد<sup>(1)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب فقد جاءت على جمع القلة (أسورة)، قال الفراء (ت: 207هـ) "ومن قرأ (أسورة) فواحدها (سوار)، وقد تكون (الأساورَة) جمع (أسورة) كما يقال في جمع (الأسقية أساقِي)"<sup>(2)</sup>.

والجمع على (أفعلة) مُطرِد في كل اسم مذكر رباعي ثالثه ألف أو ياء أو واو كـ(طعام وأطعمة) و(غراب أغربة) و(رغيف وأرغفة)<sup>(3)</sup>.

والمعنى لما وصف فرعون نفسه بالملك قال: هلاً جاء موسى بشيء يُلقى عليه فيكون ذلك أسورة من ذهب تدل على أنها من عند إله الذي يدعو إلى توحيدهِ، أو هلا جاء معه كملائكة مقترنين، فيمشون معه فيدلون على صحة نبوته، وقد أتاهم موسى — عليه السلام — بما فيه من الدلائل على نبوته<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 4: 75.

<sup>(2)</sup> معاني القرآن، ج 3: 35.

<sup>(3)</sup> ينظر: الهمع، ج 3: 350.

<sup>(4)</sup> ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج 4: 316.

# الفصل الثاني

مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في المصادر  
والمشتقات

المبحث الأول: أوجه الاتفاق بينهما في المصادر  
والمشتقات.

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بينهما في المصادر  
والمشتقات .



## المبحث الأول

ما اتفقنا على قراءته بصيغة المصدر:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ (سورة النساء: 5).

قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُعبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ﴾ (سورة المائدة: 97).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بألف بعد الياء في قوله (قياماً) في الموضعين السابقين وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون ألف (قيما)<sup>(1)</sup>.

وتوجيه القراءة أن (قيام) مصدر للفعل قام يقوم، جاء في اللسان أن (قوم من قام يقوم قوماً وقياماً وقومة وقامة)<sup>(2)</sup>، وقد جاء في التبيان "قياماً يقرأ بالياء والألف وهو مصدر (قام)، والياء بدل الواو، وأبدلت منها لما أعلت في الفعل وكانت قبلها كسرة، والتقدير، التي جعل الله لكم سبب قيام أبدانكم أي: بقائها"<sup>(3)</sup>.

وقواعد التصريف تقضي بإبدال عين المصدر إذا كانت واواً مكسوراً ما قبلها، لأن ما كان قبله مفتوحاً أو مضموماً يأتي صحيحاً على أصله نحو (رَوَاح، عُواء)، ولأن ما اعتلت عينه في غير المصدر لا يبذل نحو سواك، خوان<sup>(4)</sup>.

وقد افترض الفارسي (ت: 377هـ) سؤالاً مفاده: كيف أُعْتَل وهو على وزن ينبغي أن يصح معه ولا يعل؟ وأجاب بقوله: "هذا الوزن إنما جاء في الجمع مُتَّبِعاً واحده في الإعلال، نحو: ديمه وديم، وحيلة وحيل، مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحد في نحو: معيشة ومعاش، فإذا كانوا أتبعوه في الواحد الجمع، جاز أن يُتبعوه أيضاً في هذا الفعل فُيَعَل، كما يُعَلُّ الفعل؛ لأن المصادر أشد إتباعاً لأفعالها في الاعتلال مع الجمع للواحد"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج2: 186.

(2) ينظر: اللسان مادة (ق و م)، ج7: 544.

(3) التبيان، ص174.

(4) ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للمرادي، تحقيق / ناصر حسين علي، منشورات دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط/ الأولى، 1428هـ - 2008م، ج2: 989.

(5) الحجّة للقراء السبعة، ج2: 67.

وقد تبعه السمين في افتراضه ورده<sup>(1)</sup>.

والمعنى واحد على قراءة الإمامين وقراءة غيرهما<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾

(سورة النساء: 94).

قرأ الإمامان في قوله (السلم) بالألف بعد اللام الثانية (السلام)، وقد وافقهما بعض

القراء، وقرأ غيرهم من دون ألف<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين (السلام) بالألف على معنى السلام الذي هو تحية الإسلام، أي: لا

تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً فقتلوه لتأخذوا سلبه.

تذكر كتب التفسير أن رجلاً من سليم مرّ على نفر من الصحابة ومعه غنم، فسلم

عليهم، فقالوا: ما سلم إلا ليتعود، فقتلوه وأخذوا غنمه وأتوا بها الرسول - ﷺ -، فنزلت

هذه الآية<sup>(4)</sup>، وفي رواية أخرى قال الرجل: سلام عليكم فقتلوه<sup>(5)</sup>.

والمعنى في (السلم) و(السلام) متقارب، وفي هذا يقول الزجاج (ت: 311هـ—)

"فأما السلام فيجوز أن يكون من التسليم، ويجوز أن يكون بمعنى السلم، وهو الاستلام،

وإلقاء المقادة إلى إرادة المسلمين"<sup>(6)</sup>.

ويعاضد ما ذهب إليه الزجاج ما جاء في اللسان أن (السلم والسلام كالسلم، ...

والسلم: الاستلام والتسلم: التصالح ... والإسلام والاستلام: الانقياد"<sup>(7)</sup>.

وقراءة الإمامين جاءت مواكبة لنص الحديث الذي ساقه أبو جعفر بالألف،

والعرب تقول: ألقى فلان إليّ السلم أي: انقاد واستسلم<sup>(8)</sup>، والمعنى متقارب. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: الدر المصون، جـ3: 581.

<sup>(2)</sup> ينظر: معاني القرآن للفراء، جـ1: 256.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 189.

<sup>(4)</sup> ينظر: البحر المحيط، جـ4: 75.

<sup>(5)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، جـ12: 233.

<sup>(6)</sup> معاني القرآن، جـ2: 75.

<sup>(7)</sup> لسان العرب لابن منظور، جـ4: 662 في بعدها.

<sup>(8)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، جـ1: 233.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾  
(سورة المائدة: 110).

﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (سورة يونس: 2).

قرأ الإمامان في قوله (سحر) من دون ألف، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ  
غيرهم بالألف (ساحر)<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بغير ألف على أنه مصدر، وفيه إشارة إلى ما جاء به عيسى -عليه  
السلام- من الآيات البيّنات، فما جاء به من الخوارق وصفوها بالسحر، ويحتمل على  
التقدير والتأويل أن المقصود به عيسى -عليه السلام- قال السمين (ت: 756هـ—)  
"ويحتمل أن تكون الإشارة إلى عيسى، جعلوه نفس السحر مبالغة نحو (رجل عدل) أو  
على حذف مضاف أي: إلا ذو سحر"<sup>(2)</sup>.

ومما يقوي كونه مصدراً ما نقله البيهقي عن أبي عمرو وهو ما نصه: "ما كان في  
القرآن (مبين) فهو (سحر) بغير ألف، وما كان (عليم) فهو (ساحر بالألف)"<sup>(3)</sup>.  
ويفسر ابن زنجلة ما ذهب إليه أبو عمرو أن السحر إذ وصف بالبيان دل على أنه  
قصد السحر الذي يبين عن نفسه أنه سحر لمن تأمله، وإذا نُعت بعليم لم يجز أن يسند  
العلم إلى السحر فجعله لفاعل السحر"<sup>(4)</sup>.

والسحر في الآيتين وصف بأنه مبين، والمعنى على القراءتين متقارب غير أن القراءة  
باسم الفاعل دلت على الشخص الذي قام به، والقراءة بالمصدر دلت على الحدث بدهاءة،  
وعلى الشخص على التأويل كما ذكر السمين حيث قال: إنه على حذف المضاف، أو  
يفهم من المصدر ذاته، فالسحر يدل على الساحر؛ لأن الفعل والحدث لا يكون إلا من  
فاعل، وأيضاً كونه مصدراً يحتمل ما عرضه المسيح -عليه السلام-؛ لأن المصدر المبهم

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج2: 192.

<sup>(2)</sup> الدر المصون، ج4: 497.

<sup>(3)</sup> حجة القراءات لابن زنجلة، ص240.

<sup>(4)</sup> المصدر السابق، وكذا الصفحة.

كما يذكر النحاة يطلق على الكثير والقليل<sup>(1)</sup>، وقد يأتي المصدر على اسم الفاعل والمفعول وهو ما مثل له سيبويه بقوله: رجل نوم أي نائم، ولبن حلب أي محلوب<sup>(2)</sup>، وقد جمع الرضي هذه الآراء (ت: 686هـ) فقال: "ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور أي: غائر، وبمعنى اسم المفعول ... فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتباراً للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضاً، ويجوز أن يكونا محذوفين المضاف أي: جاء ذو غور"<sup>(3)</sup>.

وما قرأ به الإمامان على المصدر قارب ما وجهت به المواضع السابقة لذا أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه موضع الآية، والسورة وموضعها في كتاب النشر، وكذا الموضح.

### جدول رقم ( 3 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	الموضح
1	﴿حَرْجًا﴾	الأنعام	125	جـ 2 / 197	313
2	﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾	الأعراف	143	204	346
	﴿جَعَلَهُ دَكَّاء﴾	الكهف	98	237	346
3	﴿بَيْيس﴾	الأعراف	165	205	352
4	﴿طَائِفٌ﴾	الأعراف	201	206	357
5	﴿قَالُوا سَلَامًا﴾	هود	69	218	407
6	﴿خَيْرٌ حَافِظًا﴾	يوسف	64	222	424
7	﴿خِطَاءً﴾	الإسراء	31	230	465
8	﴿فَهَلْ نَجْعَلُ﴾	الكهف	94	236	493
9	﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا﴾	المؤمنون	72	-	493
10	﴿مَهْدًا﴾	طه	53	240	511
11	﴿مَهْدًا﴾	الزخرف	10	-	511

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) تحقيق د. صاحب أبوجناح، منشورات عالم الكتاب ط الأولى 1419هـ -1999م، جـ 1: 334.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب، جـ 4: 43.

<sup>(3)</sup> كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، شرحه الشيخ رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (د.ت)، جـ 2: 198.

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	الموضع
12	﴿وَحَرَامٌ﴾	الأنبياء	95	243	533
13	﴿شِفْوَتُنَا﴾	المؤمنون	106	247	553
14	﴿خَلْقُ الْأَوَّلِينَ﴾	الشعراء	137	252	579
15	﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾	السجدة	7	260	642
16	﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾	الأحقاف	15	279	721
17	{تَفَاوُتِ}	الملك	3	290	782
18	﴿كِذَابًا﴾	النبا	35	297	811
19	﴿حِتَامُهُ﴾	المطففين	26	298	820

– ما اتفقا على قراءته باسم الفاعل:

تذكر كتب النحو أن اسم الفاعل من الثلاثي يصاغ كثير منه على (فاعل)، و"ذلك مقيس" في كل فعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين متعدياً كان أو لازماً<sup>(1)</sup> وأيضاً ما جاء على (فَعِلَ) متعدياً، أما ما جاء على (فَعِلَ) لازماً أو جاء على (فَعُلَ) فلم يأت فيه على بناء (فاعل) إلا سماعاً<sup>(2)</sup>، ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بزيادة ميم مضمومة في أوله، وكسر ما قبل آخره<sup>(3)</sup>.

وقد جعل العلماء لإعماله ضوابط وشروطاً مبسّطة في كتب النحو وسأكتفي

بذكر ما جاء في الخلاصة على سبيل التذكير والاختصار وفي هذا يقول ابن مالك:

"كفعله اسمُ فاعلٍ في العمل \*\*\* إن كان عن مضييه بمعزل

وولي استفهاماً أو حرف ندا \*\*\* أو نفيّاً أو جاً صفة أو مسنداً"<sup>(4)</sup>

وقد تتبعت المواضع التي قرأ الإمامان باسم الفاعل فيها، فوجدتها قد جاءت من كلا البناءين، فاتفقا على القراءة بصيغة واحدة في مواضع، واختلفا في صيغ أخرى، فقسمتها قسمين: الأول منهما هذا موضعه، والآخر جعلت له مبحثاً غير هذا كما سأبين:

<sup>(1)</sup> شرح ابن عقيل، منشورات مكتبة دار التراث، القاهرة، ط/ 1420هـ-1999م، ص403.

<sup>(2)</sup> ينظر: المصدر السابق والصفحة.

<sup>(3)</sup> المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق/ د. عبد المجيد قطامش، منشورات جامعة أم القرى، مكة

المكرمة، 1428هـ-2007م، ج4: 261.

<sup>(4)</sup> شرح ابن عقيل، ص388.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّئُهَا فَاسْتََبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ (سورة البقرة: 148).

قرأ الإمامان بكسر اللام من (موليها) مع تضعيفها، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بفتح اللام مع التضعيف<sup>(1)</sup>.

والتولية قد تكون إقبالا، وتكون انصرافاً أو إعراضاً، تقول وليت سمعي كذا، ووليت وجهي كذا إذا أقبلت عليه، قال ﴿فَلَنُوَلِّئَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ﴾ (سورة البقرة: 144)، وتكون بمعنى الإعراض وترك قربه إذا عُدِّي بعن لفظاً أو تقديرًا كما في قوله تعالى ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة آل عمران: 63) وقوله ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ (سورة الغاشية: 23)<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين (موليها) بكسر اللام جاءت من الفعل الرباعي (ولَّى) فهو (مُولٍ)، أي بناء الفعل للفاعل، وهو الله تعالى، والمفعول الثاني محذوف، وتقدير الكلام (ولكل وجهة الله موليا إياه)<sup>(3)</sup> أي: متبعها وراضيها، فلكل صاحب ملة وجهة وقبلة هو موليا ومستقبلها<sup>(4)</sup>.

وقد كثرت التفاسير في معنى هذه الآية فمنهم من يرى أن المعنى (ولكل نبي قبلة)، ومنهم من يرى (أن لكل صقع من المسلمين وجهة من أهل سائر الأفاق إلى جهة الكعبة)، وقد قيل غير ذلك<sup>(5)</sup>.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (سورة آل عمران: 125).

(1) ينظر: النشر، جـ2: 168.

(2) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة، (د.ت) جـ1: 23، وينظر: الكشف جـ1: 318.

(3) ينظر: حجة القراءات، ص117.

(4) ينظر: المفردات في غريب القرآن، مادة (و، ل، ي)، ص548، وتاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت)، مادة (ولي)، جـ10: 400.

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، جـ2: 36.

قرأ الإمامان بكسر الواو مع التضعيف في (مسومين)، وقد وافقهما بعض القراء،  
وقرأ غيرهم بفتح الواو مع التضعيف<sup>(1)</sup>.

والسمة العلامة: والسوم: "أصله الذهاب في ابتغاء الشيء، فهو لفظ لمعنى مركب  
من الذهاب والابتغاء، وأجْرِي مجرى الذهاب في قولهم سامت الإبل فهي سائمة"<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمامين بكسر الواو جاءت من الفعل (سوم) مضعف العين، قال مجاهد:  
"كانوا سؤموا نواصي خيولهم بالصوف الأبيض فهم على هذا التفسير (مسومين)؛ لأنهم  
فاعلون"<sup>(3)</sup>.

ولعل من ثمرة الاختلاف في هذا الموضوع أن القراءة باسم الفاعل يُفهم منها أن  
الملائكة وسموا أنفسهم بعمائم بيض قد أرسلوها بين أكتافهم فهم على ذلك مسومين.  
والقراءة على اسم المفعول أن الملائكة وسموا خيلهم في نواصيها وأذناها فالخيل  
مسومة من الملائكة<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

وقد أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه المواضع والسورة ورقم الآية،  
وموضعها في كتاب النشر، وموضعها في كتاب الموضح.

#### جدول رقم (4)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
1	{بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ}	النساء	19	187	261
2	{قُلُوبُهُمْ قَاسِيَةٌ}	المائدة	13	191	277
3	{وَجَعَلَ اللَّيْلَ}	الأنعام	96	196	307
4	{سَاحِرٍ عَلِيمٍ}	الأعراف	112	203	342
5	{سَاحِرٍ عَلِيمٍ}	يونس	79	203	342
6	{كَيْدُ سَاحِرٍ}	طه	69	203	342
7	{إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ}	يوسف	24	221	419

(1) ينظر: النشر، جـ2: 182.

(2) المفردات في غريب القرآن، مادة (س، ا، م)، ص225.

(3) حجة القراءات لأبي زرععة، ص173، وينظر: معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، منشورات دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د/ الثانية، 1430هـ-2009م، جـ1: 571.

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، جـ4: 172.

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
8	{نَفْسًا زَكِيَّةً}	الكهف	74	235	486
9	{بِهَادِي الْعُنْيِ}	النمل	81	254	596
10	{قَالُوا سِحْرَانِ}	القصص	48	266	604
11	{وَحَاتَمَ التَّبِيِّينَ}	الأحزاب	40	261	635
12	{فَاكْهُونُ}	يس	55	265	659
13	{وَرَجُلًا سَلَمًا}	الزمر	29	271	681
14	{غَيْرِ آسِنِ}	محمد (ص)	15	279	726
15	{فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ}	الذاريات	44	282	741
16	{وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ}	القمر	3	284	751
17	{خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ}	القمر	7	284	751
18	{مُسْتَنْفِرَةٌ}	المدثر	50	294	800

– ما اتفقا على قراءته بصيغة اسم المفعول:

الموضع الأول قول تعالى ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (النور: 46).

قرأ الإمامان بفتح الياء من (مبينت) وإنما ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بكسرها<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بفتح الياء على أن الفعل مبني للمفعول، أي أظهرها الله، قال الهمداني: (ت: 643هـ) "وقرئ بفتح الياء على أنها اسم مفعول؛ لأن المبين هو الله تعالى... يقال أبان الشيء فهو مبين، وتبين فهو متبين، إذا ظهر واتضح"<sup>(2)</sup>.  
يقال: "بان واستبان وتبين، وقد بينته، قال الله سبحانه ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِّنْ مَّسَاكِينِهِمْ﴾.... ويقال آية مبينة اعتباراً عن بينها"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 187.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد، ج 2: 232.

<sup>(3)</sup> (المفردات في غريب القرآن، مادة (ب، ا، ن)، ص: 45.



وقد جمعت قراءة الإمامين بين اسم الفاعل واسم المفعول في هذا اللفظ فما كان منه على الجمع جاء على اسم المفعول، وما جاء على غيره جاء على اسم الفاعل (1).  
 ولعل القراءة باسم المفعول في قوله ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ (النور: 34) وقوله ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبِينَاتٍ﴾ (النور: 46) وقوله ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُّبِينَاتٍ﴾ (الطلاق: 11) فيها دلالة واضحة أن هذا الذكر الحكيم قد فهمه العرب فهما جيداً لوضوح مقاصده ومرامييه عندهم، ودليل ذلك أن الأمر ارتبط بالهداية لا بالفهم فقد قال رب العزة بعد (مبينت) (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم)، وكل ما قرأه الإمامان باسم المفعول ارتبط بآيات الله.

وقد قرأ الإمامان باسم الفاعل في المواضع الأخرى مثل قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (النساء: 19) وقوله ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ (الأحزاب: 30)، وقوله ﴿وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ (الطلاق: 1).

فقراءة الإمامين جمعت بين البناءين، وفرقت من خلال السياق بين المدلولين قال الزجاج في معانيه إن "من قرأ بالفتح فالعنى: أنه ليس فيها لبس" (2).  
 الموضوع الثاني قوله تعالى: ﴿لَا جْرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾ (النحل: 62).  
 قرأ الإمامان بفتح الراء من (مفراطون) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالكسر (3).

وقراءة الإمامين على اسم المفعول من (أفراطوا إلى شيء إذا قدّموا إليه، والعرب تقول: أفطرت منهم ناساً أي: حلفتهم ونسيتهم (4)، قال الفراء: (ت: 207هـ) في معنى

(1) ينظر: النشر، ج 2: 187.

(2) معاني القرآن، ج 4: 34.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 228.

(4) ينظر: البحر المحيط، ج 6: 552.

قوله (وأهم مفرتون) بالفتح: أي منسيون مضيّعون متروكون (1)، وتفسر القراءة أيضاً على أنهم (معجلون مقدّمون في العذاب) (2).

وبالرجوع إلى اللسان وجدت أن الجذر (ف، ر، ط) يحمل معاني لعل أكثرها الفارط. بمعنى المتقدم السابق، وفرط القوم يفرطهم فرطاً وفراطاً: بتقدمهم إلى الورد لإصلاح الأرشية، والدلاء، والفرط: ما تقدمك من عمل، وأفرط الولد: عجل موته. وجاء (فرط) بمعنى كف عنه وأمهله، وفرطت الرجل إذا أمهلته (3)، فإذا كان من معاني (فرط: أمهل) فيكون المعنى على قراءة الإمامين فضلاً على المعنى الأول والله أعلم سيكون مصيرهم النار، غير أنهم مُمهلون، ودليل الإمهال الآية السابقة لهذه الآية وهو قوله ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (النحل: 61)، فيكون عملهم وإفراطهم في الدنيا قد حكم عليهم بالنار غير أنهم مُمهلون، ويكونون يوم القيامة في مقدّمة القوم إلى النار معجلون بهم قبل غيرهم. والله أعلم.

الموضع الثالث قوله تعالى ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ (الرحمن: 24).

قرأ الإمامان بفتح الشين في قوله (المنشآت) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بكسر الشين (4).

وقراءة الإمامين على اسم المفعول (المنشآت). بمعنى المجريات المرفوعات الشرع، وهي مفعولة؛ لأنها أنشئت وأجريت (5)، فاسم المفعول من الثلاثي المزيد بالهمزة يأتي على (مُفَعَّل) (6) وقد أورد القرطبي (ت: 671هـ) أقوالاً في معنى الآية فقال: "(وله الجوار): يعني: السفن، (المنشآت) بفتح الشين، قال قتادة: أي: المخلوقات للجري مأخوذ من

(1) ينظر: معاني الفراء، ج 2: 107.

(2) ينظر: حجة القراءات، ص: 391.

(3) ينظر: اللسان، مادة (ف، ر، ط)، ج 7: 75 فما بعدها.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 284.

(5) حجة القراءات، ص: 692.

(6) ينظر: الطريف في علم التصريف، عبدالله الأسطى، ص: 265. جمعية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط/ الثانية، 2010م،

الإنشاء، وقال مجاهد: هي السفن التي رُفِعَ قَلْعُهَا، قال: وإذا لم يُرْفَع قَلْعُهَا فليست بمنشآت، وقال الأخفش: إنها المجريات... فالسفن في البحر كالجبال في البر" (1).  
 ولعل في قوله تعالى (وله الجوار) بنسبتها إليه تذكيرٌ للبشر أن المسير لها هو الله، وأن منفعة هذه السفن لا تكون إلا بإذنه، ولا تسير إلا بأمره، وقد قال في آية أخرى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَالِيِ ظَهْرِهِ﴾ (الشورى: 33).

وعلى هذا فإن القراءة المقابلة بكسر الشين (المنشآت) حملها الموجهون، على التجوز والتوسع، قال الألوسي (ت: 1270هـ) "وقرأ الأعمش وحزمة وزيد بن علي، وطلحة وأبوبكر بخلاف عنه (المنشآت) بكسر الشين أي: الرافعات الشرع، أو اللاتي ينشئن الأمواج بحريهن، أو اللاتي ينشئن السير إقبالاً وإدباراً وفي الكل مجاز" (2).  
 وكلتا القراءتين لها وجه صريح، وهو في العربية فصيح (3). والله أعلم.  
 - ما اتفقا على قراءته بصيغة المبالغة:

الموضع الأول قوله تعالى ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ﴾ (الشعراء: 56).

الموضع الثاني قوله تعالى ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾ (الشعراء: 149).

قرأ الإمامان من دون ألف بعد الحاء في (حذرون)، والفاء في (فرهين) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالألف فيهما (4).

وقد وُجِهت قراءة الإمامين أكثر من توجيهه، فمن العلماء من جعل القراءتين بمعنى واحد، فذكر أن (حذر وحاذر) بمعنى واحد، وأيضاً (فارهِينَ وفرهين) (5)، وقد حكى بعض المعربين أن الأصل واحد، والعرب تقول هو حاذر وحذر أي: قد أخذ حذره (6).

(1) الجامع لأحكام القرآن، ج 17: 126.

(2) روح المعاني، ج 14: 107.

(3) ينظر: الكشف لمكي، ج 2: 401.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 251، 252.

(5) ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص: 621.

(6) ينظر: حجة القراءات لأبي زرععة، ص: 518.

ويرى النحاس: (ت: 338هـ) أن كثيراً من المعربين يفرقون بين (حذر وحاذر) فـ"معنى (حَذِر) في خلقته الحَذَر أي: منتبه متيقظ، فإذا كان هكذا لم يتعد، ومعنى حاذر مستعد" (1).

ويترتب على ما ذكره النحاس أن (حذر) صيغة مبالغة من (حاذر) أي: محوّل منه، وهو ديدن المتحدث إذا أراد التكثير، وطلب المبالغة.

قال سيبويه: (ت: 180هـ) "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أرادوا بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدّث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فعولٌ، وفعال، ومفعال وفَعِلٌ" (2).

وأرى أن ما ذهب إليه أبو جعفر ومن نحاه نحوه في التفريق بين المعنيين أجدى وأنفع، وإلا فما فائدة التفصيل واختلاف الأبنية إن لم تدل على تغاير في المعاني. وتبقى القراءات القرآنية سنداً متيناً، وركناً ركيناً في حفظ الأبنية والأوزان، سواءً أكانت كثيرة متداولة أم قليلة غير متداولة. والله أعلم.

(1) إعراب القرآن، ج 3: 124.

(2) الكتاب، ج 1: 110.

– ما اتفقا على قراءته بالصفة المشبهة باسم الفاعل:

الموضع قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ  
وَوَجَدَ عِنْدَهَا قَوْمًا قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾  
(الكهف:86).

قرأ الإمامان بكسر الميم بعد الحاء، ومن دون ألف (حمئة)، وقد وافقهما بعض  
القراء، وقرأ غيرهم بالألف بعد الحاء (1).

وقراءة الإمامين قوله (حمئة) على أنها مشتقة من (حمأة)، أي: ذات حمأة، والحمأة  
هي: الطين المتين المتغير اللون والطعم (2).

قال العكبري: (ت: 616هـ) "ويقرأ بالهمز من غير ألف وهو من حمئت البئر  
تحماً إذا صارت فيها حمأة" (3)، فهي صفة مشبهة على (فَعَلَّةٌ) مؤنث (فَعَلَ) (4).

قال الرضي: (ت: 686هـ) "إنما يكثر الصفة المشبهة في (فَعَلَ)؛ لأنه غالب في  
الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها، والصفة  
المشبهة... لازمة، وظاهرها الاستمرار، وكذا (فَعُل) للغرائز، وهي غير متعدية  
ومستمرة" (5).

فالصفة تكثر من (فَعَلَ) وهو أكثر أفعالها المتصرفة التي يقع الاشتقاق من مصدرها،  
وإنما مضموم العين (فَعُل) فيأتي بعده مترلة ويتلوه (فَعَلَ) وهو أقلها أو أنذرها (6).

وقد جمع مكّي بين المعنيين على القراءتين – حمئة حامية – فذكر أن "القراءتين قد  
ترجعان إلى أنهما من الحمأة ولا ترجعان إلى أنهما من (حمى يحمي). بمعنى الحارة... وأيضاً

(1) ينظر: النشر، ج 2: 236.

(2) ينظر: الكشف، ج 2: 180، وحجة القراءات، ص: 429، ينظر: اللسان مادة (ح، م، أ) ج 2: 582.

(3) التبيان، ص: 403.

(4) ينظر: قلائد الفكر، (د.ت) ص: 89، وينظر: النحو الوافي عباس حسن، منشورات دار المعارف، ط/ السادسة،

ج 3: 286.

(5) شرح الشافية، ج 1: 148، وينظر: الهمع، ج 3: 328.

(6) ينظر: النحو الوافي، ج 3: 285.

فإن القراءة بالهمز لا تنافي القراءة بغير همز، قد تكون الشمس تغرب في عين حارة ذات حمأة، فيجتمع في ذلك المعنيان جميعاً، والقراءتان جميعاً<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

---

(1) الكشف، ج 2: 180 فما بعدها.

## المبحث الثاني مواضع اختلاف الإمامين في المصادر والمشتقات

ما اختلفا في قراءته بين صيغ المصدر

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾  
(البقرة: 251).

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ (الحج: 40).

قرأ الإمام أبو عمرو قوله (دفع) من دون ألف بعد الفاء، وقد وافقه كثير من القراء،  
وقرأ الإمام يعقوب بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها (دفاع) وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.  
وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو أنه أتى بالمصدر من الفعل (دفع) الثلاثي المجرد،  
وقياسه (فَعَل)، وكل ثلاثي من "فَعَل يَفْعُل، وَفَعِل يَفْعَل، يكون المصدر (فَعَلًا)، والاسم  
فاعلاً"<sup>(2)</sup>، وقد يأتي على غيره<sup>(3)</sup>.

قال ابن مالك (ت: 672هـ) "والمقيس في المتعدي من (فَعَل) مطلق، ومن (فَعَل) المفهم عملاً بالفم (فَعَل)"<sup>(4)</sup>.

وقد أجاز الأنباري (ت: 577هـ) أن يكون (دفع) و(دَفَاع) مصدرين لفعلٍ واحدٍ (دفع)، وأن يكون (دفاع) مصدر (دافع)<sup>(5)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب (دفاع) فيجوز أن يشترك مع (دَفَع) في أصل المصدر —  
كما أشرت آنفاً — أو أن يكون من مصدر آخر، قال ابن خالويه (ت: 370هـ) —  
"فالحجة لمن أثبتها [الألف] أنه أراد المصدر من: دافع دفاعاً"<sup>(6)</sup>.

والمصدر قد يكون له أكثر من بناء، فسيبويه بعد أن جعل (فَعَل) (يفعل) بكسر العين وفتحها وضمها في المضارع يكون المصدر منه على (فَعَل) ذكر أنه قد جاء من هذه الأبنية على (فعول) كـ(لزم، لزوماً)، ومنها على (فَعَل) كـ(كذب كذباً) ومنها على (فُعَل)

(1) ينظر: النشر، ج 2: 173.

(2) الكتاب، ج 4: 5.

(3) المصدر السابق، ج 4: 756.

(4) شرح التسهيل، ج 3: 325.

(5) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن، ج 1: 167.

(6) الحجة في القراءات السبع، ص: 99.

كـ(شرب، شُرِباً)، حتى قال: "وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على (فعال) كما جاء على (فعل)، وذلك نحو: كذبت كِذَاباً، وكتبته كِتَاباً، حجبتة حِجَاباً، وبعض العرب تقول: كَتَباً على القياس، ونظيره سقته سياقاً<sup>(1)</sup>.

وهذه الأمثلة التي ضربها سيبويه تقود إلى أن (كتب) يكون مصدره على القياس (كَتَب) وبعض العرب يقولون (كتاباً) وهو نظير (دفع) (دفعاً، ودفاعاً)، قال أبو جعفر النحاس: (ت:338هـ) "والقراءة بدفاع حسنة جيدة، وفيها قولان: قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد يذهب إلى أنه مثل (طارقت النعل)، وأجود منه هذا وهو مذهب سيبويه؛ لأن سيبويه قال: وعلى ذلك دَفَعَتِ الناس بعضهم ببعض، ثم قال: ومثل ذلك (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض)<sup>(2)</sup>.

والقراءتان بمعنى فالدفع بمعنى الإزالة بقوة، تقول دفعه يدفعه دفعاً ودفاعاً، ودفع الله المكروه عنك دفاعاً<sup>(3)</sup>.

وما اختلف فيه الإمامان من هذه الأبنية يقارب بعضه في التوجيه، لذا أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه موضع الكلمة، والسورة ورقمها، وموضعها في كتاب النشر والموضح.

#### جدول رقم (5)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
1-	﴿ مِنْهُمْ تَقَاةٌ ﴾	آل عمران	28	180	جـ 2/ 234	أبو عمرو تقاة، يعقوب تقية
2-	﴿ عَدُوًّا ﴾	الأنعام	108	196	309	أبو عمرو عَدُوًّا، يعقوب عُدُوًّا
3-	﴿ وَفِصَالُهُ ﴾	الأحقا ف	15	278	722	أبو عمرو فصاله، يعقوب فصله
4-	﴿ أَشَدُّ وَطْءًا ﴾	المزمل	6	293	797	أبو عمرو وطاء، يعقوب وطنًا

<sup>(1)</sup> (الكتاب، جـ 4: 7.

<sup>(2)</sup> (إعراب القرآن، جـ 1: 123 في بعدها.

<sup>(3)</sup> (ينظر: اللسان، مادة (د، ف، ع)، جـ 3: 376.



ما اختلف في قراءته بين صيغ اسم الفاعل:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة: 182).

قرأ الإمام أبو عمرو بضم الميم وتخفيف الصاد (مُوصٍ)، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بضم الميم، وتشديد الصاد (موصٍ)، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالتخفيف جاءت من الفعل (أوصى، يوصي) واسم فاعله (موصٍ)، وقد ورد في القرآن الكريم ما يشاكلة فقد قال رب العزة ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةَ يُوسُفَ﴾ (سورة النساء: 12)، وقال (توصون)، ولا يخفى ما في القراءة من دون تضعيف من تخفيف على اللسان<sup>(2)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بالتشديد فعلى أن اسم الفاعل من (وصى) ويقويه قوله تعالى: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة الشورى: 13)، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ﴾ (سورة البقرة: 132)، فقد قرأ بعض العشرة (وأوصى)، وقرأ البقية (ووصى) بالتشديد من دون همزة، وهي ثابتة في مصاحف الأمصار كل حسب قراءته<sup>(3)</sup>.

ويرى بعض المعربين أن القراءة بالتشديد تفيد التكثر لما في معنى الفعل من تكرير<sup>(4)</sup>، في حين يرى آخرون أن التشديد في مثل هذه المواضع لا يفيد التكثر "إنما يكون في الفعل الثلاثي إذا شُدد، فأما إذا كان التشديد نظير الهمزة فلا يدل على التكثر، ومثله نزل وأنزل"<sup>(5)</sup>، وقد وصف القراءتين بأتهما على معنى واحد<sup>(6)</sup>؛ "فمن خاف من الوصي جنفاً أو إثماً من ورثته ومن يوصى له، فأصلح بينهم فلا إثم على الموصي المصلح"<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: النشر، جـ2: 170.

(2) ينظر: الكشف لمكي، جـ1: 317، والحجة لابن خالويه، ص93.

(3) ينظر: النشر، جـ2: 167.

(4) ينظر: الكشف، جـ1: 317.

(5) التبيان للعكبري، ص86.

(6) المصدر السابق، وكذا الصفحة.

(7) البحر المحيط، جـ2: 168.

وما اختلف فيه الإمامان في القراءة بين صيغ اسم الفاعل لا يخرج عن التوجيه الأول، فأحلت باقي المواضع إلى جدول، طلباً للاختصار، وخروجاً من التكرار.

جدول رقم ( 6 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح	قراءة كل إمام
1	﴿مُون﴾	الأنفال	18	207	جـ2/ 360	أبو عمرو بالتشديد، يعقوب بالتخفيف
2	﴿الْمُعَذَّرُونَ﴾	التوبة	90	210	375	أبو عمرو بالتشديد، يعقوب بالتخفيف
3	﴿مُعَاجِزِينَ﴾	الحج	51	245	544	أبو عمر بالتشديد يعقوب بالتخفيف مع الألف
4	﴿مُعَاجِزِينَ﴾	سبأ	5	245	544	
5	﴿مُعَاجِزِينَ﴾	سبأ	38	245	544	

ما اختلفا في قراءته بين اسم الفاعل واسم المفعول:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ (سورة الأنعام: 98).

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب بكسر القاف وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ رويس عن يعقوب بفتح القاف، وقد وافقه كثير من القراء، ولا خلاف بين الجميع في فتح دال مستودع<sup>(1)</sup>.

وقراءة أبي عمرو بكسر القاف على أنه اسم فاعل من استقر، يقال: استقر في مكانه وقرّ فهو مستقر. بمعنى، قال سيويوه: (ت: 180هـ) "وقالوا: قرّ في مكانه واستقر يقولون جلب الجرح وأجلب"<sup>(2)</sup>.

وقد اجتهد العلماء في تفسير مستقر ومستودع فقيل: لها مستقر في الرحم، ومستودع في الأرض، وقيل المستقر ما كان في الرحم والمستودع ما كان في الصلب<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 196.

<sup>(2)</sup> الكتاب، جـ4: 70.

<sup>(3)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، جـ2: 23، فما بعدها.

أما قراءة رويس عن يعقوب بفتح القاف فقد وجهها العكبري: (ت: 616هـ—) توجيهاً: أحدهما أنه "مصدر ورفع بالابتداء، أي: فلکم استقرار، والثاني أنه اسم مفعول ويراد به المكان، أي: فلکم مكان تستقرون فيه إما في البطون، وإما في القبور"<sup>(1)</sup>. ويستبعد صاحب البحر أن يكون (مستقر) اسم مفعول وعلل لذلك بقوله "ولا يكون مستقر اسم مفعول؛ لأنه لا يتعدى فعله فيبنى منه اسم مفعول"<sup>(2)</sup>. ولعل كونه مصدراً أولى للمشكلة بين المعطوفين، ولعدم تعدي الفعل، فيحصل الانسجام بين اللفظين، ويرتفع الخلاف ويعاضده قوله تعالى: ﴿ وَيَعْلَمُ اسْتِقْرَاطَهَا وَمُسْتَوْدِعَهَا ﴾ والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ (سورة الأنفال: 9).

قرأ الإمام أبو عمرو قوله (مردفين) بفتح الدال وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ يعقوب بكسر الدال وقد وافقه بعض القراء<sup>(3)</sup>.

ومرد الاختلاف بين القراءتين أن من قرأ (مردفين) بكسر الدال فقد جاء به من الفعل (أردف)، ومن قرأ بفتح الدال جاء به من (أردف).

وقراءة أبي عمرو بكسر الدال على معنى أنهم جاؤوا بعدهم على آثارهم أي: ردفاً أصحاب الرسول - ﷺ - وأردف بمعنى ردف، فيكون المعنى واحد<sup>(4)</sup> واستدلوا على ذلك بقول خزيمه بن مالك:

"إِذَا الْجُوزَاءُ أُرْدِفَتِ الثُّرَيَّا \*\*\* ظَنَنْتُ بِأَلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا"<sup>(5)</sup>

قال أبو عبيد: "أراد بقوله (أردفت)، (ردفت) أي جاءت بعدها، ألا ترى أن الجوزاء تطلع بعد طلوع الثريا وعلى أثرها، قال ابن عباس: مردفين أي: متتابعين"<sup>(6)</sup>.

(1) التبيان، ص 261.

(2) البحر المحيط، لأبي حبان، ج 4: 595.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 207.

(4) ينظر: حجة القراءات لأبي زنجلة، ص 307.

(5) البيت في لسان العرب مادة (ردف)، وحجة القراءات لأبي زرععة، ص 307.

(6) حجة القراءات، ص 307.

فقلوه (مردفين) بالكسر صفة لـ(ألف)، أي: بألف من الملائكة مردفين لكم، فهو في موضع جر<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب بفتح الدال فعلى تقدير (أردف الملائكة الناس)، من باب أن الأصل (أردف الله الملائكة الناس) ثم بُني الفعل للمجهول.

والفرق بين القراءتين في نسبة الفعل، وفي هذا يقول ابن خالويه (ت: 370هـ—) "فالحجة لمن كسر الدال أنه جعل الفعل للملائكة فأتى باسم الفاعل من أردف، والحجة لمن فتح الدال: أنه جعل الفعل لله عز وجل فأتى باسم المفعول به من (أردف)"<sup>(2)</sup>.

فقلوه (مردفين) بالفتح إما أن يكون صفة لـ(ألف) أو حال من الضمير في يمدكم<sup>(3)</sup>.

ولعل الجامع بين التوجيهين أن المدد جاء بعد طلب الاستغاثة من الرسول الكريم وأصحابه وكانت الاستجابة قريبة بدليل قوله (فاستجاب)، وحملت القراءة باسم المفعول شرفاً للسائلين أن الله سخر لهم ملائكته، وحملت القراءة باسم الفاعل أن الملائكة جاءت لدعمكم ومؤازرتكم، ثم بين لهم أن النصر والظفر هو من عند الله جل في علاه دون غيره. وقد اختار مكّي (ت: 437 هـ) قراءة الكسر بقوله: "وكسر الدال أحب إلى؛ لأنه قد يكون بمعنى الفتح، ولأن عليه أكثر القراء"<sup>(4)</sup>.

وكلتا القراءتين لها وجه صريح وهو في العربية فصيح<sup>(5)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، جـ1: 384.

<sup>(2)</sup> الحجة في القراءات السبع، ص169.

<sup>(3)</sup> ينظر، البيان في غريب القرآن للأنباري، جـ1: 384.

<sup>(4)</sup> الكشف، جـ2: 68.

<sup>(5)</sup> ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص307.

ما اختلفا في قراءته بين صيغتي اسم الفاعل وفعل:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (سورة الفاتحة: 4).

قرأ الإمام أبو عمرو في قوله (ملك) من دون ألف وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ

الإمام يعقوب (مالك) بالألف وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

ووجه قراءة أبي عمرو أن "ملكا يجمع مالكا، ومالك لا يجمع ملكا، ثم إن ملكا

أبلغ في المدح، والآية إنما نزلت في المدح بدلالة ما قبلها والربوبية والملك متشابهان،

ولا يكون ملكاً حتى يكون مالكاً لكثير من الأشياء، والمعنى الملك في يوم الدين"<sup>(2)</sup>.

ويعاضد قراءة (ملك) ورود هذا اللفظ أكثر من موضع من القرآن الكريم فقد قال

رب العزة ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ (سورة طه: 114)، وقال ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ

الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (سورة الجمعة: 1).

أما قراءة يعقوب فوجهها أن الله مالك كل شيء، وهو ملك يوم الدين، وهو

يحوي الملك ويشتمل عليه، ويصيرُ الملك مملوكا كما قال (قل اللهم مالك الملك)، فقد

جعل الملك للمالك<sup>(3)</sup>.

وقد أكثر الموجهون في هذا الموضع لتقوية وجه كل قراءة من هاتين القراءتين، وقد

مر سابقاً أن الشيخ أبا شامة اعترض على هذه التوجيهات التي تحاول أن تغمز القراءة

الأخرى فقد قال في المغالاة في ترجيح هذا الموضع "وهذا ليس بمحمود بعد ثبوت

القراءتين"<sup>(4)</sup>، والقراءة باللفظتين وردتا عن الرسول الأكرم ﷺ - ونقلهما الصحابة

والقراء بالتواتر، فكلاهما قرآن، ولا داعي للتعصب في القراءة، ولهذا تركت هذه الآراء

على سبيل الاختصار وترك المرء، فكل من رسول الله قد أخذ. والله أعلم.

(1) ينظر: النشر، ج1: 213.

(2) الموضح لابن أبي مریم، ص151.

(3) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص77.

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني، ص70.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا لِلطَّاغِينَ مآبًا لِّابْتِثِنَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (سورة النبأ: 21-23).

قرأ الإمام أبو عمرو ورويس عن يعقوب بألف بعد اللام (لابثين) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ روح عن يعقوب من دون ألف (لبثين)، وقد وافقه أحد القراء<sup>(1)</sup>. ويرى بعض أهل الاحتجاج أن القراءتين بمعنى واحد، وفي هذا يقول المنتجب الهمذاني (ت: 643هـ) "وقرئ لابثين ولبثين، وهما بمعنى واحد، كطامع وطمع، وحاذر وحذِر<sup>(2)</sup>" وقال ابن أبي مريم (ت: 565هـ) في لبثين "والوجه أنه فاعل لبث، فهو لَبِثٌ كما يقال حَذَرَ فهو حَذِرٌ... وقرأ الباقون (لابثين)... والوجه أنه فاعل من لبث كما يقال سمع فهو سامع وعلم فهو عالم"<sup>(3)</sup>.

أما الإمام مكّي: (ت: 437هـ) فيعترض على قراءة (لبثين) على (فعلين) ووجه الاعتراض أنه "شبهه بما هو خلقه في الإنسان نحو: حَذِرَ وُفِرَقَ وهو بعيد؛ لأن اللَّبْثَ ليس مما يكون خلقه في الإنسان، وباب (فَعَلَ) إنما هو لما يكون خلقه في الشيء، وليس اللَّبْثُ بخلقته"<sup>(4)</sup>.

وبالمقابل نجد الزمخشري (ت: 528هـ) قد انتصر لقراءة روح وحمزة وهي (لبثين) بعكس ما ذهب إليه مكّي إذ قال: "قرئ لابثين ولبثين، واللَّبْثُ أقوى؛ لأن اللابث من وجد منه اللَّبْثُ، ولا يقال (لَبِثَ) إلا لمن شأنه اللَّبْثُ، كالذي يجثم بالمكان، لا يكاد ينفك منه"<sup>(5)</sup>.

وكل له وجه، فاعتراض مكّي على أن ما جاء على (فَعَلَ) يكون من الفطرة والخلقة كـ(لبق وحذر وفطن)، وليس (للَّبْث) منها، وانتصار الزمخشري لـ(فَعَلَ)؛ لأن اسم الفاعل يكون منه الفعل، فلهذا قال: ولا يقال: (لبث) إلا لمن شأنه اللَّبْثُ.

(1) ينظر: النشر، جـ2: 297.

(2) الكتاب الفريد، جـ6: 323.

(3) الموضح، ص811.

(4) المشكل، ص745 فما بعدها.

(5) الكشف، عن حقائق وغوامض التنزيل، جـ4: 688.

والمعنى متقارب فلا يثنى يفيد اللبث المقترن بالحال والاستقبال، و(لبثين) صفة مشبهة فيكون المعنى: صار اللبث شأهم حتى كأنه من خلقتهم، يفيد الوصف ثبوتاً عاماً<sup>(1)</sup>.

وقد جعلهما الفارسي صيغتين لأصل واحد فقال: "وقد جاء غير حرف من هذا النحو على فاعل وفعل"<sup>(2)</sup>، وهو ما ذهب إليه ابن زنجلة في حجته<sup>(3)</sup>.

وتظهر ثمرة الاختلاف -والله أعلم- أن (لابثين) توافقت مع الأحقاب على أنها لا تفيد الديمومة، فتوافقت مع صيغة (فاعل)، والقراءة على (لبث) تفيد وصفاً عاماً لهم، أي: أحقاباً كثيرة حقبة بعد حقبة، فتتواكب مع صيغة (فعل). والله أعلم.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى: ﴿أَنْذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخْرَةً﴾ (سورة النازعات: 11).

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب قوله (نخرة) على (فعله) من دون ألف وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ رويس عن يعقوب (ناخرة) على (فاعله) وقد وافقه بعض القراء<sup>(4)</sup>.

ورد في اللسان أن معنى نخر العظم فهو نخر إذا بلى ورمّ، وقيل ناخرة أي: فارغة، والناخرة والنخرة سواء في المعنى. بمنزلة الطامع والطمع، وقيل النخرة من العظام البالية، والناخرة التي فيها بقية<sup>(5)</sup>.

وقد ماز ابن زنجلة بين الصيغتين فقال: "ما كان منتظراً لم يكن فهو بالألف [ناخرة]، وما كان وقع فهو بغير ألف"<sup>(6)</sup> واستشهد له بما سمع من العرب: (عظم نخر وناخر غدا)<sup>(7)</sup>، وعلى كل فقراءة القصر فيها زيادة مبالغة، وقراءة المد فيها موافقة لرؤوس الآي، وتكاد تجمع كتب الاحتجاج أن القراءتين بمعنى واحد قال الفارسي "وهما لغتان

<sup>(1)</sup> ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية، جـ5: 426.

<sup>(2)</sup> الحجة للقراء السبعة، جـ4: 93.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات، ص745.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 297.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللسان مادة (ن، خ، ر)، جـ8: 493.

<sup>(6)</sup> حجة القراءات، ص748.

<sup>(7)</sup> ينظر: السابق وكذا الصفحة.

أيهما قرأت فحسن<sup>(1)</sup>، غير أن القراءة على صيغة اسم الفاعل قد وافقت الفواصل قبلها وبعدها، فقبلها قوله (الرادفة، واجفة، خاشعة، الحافرة)، وبعدها (خاسرة، واحدة) ومراعاة الفواصل منظور في القراءة فقد حذف آخر حرف من المضارع، وهو مرفوع في ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (سورة الفجر: 4)، وزيد الألف لأجل الفاصلة في ﴿الظُّنُونَا﴾ (سورة الأحزاب: 10)، وقدم المتأخر زماناً على المتقدم كما في قوله ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾ (سورة النجم: 25). وغيرها كثير في كتاب الله<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

ما اختلفا في قراءته بين صيغة اسم الفاعل والفاعل:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ﴾ (سورة يس: 81).

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ (سورة الأحقاف: 33).

قرأ الإمام أبو عمرو قوله (بقادر) بقاف مفتوحة وألف بعدها على زنة (فاعله) في الموضعين، وقد وافقه جمهور القراء.

وروى رويس عن يعقوب: موضع (يس) بياء مفتوحة وقاف ساكنة من غير ألفٍ، وقرأ يعقوب موضع الأحقاف (يقدر) بالفعل منفرداً، ولا خلاف بين الأئمة في موضع القيامة على أنه (بقادر)<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو ومن وافقه على أنه اسم فاعل من (قدر يقدر) وهو خبر (ليس)، والباء لتأكيد النفي<sup>(4)</sup>.

واقتران خبر ليس بالباء كثير في القرآن الكريم قال رب العزة: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (سورة الزمر: 36)، وقال ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (سورة فصلت: 46) وقد جاء في شرح ابن عقيل (ت: 769هـ) "تزداد الباء كثيراً في الخبر بعد (ليس) و(ما) ...

(1) الحجة جـ 4: 95.

(2) ينظر: الفواصل القرآنية د. السيد حضر، منشورات مكتبة الإيمان، القاهرة ط الأولى، 1420هـ، 2000، ص 890، 105.

(3) ينظر: النشر، جـ 2: 266.

(4) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 661.



ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية خلافاً لقوم؛ بل تزداد بعدها وبعد التميمية<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب فوجهها أن (يقدر) فعل مضارع، والرسم يحتمل القراءتين قال ابن الجزري: إن الكلمة رسمت بالحذف في الموضعين (يس، الأحقاف)، والألف ثابت في القيامة<sup>(2)</sup>، فاحتمل اللفظ (يقدر، وبقادر)، والعبرة فيه بسند القراءة. والمعنى أن الذي خلق السموات والأرض أعظم من خلقهم، فالذي خلق السموات والأرض يقدر على أن يبعثهم<sup>(3)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل، ص .

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 266.

<sup>(3)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، جـ3: 275، وينظر: البحر المحيط لأبي حبان، جـ9: 85.

# الفصل الثالث

مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في تعاقب  
الحركات

- المبحث الأول: أوجه الاتفاق بينهما في تعاقب الحركات .  
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف بينهما فيها .

## المبحث الأول أوجه الاتفاق بينهما في تعاقب الحركات

### مفهوم التعاقب عند اللغويين:

ورد في اللسان من معاني التعاقب: الورود مرة بعد مرة، وعقب وأعقب: إذا فعل هذا مرة وهذا مرة.

والتعاقب والاعتقاب: التداول، وهما يتعاقبان: إذا جاء هذا وذهب هذا، وعقب الليل والنهار إذا جاء بعده (1).

والتعاقب يكون في الحروف والحركات، ويأتي بين قبيلتين مختلفتين، وقد يكون بين أبناء القبيلة الواحدة، فالمعاقبة تأتي على "وحدة الصيغتين في المعنى... فما اختلفت فيه الدلالة بين الصيغتين لا يكون من المعاقبة في شيء" (2).

وقد أورد السيوطي: (ت: 911هـ) صوراً من التعاقب في الحركات فذكر أن الحجازيين يقولون الحج بكسر الحاء، وتميم الحج بفتح الحاء، ويقول الحجازي مرئية بكسر الميم، والتميمي مرية بضم الميم، وقد نقل السيوطي نصاً لأبي محمد يحيى بن المبارك البيهقي جاء فيه "... أهل الحجاز تركته بتلك العِدْوَة، وأوطأته عشوة، ولى بك إسوة وقِدْوَة، وتميم تضم أوائل الأربعة" (3).

وكما يكون تعاقب الحركات في بداية الكلمة، يكون أيضاً في وسطها، فأهل الحجاز يقولون (بطش يبطش) وتميم يقولون (بطش يبطش) (4)، وغيرها من الكلمات التي اتفقت معانيها واختلفت بعض حركاتها، وبالتالي في نطقها.

وما تحدث عنه اللغويون، وذكره من تنوع لغوي بين القبائل نجد أن القراءات القرآنية قد حفظته من خلال التنوع في قراءات الأئمة، فبعض الكلمات القرآنية قرئت بالحركات الثلاث - الفتحة والضمة والكسرة - كما في قوله تعالى ﴿جَذْوَةٌ﴾

(1) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة: (ع ق ب)، ج 6 "343.

(2) اللهجات العربية، بحوث ودراسات، إعداد ثروت عبدالسميع، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط/ 2004م، ص: 217.

(3) المزهر في علوم اللغة، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ المكتبة العصرية، بيروت ط الأول 2004م، ج 2: 210.

(4) ينظر: فقه اللغة، صبحي صالح، دار العلم للملايين، لبنان، ط/ الثامنة/ 1980، ص: 97.

(القصص: 29)، فقد قرئت بكسر الجيم وفتحها وضمها<sup>(1)</sup>، وبعضها قرئ بوجهين: الكسر والضم في قوله تعالى ﴿صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ (الرعد: 4)، وغيرها من المواضع في القرآن الكريم كثير.

وقد تتبعت المواضع التي قرأ بها الإمامان في باب التعاقب، فوجدت اتفاقاً على مواضع بفتح أول الكلمة، ومواضع اتفقا فيها على الكسر، وثالثه على الضم، كما وجدت بعض الكلمات قرأها الإمامان بتسكين الوسط، وأخرى بالتحريك، فرتبتها على النحو التالي:

### تعاقب الحركات على أوائل الكلمات

أ- ما اتفقا على قراءته بفتح أوله

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿إِن يَمَسُّكُمُ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾ (آل عمران: 140).

وقوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ (آل عمران: 172).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بفتح القاف من قوله (قرح) في المواضع الثلاثة وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح القاف<sup>(2)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين أن "القرح والقرح لغتان... وقيل: القرح الآثار، والقرح الألم، وقال يعقوب: كأن القرح الجراحات بأعيانها، وكأن القرح ألمها"<sup>(3)</sup>.

وقد جاء على نسق القرح بالفتح والضم قوله الضعف بالفتح والضم أيضاً، وبُخل وبخل، وغيرها في كتاب الله كثير.<sup>(4)</sup>

وقد زاد ابن جني (ت: 392هـ) لغة ثالثة بفتح القاف والراء، واستشهد عليها بقراءة ابن السَّمِيفِيع<sup>(5)</sup>، وهي قراءة ليست في المتواتر، غير أنها يستفاد منها في الدلالة على سعة اللغة، ومرونتها.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 356.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 182.

<sup>(3)</sup> (اللسان، مادة (ق، ر، ح)، ج 7: 293.

<sup>(4)</sup> ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 174.

<sup>(5)</sup> ينظر: المحتسب، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1419هـ-

1998م،

ج 1: 264.

والمعنى على ما ساقه الزمخشري (ت: 528هـ) "إن نالوا منكم يوم أحد فقد نلتهم منهم قبله يوم بدر، ثم لم يُضعف ذلك قلوبهم ولم يشبطهم عن معاودتكم بالقتال، فأنتم أولى ألا تضعفوا"<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ (النساء: 19). قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بفتح الكاف من قوله (كرهاً) أينما ورد في كتاب الله، باستثناء موضع الأحقاف فقد قرأه يعقوب بالضم، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالفتح<sup>(2)</sup>.

والقراءة بفتح الكاف وضمها لغتان بمعنى، وقيل الفتح فعل المضطر، والضم فعل المختار<sup>(3)</sup>.

ويرى الألوسي (ت: 1270هـ) أن الكره بالفتح بمعنى: المشقة التي تنال الإنسان من خارج، والكره بالضم، ما يناله من ذاته<sup>(4)</sup>.

ويرى بعض العلماء أن الكره بالضم بمعنى المشقة، والكره بالفتح بمعنى الإيجاب. وأرى أن هذا الرأي له ما يدعمه ويقويه من آي الذكر الحكيم، فقد قال رب العزة ﴿وَلَهُ أُسْلِمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ (آل عمران: 83)، وهذه الآية لم يختلف فيها القراء، فكلهم قرأ بالفتح ولم يقرأ أحد بالضم<sup>(5)</sup>. فدل على أن الطوع ضد الإيجاب، وهو ما يتوافق مع أن الفتح في قوله (كرها) فيه معنى الإيجاب.

وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: 216)، وهذه الآية لم تختلف فيها القراءة فكلهم قرأها بالضم في الكاف<sup>(6)</sup>، ولم يقرأ أحد بالفتح، فالقتال

<sup>(1)</sup> (الكشاف، ج 1: 418.

<sup>(2)</sup> (ينظر: النشر، ج 2: 187.

<sup>(3)</sup> (ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 2: 231، وينظر: البحر ج 3: 567.

<sup>(4)</sup> (روح المعاني، ج 1: 501.

<sup>(5)</sup> (ينظر: النشر، ج 2: 171.

<sup>(6)</sup> (ينظر: النشر، ج 2: 181.

امتثال لأمر الله غير أن المشقة متجسدة فيه، فتوافق الضم في الكره مع المشقة. والله أعلم، وكلتا القراءتين من المتواتر.

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بفتح الحاء من قوله (حصاده) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(1)</sup>.

والقراءة بكسر الحاء وفتحها تتوجه على أن كلا من الوجهين لغة من لغات العرب الأقحاح فهم يقولون الحِصاد، الحِصاد، والجِداد، والجُداد<sup>(2)</sup>.

وقد ذكرت أن السيوطي عقد باباً لاختلاف اللهجات العربية في كتابه المزهر بين فيه لغة أهل الحجاز، وأهل تميم، وعمل موازنة بين اللهجتين في بعض الألفاظ منها، مرية، الحج، الحصاد، العدو وغيرها، ونسب الفتح لقبيلة والضم أو الكسر لأخرى<sup>(3)</sup>.

وهذه التنوعات اللهجية بين القبائل العربية تردنا إلى رخصة الأحرف السبعة التي أكرم الله تعالى بها نبيه محمداً - ﷺ - فجعل يعلم الناس بما ينسجم مع ألسنتهم وقبائلهم، كلُّ كيف ما أخذ عن نبي الأمة، فأتم اعتماد القرآن الكريم لكثير من اللهجات العربية فنحن نجد التحقيق في الهمزة كما نجد التسهيل، ونجد الفتح وأيضاً الإمالة، وتعاقب الحركات على الكلمة الواحدة، مما يرفع من قيمة التراث اللغوي العربي، ويحفظه عبر الأجيال؛ لأنه حُفظ بحفظ الكتاب العزيز له. والله الحمد.

وقد تتبعت باقي المواضع التي قرأها الإمامان بفتح الأول، فوجدت علماء اللغة قد وجهوها على كونها لغات، فأحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه السورة ورقم الآية، وموضعها في كتاب النشر، وكذا الموضع.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 200.

(2) ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص: 467.

(3) ينظر: المزهر، ج 2: 209، 227.

## جدول رقم (7)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿هَذَا لِلَّهِ بِرَعْدِهِمْ﴾	الأنعام	138، 136	ج: 197/2	318
2-	﴿وَأَنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾	الأنفال	61	208	364
3-	﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ ﴿وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ﴾	النحل والنمل	70، 127	229	460
4-	﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾	الكهف	66	234	485
5-	﴿قَالَتْ هَيْت لَكَ﴾	يوسف	23	220	419
6-	﴿وَقَالَ لَأَوْتِينَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	مريم	77	239	419
7-	﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	القصص	8	256	600
8-	﴿مَا لَهَا مِنْ فِرَاقٍ﴾	ص	15	270	672
9-	﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضِرًّا﴾	الفتح	11	280	731
10-	﴿شَرِبَ الْهَيْمِ﴾	الواقعة	55	286	760
11-	﴿وَلَا تَذُرْنِ وِدًّا وَلَا سُوءَاعًا﴾	نوح	23	292	793
12-	﴿وَالشَّفَعِ وَالْوَثْرِ﴾	الفجر	3	299	826

ب- ما اتفقا على قراءته بكسر أوله

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: 97).

قرأ الإمامان بكسر الجيم والراء، قوله (جبريل) وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بفتح الجيم، والراء مع الهمز، ومنهم من فتح من دون همز<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بكسر الجيم والراء على أن (جبريل) اسم أعجمي، وكسر الجيم أتى على سمت كلام العرب مثل (قنديل)، و(منديل)، ومن فتح فقد جاء به على غير كلام العرب ليعلم أنه ليس من كلامهم على حد قول مكّي بن أبي طالب<sup>(2)</sup>، وهو رأي لم يلق قبولاً عند بعض اللغويين فالنحاس جعل لجبريل خمس لغات<sup>(3)</sup>، والقرطبي ذكر في لفظ (جبريل) عشر لغات<sup>(4)</sup>، أولها لغة الحجازيين وهي بكسر الجيم والراء من دون مد بعد

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر ج 2: 165.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكشف لمكي، ج 1: 307.

<sup>(3)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 1: 70.

<sup>(4)</sup> ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج 2: 34.

الراء وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم، وأبي جعفر،  
وعليها قول حسان بن ثابت:

وجبريل رسول الله فينا \*\*\* وروح القدس ليس له كفاء (1).

وقد تناول أبو حيان (ت: 754هـ) لفظ جبريل بشيء من التفصيل، ونقل نصاً  
للفراء (ت: 207هـ) ينتقد فيه قراءة ابن كثير بفتح الجيم من جبريل جاء فيه "قال  
الفراء: لا أحبها؛ لأنه ليس في الكلام فعّليل" (2)، ويرد أبو حيان "وما قاله ليس بشيء؛  
لأن ما أدخلته العرب في كلامها على قسمين: ما تلحقه بأبنية كلامها كلجام، ومنه  
ما لا تلحقه بما كإبريسم (3)، فجبريل بفتح الجيم من هذا القبيل، وقيل: جبريل مثل  
شمويل، وهو طائر" (4).

وإذا أمعنت النظر في هذا اللفظ وكيف نطقته العرب يتبين أن لفظ (جبريل) قد  
دار كثيراً على ألسنة الناس فتميم وقيس ينطقونه (جبريل) وبنو أسد ينطقونه (جبرين)،  
وآخرون ينطقونه (جبرائل)، وقد أشرت إلى عديد اللغات المنطوقة في هذا اللفظ، وهذه  
اللغات لها ما يناظرها من كلامهم، من هنا كان نقد النحاس لقراءة ابن كثير ليس في  
محلّه، فاللفظ واسع التداول وكثير التداول بين قبائل العرب يقول ابن جني (ت: 392هـ)  
في "باب اختلاف اللغات وكلها حجة اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره  
عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في  
إعمالها كذلك" (5).

فالأئمة قبل كونهم قراء، هم من أهل الفصاحة والعلم وكثير منهم من جهابذة  
اللغة والأدب فكلامه يؤخذ به، فضلاً عن قراءته التي لا يزيدا فشو لغة، ولا ينقصها  
تضارب قياس. والله أعلم.

(1) ينظر: ديوان حسان بن ثابت، تحقيق بدر حاضري، ومحمد حماني، منشورات دار الشرق العربي، سوريا، ط/ الثانية  
1419هـ-1998م، ص: 10.

(2) البحر المحيط، ج 1: 509.

(3) الإبريسم الحرير، وفي الفارسية (أبريشم) بضم الشين.

(4) البحر المحيط، ج 1: 509.

(5) الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، ج 2: 7.



الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾  
(البقرة: 208).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بكسر السين من قوله (السلم) في هذا الموضع  
وموضع الأنفال ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ (الأنفال: 61)، وموضع ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾  
(محمد: 35).

وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالفتح<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بكسر السين في المواضع الثلاثة على أن لفظ (السلم) بالفتح  
والكسر يأتي "بمعنى الإسلام، والإسلام قد يسمى سلماً بالكسر، وقد يروى فيه الفتح،  
كما روي في السلم الذي هو الصلح الفتح والكسر، إلا أن الفتح في السلم الذي هو  
الإسلام قليل"<sup>(2)</sup>.

وإذا أمعنا النظر في الآية التي في سورة البقرة فإن مقصود (السلم) - والله أعلم -  
هو الإسلام، أي: ادخلوا في الإسلام كافة<sup>(3)</sup>.

وإذا نظرنا إلى الآية التي في سورة الأنفال ومحمد - ﷺ - وهي قوله " وإن جنحوا  
للسلم" وقوله (وتدعوا إلى السلم) نجد أن القرطبي يفسرها بمعنى المسالمة أي: الصلح<sup>(4)</sup>.  
وعلى قراءات الأئمة في المتواتر بين الكسر والفتح يتبادر إلى الذهن أن لفظ  
(السلم) بالكسر والفتح يحتمل الأمرين أي: بمعنى الدخول في الإسلام، والدعوة إلى  
المصالحة؛ لأن الآية الأولى بمعنى الدخول في الإسلام وقرئت بالكسر والفتح، والمراد واحد،  
وقرئت آية الأنفال بالفتح والكسر والمراد واحد، فيبقى السياق هو الذي يحدد مقصود  
اللفظ هل المقصود به الإسلام أم الصلح.

والذي يقوي أن الأول المقصود به الإسلام أيضاً هو قراءة ابن عباس وابن السميع  
(ادخلوا في الإسلام)<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر - ج 2: 171.

<sup>(2)</sup> الموضح لابن أبي مريم، ص: 206.

<sup>(3)</sup> ينظر: روح المعاني للأوسى، م 1: 492.

<sup>(4)</sup> ينظر: الجامع لأحكام القرآن، 8: 37، ج 16: 199.

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾  
(آل عمران: 15).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بكسر الراء من (رضوان) أينما ورد في كتاب الله، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالضم<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمامين بالكسر، وقراءة غيرهما بالضم لا تخرج عن أن كلاهما لغة من لغات العرب، وقد عزا بعض اللغويين الضم إلى بني تميم، وعزا الكسر إلى الحجازيين، فرضوان بالكسر نظير (الإتيان، والقربات)، وعلى الضم (الشكران، والكفران)<sup>(3)</sup>.  
والقراءة بالوجهين هو اعتماد اللغتين، فالقراءة تكون بالأفصح والفصيح.  
والله أعلم.

ومن خلال الحصر، وتتبع آراء النحويين لباقي المواضع وجدت أن باقي المواضع لا تخرج عن كون القراءة بالكسر لغة من لغات العرب، فأحلتها إلى جدول تحاشياً للتكرار.

#### جدول رقم (8)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾	آل عمران	97	ج-2/181	243
2-	﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ﴾	الأنفال	42	207	362
3-	﴿نَسِيًّا مِّنْسِيًّا﴾	مريم	23	238	501
4-	﴿بِمَلِكِنَا﴾	طه	87	241	521
5-	﴿جَدْوَةَ﴾	القصص	29	256	601
6-	﴿أَسْوَةَ حَسَنَةَ﴾	الأحزاب	21	261	632
7-	﴿أَسْوَةَ حَسَنَةَ﴾	المتنحة	6، 4	261	632
8-	﴿غِشَاوَةَ﴾	الجاثية	23	278	719

#### ج- ما اتفقا على قراءته بضم أوله

<sup>(1)</sup> ينظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، منشورات دار الجيل بيروت، والدار السودانية للكتاب، الخرطوم، (د.ت)، ص: 228.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج- 2: 178.

<sup>(3)</sup> ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص: 383.

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ (البقرة: 189).

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (التوبة: 78).

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (الحجر: 45).

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ (النور: 31).

الموضع الخامس قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا﴾ (غافر: 67).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضم أوائل الكلمات (البيوت، الغيوب، عيون، جيوبهن، شيوخاً)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(1)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين بضم أوائل الكلمات السابقة أن الجموع السابقة الأصل فيها ضم الأول فتقول (بيت بُيوت) و(فلس وفلوس)، (كعب كُعب) (2).

قال العكبري: (ت: 616هـ) "يقرأ بضم الباء وهو الأصل في الجمع على فُعُول، والمعتل كالصحيح، وإنما ضم أول هذا الجمع ليشاكل ضمة الثاني والواو بعده"<sup>(3)</sup>.

يقول السيوطي: (ت: 911هـ) في الهمع "فُعُول بالفتح والضم، ويطرده جمعاً الاسم على (فَعَل)، بالفتح والسكون (وغير واو بالعين)، ككَعْب وكَعُوب، وبيت بيوت"<sup>(4)</sup>.

ولنا أن نقول إن اللغتين - الكسر والضم - فصيحتان لاعتماد القرآن لهما فكلا القراءتين وردت في المتواتر، وهو ما يثبت ظاهرة تعاقب الحركات على الكلمات والمعنى واحد والله أعلم.

الموضع السادس قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ (البقرة: 265).

وقوله تعالى: ﴿وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (المؤمنون: 50).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضم الراء في الموضعين السابقين، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: النشر ج 2: 170.

(2) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 93، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص: 127.

(3) التبيان: ص: 91.

(4) همع الموامع في شرح جمع الجوامع، ج 3: 357.

وتوجيه قراءة الإمامين أن الضم والكسر لغتان مشهورتان عند العرب، وقد أوصل ابن خالويه اللغات في (ربوة) إلى سبع لغات عربية<sup>(2)</sup>.  
وقد اجتهد بعض اللغويين في نسبة هذه اللهجات إلى القبائل العربية، فيذكر الدكتور علم الدين الجندي في حركات أوائل الكلمات ما نصه "مالت اللهجة التميمية والبيئات البدوية الأخرى كأسد وبكر بن وائل وقيس بن غيلان إلى إثارة الضم، بينما آثرت الحجازية وغيرها من الحضرة كقريش الكسر"<sup>(3)</sup>.  
وقراءة الأئمة بالكسر والضم في اللفظ الواحد هو اعتماد القراءات القرآنية للهجات العربية، وليست منوطة بلغة قوم بأعيانهم؛ بل اعتمدت كثيراً من اللهجات وبخاصة في التنوع الصوتي في الأداء كالإمالة والتسهيل، والنقل والتعاقب، والمدود وغيرها. ولكثرة المواضع وتقارب التوجيه أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه موضع الكلمة واسم السورة، وموضعها في النشر، وكذا في الموضع.

---

(1) ينظر: النشر، ج 2: 174.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع، ج 1: 99.

(3) اللهجات العربية في التراث، منشورات الدار العربية للكتاب، ط/ 1983م، ج 1: 252.

## جدول رقم (9)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
-1	﴿وَأُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا﴾	النساء	31	ج-2/187	263
-2	﴿لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا﴾	الحج	59	187	263
-3	﴿بِالْبَيْتِ﴾	النساء	37	196	265
-4	﴿بِالْبَيْتِ﴾	الحديد	24	196	265
-5	﴿قَبِيلًا﴾	الأنعام	111	196	311
-6	﴿تَضَرَّعًا وَخَفِيَّةً﴾	الأنعام	63	195	300
-7	﴿ضَعْفًا﴾	الأنفال	66	208	365
-8	﴿سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾	الأعراف	146	204	347
-9	﴿بِالْقِسْطِ﴾	الإسراء	35	230	466
-10	﴿بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾	الكهف	96	237	494
-11	﴿فَجَعَلَهُمْ جُدَاذًا﴾	الأنبياء	58	243	511
-12	﴿عَيْنًا، جَنِيًّا، بَكِيًّا، صَلِيًّا﴾	مريم	8، 68، 58، 70	238	499
-13	﴿سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾	يس	9	239	654
-14	﴿شَوَاطِئَ﴾	الرحمن	35	285	755

تعاقب الحركات على أوساط الكلمات

## توطئة:

الحركات القصيرة - الفتحة الضمة الكسرة - وظيفتها التوارد على الكلمات لإيضاح المعاني، فتنوع الحركات على الكلمة غالباً، وقد تماثلت، كما تماثلت الحروف، وكما تسعى اللغة للحد من التماثل في الحروف بإدغامها في بعضها أو بالحذف في بعض أوزانها، أو بالتسهيل أو الإسقاط إذا كان المتماثلان همزتين، فإن الحركات يجرى عليها التغيير أيضاً، ليس فقط في بداية الكلمات كما في المطلب السابق؛ بل حتى في أوساطها، وكما "اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف" (1).

ف نجد أن بعض القبائل العربية تؤثر التسكين إذا تواردت الحركات في الكلمة، وبعضها يؤثر النطق بالحركتين متماثلتين، وقد عقد سيبويه (ت: 180هـ) باباً لـ "ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك، وذلك قولهم في فَخِدٍ فَخَذٌ، وكَبِدٍ كَبْدٌ، وفي عَضِدٍ عَضْدٌ" (2).

وقد نسب التسكين لقبيلة بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم، وأكثر ما يكون التخفيف في ما توارد فيه الضمتان، أو الكسرتان دون ما توالى فيه الفتحتان. قال الرضي: (ت: 686هـ) "وإذا توالى الفتحتان لم تحذف الثانية تخفيفاً لخرقة الفتحة" (3). والقراءات القرآنية جسدت هذه التنوعات اللهجية فاللفظة الواحدة، قرئت بالتسكين على قراءة، وقرئت بالتحريك على أخرى، كما في قوله تعالى ﴿عُرْبًا أَثْرَابًا﴾ (الواقعة: 37)، فقد قرئ بضم الراء وتسكينها (4)، وقرئ في قوله تعالى ﴿فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ (فصلت: 6) بكسر الحاء، وتسكينها (5).

ولا فرق بين إن كان الوسط حلقياً أو لسانياً، فقد ورد عن العرب التحريك والتسكين. وبعد حصر المواضع تبين أن قراءة الإمامين جمعت بين اللغتين، فقد اتفقا على مواضع بالتحريك، وأخرى بالتسكين، وغيرهما بالتضعيف، واختلفا في مواضع، على ما سألين:

(1) الخصائص لابن جني، ج1: 64.

(2) الكتاب، ج4: 113.

(3) شرح الرضي على الشافية، ج1: 44.

(4) ينظر: النشر، ج2: 162.

(5) ينظر: السابق، ج2: 274.

أ- ما اتفقا على قراءته بتحريك وسطه:

الموضع الأول قوله تعالى ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾ (البقرة: 67) .

وقوله تعالى ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ (البقرة: 87).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضم الزاي من (هزؤا)، وضم الدال من (القدس) أينما ورد في كتاب الله<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بتحريك الوسط من الكلمتين (هزؤا، والقدس) جاء بالكلمة "على أصلها، ومن أسكنها فعلى التخفيف، وهي لغة للعرب، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن ففيه لغتان: الثقيل والتخفيف نحو اليسر والعسر والهزؤ<sup>(2)</sup>.

قال السخاوي (ت: 643هـ) "أهل الحجاز يثقلون (القدس)، وبنو تميم يخففون"<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالتسكين في الدال وردت عن الأئمة جميعاً باستثناء ابن كثير، ومن المعلوم أن ابن كثير حجازي من مكة - حرسها الله - وقراءته جاءت بعكس بيئة أهله، حيث نسب السخاوي التسكين إلى التميميين، ونسب الثقيل إلى الحجازيين، وهنا نلاحظ أن الإمام السخاوي لم يقل إن ابن كثير خالف بيئته؛ لأنه يعلم أن القراءة تحكمها الرواية. فالقراء أخذوا القراءة عرضاً سماعاً بالنقل والمشافهة ولا علاقة لبيئة القارئ بها، فلا نستطيع من خلال قراءة الإمام بالتسهيل - مثلاً - أن نجزم بأن الإمام حجازي فلهذا كانت قراءته بالتسهيل، أو أن الإمام عراقي إذا كان النبر غالباً على قراءته، فقارئ المدينة ورد في قراءته التحقيق والتسهيل وهو مدني، والإمالة لا تكاد تخلو منها قراءة من قراءات الأئمة.

وقد سار أحد المحدثين على عكس ذلك، فأراد أن يدل على أن التسهيل من طباع الحجازيين من خلال القراءة فقال: "نلاحظ بوجه عام أن كتب القراءات تكاد تجمع على أن أبا جعفر ونافعاً من رواية ورش، قد تخلصا من تحقيق الهمزة، ولا غرابة في ذلك فهما

(1) ينظر: النشر، ج 2: 162.

(2) الكشف لمكي، ج 1: 300.

(3) فتح الوصيد في شرح القصيد، ج 3: 648.

أشهر قراء المدينة، ومن البيئة الحجازية التي اشتهر عنها عدم الهمزة ولو أن ابن كثير اشترك معهما في تلك الصفة، لاستطعنا بسهولة أن نحكم على أن القراء قد التزموا ما عرف من بيئتهم من الهمز أو عدمه<sup>(1)</sup>.

ثم يقول: "والحق أن التخلص من الهمزة لم يكن شائعاً في كل القبائل الحجازية، بل منها من كانوا يؤثرون تحقيقها، ويدل على هذا قراءة ابن كثير الذي التزم تحقيق الهمزة"<sup>(2)</sup>.

ولو بحثنا في أصول رواية ورش لوجدنا أنه مع كونه حجازياً وأحد رواة نافع فروايته فيها كثير من الإمالات، وقد قرر اللغويون أن "الإمالة لغة بني تميم، والفتح لغة أهل الحجاز"<sup>(3)</sup>، فهل نقول إن الإمالة لغة الحجازيين والدليل على ذلك رواية ورش؟! من هنا كان من الصعب الاتكاء على القارئ في نسبة ما تحمله قراءته إلى بيئته

فالقراءة اتباع وسلسلة رواية، فقد حملت كثير من القراءات الفتح والإمالة والتحقيق والتسهيل وتسكين الوسط وتحريكه، والقراء كما هو معروف منهم الحجازي والشامي، والبصري، والكوفي، وكثيراً ما نجد القراءة على عكس بيئة الإمام وعليه فلا نستطيع أن نثبت اللهجة من خلال قراءة الإمام، بل يكفي أن نقول: إن هذه اللغة اعتمدها القرآن وحفظها فهي من اللهجات الشائعة والمنتشرة والفصيحة، ونرجع إلى كتب التراث لنسبة لهجات العرب إلى مواطنها. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿أَكَاوُنَ لِلسُّحْتِ فِإِنْ جَاوَوْكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المائدة: 42).

قرأ الإمامان بضم الحاء من لفظ (للسحت) وقد وافقهما كثير القراء وقرأ غيرهم بالتسكين<sup>(4)</sup>.

والسحت كل حرام لا يحل كسبه، لأنه يسحت البركة ويذهبها<sup>(1)</sup>.

(1) في اللهجات العربية، د. إبراهيم انيس، مكتبة الانجلو مصرية، ط/ 2003م، ص 67.

(2) السابق، ص 68.

(3) شرح المفصل لا يعيش، ج 9: 54.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 162.



والقراءة بضم الحاء لغة كما أن التسكين لغة كقولك طُنْب، أو طُنْب<sup>(2)</sup>، وقد ورد شُعْل، وشُعْل، الرُعْب، الرُعْب. وغيرها.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾ (المائدة: 45).

قرأ الإمامان بضم الدال من قوله (أُذُن) أينما ورد في كتاب الله وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بسكون الدال<sup>(3)</sup>.

والقراءة بتسكين الدال أو بضمه لغتان، وقيل إن التسكين أصل، والضم إتباع، وقيل التحريك أصل، والتسكين تخفيف<sup>(4)</sup>.

قال السيوطي (ت: 911هـ) في باب (فُعْل) مضموم العين "ويجوز التسكين (إن لم تَكُنْهَا) أي: واوًا، ولم يضاعف نحو حُمْر، وقذل بخلاف ما إذا ضوعف نحو سرُر، فلا يسكن لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام"<sup>(5)</sup>.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ﴾ (الأنعام: 143).

قرأ الإمامان بفتح العين من (المعز) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتسكين<sup>(6)</sup>.

وقراءة الإمامين بالتحريك وغيرهم بالتسكين لا تخرج عن كونهما "لغتان في جمع (ماعز)، وقيل من فتح جعله جمع (ماعز) كحارس وحرس، وخادم وخدم ...، ومن أسكن جعله جمع (ماعز) أيضاً كصاحب وصَحْب ... فهو في القراءتين جمع (ماعز) على فاعل، وفاعل يأتي جمعه على (فَعْل) وعلى (فَعْل) ... فالقراءتان متساويتان"<sup>(7)</sup>.

ويناقش ابن جني: (ت: 392هـ) قضية الأصالة وعدمها في التخفيف والتحريك في حروف الحلق فيقول: "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه كالزهرة والزهرة والنهر"

<sup>(1)</sup> ينظر: اللسان مادة (س، ح، ت)، جـ 4: 507.

<sup>(2)</sup> ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: 130.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، جـ 2: 162.

<sup>(4)</sup> ينظر: فتح الوصيد للسخاوي، جـ 3: 854.

<sup>(5)</sup> همع الهوامع، جـ 3: 353.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، جـ 2: 200.

<sup>(7)</sup> الكشف لمكي، جـ 2: 37.

والنَهْر والشَعْر والشَعْر فهذه لغات عندهم ... ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه كالبَحْر والبحر<sup>(1)</sup>.

وبعد عرضه واستدلاله بما سمعه من بعض العرب ينتصر للكوفيين بقوله "فعلى هذا يكون جَهْرَة وزهرة - إن شئت - مبنياً في الأصل على فَعْلَة، وإن شئت كان إتباعاً"<sup>(2)</sup> ويصادق الرضي على ما ذهب إليه ابن جني بقوله: "وإن كان عين (فَعْل) المفتوح الفاء حلقياً ساكناً جاز تحريكه بالفتح نحو الشَعْر والشَعْر والبحر والبحر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات، وليست إحداها فرعاً للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعاً لسكوها، ورأوا هذا قياساً في كل فعل شأنه ما ذكرنا، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح"<sup>(3)</sup>.

وينتقد الدكتور عبد الغفار حامد من يرون أن التسكين أصل، والفتح فرع بقوله: "فاعتبار التسكين أصلاً، والفتح فرعاً غير سديد، لأن الأصالة والفرعية لا تتأتى إلا عند طائفة واحدة من العرب في عصرين متتالين"<sup>(4)</sup>.

والقراءات القرآنية جمعت بين التسكين والتحريك في أحرف الحلق، بل إنك تجد الإمام الواحد في قراءته يسكن الوسط الحلقى مرة، وأخرى يحركه مما يجعلني أحمل التغير على لغات نطق بها العرب، دون أن يكون التسكين أصلاً، والتحريك فرعاً، أو العكس، فضلاً على أن ما تقرر فيه الأصالة والفرعية نجد فيه أن الأول قائم من دون سبب، والفرع قائم على سبب كالأظهار والإدغام وابتفاء السبب ينتفي العمل، ولا نجد هذا في تعاقب الحركات، فاختلاف الحركات من باب تنوع اللغات. والله أعلم.

ونظراً إلى أن التوجيه في كل هذه المواضع لا يخرجها اللغويون عن كونه لغة فقد أحلت باقي المواضع إلى جدول يبين موضعها في السورة، وتأصيلها من كتاب النشر، وتوجيهها من الموضح.

### جدول رقم ( 10 )

(1) المحتسب، جـ 1: 166.

(2) السابق، جـ 1: 47.

(3) ينظر: شرح الشافية للرضي، جـ 1: 47.

(4) اللهجات العربية نشأة وتطور، دار الفكر العربي، ط/ 1998م، ص 427.

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1	(الدُّرِّكَ)	النساء	145	جـ 2 / 190	273
2	(نَكِيدًا)	الأعراف	58	203	334
3	(بَشْرًا)	الأعراف	أينما ورد	162	334
4	(جُرْفٍ)	التوبة	109	162	379
6	(وَزُلْفًا)	هود	114	219	334
7	(طَعْنَكُمْ)	النحل	80	228	458
8	(عُقْبًا)	الكهف	44	162	483
9	(الرَّهْبِ)	القصص	32	256	601
10	(الْحُجْرَاتِ)	الحجرات	4	281	-
11	(نُكْرٍ)	القمر	6	163	483
12	(عُرْبًا)	الواقعة	37	163	759
13	(أَبِي لَهَبٍ)	المسد	1	302	846

ب- ما اتفقا على قراءته بتسكين وسطه:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ (البقرة: 260).

قرأ الإمامان بتسكين (الزاي) من قوله (جزءاً) أينما وردت في كتاب الله، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بضم الزاي (1).

والقراءة بالتسكين لغة من لغات العرب، كما أن التحريك لغة أيضاً فـ"عين الثلاثي إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال، فاستروح حينئذ للسكون" (2).

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185).

وقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: 280).

(1) ينظر: النشر، جـ 2: 162.

(2) الخصائص، جـ 1: 64.

قرأ الإمامان بتسكين السين من قوله (اليسر) و(العسر) (ذو عسرة) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ أبو جعفر بضم السين<sup>(1)</sup>.

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرَهُ﴾ (البقرة:236).

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ (التوبة:99).

الموضع الخامس قوله تعالى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ (الإسراء:64).

الموضع السادس قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ (فصلت:16).

الموضع السابع قوله تعالى: ﴿كَزَّرَعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ (الفتح:29).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتسكين في كل من (قدره) و(قربة) و(رجلك)، و(نحسات) و(شطأه)، وقد وافقهما بعض القراء في كل المواضع، وقرأ غيرهم بالتحريك<sup>(2)</sup>.

وقد رجعت إلى بعض كتب التوجيه في كل المواضع فوجدت أنهم لا يخرجونها عن كونها تنوعاً لهجياً.

فالتسكين، وكذا التحريك هو وليد اللغات العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وقد ضرب الرضي (ت:686هـ) لتوارد هذه الحركات على الألفاظ مثلاً فرد مكسور العين إلى السكون مثل (فَجِدْ) و(فَخِدْ)، ومضموم العين إلى السكون (عَضِدْ) و(عَضُدْ) وجعلها من باب اللغات إذ قال: "وجميع هذه التفرعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء، ولا يفرعون"<sup>(3)</sup>.

(1) ورد في كتاب النشر (ج 2: 162، ط/ دار الكتب العلمية/ 2002) ما نصه "وضم السين من (اليسر والعسر) أبو عمرو وكذا ما جاء منه نحو (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى) و(العسرى واليسرى)".

ويبدو أنه قد حصل تحريف للقراءة في كل ما سبق لأبي جعفر وحده دون غيره، وهذا ليس أول خطأ يقابلني في هذه النسخة. ينظر: شرح طيبة النشر لابن الناظم، ص: 216، وينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، ص: 77، 85، وينظر: المستنير في القراءات العشر لابن طاهر بن سوار، ص: 221، 230، وينظر: البدور الزاهرة للقاضي، ص: 44، 54.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 162، 172، 222، 231، 274، 280.

(3) شرح الشافية، ج 1: 40.

وقد أرجع علم الدين الجندي الغرض من هذه التغيرات إلى "التخفيف وتوفير الجهد الذي تترع إليه القبائل العربية في أثناء كلامها" (1).

وقد جمعت قراءة الإمامين بين التحريك والتسكين، فهو اعتماداً للغتين، وكلاهما صريح فصيح.

**ج - ما اتفقا على قراءته بالتضعيف:**

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (الأنعام:125).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بكسر الياء مشددة وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بتسكين الياء مخففة (2).

وقراءة الإمامين بالتشديد في (ضَيِّق) قد يكون على الأصل، والتسكين تخفيف فـ"الضيق والضيق مخففاً ومشدداً واحد، مثل الميِّت والميِّت، والأصل التشديد" (3)، أو أنهما لغتان وردتا عن العرب (4).

وقد فصل الفراء (ت:207هـ) في معنى الضيق فجعل "الضيق ما ضاق عنه صدرك، والضيق يكون في الذي يتسع مثل الدار والثوب وأشباه ذلك وإذا رأيت الضيق وقع في موقع الضيق كان على وجهين:

أحدهما أن يكون جمعاً واحده ضيقة... والآخر أن يراد به شيء ضيق فيكون مخففاً، وأصله التشديد مثل هيِّن وليِّن تريد هيِّن وليِّن" (5).

والمعنى "أن من لم يرد الله به خيراً ضيق صدره وأبعد فهمه فلم يفقهه" (6). والله

أعلم.

(1) اللهجات العربية في التراث، ج 1: 235.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 197.

(3) الموضح لابن أبي مریم، ص: 315.

(4) ينظر: الجامع، ج 7: 66.

(5) معاني القرآن، ج 2: 115.

(6) الجامع للقرطبي، ج 7: 66.

وقد أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه موضع الآية، والسورة، وموضعها في كتاب النشر، وكذا الموضح.

### جدول رقم (11)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿ دِينًا قِيمًا ﴾	الأنعام	161	جـ 2/ 200	325
2-	﴿ مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّبِينَ ﴾	الفرقان	13	197	315
3-	﴿ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾	إبراهيم	17	169	315
4-	﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾	الزمر	30	169 قرأ بالتضعيف في كل لفظ ميت الذي لم تتحقق فيه صفة الموت أينما ورد في القرآن الكريم	735 656

### المبحث الثاني

#### مواضع اختلاف الإمامين في تعاقب الحركات

#### توطئة

ذكرت -آنفاً- أن التعاقب يكون بوحدة الصيغتين في المعنى مع اختلافهما في الحركات سواء أكان في بداية الكلمة أم في وسطها، وهي لهجات لم تتعمد العرب إبدال حروفها أو حركاتها، بل هو تنوع لهجي يختلف غالباً في البنية ويتفق في المدلول. وقد اجتهد بعض المحدثين في عزو هذه الظواهر لأهلها فذكروا أن "تميماً تجنح إلى الأشد الأفخم؛ لأنها بدوية، وأن قريشاً تختار الأرق الأنعم لأنها حضرية" (1).

(1) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ص: 96.

ولما كان القرآن الكريم نزل بلغة العرب، فلا عجب أن تجد هذا التنوع اللهجي في قراءة الأئمة، ومن الأدلة على ذلك اختلاف الإمامين في تعاقب الحركات الذي هو مناط هذا البحث، والذي اقتضى تفريعه إلى خمسة أقسام كما سأبين إن شاء الله:

أ- ما اختلفا في قراءته بين التحريك والتسكين:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 29).

قرأ الإمام أبو عمرو بتسكين الهاء من (وهو) إذا سُبقت بواو أو فاء أو لام نحو (لهو، فهو، وهي) أينما ورد وقد وافقه بعض القراء والرواة، وقرأ الإمام يعقوب بالتحريك فيها جميعاً، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بتسكين الهاء في المواضع السابقة وماشاكلها في القرآن الكريم تتوجه على أن هذه الضمائر عندما دخلت عليها الأحرف صارت معها كالشياء الواحد، وجرت مجرى ما لم ينفصل عنها فخففت الهاءات مع هذه الحروف<sup>(2)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب فقد جاءت على الأصل قبل دخول هذه الحروف، فهي متحركة وبقيت على ذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المقصود هنا الضمائر، وما دخل عليها من حروف وعليه فقوله تعالى ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ (لقمان: 6) وقوله تعالى ﴿إِلَّا لَهُوَ وَلَعَبٌ﴾ (العنكبوت: 64) ليس من هذا الباب لعدم زيادة هذه اللامات، ولأنها لفظ واحد<sup>(3)</sup>.

وقد أرجع ابن يعيش (ت: 643هـ) التسكين في هذه الضمائر عند اتصالها بالأحرف السابقة إلى التخفيف وعلل لها فذكر أنه إذا "دخل عليه حرف عطف مما هو على حرف واحد فإنهم قد يسكنونه لضرب من التخفيف، وأنت في ذلك بالخيار إن شئت أسكنت وإن شئت حركت، فمن أسكن فلأن الحرف الذي كان قبلهما لما كان على حرف واحد لا يمكن انفصاله ولا الوقوف عليه يتنزل بمنزلة ما هو من سنخ الكلمة فشبهه (وهو) بعضد، و(وهي) بكتف وكبد"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 157.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 170.

<sup>(3)</sup> ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص: 322.

<sup>(4)</sup> شرح المفصل، ج 9: 139.

وقد نسب الدكتور الجندي التسكين إلى نجد، ونسب التحريك إلى الحجاز، واستنتج أن "التسكين كان كثيراً شاملاً في تميم في الأسماء والأفعال" (1).

وقد أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه الموضع والسورة وتأصيلها والاحتجاج لها

### جدول رقم (12)

م	بعض الآيات	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	قراءة كل إمام	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿ خَطَوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾	البقرة	168	ج2 / 162	قرأ أبو عمرو بالتسكين أينما ورد قرأ يعقوب بالتحريك أينما ورد	199
2-	﴿ أَكَلَهَا ﴾	البقرة	265	162	قرأ أبو عمرو بالتسكين فيما أضيف إلى مؤنث وقرأ يعقوب بالضم فيها جميعاً	220
3-	﴿ رُسُلُهُمْ، رُسُلُكُمْ، سُبُلْنَا، رُسُلْنَا، سُبُلْنَا ﴾	أينما ورد	-	162	أبو عمرو بالتسكين في كل ما وقع مضاف إلى الضمير على حرفين قرأ يعقوب بالضم فيهما جميعاً	438
4-	﴿ أَحَدَكُمْ بِرِزْقِكُمْ ﴾	الكهف	19	162	أبو عمرو بالتسكين في الراء يعقوب بكسر الراء	478
5-	﴿ تُكْرَأُ ﴾	الكهف	74	163	قرأ أبو عمرو بالتسكين في الكاف	487
	﴿ تُكْرَأُ ﴾	الطلاق	8	163	قرأ يعقوب بضم الكاف	
6-	﴿ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾	الكهف	81	ج2 / 163	قرأ أبو عمرو بتسكين الحاء قرأ يعقوب بضم الحاء	490
7-	﴿ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾	طه	131	242	قرأ أبو عمرو بالتسكين في الهاء ويعقوب منفرداً بالفتح	527
8-	﴿ شَغِلَ ﴾	يس	55	163	قرأ أبو عمرو بتسكين العين ويعقوب بالضم	659
9-	﴿ جَبَلًا ﴾	يس	62	266	أبو عمرو بتسكين الباء ويعقوب بضمها	659
10-	﴿ خَشْبٌ ﴾	المنافقون	4	163	أبو عمرو بتسكين الشين، يعقوب بضمها	776
11-	﴿ عَذْرًا ﴾	المرسلات	6		أبو عمرو ورويس بتسكين الذال، وروح عن يعقوب بضمها	708
12-	﴿ الرَّعْبَ ﴾	أينما ورد	-	162	قرأ أبو عمرو وبتسكين العين قرأ يعقوب بضمها أينما ورد	247
13-	﴿ كَفُّوا أَعْدَاءَكُمْ ﴾	الإخلاص	4	-	قرأ أبو عمرو بضم الفاء، وقرأ يعقوب بتسكينها	849

(1) اللهجات العربية في التراث، ج 1: 242.



## ب- ما اختلفا في قراءته بين التشديد والتخفيف:

## جدول رقم ( 13 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	قراءة كل إمام	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾	آل عمران	27		قرأ أبو عمرو بالتخفيف وقرأ يعقوب بالتشديد	232
2-	﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾	الأنعام	122		أبو عمرو بالتخفيف، ويعقوب بالتشديد	315
3-	﴿لَحْمَ أُخِيهِ مَيِّتًا﴾	الحجرات	12		أبو عمرو وروح بالتخفيف، ورويس عن يعقوب بالتشديد	735
4-	﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾	القصص	32	187	أبو عمرو ورويس بتشديد النون، وروح عن يعقوب بالتخفيف	601
5-	﴿اللَّاتِ﴾	النجم	19	283	أبو عمرو وروح بالتخفيف، ورويس بتشديد التاء مع المد منفرداً	-

## ج- ما اختلفا في قراءته بين الكسر وغيره: جدول رقم (14)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	قراءة كل إمام	موضعها في كتاب الموضح
-1	﴿أَفْ لُكْمًا﴾	الإسراء	23	230	قرأ أبو عمرو بكسر الفاء دون تسوين في جميعها.	464
		الأنبياء	67	230	وقرأ يعقوب بالفتح دون تسوين في جميعها.	
		الأحقاف	17	230		
-2	﴿كَوَكَّبَ ذُرِّيُّ﴾	النور	35	249	قرأ أبو عمرو بكسر الدال، ويعقوب بضم الدال مع التشديد من غير همز	561
-3	﴿وَالرُّجْزَ فَاهُجْرًا﴾	المدثر	5	294	قرأ أبو عمرو بكسر الراء، ويعقوب بضمها	799
-4	﴿جَمَلَاتٌ صُفْرًا﴾	المرسلات	33	297	قرأ أبو عمرو وروح بكسر الجيم، ورويس بضمها منفرداً	809

## د- ما اختلفا في قراءته بين الفتح وغيره:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ (البقرة: 249).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح الغين من (غرفة) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بضم الغين وقد وافقه كثير من القراء.<sup>(1)</sup>

جاء في معنى (غرف) "غرف الماء والمرق ونحوهما يَعْرِفُهُ غَرْفًا وَاغْتَرَفَهُ وَاغْتَرَفَ مِنْهُ، وَفِي الصَّحَاحِ غَرَفَتِ الْمَاءَ بِيَدِي غَرْفًا، وَالْعَرْفَةُ وَالْعُرْفَةُ: مَا غُرِفَ، وَقِيلَ الْعَرْفَةُ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ وَالْعُرْفَةُ مَا اعْتَرَفَ" <sup>(2)</sup>.

وقد نقل اليزيدي عن أبي عمرو أن "ما كان باليد فهو غَرْفَةً بِالْفَتْحِ، وَمَا كَانَ بِإِنَاءٍ فَهُوَ (غُرْفَةً) بِالضَّمِّ" <sup>(3)</sup>، غير أن هذا التوجيه ترده الآية (غرفة بيده)، فالقراءة بالضم أو بالفتح مفاده أن الغرفة كانت باليد مما يقوي أنهما بمعنى واحد، وليس بهذا التفصيل، وصاحب اللسان جعل العَرْفَةَ وَالْعُرْفَةَ بِمَعْنَى مَا اعْتَرَفَ مِنْهُ، وَجَعَلَ التَّفْرِقَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى صِيغَةِ التَّقْلِيلِ (قيل).

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 173.

<sup>(2)</sup> ينظر: اللسان مادة (غ، ر، ف) ج 6: 608.

<sup>(3)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 140.

وقد ناقش الدكتور علم الدين الجندي الاختلاف بين الضم والفتح في اللهجات العربية وضرب أمثلة لذلك منها (ضعف، عضد، الجهد، الوجد، الغفر) وغيرها وقال في توجيه هذا كله إن الضم لغة أهل الحجاز، وإن الفتح لغة تميم<sup>(1)</sup>، ولعل هذا أعم وأشمل، ولاسيما وأن هذا التنوع في الحركات والتوافق في المعنى وجدته واسعاً وكثيراً في هذا الباب ويضفي على هذه القبائل وغيرها شرف اعتماد القرآن للهجاتهم الفصيحة. والله أعلم.

**الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام:108).**

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح العين وتسكين الدال، وتخفيف الواو، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بضم العين والدال وتشديد الواو<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمام أبي عمرو بالانتصاب على المصدر؛ لأنه نوع من العامل فيه فالسب من جنس العدو، وهو من عدا يعدو عدواً.

أما قراءة الإمام يعقوب فهي أيضاً من عدا يعدو عدواً إذا جار عليه أي: يعدو عليه عدواً، أو يسبوه سباً؛ لأن السب عدوان، فهما سواء في المعنى، وكذا في الإعراب<sup>(3)</sup>.  
قال الزجاج في معانيه: (ت:311هـ) "أي: فیسبوا الله ظلماً، وقال بعضهم فیسبوا الله عدواً، وعدوا ههنا في معنى جماعة، كأنه قيل: فیسبوا الله أعداءً"<sup>(4)</sup>.

ومن خلال الحصر لقراءة الإمامين وجدت بعض الألفاظ، تقارب ما نحن بصدده، وبرجوعي إلى معانيها لاحظت أنهما تختلف في الدلالة فلم أجعلها تحت هذا البحث؛ لأنه يدرس اختلاف الصيغ مع توافق المعنى.

ومما اختلفا فيه المعنى قوله تعالى (فروح وريحان)، قرأه أبو عمرو وروح بفتح الراء، ورويس عن يعقوب بضم الراء<sup>(5)</sup>، فالرَّوْح بالفتح هو الاستراحة، ومن معانيه السرور

<sup>(1)</sup> ينظر: اللهجات العربية في التراث، ج 1: 262.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 196.

<sup>(3)</sup> ينظر: الدر المصون للسمين، ج 5: 100، وينظر: الموضح، ص: 310.

<sup>(4)</sup> معاني القرآن، 2: 226.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 286.

والفرح، أما الرُّوح بالضم فمن معانيه الرحمة، ومن معانيه: النفخ؛ لأنه ريح يخرج مع الروح<sup>(1)</sup>، فلا توافق بينهما في المعنى. والله أعلم.

هـ- ما اختلفا في قراءته بين الضم وغيره:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: 83).

قرأ الإمام أبو عمرو بضم الحاء، وتسكين السين من قوله (حسنا) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بفتح الحاء والسين وقد وافقهما بعض القراء<sup>(2)</sup>.

واختلاف الإمامين في القراءة لا يخرج عن كونه لغات، قال مكي (ت: 437هـ) "وقراه الباكون بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في الحسن، يقال: الحُسن، والحَسَن، والبُخل والبَخْل والرُّشد والرُّشد، فهو كالأول"<sup>(3)</sup>.

وقد نظرت في كل المواضع المختلف فيها بين الإمامين فوجدت التوجيه واحداً كما الموضع السابق فأحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه الموضع والسورة والآية، وموضعها في النشر والموضع.

### جدول رقم (15)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	قراءة كل إمام	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿ذَائِرَةُ السَّوْءِ﴾	التوبة الفتح	98 6	210 210	قرأ أبو عمرو بضم السين، وقرأ يعقوب بفتح السين.	376
2-	﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾ ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾	الكهف الكهف	93 94	169 169	قرأ أبو عمرو بضم السين فيهما. قرأ يعقوب بفتح السين فيهما.	491
3-	﴿مَكَانًا سَوًى﴾	طه	58	240	أبو عمرو بكسر السين، يعقوب بضمها.	511
4-	﴿سَيِّئًا﴾	المؤمنون	20	189	أبو عمرو بالكسر، ويعقوب بالفتح.	547
5-	﴿تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ﴾	النور	11	248	أبو عمرو بالكسر، يعقوب منفرداً بالضم.	558
6-	﴿يُنْصَبُ وَعَذَابٍ﴾	ص	41	270	أبو عمرو بضم النون وتسكين الصاد، ويعقوب بفتح النون والصاد.	674
7-	﴿كُرْهًا وَوَضَعْتَهُ كُرْهًا﴾	الأحقاف	15	187	أبو عمرو بفتح الكاف، ويعقوب بفتحها.	772
8-	﴿مَنْ وُجِدَ كُمْ﴾	الطلاق	6	290	أبو عمرو ورويس بالضم، وروح عن يعقوب منفرداً بالكسر.	779

<sup>(1)</sup> ينظر: اللسان مادة (ر، و، ح) جـ 4: 287 فما بعدها.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، جـ 2: 164.

<sup>(3)</sup> الكشف، جـ 1: 302.

# الفصل الرابع

## مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في صيغ الأفعال

- المبحث الأول: مواضع اتفاقهما في صيغ الأفعال. —————  
المبحث الثاني: مواضع الاختلاف بينهما في صيغ الأفعال. —————  
المبحث الثالث: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما من حيث بناؤه للمعلوم والمجهول. —————  
المبحث الرابع: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما من حيث التذكير والتأنيث.  
المبحث الخامس: التخلص من التقاء الساكنين.

## المبحث الأول مواضع اتفاقهما في صيغ الأفعال أولاً: ما اتفقا على قراءته بصيغ الثلاثي المجرد بأوزانه المختلفة.

تذكر كتب التصريف أن الثلاثي المجرد يأتي على ثلاثة أبنية، وذلك بالنظر إلى عينه دون فائه أو لامه، فيأتي على (فَعَل) بفتح العين (وَفَعَل) بضمها، و (فَعِل) بكسرها (1). ولم يلتفت إلى فاء الفعل ولامه للزوم الفتح فيهما في حال التجرد؛ لأنه لو كسر وضم لترتب عليه ثقل الفعل، وثقل الضم والكسر، ولم تكن عين الماضي ساكنة؛ لأن آخره عرضة للتسكين حال إسناده إلى الضمائر المتحركة (2). ويأتي بناء (فَعَل) في المنزلة الأولى استعمالاً لخفة بنائه حتى قال الرضي (ت: 686هـ) "اعلم أن باب (فَعَل) لخفته لم يختص بمعنى من المعاني؛ بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خفّ كثر استعماله واتسع التصرف فيه" (3). أما (فَعِل) فهو لازم ويكون في أفعال الغرائز والطبائع، و(فَعِل) يكون منه اللازم والمتعدي، غير أن لزومه أكثر من تعديه (4).

وقد جاءت قراءة الإمامين بالاتفاق في مواضع، والاختلاف في أخرى كما سآين  
- إن شاء الله -:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ (البقرة: 51).

وقوله تعالى ﴿وَوَاَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (الأعراف: 142).

وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ (طه: 80).

(1) ينظر: المتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق/ فخر الدين قباوة، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط/ الثالثة، (د.ت) ج 1: 166.

(2) ينظر: المنصف لابن جني، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، منشورات دار إحياء التراث القديم، ط/ الأولى 1954م، ج 1: 20، وينظر: المعنى في تصريف الأفعال، د. عبدالحال عظيمه، دار الحديث، القاهرة، ط/ الثانية، 1420-1999م، ص، 2 فما بعدها.

(3) شرح الشافية، ج 1: 70.

(4) دروس التصريف، د. محي الدين عبدالحميد، منشورات دار الطلائع القاهرة، (د.ت) ، ص: 57.

قرأ الإمامان قوله (وعد) من دون ألف بين الواو العين، وقد وافقهما بعض القراء،  
وقرأ غيرهم بالألف<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بطرح الألف على أن الفعل (وعد) جاء من الوعد، فـ "الله هو  
المنفرد بالوعد والوعيد، وإنما يكون المواعدة بين المخلوقين، فلما انفرد الله تعالى بذلك كان  
(فعلتُ) فيه أولى من فاعلت"<sup>(2)</sup>.

ويعاضد هذه القراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ﴾ (إبراهيم: 22)،  
وأيضاً "فإن ظاهر اللفظ فيه وعد من الله لموسى، وليس فيه وعد من موسى، فوجب حمله  
على الواحد بظاهر النص؛ لأن النص مضاف إلى الله وحده"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حاتم: "قراءة العامة عندنا (وعدنا) بغير ألف، وقال: إن المواعدة أكثرها  
تكون بين المخلوقين والمتكافئين، كل واحد بعد صاحبه"<sup>(4)</sup>.

وكلتا القراءتين وردت عن الأئمة الأخيار، البررة الأطهار<sup>(5)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ (البقرة: 222).

قرأ الإمامان قوله (يطهرن) بالتخفيف وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم  
بالتضعيف<sup>(6)</sup> وقد وافقهم بعض القراء.

وقراءة الإمامين بالتخفيف في (يطهرن) على أنه مضارع (طهْر).

قال أبو الحسن الأصبهاني: (ت: 543هـ) "فمن قال (يَطْهَرْنَ) فمعناه:

يغتسلن ... ومن قال (يَطْهَرْنَ) فمعناه ينقطع دمهن، وكلاهما حسن"<sup>(7)</sup>.

وقد ترتب على القراءتين أحكام، قال القرطبي (ت: 671) "إن القراءتين كالأيتين،

فيجب أن يُعمل بهما، ونحن نحمل كل واحدة منهما على معنى، فنحمل المخففة على ما

(1) ينظر: النشر، ج 2: 159.

(2) الحجة للقراءات السبع لابن خالويه، ص: 77.

(3) الكشف لمكي، ج 1: 292 فما بعدها.

(4) السابق، ج 1: 293.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 159.

(6) ينظر: النشر، ج 2: 171.

(7) كشف المشكلات وإيضاح العضلات، حققه/ د. محمد أحمد السداني، دار الصباح، دمشق، ط/ الأولى 1995،

ج 1: 161 فما بعدها.

إذا انقطع دمها للأقل فإننا لا نجوّز وطأها حتى تغتسل؛ لأنه لا يؤمن عوده، ونحمل القراءة الأخرى على ما إذا انقطع دمها للأكثر فيجوز وطؤها وإن لم تغتسل<sup>(1)</sup>.

وكلا الوجهين أفاد معنى، فالتخفيف أفاد انقطاع الدم، والتثقيل أفاد الاغتسال<sup>(2)</sup> غير أن في "التخفيف بيان الشرطين اللذين مع وجودهما توطأ الحائض، وهما انقطاع الدم، والتطهر بالماء، وليس مع التشديد للطء فيهما دليل، على أن انقطاع شرط للوطء، فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته، وهو الاختيار؛ لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء<sup>(3)</sup>".

الموضع الثالث قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ (آل عمران: 195).

قرأ الإمامان بتقديم (قاتلوا) وبعدها (قتلوا) وقد وافقهما كثير من القراء وقرأ غيرهم بتقديم المجرّد على المزيد<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين توافقت مع سير المقاتلة، فهم قاتلوا وقتلوا.

قال ابن أبي مريم: (ت: 565هـ) "اعلم أن تقديم (قاتلوا) على (قتلوا) هو الوجه؛ لأن القتال قبل القتل... ومن خفف (قتلوا) فلأن (فعل) المخفف يقع على القليل والكثير، لما في الأفعال من معنى الجنسية"<sup>(5)</sup>.

ولعل ما يعاضد قراءة الإمامين أن الله تعالى ذكر معاناة المسلمين فهم قد هاجروا وأخرجوا وتضرروا وقاتلوا في سبيل الله، وختم بقوله (قتلوا)، فلما ختموا عملهم بالجهاد وقتلوا تعهد رب العزة بتكفير السيئات وإدخالهم الجنة، فكأن الآية في تدرج من الصعب إلى الأصعب، وكان الجزاء من الحسن إلى الأحسن. والله أعلم.

وقد أحلت باقي المواضع التي قرأ بها الإمامان بوزن الثلاثي المجرّد إلى جدول بينت فيه موضع الكلمة والسورة والآية، وموضعها في كتاب النشر، وكذا الموضح.

(1) الجامع لأحكام القرآن، ج 3: 79.

(2) ينظر: معاني الفراء، ج 1: 143.

(3) الكشف لمكي، ج 1: 342.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 185.

(5) الموضح، ص: 255.



## جدول رقم ( 16 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
-1	(مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ)	البقرة	236	ج-2 / 172	211
-2	(فَادُّوْا)	البقرة	279	178	223
-3	(كَفَلَهَا)	آل عمران	37	180	235
-4	(تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ)	آل عمران	79	181	241
-5	(وَلَا يَحْزُنكَ)	آل عمران	176	184	249
-6	(فَتَحْنًا)	الأنعام	44	194	295
-7	(وَوَحَّرْ قَوًّا)	الأنعام	100	196	309
-8	(لِيُضِلُّونَ)	الأنعام	119	197	313
-9	(لِيُضِلُّونَ)	يونس	88	197	313
-10	(لِيُضِلُّونَ)	إبراهيم	30	197	313
-11	(لِيُضِلُّونَ)	الحج	9	197	313
-12	(لِيُضِلُّونَ)	الزمر	8	197	313
-13	(يَمْدُدُوهُمْ)	الأعراف	202	206	357
-14	(يَلْقَاهُ)	الإسراء	13	230	462
-15	(لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ)	الكهف	77	236	488
-16	(وَأَكْمَلْتَنِي)	الكهف	18	233	477
-17	(إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ)	الحج	38	245	542
-18	(فَتَحَطِّفُهُ)	الحج	31	245	540
-19	(تَهْجُرُونَ)	المؤمنون	67	246	551
-20	(وَلَقَدْ صَدَّقَ)	سبا	20	263	644
-21	(فَلَا تَذْهَبْ)	فاطر	8	263	650
-22	(نَعْمَرَهُ نُنَكِّسُهُ)	يس	68	266	660
-23	(لَا يَسْمَعُونَ)	الصفات	8	267	664
-24	(يَرْفُونَ)	الصفات	94	267	666
-25	(بِنَشْأِ)	الزخرف	18	275	704
-26	(مَا كَذَبَ)	النجم	11	283	746
-27	(فَقَدَرْنَا)	المرسلات	23	297	808
-28	(سَجَّرْتَ)	التكوير	6	298	718
-29	(قِيلَتْ)	التكوير	9	298	718
-30	(وَيَصَلَّى)	الإنشاق	12	298	821
-31	(فَقَدَرَ عَلَيْهِ)	الفجر	16	299	827

ثانياً: ما اتفقا على قراءته بوزن الثلاثي المزيد:

يقرر علماء التصريف أن الزيادة في البني غالباً ما يكون لها أثر في المعنى، وقد زيد الفعل الثلاثي الجرد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف بحيث لا يزيد بناؤه على ستة أحرف<sup>(1)</sup>، فالزيادة "تجعلها تقوم بتأدية معان فرعية بالإضافة إلى معانيها العامة التي تفيدها وهي مجردة"<sup>(2)</sup>، وقد اجتهد المتقدمون من علماء الأمة في معرفة دلالة الزيادة في مباني الأفعال، فذكروا أن منها ما يفيد الصيرورة أو التعدية أو التكنير أو المشاركة أو المطاوعة، وغيرها من الأغراض التي بسطها العلماء في مؤلفاتهم<sup>(3)</sup>.

والقرآن الكريم يعد شاهداً على اللغة، وحافظاً لأبنيتها، من ذلك أنك تجد قراءة جاءت على بناء، وأخرى على غيره والأصل واحد كقوله (وعدنا) و(واعدنا) و(يطهرن، يطهرن) وكل بناء يشهد للآخر، وتبين كل قراءة مقصود نظيرتها أو تقرّبها، أو تفهم حكماً غير الأول؛ لأن القراءتين بمثلة آيتين، وقد جمعت قراءة الإمامين كثيراً من الأبنية المزيدة.

فاتفقا في كثير من المواطن واختلفا في أخرى على ما سيوضح:

أ- ما اتفقا على قراءته ببناء (أفعل):

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾

(سورة البقرة: 36).

قرأ الإمامان بفتح الزاي، وتضعيف اللام في (فأزلهما)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بفتح الهمزة والزاي وبعدها ألف<sup>(4)</sup>.

الزلة في الأصل: استرسال الرجل من غير قصد، يقال زلت رجلٌ تزل، والزَّلَّةُ المكان الزالِق، وقيل للذنب من غير قصد زلة تشبيهاً بزلة الرجل<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين (أزلهما) تحتمل تأويلين: "أحدهما: كَسَبَهُمَا الزَّلَّةُ، والآخر أن يكون أزل من زل الذي يراد به: عَثَرَ، فالدلالة على الوجه الأول ما جاء في التثنية من

(1) ينظر: دروس التصريف، ص 68.

(2) الطريف في علم التصريف، د. عبدالله محمد الأسطى، ص 69.

(3) ينظر: شرح الشافية، ج 1: 83 فما بعدها، وينظر: دروس التصريف، ص 68.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 158.

(5) ينظر: المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، مادة (ز، ل، ل)، ص 219.

تزيينه لهما تناول ما حُظِر عليهما جنسه بقوله: (ما نهاكما) ... وقوله ﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾ (سورة الأعراف: 20) ... والوجه الآخر أن يكون (فأزلهما) من : زل عن المكان إذا عثر فلم يثبت عليه، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ (سورة البقرة: 36)، فكما أن خروجه عن الموضع الذي هو فيه انتقال منه إلى غيره كذلك غتاره فيه وزليله<sup>(1)</sup>.

وقد جاء في غير هذا الموضع ما يفيد أن الفعل (زلّ) يدل على الحركة والانتقال بعد الثبات والاستقرار، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ (سورة النحل: 94)، فَشَبَّه الذنب بغير قصد بزلة الرجل بجامع عدم القصد في كل منهما، وليس للشيطان قدوة على التنحية، إنما قدرته على الوسوسة التي سببها حصلت التنحية<sup>(2)</sup>، فالهمزة للتعدي في قراءة الإمامين، وفي قراءة غيرهما، والاختلاف في المعنى، والهمزة -غالباً- ما تفيد التعدي، وقد تفيد الصيرورة، أو السلب، وربما تأتي على معنى (فَعَلَ) كقولك (قَلْتَهُ وَأَقَلْتَهُ)<sup>(3)</sup>.

وقد أضفت المواضع التي جاءت مزيدة من (أفعل يُفعل) بضم حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر وهي كالاتي:

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة الأعراف: 180).

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ (سورة النحل: 103).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ (سورة فصلت: 40).

قرأ الإمامان بضم الياء، وكسر الحاء، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتحهما<sup>(4)</sup>.

(1) الحجة للفارسي، ج 1: 264.

(2) ينظر: الدر المصون، ج 1: 288.

(3) ينظر: شرح الشافية، ج 1: 83، وينظر: شرح المفصل، ج 7: 156.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 205.

وتوجيه القراءة أن أصل الفعل من (ألحد) (يلحد)، ومن قرأ (يلحدون) فأصل فعله (لحد يلحد) بفتح الياء والحاء، وهما لغتان<sup>(1)</sup>.

قال أبو عبيدة: لحدث له وألحدت له، ولحد إلى الشيء يلحد والتحد: مال.

ولحد في الدين يلحد وألحد: مال وعدل.

ويرى ابن السكيت: أن الملحد هو العادل عن الحق لمُدخل فيه ما ليس فيه، يقال

قد ألحد في الدين، ولحد أي: حاد عنه<sup>(2)</sup>.

ولعل في قراءة الإمامين ومن وافقهما دلالة جريان الفعل في الحال الاستقبال أي:

اتركوا الذين يميلون عن الحق في أي زمن كنتم، ودليله أنه قال (سيجزون) فأدخل السين

الدالة على الاستقبال، وفيها دلالة على تكرار الفعل من أعداء الأمة حقبة بعد حقبة،

وبالمقابل جريان العقاب عليهم وعلى من جاء بعدهم.

ويتبع هذا الموضع في التوجيه قوله تعالى: ﴿أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾

(سورة غافر: 26)، وقوله تعالى: ﴿لِيُزِلُّنَاكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ (سورة القلم: 51)، فقد قرأ

الإمامان هذين الموضعين بضم الياء، وكسر ما قبل الآخر<sup>(3)</sup>، وما ذكر من توجيه في الموضع

السابق يقارب ما عليه هذين الموضعين<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

ب- ما اتفقا على قراءته ببناء (فَاعِل):

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى

يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ (سورة البقرة: 191).

قرأ الإمامان بإثبات الألف في قوله (حتى يقاتلوكم فإن قاتلوكم)، وقد وافقهما

كثير من القراء، وقرأ غيرهم بطرح الألف منها<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين على معنى ولا تحاربوهم حتى يحاربوكم فإن حاربوكم فاقتلوهم،

قال الزجاج: (ت: 311هـ) "كانوا قد نهوا عن ابتدائهم بقتل أو قتال حتى يتدئ

(1) ينظر: التبيان، ص296، والحجة لابن خالويه، ص167.

(2) ينظر: لسان العرب مادة (ل، ح، د)، ج8: 45.

(3) ينظر: النشر، ج2: 273، 291.

(4) ينظر: الموضح، ص689، 786.

(5) ينظر: النشر، ج2: 170.

المشركون بذلك، وتقرأ (ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه) أي: لا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم به<sup>(1)</sup>.

وبناء "فَاعَلَ" لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً نحو ضاربتة وشاركتة<sup>(2)</sup>.

فالمقاتلة مشاركة أي: لا تقتلوهم حتى يبدؤوكم بالقتال، وقد احتج ابن زنجلة لهذه القراءة بقوله إن، "القتال إنما يؤمر به الأحياء، فأما المقتولون فإنهم لا يقتلون فيؤمروا به، وإذا قرئ (ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه) كان ظاهره أمراً للمقتول بقتل المقاتلين، وذلك محال إذا حمل على ظاهره<sup>(3)</sup>.

ولعل هذا من المواضع التي تدل على أن الزيادة في المبني تظهر غالباً زيادةً في المعنى وهو ما جعل الرضي يتمسك بهذه القاعدة ويقول: "اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرضٍ لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى، كانت عبثاً"<sup>(4)</sup>.

وقد تتبع العلماء بناء (فَاعَلَ) في الكلام فوجدوه متعدياً، في مثل (ضاربت، قابلت) وغير متعدٍ في مثل (سافر)، وأكثر استعماله أن يكون من اثنين أي للمشاركة وقد يأتي من واحد مثل (عاقبت اللص)، وقد يأتي مفيداً التكثير مثل (ضاعفت) أو الموالاة مثل قولك (واليت الصوم)، وقد تستعمل المفاعلة بتنزيل غير الفاعل منزلة الفاعل<sup>(5)</sup> كقوله تعالى ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ (سورة البقرة: 9).

ولما كان ما جاء على هذا البناء مما اتفق الإمامان على قراءته يقارب بعضه بعضاً في المعنى، ذكرت أول المواضع وأحلت الباقي إلى الجدول.

### جدول رقم (17)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
---	-----------	------------	-----------	-----------------	------------------

<sup>(1)</sup> معاني القرآن، جـ1: 228.

<sup>(2)</sup> شرح الشافية، جـ1: 96.

<sup>(3)</sup> حجة القراءات، ص128.

<sup>(4)</sup> ينظر: المتع في التصريف لابن عصفور، جـ1: 188.

<sup>(5)</sup> ينظر: دروس في التصريف، محي الدين عبد الحميد، ص72، وينظر: الكتاب، جـ4: 68.

م	بعض الآيات	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
1	﴿عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾	النساء	33	ج2/187	
2	﴿لَا مَسْئَمَةَ لِنِسَاءِ﴾	النساء	43	188	
3	﴿لَا مَسْئَمَةَ لِنِسَاءِ﴾	المائدة	6		
4				236	
5	﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ﴾	النمل	87	254	
6	﴿لَاتُوهَا﴾	الأحزاب	14	261	
7	﴿يَلْأُقْرَأُ﴾	الزخرف	83	276	
8	﴿يَلْأُقْرَأُ﴾	الطور	45	276	
9	﴿يَلْأُقْرَأُ﴾	المعارج	42	276	
10	﴿فَأَزْرَهُ﴾	الفتح	29	281	

ج- ما اتفقا على قراءته بتضعيف عينه:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (سورة البقرة: 10).

قرأ الإمامان بضم الياء، وتشديد الذال في (يكذبون) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح الياء مع التخفيف<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بتشديد الذال جاءت من التكذيب، وهو نسبة الآخر أو المقابل إلى الكذب، فهؤلاء الكفار أكثروا من عنادهم وتكذيبهم للنبي - ﷺ - ولشدة تكذيبهم جاء القرآن في أكثر من سياق يصفهم بالكذب فقال ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (سورة البقرة: 39)، فجاءت القراءة بالتضعيف لتفسير تكرار الفعل منهم<sup>(2)</sup>.

قال سيبويه: (ت: 180هـ) "كقولك: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل، قلت: كسرتها، وقطعته ومزقته ... وجرحته: أكثرت الجراحات في جسده"<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج2: 156.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص161 فما بعدها.

<sup>(3)</sup> الكتاب: الموضح لابن أبي مریم، ص161 فما بعدها.

وقد جعل ابن جني (ت: 392هـ) التكتير على رأس أغراض التضعيف غير أنه أشار إلى أنه قد يستعمل لغير ذلك<sup>(1)</sup>، مثل التعدية والسلب، وقد أوصلها بعض المحدثين إلى سبعة معانٍ.

وقد تتبع باقي المواضع التي قرأها الإمامان بالتضعيف فوجدتها لا تخرج عن توجيهه هذا الموضع فأحلتها إلى جدول بينت فيه الموضع والسورة ورقم الآية، وموضعها في النشر، والموضع.

### جدول رقم (18)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح	قراءة الإمامين
1	﴿فَأَمْتَهُ قَلِيلًا﴾	البقرة	126	156	ج2/ 193	القراءة في كل المواضع بالتضعيف
2	﴿وَوَصَّى﴾	البقرة	132	167	194	
3	﴿يَشْرِكُ﴾	آل عمران	39	180	237	
4	﴿عَقَدْتُمْ﴾	المائدة	89	192	284	
5	﴿فَرَقُوا﴾	الأنعام	159	200	324	
6	﴿سَقَتَل﴾	الأعراف	127	203	345	
7	﴿يَقْتُلُونَ﴾	الأعراف	141	204	345	
8	﴿يَمَسْكُون﴾	لأعراف	170	205	353	
9	﴿كُدِّبُوا﴾	يوسف	110	222	429	
10	﴿سُكِّرَتْ﴾	الحجر	15	226	444	
11	﴿قَدَرْنَا إِيَّهَا﴾	الحجر	60	227	448	
12	﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾	طه	97	241	المقابل أبو جعفر	
13	﴿قَدَرْنَاَهَا﴾	النمل	57	227	593	
14	﴿وَيُلَقَّوْنَ﴾	الفرقان	75	251	575	
15	﴿لَهْدَمْتُ عَزِيْزٍ﴾	الحج	40	244	543	
16	﴿يُوقَدُ﴾	النور	35	249	561	
17	﴿بُضَاعِفُ﴾	الأحزاب	30	261	632	
18	﴿فَعَزَّزْنَا﴾	يس	14	264	655	باستثناء موضع الشورى مخفف لأبي عمرو
19	﴿أَبْنِ ذُكُرْتُمْ﴾	يس	19	204	أبو جعفر المقابل	القراءة في كل المواضع بالتضعيف
20	﴿فُجِحَتْ﴾	الزمر	73، 71	272	685	

(1) ينظر: المنصف، ج1: 91.

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضع	قراءة الإمامين
21	﴿قَدَرْنَا﴾	الواقعة	60	286	760	
22	﴿وَلَا تُمَسِّكُوا﴾	المتحنة	10	289	773	
23	﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾	التحريم	3	290	780	
24	﴿فَعَدَلَك﴾	الإنفطار	7	298	817	

### د- ما اتفقا على قراءته بوزن (افتعل):

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾

(سورة الأعراف: 193).

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة يونس: 89)،

وقوله تعالى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (سورة الشعراء: 224).

وقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعَ سَبِيًّا﴾ ﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيًّا﴾ (سورة الكهف: 85-89).

قرأ الإمامان بتشديد التاء في كل المواضع السابقة مع همزة الوصل في مواضع

الكهف، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتخفيف في كل المواضع، مع همزة القطع في مواضع الكهف<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بتشديد التاء من الأفعال (تتبعان، اتبع) على أن (افتعل) مطاوع

فعل من الثلاثي (تبع) فهو يتعدى إلى مفعول واحد<sup>(2)</sup>، ويعاضده إجماع الأئمة على قوله

تعالى ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (سورة البقرة: 102) وقوله

تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ (سورة هود: 116)، فكلا الموضعين قرأه

العشرة بالتضعيف<sup>(3)</sup>.

وقد فرق أهل اللغة بين بناء (أتبع) و(اتَّبِع) فيقال: "تبع فلان فلاناً وأتبعه ... قال

أبو عبيد: وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: (ثم أتبع سبياً) بتشديد التاء، ومعناها: تبع ...

وكان الكسائي يقرأها: (ثم أتبع سبياً)، مقطوعة الألف، ومعناها: لحق وأدرك، قال

(1) ينظر: النشر، جـ2: 205، 215، 236.

(2) ينظر: الكشف لمكي، جـ2: 179، وينظر: رواية قالون عن نافع المدني، للأستاذ إمام علي مفتاح منشورات جمعية

الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط الأولى 1371، ص447.

(3) ينظر: النشر، جـ2: 165، 218.



أبو عبيد ويقال: أتبع القوم مثل أفعلت: إذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم، قال وأتبعهم مثل افتعلت: إذا مروا بك فمضيت معهم وتبعتهم تبعاً مثله، ويقال: مازلت أتبعهم حتى أتبعهم، أي: حتى أدركتهم<sup>(1)</sup>.

قال الزجاج: (ت: 311هـ) في معنى قراءة الإمامين (اتبع سبباً) أي (اتبع سبباً من الأسباب التي أوتي<sup>(2)</sup>).

وقد عقد العلماء لبناء (افتعل) باباً ذكروا فيه الحروف التي تدغم فيها التاء كما إذا تقدمها أحرف الإطباق، وعللوا لذلك على "أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من جنس واحد بتقريب حرف من حرف"<sup>(3)</sup>؛ كما قرروا أنه "إذا كان فاء الافتعال تاء وجب إدغامها في التاء لما قدمنا أن المثليين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الإدغام"<sup>(4)</sup>، وغيرها من الأحكام التي فصلها المتقدمون في مؤلفاتهم تركتها اختصاراً.

أما المحدثون فقد أطلقوا على هذه الظاهرة المماثلة أو التماثل وعرفوها بأنها "تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض تأثيراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج للانسجام الصوتي وتيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي"<sup>(5)</sup>، وقسموا التماثل قسمين: أ- تقدمي (مقبل) وهو أن يتأثر الصوت الثاني بالأول.

ب- تخلفي (مدبر) وهو أن يتأثر الصوت الأول بالثاني، وبعضهم أطلق عليه مصطلح تأثر رجعي، وتأثر تقدمي<sup>(6)</sup>.

ولا يخفى ما للقراءات القرآنية من دور بارز وفعال في الحفاظ على الظواهر الصوتية كما سُمعت من النبي -ﷺ-، ومن ثم الصحابة والتابعين، وما تحمله من تنوع صوتي كالإشمام، والتسهيل في الهمزات، والإمالة، والاختلاس وغيرها من الظواهر الصوتية التي لا يكاد الوصف يبينها إلا إذا اقترن بالتطبيق والإسماع.

(1) معجم تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهرى، (مادة: ت ب ع) ج1: 425.

(2) معاني القرآن، ج3: 253.

(3) المنصف لابن جني، ج2: 326.

(4) شرح الشافية للرضي، ج3: 283، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج10: 46.

(5) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، منشورات الدار المعرفة اللبنانية، القاهرة، ط الأولى 1417هـ -

1996م، ص142.

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط/ السادسة، 1984م، ص: 180.

هـ- ما اتفقا على قراءته بوزن (تفاعل، تفعّل):

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنْكُمْ مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (سورة البقرة: 85)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ (سورة المجادلة: 3)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ (سورة التحريم: 4).

قرأ الإمامان تشديد الظاء من (تظاهرون، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بتخفيفها في كل المواضع السابقة<sup>(1)</sup>).

وقراءة الإمامين بالتشديد على أن الأصل في الفعل (تتظاهرون) فأدغم التاء في الظاء لقرب المخرجين<sup>(2)</sup>.

والإدغام من وسائل التخفيف في اللسان العربي، وهو فرع الإظهار، ذلك لأن الإدغام يقوم على سبب في حين أن الإظهار لا يقوم على سبب.

والإدغام في اللغة هو الإدخال<sup>(3)</sup> أما في الاصطلاح فقد عرفه القراء بقولهم: "وهو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً"<sup>(4)</sup>، وعند اللغويين هو "أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام"<sup>(5)</sup>.

وقد اختلف أهل المدرستين في أصل كلمة الإدغام، فالبصريون يرون الإدغام من (أدغم) على (افتعل)، بينما يرى الكوفيون أنه من (أدغم) على (أفعل) مخففاً<sup>(6)</sup>.

وقد أجاز العلماء الإدغام إذا تجاوز صوتان متماثلان أو متجانسان أو متقاربان لما يقدمه الإدغام من توفير في الجهد، وتيسير في النطق، وفي هذا يقول الرضي:

(1) ينظر: النشر، ج2: 164.

(2) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج1: 148.

(3) ينظر: لسان العرب، مادة (د.غ.م)، ج3: 373.

(4) النشر لابن الجزري، ج1: 215.

(5) شرح المفصل لابن يعيش، ج10: 121.

(6) ينظر: حاشية الحضري على شرح ابن عقيل، ج2: 474.

(ت: 686هـ) "إذا كان في أول مضارع (تَفَعَّل) و(تَفَاعَلَ) تاء فيجتمع تاءان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما، والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام، والحذف أكثر ... وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قال تَتَرَّل، وقال تنابزوا أو آخره مد نحو قالوا تَتَرَّل ... وتاء تفعل وتَفَاعَلَ فيما تُدغم فيه التاء، أي: تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر<sup>(1)</sup>، وهي (ت، ط، و، ظ، ذ، ث، ص، ز، س، ض، ش، ج).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفعل المضارع إذا بُني للمفعول مثل (تُتَدَارِكُ)، و(تُتَحَمَلُ) لا يجوز فيه الحذف لاختلاف الحركتين فينتفي الثقل، وأيضا لو حذفت التاء الثانية لحصل لَبَسٌ بين (تُتَفَعَّلُ) و(تُفَعَّلُ) من التفعيل، ولو حذفت الأولى لحصل لَبَسٌ بين (تُتَفَعَّلُ) و(تُتَفَعَّلُ)<sup>(2)</sup>.

وقد حصرت باقي المواضع في جدول لتناظرها في البناء وتوافقها في التوجيه مع هذا الموضع، بغية الاختصار وخروجاً من التكرار.

### جدول رقم (19)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
1	(وَأَنْ تَصَدَّقُوا)	البقرة	280	ج2/178	224
2	(تَسَاءَلُونَ)	النساء	1	186	256
3	(يُصَلِّحًا)	النساء	128	190	272
4	(يُصَعَّدُ)	الأنعام	125	197	316
5	(تَلْقَفُ)	الأعراف	117	203	343
6	(تَلْقَفُ)	طه	69	203	343

(1) شرح الشافية، ج3: 290 فما بعدها.

(2) ينظر، السابق، ج3: 291.

م	بعض الآيات	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح
	(تَلْفَفُ)	الشعراء	45	203	343
	(لِيَذْكُرُوا)	الإسراء	41	230	466
	(لِيَذْكُرُوا)	الفرقان	50	230	571
	(أَنْ يَذْكُرَ)	الفرقان	62	251	572
	(أَوَّلًا يَذْكُرُ)	مریم	67	239	505
	(تُظَاهِرُونَ)	الأحزاب	4	260	627
	(تَصَدَّى)	عبس	6	298	814

و- ما اتفقا على قراءته بحركة عينه بحركة واحدة:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾  
(سورة البقرة: 273).

قرأ الإمامان بكسر السين أينما ورد لفظ (حسب) في القرآن الكريم، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح السين أينما ورد<sup>(1)</sup>.  
والقراءة بفتح عين المضارع أو كسره من (فَعَلَ) لا تخرج عن كونها لغات سمعت من العرب، فمن قرأ (حسب يحسب) كـ(علم يعلم) فقد جاء بالفعل على لغة تميم، ومن قرأ (حسب يحسب) كـ(جلس يجلس) فقد جاء بالفعل على لغة أهل الحجاز<sup>(2)</sup>.  
قال السيوطي: (ت: 911هـ) "وأما (فَعَلَ) فقياس مضارعة (يَفْعَلُ) (بفتح العين) وجاء بكسرهما وجوباً في مضارع (ومق) و(وثق) ... وبكسرهما جوازاً مع الفتح في مضارع حسب، ونعم، ويئس، وبئس، و(وغر) و(وحر) و(وله)..."<sup>(3)</sup>.  
قال مكّي: (ت: 437هـ) "وروي أن النبي ﷺ - كان يقرأ بكسر السين، وهي لغة حجازية"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 178.

<sup>(2)</sup> ينظر: قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر، ص26.

<sup>(3)</sup> المزهر، جـ2: 29.

<sup>(4)</sup> الكشف، جـ1: 303.

وقد عزا بعض أهل الاختصاص هذا الترابط بين كسر عين المضارع وضمها، وبين كسرها وفتحها إلى تداخل اللغات، وجعلوا التخيير بين الوجهين قائماً إن لم تغلب شهرة أحدهما على الآخر، فإن كان أحدهما أشهر من الآخر فيتعين ما تسمع واشتهر ولا تخيير حينئذٍ، وما لم يسمع له مضارع فأنت بالخيار بين الكسر والضم، وقيل الوجه الكسر (1) وقد اعتمد القرآن اللغتين فلا مفاصلة بين البناءين في القراءة.

وقد تتبعت المواضع التي احتمل مضارعها الوجهين، واتفق الإمامان على قراءتها بوجه واحد، فوجدتها لا تخرج عن توجيه ما قدمت، فأحلتها إلى جدول كالعادة.

### جدول رقم ( 20 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح	قراءة الإمامين
1	﴿يَعْرِشُونَ﴾	الأعراف - النحل	68، 137	204	ج2 / 345	القراءة بكسر العين
2	﴿يَعْكُفُونَ﴾	الأعراف	138	204	345	بضم عين الفعل
3	﴿يَبْطِشُونَ﴾	الأعراف	195	205	345	بكسر عن الفعل
4	﴿وَمَا يَعْرُبُ﴾	يونس	61	214	393	بضم عين الفعل
5	﴿وَمَنْ يَقْتَطِ﴾	الحجر	56	226	447	بكسر عين الفعل
6	﴿فِيحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِل﴾	طه	81	241	521	بكسر عين الفعل
7	﴿وَلَمْ يَفْتَرُوا﴾	الفرقان	67	251	572	بكسر عين الفعل
8	﴿فَإِذَا بَرِقَ﴾	القيامة	7	294	802	بكسر عين الفعل
9	﴿أَلْتَأْتَاهُمْ﴾	الطور	21	282	744	بفتح عين الفعل
10	﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ﴾	الرحمن	74، 56	285	757	بضم عين الفعل
11	﴿انشُرُوا﴾	المجادلة	11	288	770	بكسر عين الفعل

ز- ما اتفقا على قراءته بصيغة الماضي:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: 184).

(1) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، للمرادي، ج1: 253، وينظر، والمتع لابن عصفور، ج1: 176.

قرأ الإمامان بالتاء وتخفيف الطاء، وفتح العين في (تطوع) على الماضي، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالياء وتشديد الطاء، وتسكين العين على الاستقبال<sup>(1)</sup>.

ووجه القراءة أن (تَطَّوع) فعل ماضٍ، وموضعه جزم بـ(من) الذي هو للشرط، والفاء وما بعدها في محل جواب الشرط، أو تكون (من) موصولة ولا موضع للفعل فالموصول مبتدأ، والفاء وما بعدها في موضع رفع خبر، ويكون المعنى معنى المجازة؛ لأن الفاء إذا دخلت في خبر الموصول آذنت أن يكون الثاني وجب لوجوب الأول<sup>(2)</sup>. والمعنى ما يأتيه المؤمن من قبل نفسه فهو تطوع والله يشكره له، وشكر الله لعبده إثابته على الطاعة<sup>(3)</sup>. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾  
سورة (المؤمنون: 112).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾  
(سورة المؤمنون: 114).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ (سورة الجن: 20).  
قرأ الإمامان (قال) على صيغة الماضي، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم على الأمر<sup>(4)</sup>.

ووجه قراءة الإمامين في موضعي المؤمنين بالألف "فيهما على الخبر، والمنوي فيهما لله جل ذكره، والمأمور بسؤالهم من الملائكة، ولفظهما ماضٍ ومعناهما المستقبل"<sup>(5)</sup>، أما موضع الجن فهو على الإخبار عن محمدٍ ﷺ، وقد تقدم ذكره في قوله (وأنه لما قام عبد لله) فهو محمول عليه، أي: قال: الرسول<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النشر، جـ2: 168.

(2) ينظر: الحجة للفارسي، جـ1: 394، وينظر: مشكل إعراب القرآن، لمكي، ص88.

(3) ينظر: الجامع للقرطبي، جـ2: 163.

(4) ينظر: النشر، جـ2: 247، 293.

(5) الكتاب الفريد للهمداني، جـ4: 624.

(6) ينظر: السابق، جـ6: 244، وينظر: الموضح، ص796.

واختلاف الصيغ وتوافق المعاني، وانسياق النظم هو ملمح من ملامح الإعجاز القرآني في قراءته القرآنية المتواترة.

ح- ما اتفقا على قراءته بصيغة الأمر:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّيًّا﴾ (سورة البقرة: 125).

قرأ الإمامان قوله (واتخذوا) بكسر الخاء، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح الخاء على الخير<sup>(1)</sup>.

والقراءة بكسر الخاء تفيد الأمر، أي: أنهم أمروا بذلك، ووجه ذلك ما روي أن النبي -ﷺ- أخذ بيد عمر بن الخطاب، فلما أتى إلى المقام قال له عمر: هذا مقام نبينا إبراهيم؟ قال: نعم، قال عمر: أفلا نتخذه مصلياً؟ فأنزل الله عز وجل (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلياً)، فهذا تقديره: افعلوا<sup>(2)</sup>.

وهذا ليس غريباً في حق عمر بن الخطاب فابن عمر ينقل عنه أبيه -ﷺ- أنه قال: "وافقت ربي في أربع قلت: يا رسول الله: لو صليت خلف المقام. فتزلت هذه الآية: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّيًّا﴾ (سورة البقرة: 125) وقلت: يا رسول الله لو ضربت على نسائك الحجاب فإنه يدخل عليهن البر والفاجر؟ فأنزل الله ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ (سورة الأحزاب: 53)، ونزلت هذه الآية ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ طِينٍ﴾ (سورة المؤمنون: 12)، فلما نزلت قلت أنا: تبارك الله أحسن الخالقين، ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾، ودخلت على أزواج النبي -ﷺ- فقلت لنتهن أو لبيدهن الله بأزواج خيرا منكن فتزلت ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ﴾ (التحریم: 5)<sup>(3)</sup> قال أبو جعفر: (ت: 338هـ) "ومن قرأ (واتخذوا) قطعه من الأول وجعله أمراً، وعطف جملة على جملة"<sup>(4)</sup>، وهو ما ذهب إليه العكبري في تبيانه<sup>(5)</sup>، وزاد

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج2: 167.

<sup>(2)</sup> ينظر: الحجة للفارسي، ج1: 380، ومعاني القرآن للزجاج، ج1: 181، والحجة لابن خالويه، ص87.

<sup>(3)</sup> الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج2: 101 فما بعدها.

<sup>(4)</sup> إعراب القرآن للنحاس، ج1: 76.

<sup>(5)</sup> ينظر: التبيان، ص59.

السمين وجها على معنى أن الخطاب موجه لإبراهيم -عليه السلام- وذريته أو إلى محمد -ﷺ- وأمته أن قوله (اتخذوا) معمول لقول محذوف أي: وقلنا اتخذوا<sup>(1)</sup>.  
 وكثرة القراءة على الأمر لا تُنقص من القراءة على الخبر شيئاً فكل قراءة موصولة إلى رسول الله -ﷺ-، وكل واحدة أفادت معنى، قال الفراء: (ت: 207هـ) "ومن قرأ (واتخذوا) ففتح الخاء كان خيراً، يقول: جعلناه مثابة لهم، واتخذوه مصلّى، وكل صواب إن شاء الله"<sup>(2)</sup>.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا﴾ (سورة الإسراء: 93).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورة الأنبياء: 4).  
 وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (سورة الأنبياء: 112).

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْلَوْ جُنَّتُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ (سورة الزخرف: 24).

قرأ الإمامان بضم القاف، وحذف الألف من (قال) على صيغة الأمر في المواضع السابقة، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بصيغة الماضي<sup>(3)</sup>.

وكل قراءة توافقت مع مُصحف مصرها، فالإمام الداني (ت: 444هـ) يذكر أن قراءة ابن كثير وابن عامر بالألف على الماضي، وكذا رُسِم في مصحف أهل مكة، والشام، وقرأ غيرهم على الأمر، وهو ثابت في مصاحفهم من دون ألف<sup>(4)</sup>.

فقوله (قل سبحان ربي) فيه أمر من الله تعالى إلى نبيه محمد -ﷺ- لينزه الله تعالى رداً على ما طلبه المعاندون عندما قالوا له "لن نُؤمن لك حتى تفجر لنا من الأرض ينبوعاً"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الدر المصون، جـ2، 106.

<sup>(2)</sup> معاني القرآن، جـ1: 77.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 232، 243، 244، 276.

<sup>(4)</sup> ينظر: جامع البيان للداني تحقيق محمد صدوق عمري، منشورات دار الكتب العلمية ط الأولى، ص598.

<sup>(5)</sup> ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية، ومحمد محسين، جـ1: 262.



وقوله (قل ربي يعلم القول) فيه أمر من الله تعالى لنبيه - ﷺ - ليجيب به الطاعين في رسالته أنه يعلم القول وما يحمله من سر أو جهر وهو السميع العليم.

أما قوله (قل رب احكم بالحق) ففيه أمر من الله تعالى مفاده قل: يا رب اقض بيننا وبين أهل مكة بالعدل المقتضي لتعجيل العذاب والتشديد عليهم<sup>(1)</sup>.

أما قوله (قل أولو جنتكم) فهو على حكاية أمر ماضٍ، أوحى إلى نذير أي: فقيل أو قلنا للنذير قل كذا، والدليل أنه على الحكاية عن الأمم السالفة أنهم ردوا على رسلهم بقولهم أو قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون<sup>(2)</sup>.

ولا يخفي ما في هذا التنوع من إعجاز في تغاير الصيغ، مع انسياق في الكلام، وسلاسة في النطق، وتعاضد في المعاني، وربط محكم على القراءتين، ولا غرو في ذلك فقد قال رب العزة مادحاً كتابه ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (سورة الزمر: 28).

## المبحث الثاني مواضع اختلاف الإمامين في صيغ الأفعال:

### توطئة:

تناولت في المبحث السابق ما اتفق الإمامان على قراءته مجرداً، وما اتفقا على قراءته مزيداً، وقد وجهت بعض المواضع، وذكرت الأغراض التي جاءت من أجلها كثير من الأفعال، وبناء على ما ذكرت، فسوف أوجه موضعاً واحداً من كل نوع اختلف الإمامان فيه بين المجرد والمزيد أو بين أبنية المزيد ثم أحيل باقي المواضع إلى جدول أقدم فيه أبا عمرو - كالعادة - مع ذكر السورة والآية وموضع التأصيل، والاحتجاج.

أولاً - ما اختلفا في قراءته بين المجرد والمزيد:

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُواكُم مِّنْهُم مِّنْ قَوْمٍ مُّحْرَمِينَ عَلَيْهِمْ﴾  
إِخْرَاجُهُمْ

(1) روح المعاني للأوسى، م7: 9: 102.

(2) ينظر: السابق، م9: 13: 76.

(البقرة: 85).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح التاء، وتسكين الفاء من دون ألف بعد الفاء (تفدوهم)، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بضم التاء، وفتح الفاء وألف بعدها، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

ومعنى "الغدى والغداء": حفظ الإنسان عن النائبة بما يئذله عنه... يقال فديته بمال، وفديته بنفسه، وفاديته بكذا،... وتفادى فلان من فلان أي: تحامى من شيء بذلة<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمام أبي عمرو جاءت من الفعل (فدى يفدي)، والمعنى: أن تعطوا المال فدية حتى تخرجوا أسراكم من يد عدوهم، قال ابن زنجلة: "وحتهم في ذلك أن في دين اليهود ألا يكون أسير من أهل ملتهم في إسارى غيرهم، وأن عليهم أن يفدوهم بكل حال، وإن لم يفدهم القوم الآخرون"<sup>(3)</sup>.  
وقد قيل: إن (فَدَيْت) يكون بالمال، وفاديت تكون بأسير آخر، أي أبدلت أسيري بأسير آخر.

أما قراءة يعقوب (تفادوهم) فهي من المفاعلة، وهي تكون من اثنين في أغلب استعمالاتها<sup>(4)</sup> وذلك أن الأسير يعطي المال، والأسير يطلق السراح<sup>(5)</sup>.  
وأكثر ما تجيء (فَاعَل) من اثنين، وتكون متعدية وقد تكون غير متعدية، وقد تكون من واحد نحو سافر، وعاقبت اللص<sup>(6)</sup>.

وباقى المواضع يجمعها الجدول الآتي:

أ- ما قرأه أبو عمرو مجرداً وقرأه يعقوب مزيداً:

### جدول رقم (21)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
---	-----------	------------	-----------	----------------------	-----------------------	---------------

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 164.

<sup>(2)</sup> المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، مادة (ف، د، ي)، ص: 376.

<sup>(3)</sup> حجة القراءات، ص: 105، والحجة للقراءات السبع، لابن خالويه، ص: 84.

<sup>(4)</sup> ينظر: شرح الشافية، ج 1: 96، وينظر: الطريف في علم التصريف، د. عبدالله الأسطى، ص: 86.

<sup>(5)</sup> ينظر الدر المصون للسمين، ج 1: 483.

<sup>(6)</sup> ينظر: الممتع لابن عصفور، ج 1: 188.

أبو عمرو مجرداً، يعقوب مزيداً.	ج2/ 253	184	179	آل عمران	(يَمِيزُ)	-1
	330	202	40	الأعراف	(لَا تُفْسِحُ)	-2
	360	207	11	الأنفال	(يُعْشِكُمْ)	-3
	360	207	11	الأنفال	(يُعْشِكُمْ)	-4
	440	224	30	إبراهيم	(لِيُضِلُّوا)	-5
	536	224	9	الحج	(لِيُضِلَّ)	-6
	620	224	6	لقمان	(لِيُضِلَّ)	-7
	681	224	8	الزمر	(لِيُضِلَّ)	-8
	463	230	16	الإسراء	(أَمْرًا)	-9
قرأ أبو عمرو وروح مجرداً، روس مزيداً	504	239	63	مريم	(نُورِثُ)	-10
قرأ أبو عمرو وروح مجرداً، روس مزيداً.	512	240	61	طه	(فَسَجِّتْكُمْ)	-11
	533	194	96	الأنبياء	(فِيحَتِ)	-12
أبو عمرو بالتخفيف	533	194	11	القمر	(فَفَسَّخْنَا)	-13
	580	252	193	الشعراء	(نَزَلَ بِهِ)	-14
	766	287	23	الحديد	(آتَاكُمْ)	-15
تَقُولُ منفرداً ليعقوب	795	293	5	الجن	(لَنْ تَقُولَ)	-16
أبو عمرو (دبر)	799	-	33	المدثر	(إِذْ أَدْبَرَ)	-17
أبو عمرو وروح بالتخفيف	518	298	12	التكوير	(سَعُرَتْ)	-18
أبو عمرو وروح بالتخفيف	840	301	2	الهمزة	(جَمَعَ مَالًا)	-19

## ب- ما قرأه أبو عمرو مزيداً، وقرأه يعقوب مجرداً:

### جدول رقم ( 22 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
-1	(يُخَادِعُونَ)	البقرة	9	ج 2/ 156	160	قرأ أبو عمرو مزيداً، وقرأ يعقوب مجرداً.
-2	(دَرَسَتْ)	الأنعام	105	196	309	قرأ أبو عمرو مزيداً دارست، يعقوب مجرداً.
-3	(لَسْقِيكُمْ)	النحل	66	228	456	
-4	(لَسْقِيكُمْ)	المؤمنون	21	228	548	
-5	(وَنُخْرِجُ لَهُ)	الإسراء	13	230	462	أبو عمرو على الزيادة
-6	(تَفْجُرُ)	الإسراء	90	231	472	
-7	(نُصَاحِيْنِي)	الكهف	76	235	487	أبو عمرو على الزيادة
-8	(تَبُتْ)	المؤمنون	20	246	548	أبو عمرو وروس على المزيد
-9	(وَفَرَضْنَاها)	النور	1	247	555	أبو عمرو بالتضعيف
-10	(يُضَادِرُ الرَّعَاءَ)	القصص	23	256	600	أبو عمرو على المزيد

أبو عمرو بالتشديد	727	280	22	محمد	(وَتَقَطُّوا)	-11
أبو عمرو على المزيد	747	283	12	النجم	(أَفْتَمَارُونَهُ)	-12
أبو عمرو منفرداً بالتضعيف	771	288	2	الحشر	(يَخْرُبُونَ)	-13
أبو عمرو وروح بالتشديد	776	290	5	المنافقون	(لَوَّاءُ)	-14
يعقوب منفرداً	784	291	27	الملك	(تَدْعُونَ)	-15
أبو عمرو بالتشديد	815	298	10	التكوير	(تُشِيرَتُ)	-16

ثانياً- ما اختلفا في قراءته بين التخفيف والتشديد:

الموضع الأول قوله تعالى ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: 185).

قرأ الإمام أبو عمرو بالتخفيف في قوله و(لتكملوا)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالتشديد، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالتخفيف من (كَمَلْ)، وقراءة الإمام يعقوب من (أَكْمَل) وهما لغتان كقوله تعالى (ووصى) و(أوصى)، وقد استعمل القرآن الكريم اللغتين في آية واحدة فقال: ﴿فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمِلُهُمْ رُؤَيْدًا﴾ (الطارق: 17)<sup>(2)</sup>، وقد ذكر العلماء أن الثلاثي المضاعف من خصائصه إفادة التكثير، ويتفق مع (أفعل) في التعدية والسلب<sup>(3)</sup>. وما اختلف فيه الإمامان لا يخرج في توجيهه عن سابقه فأحلتها إلى الجدول التالي:

أ- قراءة الإمام أبو عمرو بالتخفيف، وقراءة الإمام يعقوب بالتشديد:

جدول رقم (23)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
1-	(يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ)	الأعراف	54	ج-2/ 202	332	التخفيف لأبي عمرو والتشديد ليعقوب
2-	(يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ)	الرعد	3	202	432	
3-	(أَبْلَغَكُمْ رِسَالَاتٍ)	الأعراف	62، 68	203	335	التخفيف لأبي عمرو
4-	(وَأَبْلَغَكُمْ)	الأحقاف	23	203	335	التشديد ليعقوب

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 170.

<sup>(2)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 1: 97.

<sup>(3)</sup> ينظر: المتع في التصريف لابن عصفور، ج 1: 189، والهمع، ج 3: 303.

	429	222	110	يوسف	﴿فَنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾	-5
قرأ أبو عمرو بالتخفيف أينما ورد باستثناء موضع الحجر والأنعام	459	164	101	التحل	﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾	-6
أبو عمرو بالتخفيف	570	250	25	الفرقان	﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ﴾	-7
أبو عمرو بالتخفيف	737	250	44	ق	﴿يَوْمَ تَشْقُقُ﴾	-8
أبو عمرو بالتخفيف	573	251	69	الفرقان	﴿بِضَاعِفٍ﴾	-9
أبو عمرو بالتخفيف	622	260	18	لقمان	﴿تَصَعَّرُ﴾	-10
أبو عمرو بالتخفيف	813	297	18	النازعات	﴿إِلَىٰ أَن تَزْكِيَ﴾	-11

## ب- ما قرأه الإمام أبو عمرو بالتشديد، وقرأ يعقوب بالتخفيف:

## جدول رقم (24)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
1-	﴿ تَرْهَبُونَ ﴾	الأنفال	60	ج-2 / 208	364	أبو عمرو وروح بالتخفيف، ورويس منفرداً بالتشديد.
2-	﴿ نَجِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	يونس	103	216	398	أبو عمرو بالتشديد
3-	﴿ تَرَاوَرُ ﴾	الكهف	17	232	477	أبو عمرو بالتشديد
4-	﴿ أَنْ يُبَدِّلَهُمَا ﴾	الكهف	81	232	489	أبو عمرو بالتشديد، يعقوب بالتخفيف
5-	﴿ أَنْ يُبَدِّلَهُ ﴾	التحریم	5	236		
6-	﴿ أَنْ يُبَدِّلَنَا ﴾	القلم	32	236		
7-	﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ﴾	مريم	72	194	505	أبو عمرو بالتشديد، يعقوب بالتخفيف
8-	﴿ وَكَيْبَدْتَهُمْ ﴾	النور	55	249	566	أبو عمرو بالتشديد، يعقوب بالتخفيف
9-	﴿ لَا تَقْدَمُوا ﴾	الحجرات	1		733	أبو عمرو بضم التاء وفتح القاف، وكسر الدال، يعقوب بفتح القاف والدال منفرداً.

ثالثاً: ما اختلفا في حركة فائه بين الكسر والضم:

توطئة:

اللغة للعربي وسيلة تخاطب وتواصل، يجيدها بفطرتها وسليقته، ويقلب ألفاظها في حديثه بحنكته وبلاغته، ولا غرو في ذلك فهم أهل الفصاحة والبيان، وهي للّعوي ميدان حركة وعمل وبحث وتدقيق، فُيعني بها ويجتهد في تقعيدها، وتعليل وجوهها، وتغاير ألفاظها ومعانيها.

وقد أمعن العلماء النظر في حركات الفعل وأبنيته فوجدوا دقة واطراداً، ووجدوا أيضاً تغيراً في بعض الأفعال سواء أكان ذلك في فاء الفعل أم في عينه كما في قولك (مِت) و(مُت) و(بطش) و(بيطش) و(بيطش) وغيرها.

وقد اجتهد العلامة ابن جني (ت: 392هـ) في تتبع مثل هذه الظواهر وما ينتج عنها من تراكيب وعزا ذلك إلى تراكب اللغات، وأن العربي قد يجتمع في كلامه لغتان فأكثر "فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغي أن

تأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ... وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى<sup>(1)</sup>.

والقرآن الكريم اعتمد هذه اللغات؛ بل وحفظها وأبرزها في القراءات المتواترة، وهو ما نجده في قراءة الإمامين على ما ظهر بينهما من اختلاف في القراءة كما سيوضح:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (سورة البقرة: 260).

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب بضم الصاد من (صرهن) وقد وافقهما كثير من القراء وقرأ رويس عن يعقوب بكسر الصاد وقد وافقه بعض القراء<sup>(2)</sup>.

والقراءة بضم الصاد من (صرهن) مع التخفيف بمعنى: أملهن واضمهن إليك، يقال: صاره يصوره ويصيره إذا أماله، ومنه الأصور: المائل العنق، وعلى هذا المعنى يكون التقدير (فخذ أربعة من الطير فأملهن إليك ثم قطعهن)، وترتب على هذا التقدير حذف أي: (أملهن ثم قطعهن).

وإذا كان (صرهن) بمعنى التقطيع ففي الكلام تقديم وتأخير، والتقدير (فخذ أربعة من الطير إليك فقطعهن)<sup>(3)</sup>.

وهذه المعاني ترتبت على أصل الفعل فكسر الصاد وضمه مع تخفيف الراء في كليهما ترتب عليه معنيان: "أحدهما أملهن، يقال: صاره يصوره ويصيره إذا أماله فعلى هذا تتعلق إلى بالفعل وفي الكلام محذوف تقديره: أملهن إليك ثم قطعهن، والمعنى الثاني أن يصوره ويصيره بمعنى يقطعه"<sup>(4)</sup>.

فأفهم ضم الصاد مع تخفيف الراء الإمالة، وأفهم كسر الصاد وهي قراءة -روح- مع التخفيف القطع.

(1) الخصائص، ج1: 316.

(2) ينظر: النشر، ج2: 174.

(3) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للأصفهاني، ج1: 570.

(4) التبيان للعكبري، ص117 فما بعدها.

وقد ذهب بعض المعربين إلى أن الضم مشترك بين المعنيين - الإمالة والقطع- والكسر للقطع فقط<sup>(1)</sup>.

وكل له وجه صريح، وهو في القراءة فصيح. والله أعلم.

رابعاً: ما اختلفا في حركة عينه بين الكسر والفتح:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ (سورة التوبة: 58).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ (سورة التوبة: 79).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللُّقَابِ﴾ (سورة الحجرات: 11).

قرأ الإمام أبو عمرو بكسر الميم من (يلمزك) في المواضع الثلاثة، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بضم الميم<sup>(2)</sup>.

اللمز: هو تتبع العورات، والاعتياب، ورجل لَمَزَ وَلُمَزَ كثير اللمز<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين بالكسر أو بالضم لا يخرجان عن كونهما لغتين مثل عكف، يعكُف، ويفسُق<sup>(4)</sup>، و(كل فعلٍ انفتحت عين ماضيه جاز كسرهما وضمهما في المضارع قياساً إلا أن يمنع السماع من ذلك"<sup>(5)</sup>).

ويبدو أن السيوطي: (ت: 911هـ) قد أخذ فكرة تداخل اللغات من ابن جني فذكر أن من قال: " (قلِي) يقول في المضارع (يَقْلِي)، والذي يقول (يقلِي) يقول في الماضي (قَلِي)، وكذا من يقول (سلا) يقول في المضارع (يَسْلُو) ومن يقول فيه (يسلِي)

<sup>(1)</sup> ينظر: الدر المصون، جـ2: 576.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 210.

<sup>(3)</sup> ينظر: المفردات في غريب القرآن، مادة (ل،م،ن)، ص458.

<sup>(4)</sup> ينظر: الحجة للفارسي، جـ2: 326، والتبيان للعكري، ص316.

<sup>(5)</sup> الحجة لابن خالويه، ص162.



يقول في الماضي (سَلِي) فتلاقى أصحاب اللغتين، فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ماضيه إلى لغته فتركب هناك لغة ثالثة<sup>(1)</sup>.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ (سورة النمل: 22).

قرأ الإمام أبو عمرو ورويس عن يعقوب بضم الكاف من (مكث) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ روح بفتح الكاف وقد وافقه بعض القراء<sup>(2)</sup>.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ (سورة الدخان: 47).

قرأ الإمام أبو عمرو بكسر العين من قوله (فاعتلوه)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بضم العين منه، وقد وافقه بعض القراء<sup>(3)</sup>.

وما وجهت به الموضع الأول ينطبق على الموضعين التاليين، فتغاير الحركات في عين الفعل يُعزا إلى لغات العرب<sup>(4)</sup>.

**خامساً:** ما اختلفا في قراءته بين صيغتي الماضي والمستقبل:

**الموضع الأول** قوله تعالى: ﴿انْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ (المرسلات: 31).

قرأ الإمام أبو عمرو بصيغة الماضي في قوله (انطلقوا) وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ رويس عن يعقوب بفتح اللام على الماضي<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو جاءت على البدل من الأول حيث قال رب العزة قبلها (انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون) وأعقبه بقوله (انطلقوا) فشاكل اللفظ اللفظ، والمعنى يقال: للكفار سيروا إلى ما كنتم به تكذبون من العذاب والنار، فقد شاهدتموه عياناً، ثم يقال: لهم انطلقوا إلى ظل لا يغني من جهنم ودخان ذي ثلاث شعب، وهو شأن الدخان العظيم إذا ارتفع تشعب<sup>(6)</sup>.

(1) المزهر، جـ 1: 215.

(2) ينظر: النشر، جـ 2: 277.

(3) ينظر: النشر، جـ 2: 277.

(4) ينظر: إبراز المعاني من حرز المعاني للمقدسي، ص 625، 682، والتبيان، ص 468، 527.

(5) ينظر: النشر، جـ 2: 297.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، جـ 19: 122، وينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 808.

أما رواية رويس فجاءت على الإخبار عن الذين حوذبوا بقوله (انطلقوا إلى ما كنتم به تكذبون) وهي النار التي أعدت لكم، ثم قال (انطلقوا) أي: وكأنهم قيل لهم (انطلقوا إلى النار فانطلقوا)، قال الألوسي (ت:1270هـ) "وقرأ رويس عن يعقوب (انطلقوا) بصيغة الماضي وهو استئناف بياني كأنه قيل فما كان بعد الأمر فقيل: انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب، متشعب لعظمه" (1).

سادساً - ما اختلفا في قراءته بين أصله وما أبدل منه:

الموضع قوله تعالى ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ﴾ (المرسلات:11).

قرأ الإمام أبو عمرو بواو مضمومة في قوله (أقتت) وقد وافقه ابن وردان، وقرأ الإمام يعقوب بالهمزة، وقد وافقه كثير من القراء (2).

وقراءة الإمام أبي عمرو جاءت على أصل الفعل؛ لأن فاء الفعل واو مضمومة فأجرى الفعل على أصله من غير تغيير، ويدل على أصل واوه قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) وأما قراءة الإمام يعقوب فالهمزة فيها أبدلت من الواو، والواو هي الأصل؛ لأنها جاءت من الوقت، وضممتها لازمة (3).

والمعنى جعل الله للرسول وقتاً للفصل، والقضاء بينهم وبين الأمم، وقيل غير ذلك (4).  
وكتب التصريف تؤكد على أنه "إذا تضمنت الواو ضمناً لازماً جاز إبدالها همزة جوازاً حسناً، وكان المتكلم مخيراً بين الهمزة والأصل فاءً كانت الهمزة أو عيناً وذلك نحو (وجوه وأجوه)، و(وقت وأقت)" (5).

وقد أبانت القراءتان الوجهين، وحفظت اللغتين، فكلاهما متواتر فصيح، له في العربية وجه صريح.

(1) روح المعاني: ج 15: 194، وينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 6: 313.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 296.

(3) ينظر: الدر المصون، ج 10: 632.

(4) ينظر: فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق سيد إبراهيم، منشورات دار الحديث، القاهرة، ط/ 1423هـ - 2003م، ج 5: 422.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 10: 11، وينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمراي، ج 2: 965. وينظر: شذا العرف في فن الصرف، للأستاذ أحمد الحملاوي، منشورات المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص:

## المبحث الثالث الفعل من حيث بناؤه للمعلوم والمجهول

### توطئة

ذكر النحويون أن الجملة الفعلية ركنها الفعل والفاعل، وقد حُصَّ الفاعل بالرفع، كما حُصَّت المفاعيل بالنصب لانفراد الفاعل، وكثرة المفاعيل، فتوافق الرفع مع الفاعل لتقل الحركة وانفراد الفاعل، وتواكب النصب مع الثاني لكثرة المفاعيل وخفة الحركة. وصوغ الجمل على هذا الترتيب فيه بيان للفاعل، وإظهار للمفعول إن كان الفعل يقصد مفعوله ويصله، ثم إن بناء الفعل للفاعل سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً يقتضي تبيناً بحسب بنيته وأصل صياغته غير أن المتحدث قد يُعرض عن ذكر الفاعل للعلم به أو للجهل به كذلك، أو للخوف منه، أو للترفع عنه، أو لغير ذلك من الأغراض البلاغية التي يحذف فيها الفاعل، وعندها تقوم اللغة بالتعويض عن المحذوف، ويترتب عليه تصرف في الجملة، فتتغير بنية الفعل ليواكب قبول نائب الفاعل الذي كان من الفضلات، ولا ريب أن هذا الانتقال له معنى وغرض يقوم من أجله، وإلا لكان كلاماً غفلاً لا فائدة ترجى من ورائه.

ولما كان هذا ديدن العرب في كلامهم، وتصرفهم في أفعالهم جاء الذكر الحكيم على سمت كلامهم، بنظم مسبوك، وقول محكم تبلورت فيه أساليب العرب وما تحمله من تقديم وتأخير، وتذكير وتأنيت، وبناء للمعلوم وآخر للمجهول وغيرها من الأفاين التي شدت أسماعهم، وشنفت آذانهم، وجعلت المعاندين منهم يعجبون به وهم له كارهون. وهذا المبحث يدرس ما اتفق الإمامان على قراءته بالبناء للمعلوم، والبناء للمجهول، وما اختلفا فيه، وقد حصرت المواضع فوجدتها كثيرة مما اضطرني إلى أن أوجه بعض المواضع، وأحيل الباقي إلى جدول أبين فيه الموضع والسورة ورقم الآية، وموضعها في كتاب النشر، وموضعها من كتاب الاحتجاج (الموضح) إن وُجد.

أولاً: ما اتفقا على قراءته بالبناء للمعلوم:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾  
(سورة البقرة: 281).

وقوله تعالى: ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ (سورة هود: 123).

قرأ الإمامان بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم في (ترجعون) و(ترجع) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بضم حرف المضارعة وفتح الجيم<sup>(1)</sup>، ويعقوب قرأ بفتح المضارعة أينما ورد في كتاب الله، ووافقه أبو عمرو في هذين الموضعين<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بفتح التاء، وكسر الجيم (ترجعون) على نسبة الفعل إليهم أي: تصيرون، والفعل (رجع) يستعمل لازماً تارة ومتعدياً أخرى<sup>(3)</sup>، وعلى قراءة الإمامين الفعل لازم، قال العكبري (ت: 616هـ) يقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل، وبضمها على ترك التسمية على أنه من ترجعته: أي: رددته وهو متعدٍ على هذا الوجه، ولولا ذلك لما بني لما لم يسم فاعله<sup>(4)</sup>.

ومما يعاضد القراءة على هذا البناء قراءة أبي بن كعب فقد قرأ "واتقوا يوماً تصيرون فيه إلى الله"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 157.

<sup>(2)</sup> جاء في كتاب النشر (منشورات دار الكتب العلمية، ط/ الثانية، 2002، ص202) ما نصه "ووافق في (وإليه يرجع الأمر كله) 123 آخر هود كل القراء إلا نافعاً فإيها قرأ بضم حرف المضارعة، وفتح الجيم). والصحيح أن يقول (كل القراء إلا نافعاً وحفص عن عاصم) فقد سقط (حفص) وهو متفق مع نافع في هذا الموضع، وقد لاحظت بعض الأخطاء في هذا الكتاب، وأحلت ما توصلت إليه لهامش البحث. ينظر المستنير في القراءات العشر لابن طاهر بن سوار، تحقيق جمال الدين شرف، منشورات دار الصحابة، ص295، وينظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران، ص: 143، وينظر: الكفاية الكبرى في القراءات العشر للقلاسي دار الصحابة، طنط، ط الأولى 2003، ص193.

<sup>(3)</sup> ينظر: الدرر المصون للسمين، جـ2: 365.

<sup>(4)</sup> التبيان للعكبري، ص125.

<sup>(5)</sup> ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، (د.ت) جـ3: 330.

والمعنى على كلتا القراءتين واحد، وكلا الوجهين مستعمل في لسان العرب<sup>(1)</sup>، والرجوع الذي حذر الله منه هو يوم القيامة والحساب والتوفية. نسأل الله السلامة، وقد نزلت هذه الآية في أواخر أيام حياة النبي -ﷺ-. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ (سورة البقرة: 165).

قرأ الإمامان في قوله (يرون) ببناء الفعل للمعلوم، وقد وافقهما جمهور القراء وقرأ ابن عامر بالبناء على ما لم يسم فاعله<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين مبنية على قوله (وإذا رأى الذين ظلموا) قبلها والمقصود بهم الكفار كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ﴾ (سورة النحل: 85).

وقد جاء بعدها قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (سورة البقرة: 166)، فكما بُني الفعل للفاعل الرائي دون المفعول به في هذا الباب، كذلك جاء هنا بالبناء للفاعل فقال (يرون العذاب)<sup>(3)</sup>.

والرؤية هنا بصرية؛ لأن القلبية تتعدى إلى مفعولين<sup>(4)</sup>، وأيضاً المقام مقام عرض وحساب، فهم ينظرون بأعينهم نتيجة إشراكهم وكفرهم، فلماذا قال بعدها (رأوا العذاب) فبناه للمعلوم ليتناسب مع ما قبله، وهو (يرون العذاب). والله أعلم. ونظراً إلى كثرة المواضع وتقارب التوجيه أحلت الباقي إلى جدولٍ تفادياً للتكرار.

<sup>(1)</sup> ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج2: 719.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج2: 168.

<sup>(3)</sup> ينظر: لحة للفارسي، ج1: 405.

<sup>(4)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص80.

## جدول رقم ( 25 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضح	قراءة الإمامين
1	{لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ}	البقرة	213	ج/2/171	لم يوجهها لأن	قرأ بالبناء للمعلوم
2	{لِيَحْكُمَ}	آل عمران	23	171	القراءة المقابلة	قرأ بالبناء للمعلوم
3	{لِيَحْكُمَ}	النور	51، 48	171	لأبي جعفر دون غيره	قرأ بالبناء للمعلوم
4	{وَسَيَصْلُونَ}	النساء	10	186	259	قرأ بالبناء للمعلوم
5	{يُوصِي بِهَا أَوْ دِينِ}	النساء	11، 12	186	260	قرأ بالبناء للمعلوم
6	{وَأَجَلٌ لَكُمْ}	النساء	24	187	262	قرأ بالبناء للمعلوم
7	{أَفَلَمْ نَأْسَسْ}	التوبة	109	211	379	قرأ بالبناء للمعلوم
8	{أَمْ مَنْ أَسَسَ}	التوبة	109	211	379	قرأ بالبناء للمعلوم
9	{فَعُمِّيَتْ}	هود	28	216	401	قرأ بالبناء للمعلوم
10	{سَعِدُوا}	هود	108	218	409	قرأ بالبناء للمعلوم
11	{نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ}	الحجر	8	226	444	قرأ بالبناء للمعلوم
12	{لَنْ تُخْلَفَهُ}	طه	97	241	523	قرأ بالبناء للمعلوم
13	{لَعَلَّكَ تَرْضَى}	طه	130	242	526	قرأ بالبناء للمعلوم
14	{نَطْوِي}	الأنبياء	104	243	المقابلة أبو جعفر	قرأ بالبناء للمعلوم
15	{يُقَاتِلُونَ}	الحج	39	245	542	قرأ بالبناء للمعلوم
16	{تَهْجُرُونَ}	المؤمنون	67	246	551	قرأ بالبناء للمعلوم
17	{يُسَبِّحُ لَهُ}	النور	36	249	562	قرأ بالبناء للمعلوم
18	{كَمَا اسْتَخْلَفَ}	النور	55	249	565	قرأ بالبناء للمعلوم
19	{أَنْ تَتَّخِذَ}	الفرقان	18	250	المقابلة أبو جعفر	قرأ بالبناء للمعلوم
20	{قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ}	الزمر	42	271	683	قرأ بالبناء للمعلوم
21	{كَذَلِكَ يُوحِي}	الشورى	3	274	697	قرأ بالبناء للمعلوم
22	{وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ}	المعارج	10	292	790	قرأ بالبناء للمعلوم

ثانياً: ما اتفقا على قراءته بالبناء للمجهول :

ذكرت -آنفا- أن هذا المبحث قائم على تغاير بناء الفعل الماضي والمضارع بين البناء للفاعل أو البناء على ما لم يسم فاعله، فالاختلاف ليس في اللفظ بل في الحركات، ويترتب عليه إظهار الفعل أو حذفه ونيابة المفعول أو ما يصح أن يجلب محل الفاعل من ظرف أو جار ومجرور ومصدر، بشرط أن يكون قابلاً للنيابة، فالفاعل قد "يحذف ويقام المفعول مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه"<sup>(1)</sup>.

وفي هذا المبحث إشارة قوية للركن الأول من ضوابط القراءة وهو صحة السند، فكلا الوجهين في القراءة يحتمله الرسم، وتحتمله اللغة، فيكون الاعتماد الأساس هنا على صحة سند نقل الأئمة، وفيه ردٌ على كل من يدعي أن الأئمة يطوعون القراءة بما يتواكب ولهجتهم، ولو كان من ذلك شيء لما وجد تباين بين قراءة الإمامين أبي عمرو ويعقوب فهما أبناء مدينة واحدة هي البصرة، فكل حفظ كما عُلِّم، وأقرأ كما سمع.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (سورة النساء: 25).

قرأ الإمامان بضم الهمزة وكسر الصاد (أحصن) وقد وافقهما كثير من الأئمة وقرأ غيرهم بفتح الهمزة وفتح الصاد<sup>(2)</sup>.

جاء في اللسان: امرأة حصان بفتح الحاء: عفيفة بينة الحصانة والحصن، وحصنت المرأة نفسها وتحصنت، والمحصنة التي أحصنها زوجها، والمحصنات العفائف من النساء، وأصل الإحصان المنع.

والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف والحرية والتزويج، والمحصن بالفتح: يكون بمعنى الفاعل والمفعول.

وكل امرأة عفيفة مُحْصَنَةٌ ومُحْصِنَةٌ، وكل امرأة متزوجة مُحْصَنَةٌ<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> شرح ابن عقيل، ص 247.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 187.

<sup>(3)</sup> ينظر: اللسان مادة (ح،ص،ن)، ج 2: 479.

وبناءً على ما تقدم فإن قراءة الإمامين بضم الهمزة وكسر الصاد بالبناء على ما لم يسم فاعله معناه: (إذا أحصن بالتزويج)<sup>(1)</sup>، فالحصنُ لهن الزوج. ودليل ذلك أن سياق الآية جاء في الزواج وطلبه، وبيان عقوبة الزانية إلى غيره مما هو مبسوط في كتب الفقه والتفاسير<sup>(2)</sup>؛ وأيضاً في قراءة البناء للمعلوم تفسير لهذه القراءة، وهذا التنوع في القراءة من ثماره يبين معاني الآيات، فقوله (فإذا أحصن) أي: أحصن فزوجهن بالزواج، ومعنى (أحصن) أي: بالزواج، فيكون معنى القراءة (فإذا أحصنهن أزواجهن) ثم ردّ الكلام على ما لم يسم فاعله فقال: (فإذا أحصن)<sup>(3)</sup>، وقد ذكرت أن من معاني الإحصان العفة والإسلام والتزويج والحرية، وسياق الآية -والله أعلم- يقتضي هنا الإحصان بمعنى الزواج.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ﴾ (سورة المائدة: 107).

قرأ الإمامان في قوله (استحق) بضم التاء، وكسر الحاء بالبناء على ما لم يسم فاعله، وقد وافقهما جمهور القراء وقرأ غيرهم بالبناء للمعلوم<sup>(4)</sup>. وقراءة الإمامين ببناء الفعل للمفعول على إسناد الفعل إلى ضمير الإثم لجري ذكره في قوله (استحقا إثمًا) أي: (من الذين استحق عليهم الإثم، كأن المعنى: من الذين جُني عليهم وهم أهل الميت وعشيرته)<sup>(5)</sup>.

قال العكبري (ت: 616هـ) "ويقرأ بضمها على ما لم يسم فاعله، وفي الفاعل وجهان: أحدهما: ضمير الإثم لتقدم ذكره (استحقا إثمًا) أي: استحق عليهم الإثم، والثاني الأوليان: أي إثم الأوليين"<sup>(6)</sup>، وقد قدر في الثاني مضافاً وهو (إثم)، وقد جمع السمين بحكم

(1) ينظر: الكتاب الفريد للأصفهاني، ج 2: 248.

(2) ينظر روح المعاني للألوسي، ج 3: 12.

(3) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص 198.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 192.

(5) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 520.

(6) التبيان، ص 237.



تأخره آراء السابقين وأفاض في ذكر الوجوه، وأوصل مرفوع (استحق) إلى خمسة أوجه استحسنت منها ما ذهب إليه العكبري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن قراءة يعقوب جاءت على الجمع في الأوليين)، وقراءة أبي عمرو بالثنية (الأوليان) مثنى (أولى)، وقد درسته في مبحث (ما اختلفا فيه بين الثنية والجمع)<sup>(1)</sup>.

ولكثره المواضع وتقارب التوجيه أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه الموضوع والسورة ورقم الآية، وموضعها في كتاب النشر، وكذا التوجيه من الموضع.

### جدول رقم (26)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	موضعها في الموضوع	قراءة الإمامين
1	{لَوْ تَسَوَّىٰ}	النساء	42	188	ج2/266	قرأ الإمامان في كل المواضع ببناء الفعل على ما لم يسم فاعله
2	{إِنْ نَعْفُ عَنْ طَآئِفَةٍ}	التوبة	66	210	375	
3	{نُعَذِّبُ طَآئِفَةً}	التوبة	66	---	--	
4	{إِلَّا رِجَالًا تُوحِي}	يوسف	109	222	428	
5	{لَا يَهْدِي}	النحل	37	228	454	
6	{مَا فُتِنُوا}	النحل	110	229	460	
7	{يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ}	مريم	60	189	504	
8	{يَدْخُلُونَ}	غافر	40	189	504	
9	{أُذُن}	الحج	39	245	542	
10	{وَنُزِّل}	الفرقان	25	250	570	
11	{وَلَا تَسْمَعُ}	النمل	80	254	593	
12	{إِنْ تَسْمَعُ}	الروم	53	254	593	
13	{يَزِفُونَ}	الصفات	94	267	666	
14	{الَّذِينَ نَقَعَل}	الأحقاف	16	279	723	
	{وَالَّذِينَ قِيلُوا}	محمد	4	279	726	
	{يَخْرُجُ مِنْهُمَا}	الرحمن	22	284	753	

(1) ينظر: ص 43 من هذا البحث.

ثالثاً: ما قرأه أبو عمرو مبنياً للمعلوم، وقرأه يعقوب مبنياً للمجهول:

جدول رقم (27)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
-1	(إِلَّا أَنْ يَخَافَ)	البقرة	229	ج2/ 171	-	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول
-2	(أَنْ يَغُلَّ)	آل عمران	161	183	248	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول
-3	(صُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ)	الرعد	33	223	436	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول
-4	(وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ)	غافر	37	223	436	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول
-5	(وَلَكِنَّا حَمَلْنَا)	طه	87	241	522	أبو عمرو وروح للمعلوم، ورويس للمجهول
-6	(تَبَيَّنَتِ الْجِنَّةُ)	سبا	14	262	641	أبو عمرو وروح للمعلوم، ورويس منفرداً للمجهول
-7	(تَوَلَّيْتُمْ)	محمد	22	28	727	أبو عمرو وروح للمعلوم، ورويس للمجهول
-8	(لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِيهُمُ)	الأحقاف	25	279	724	أبو عمرو بالتاء مع البناء للمعلوم، يعقوب بالياء مع الخجول
-9	(لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ)	الجن	28	293	797	أبو عمرو وروح بفتح الباء للمعلوم، ورويس منفرداً للمجهول.
-10	(لَا يُعَذَّبُ، وَلَا يُوثَقُ)	الفجر	26، 25	299	829	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول

رابعاً: ما قرأه أبو عمرو مبنياً للمجهول، وقرأ يعقوب مبنياً للمعلوم:

جدول رقم (28)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضوع	قراءة كل إمام
1-	(تَرْجَعُونَ)	البقرة	28	ج 2/ 157	224	أبو عمرو للمجهول، يعقوب للمعلوم أينما ورد إلا موضع البقرة الآية (281).
2-	(نَزَلَ عَلَى رَسُولِهِ)	النساء	136	190	273	أبو عمرو للمجهول
3-	(الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ)	النساء	136	190	273	يعقوب للمعلوم فيهما
4-	(وَقَدْ نَزَّلَ)	النساء	14	190	273	أبو عمرو للمجهول يعقوب للمعلوم
5-	(مَنْ يُصْرَفْ)	الأنعام	16	193	291	أبو عمرو للمجهول
6-	(وَقَدْ فَصَّلَ)	الأنعام	119	197	313	أبو عمرو للمجهول
7-	(مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)	الأنعام	119	197	313	يعقوب للمعلوم
8-	(تَخْرَجُونَ)	الأعراف	25	201	328	أبو عمرو للمجهول، يعقوب للمعلوم
9-	(لِقَضِي)	يونس	11	212	384	أبو عمرو للمجهول
10-	(لِخَسْفِ بَنِي)	القصص	82	256	606	أبو عمرو للمجهول
11-	(إِلَّا لِمَنْ أَدْنَى لَهُ)	سبا	23	263	645	يعقوب للمعلوم
12-	(حَتَّى إِذَا فُرِعَ)	سبا	23	263	646	يعقوب للمعلوم
13-	(وَلَا يُقْصَمُ مِنْ عَمْرِهِ)	فاطر	11	263	650	أبو عمرو ورويس للمجهول، وروح للمعلوم
14-	(وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ)	الحديد	8	287	762	أبو عمرو للمجهول منفرداً، يعقوب للمعلوم
15-	(يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ)	المتنحة	3	289	772	أبو عمرو للمجهول
16-	(تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ)	المطففين	24	298	819	أبو عمرو للمعلوم، يعقوب للمجهول
17-	(لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغْيَةِ)	الغاشية	11	299	824	أبو عمرو ورويس للمجهول، روح للمعلوم

## المبحث الرابع الفعل من حيث التذكير والتأنيث

توطئة:

من شدة اتصال الفعل بفاعله أن يواكبه في تذكيره وتأنيثه، غير أن الفعل لا يوصف بتذكير ولا بتأنيث، إنما هو للفاعل دون الفعل؛ لأنه هو المخصوص به، فالتاء عندما تلحق الأفعال ليس لأنها مؤنثة؛ بل هي مذكرة، ودليل ذلك أمران "أحدهما أن الفعل مدلوله الجنس، والجنس مذكر فكذلك الفعل، والآخر: أن العرب إذا أسمت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته"<sup>(1)</sup>، فتاء التأنيث جاءت لتأنيث الفاعل، ولو كانت للفعل لبقت في كل أحواله.

وقد أجازت اللغة التذكير والتأنيث إذا فصل بين الفعل وفاعله بفواصل وفي هذا يقول ابن عقيل: (ت: 769هـ) "إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات"<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمامين جاءت على التذكير في مواضع، وجاءت على التأنيث في مواضع أخرى على ما سآيين:

أولاً : أ. ما اتفقا على قراءته بالتذكير

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: 154).

قرأ الإمامان بالتذكير في قوله (بغشى)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتأنيث<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين بالياء على التذكير؛ لأن الفعل للنعاس، وهو أقرب إلى الفعل فإسناد الفعل إليه أولى<sup>(4)</sup>، ف"العرب تقول (غشيني النعاس) ولا تكاد تقول (غشيني

(1) شرح جمل الزجاجي، ج 2: 377.

(2) شرح ابن عقيل، ص: 236، وينظر الكتاب لسبويه، ج 2: 38.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 182.

(4) ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 247.

الأمن)؛ لأن النعاس يظهر، والأمن يقع في القلب، وحجة أخرى أنهم أسندوا الفعل إلى النعاس بإجماع الجميع في قراءة من يقرأ (يغشاكم النعاس) وفي قراءة من يقرأ (إذ يغشاكم النعاس) مشدداً ومخففاً فدل ذلك على أن الذي غشيه هو النعاس لا (الأمنة)؛ لأن الآيتين نزلتا في طائفة واحدة<sup>(1)</sup>.

ولما "كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن بد من علامة تدل عليه"<sup>(2)</sup>. وكلتا القراءتين أفادت معنى فعلى التذكير كما وجهت سابقاً، وعلى التأنيث يكون المعنى أن بعضهم غشيته الأمنة، وبعضهم خائف لم تغشه<sup>(3)</sup>.

فالقراءتان بمنزلة الآيتين، وهو وجه من وجوه الإعجاز في تنوع القراءات والله أعلم. وما جاء من مواضع في آي الذكر الحكيم واتفق فيها الإمامان على تذكير الفعل فهو يقارب التوجيه الذي قدمت، فأحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه الموضوع والسورة وموضعها في التأصيل والتوجيه، بغية الاختصار، وخشية التكرار.<sup>(4)</sup>

### جدول رقم (29)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
1-	﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيَّةً﴾	الأنعام	139	ج 2/ 199	320
2-	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾	الأنفال	50	208	363
3-	﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّنَّةٌ﴾	الأنفال	65	208	365
4-	﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾	الشعراء	197	252	581
5-	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	الحشر	7	288	-

<sup>(1)</sup> حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 176 فما بعدها.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 5: 88.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 176.

<sup>(4)</sup> ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 275، 311، 313، 521.

ب- ما اتفقا على قراءته بالتأنيث

الموضع الأول قوله تعالى ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة: 48).

قرأ الإمامان بتأنيث الفعل (تقبل) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتذكير<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بتأنيث الفعل على أن (الشفاعة) مؤنث، فجاء الفعل موافقاً لما بعده، قال الهمداني (ت: 643هـ) "وقرى (ولا تقبل) بالياء النقط من فوّه لتأنيث لفظ الشفاعة، وبالياء النقط من تحته حملاً على المعنى أو الفصل"<sup>(2)</sup>،

ولا فرق بين التاء التي تلحق الماضي عند تأنيث الفعل وبين التاء التي في المضارع، فكل ما يجب أو يجوز في تاء التأنيث من ضوابط فهي عينها في المضارع يقول ابن حيان (ت: 745هـ) "والتاء في المضارع كالتاء في الماضي عدماً ولزوماً، تقول: قامت هندٌ، وتقوم الهندان، وتحضر القاضي امرأة، وتضطرم النار، ويجوز: ويحضر، ويضرم بالياء، وما يقوم إلا هند أو الهندان أو الهندات"<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالتذكير أو بالتأنيث متقاربة في المعنى أو يكمل بعضه بعضاً فـ"نلمح أن قراءة التأنيث دلت على انتفاء قبول الشفاعة، فيمكن السامع أن يتوهم أن هناك شافعياً يشفع ولا تقبل شفاعته، فدلّت قراءة التذكير على انتفاء الشفيع أصلاً فرفع التوهم"<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

ولما كانت المواضع المتفق على قراءتها بالتأنيث كثيرة، والتوجيه متقارب أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه الموضع والسورة، ورقم الآية، وموضعها في كتاب التأصيل، وكذا كتاب التوجيه (الموضح).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 159.

(2) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 1: 250.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت ج 2: 738.

(4) الإعجاز في تنوع وجوه القراءات، أ.د. عبدالكريم إبراهيم صالح، دار نشر المحدثين، ط/ 2007، ص: 112.

## جدول رقم (30)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
-1	(فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ)	آل عمران	39	ج2/180	236
-2	(وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلًا)	الأنعام	55	194	297
-3	(تَوَفَّنَاهُ رُسُلَنَا)	الأنعام	61	194	298
-4	(مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةٌ)	الأنعام	135	197	318
-5	(وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةٌ)	القصص	37	197	318
-6	(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ)	الأنعام	158	200	324
-7	(أَنْ تَأْتِيَهُمْ)	الحل	33	200	324
-8	(فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ)	الأنفال	66	208	365
-9	(أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ)	التوبة	54	210	372
-10	(مَا كَادَ يَرِيْعُ)	التوبة	117	211	381
-11	(أَمْ هَلْ تَسْتَوِي)	الرعد	16	223	435
-12	(تَتَرَفَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ)	الحل	28	228	454
-13	(يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ)	الحل	48	228	456
-14	(وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ)	الكهف	43	233	482
-15	(أَنْ تَنْفَذَ)	الكهف	109	237	495
-16	(تَكَادُ السَّمَاوَاتُ)	مرم	90	239	507
-17	(تَكَادُ السَّمَاوَاتُ)	الشورى	5	239	507
-18	(أَوْلَمْ تَأْتِيَهُمْ)	طه	133	242	527
-19	(يَوْمَ تَشْهَدُ)	النور	24	249	559
-20	(فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنْفَعُ)	الروم	57	259	619
-21	(أَنْ يَكُونَ لَهُمْ)	الأحزاب	36	261	634
-22	(لَّا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ)	الأحزاب	52	261	636
-23	(يَوْمَ لَّا يَنْفَعُ)	غافر	52	275	619
-24	(لَّا تَخْفَى)	الحاقة	18	291	788
-25	(تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ)	المعارج	4	292	790

ثانياً : ما قرأه أبو عمرو بالتذكير، وقرأه يعقوب بالتأنيث جدول رقم (31)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
-1	﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾	النساء	73	ج2/ 188	286	أبو عمرو وروح على التذكير، روس تأنيث
-2	﴿يَخِيلُ﴾	طه	66	241	517	أبو عمرو على التذكير، يعقوب على التأنيث
-3	﴿لَنْ يَنَالَ﴾	الحج	37	245	541	أبو عمرو على التذكير، يعقوب منفرداً على التأنيث
-4	﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ﴾	الحج	37	245	541	أبو عمرو على التذكير، يعقوب منفرداً على التأنيث
-5	﴿يَجِيءُ إِلَيْهِ﴾	القصص	57	256	604	أبو عمرو وروح على التذكير، روس بالتأنيث
-6	﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ﴾	الحديد	15	287	764	أبو عمرو على التذكير، يعقوب على التأنيث



## ب. ما قرأه أبو عمرو على التأنيث وقرأه يعقوب على التذكير جدول رقم (32)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح	قراءة كل إمام
1-	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾	الأنعام	23	ج/2/139	291	أبو عمرو على التأنيث، يعقوب على التذكير
2-	﴿يَسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾	الرعد	4	223	432	أبو عمرو على التأنيث، يعقوب على التذكير
3-	﴿نَسَاقِطٍ﴾	مريم	25	238	501	أبو عمرو على التأنيث، يعقوب على التذكير
4-	﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي﴾	الدخان	45	277	517	أبو عمرو وروح بالتأنيث وروس بالتذكير
5-	﴿مَنْ مَنَى يَمْنَى﴾	القيامة	37	294	803	أبو عمرو بالتأنيث، يعقوب بالتذكير

ومن خلال تتبعي لمواضع الاتفاق والاختلاف تبين أن ما اتفقا على قراءته أكثر مما اختلفا فيه في هذا المبحث. والله أعلم.

## المبحث الخامس التخلص من التقاء الساكنين

### توطئة

#### مفهوم الساكن عند اللغويين:

من معاني (سكن) الثبات والاستقرار و"سكن الشيء سكوناً: إذا استقر وثبت، وسكنه غيره تسكيناً"<sup>(1)</sup>.

وسكن الشيء ويسكن سكوناً إذا ذهب حركته، وأسكنه هو وسكنه غيره تسكيناً، وكل ما هدأ فقد سكن<sup>(2)</sup>.

والحرف الساكن عند اللغويين هو "ما أمكن تحميله الحركات الثلاث نحو كاف (بكر) وميم (عمرو)"<sup>(3)</sup>.

وبالمقابل فـ"السكون هو سلب الحركة"<sup>(4)</sup>.

وقد جرى في عرف اللغويين أن يطلقوا على الحرف الذي عليه حركة متحركاً وما خلا منها يسمى ساكناً، فالحركات والسكون من لوازم الكلمات، والمتحدث ينظم هذه الكلمات في جمل وسياقات، يسعى من خلالها وبها إلى اختيار الخفيف السالك، ويتحاشى الوحشي الشائك، غير أنه في بعض الأحيان لا يستطيع أن يخرج من بعض الاعتراضات، فكما يجتمع عليه متمائلان من الحروف أو الحركات، فقد يعترض عليه ساكنان، سواء أكانا من كلمتين، أم في كلمة واحدة، ولصعوبة النطق بالساكنين سعت اللغة للتيسير والتخفيف إما بحذف حرف كحذف الأوجوف من الفعل عند إسناده لضمير المتكلم نحو (سرت)، أو بالنقل أي بضم الأول منهما إذا كان في كلمة واحدة كقولك (هذا بكر) و(مررت ببكر)

(1) تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، طـ الأولى 1999م، جـ 5: 568.

(2) ينظر: لسان العرب مادة (س، ك، ن)، جـ 4: 630.

(3) سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق/ أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية- مصر (د.ت)، ص 36.

(4) شرح المفصل، 9: 67.

(1)، أو بتحريك الثاني منها إذا تعذر تحريك الأول كما في اسم الاستفهام (أين وكيف)؛ لأنه "لو حرك الأول وهو الياء منهما- لا نقلبت ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها على حكم التصريف" (2).

أما ما كان من كلمتين نحو: (قل الحمد)، أو (افتح الباب) فإن العلماء جنحوا بالأول من الساكنين للكسر، وفي هذا يقول الرضي: (ت: 686هـ) "والكسر الأصل، فإن خولف فلعارض" (3).

ويعلل الرضي لأصالة الكسر دون غيره بأن "السكون في الفعل: أي الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم، أي: الجر، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص" (4).

ومع اتفاق العلماء في الخروج بالكسر على الأصل، فقد أسهمت الفتحة والضمة في الخروج من التقاء الساكنين، وكثر التخلص بالفتح حال اجتماع حرف الجر مع لام التعريف مثل قوله: (من المؤمنين رجال)، وأسهمت الضمة أيضاً في الخروج إذا كان الثالث من الكلمة الثانية مضموماً مثل قوله (قالت اخرج)، وذلك للمشاكلة والمجانسة بين الحركتين، هذا ما قرره المتقدمون، وسار على منهاجهم المحدثون.

والناظر في القرآن الكريم يجد أن التخلص من التقاء الساكنين بالكسر كثير على الأصل، سواء كان السكون سكون بناءً، مثل قوله: (خذ العفو)، أم سكون إعراب نحو قوله: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين) (آل عمران: 28).

ولا فرق بين أن يكون الأول فعلاً كما في المثالين السابقين، أو حرفاً مثل قوله: (قل اللهم)، وقوله: (بل الله فاعبد)، أو كان الأول تنويناً كقوله تعالى: (قل هو الله أحد الله الصمد).

أما ما كان الأول منهما ساكناً، والثاني ساكناً ثالثه مضموم فقد تنوعت القراءة فيه بين من آثر الكسر على الأصل، ومن آثر الضم، ومن جمع بين اللغتين.

(1) الخصائص لابن جني، ج 3: 156.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، ج 9: 128.

(3) شرح الشافية، ج 2: 240.

(4) السابق، ج 2: 235.

وقد تتبعت المواضع التي تخلص منها الإمامان بالكسر، وكذا بالضم، والفتح، فوجدتها تنساق تحت قواعد أصولية يغلب عليها الاطراد، وقد جمعت قراءتهم بين اللغتين، وكان بينهما اختلاف في بعض المواضع، فجمعت ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه في مبحث واحد لانضمامه، وغلبة الأصول المطردة عليه.

أ- ما اتفقا على قراءته بالتخلص منه بالكسر:

قرأ الإمامان بكسر النون الساكنة، والتنوين إذا أتبعته بهمزة وصل نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ (البقرة: 173)، وقوله: ﴿فَتِيلاً﴾ (النساء: 77). وقرأ بكسر (دال قد) و(تاء التانيث الساكنة) إذا أتبعته بهمزة الوصل كذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ (الأنعام: 10) وقوله: ﴿وَقَالَتِ اِخْرُجْ عَلَيْنَ﴾ (يوسف: 31)، أينما ورد في كتاب الله، وقد وافقهما بعض القراء<sup>(1)</sup>.

فالإمامان اتفقا على كسر الأول إذا كان آخره (د، ت، ن، تنوين) والأول في صدر الكلمة الثانية همزة وصل.

والتأمل في قراءة الإمامين يجدها متوافقة مع الأصل اللغوي للخروج من التقاء الساكنين، ومنساق مع ما هو مستحسن في هذا الباب قال مكّي "وحسن الكسر، لأن هذه الحروف منفصلة من الفعل، فلم تجر مجرى ألف الوصل في الضم؛ لأن الألف متصلة"<sup>(2)</sup>، وقال ابن يعيش (ت: 643هـ) "فإذا اضطرنا إلى تحريك الساكن حركته بحركة نظيره وهو الكسر"<sup>(3)</sup>.

ب- ما اتفقا على قراءته بالتخلص من التقاء الساكنين بالضم:

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضم واو (أو) إذا أتبعته بهمزة وصل في كلمة ضم ثالثها أينما ورد في كتاب الله<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 169.

<sup>(2)</sup> كشف لمكي، ج 1: 325، وينظر: المحرر الوجيز لابن عطية، ج 2: 21.

<sup>(3)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 9: 27.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 169.

وقراءة الإمامين في قوله: ﴿أَوْ اخْرُجُوا﴾ (النساء: 66)، وما جاء على شاكلته في القرآن الكريم بضم الأول لأنهما شَبَّها "هذه الحروف بألف الوصل، إذ بها يوصل إلى الساكن كما يوصل بألف الوصل، فضمَّها كما يضم ألف الوصل في الابتداء لانضمام الثالث، وأيضاً فإنهما كرها الخروج من كسر إلى ضم وليس بينهما غير حرف ساكن، والساكن غير حائل لضعفه فلا يعتد به، وألف الوصل لاحظاً لها في الوصل، ولا يعتد بها حاجزاً، فلما ثقل ذلك ضمَّ الساكن الأول، ليتبع الضمُّ الضمَّ، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل وهي لغة<sup>(1)</sup>، وأيضاً لما كان الأول منهما (واواً) كان الضم أنسب له؛ لأنه من جنسه<sup>(2)</sup>.

وقد قرر النحاة أنه إذا كان الحرف الثالث من الساكن الثاني ضمته ضمة لازمة فالجواز بين الضم والكسر، أما إذا كانت ضمته عارضة كقولك: (لم يُضرب ابنُ زيد) فليس فيه إلا الكسر لعروض العلامة<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين جمعت بين اللغتين فقد تخلصا بالكسر كما في الموضع السابق وتخلصا بالضم كما في هذا الموضع. والله أعلم.

**ج- ما اتفقا على قراءته بالتخلص من التقاء الساكنين بالفتح:**

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: 162).

قرأ الإمامان بفتح الياء من قوله (محياي) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهما بالتسكين<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين بتحريك ياء الإضافة جاء على الأصل؛ لأنها اسم على حرف واحد، وحركتها الفتح، وتسكن تخفيفاً<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: الكشف لمكي، ج 1: 325.

(2) ينظر: التبيان للعكبري، ص 193.

(3) ينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة لبهاء الدين الحلبي، تحقيق/ حيري عبد الراضي، دار الزمان ، ط/ الأولى 2005، ج 2: 1081.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 200.

(5) ينظر: التبيان للعكبري، ص 274.

وقد أطلق كثير من المتقدمين مصطلح (باء الإضافة) عليها، وهي إن كانت مضافة في كثير من أحوالها فإنها تردُّ تارة في محل نصب كما في قوله تعالى: ﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ (يوسف: 13)، وتكون مع الحرف في محل نصب كقوله: ﴿إِنِّي﴾ (البقرة: 30)، وفي محل جر كقوله: ﴿وَلِي نَعَجَةٌ﴾ (ص: 23) (1).

وقد جمع الإمامان بين فتحها على الأصل في (محيائي) والتسكين على سبيل التخفيف في الكلمة التي تليها وهي (مماي)، جمعاً بين اللغتين، وقد نسب أحد المحدثين التسكين إلى تميم وأسد، والتحريك إلى أهل الحجاز (2).

ومما تجدر الإشارة إليه أن القراءة المقابلة لقراءة الإمامين ومن وافقهما تعرضت للنقد، واتهمت بالشواذ، وهي قراءة قالون عن نافع بتسكين (محيائي) في حال الوصل والإدراج، فقد قال ابن النحاس (ت: 338هـ) في حقها "وقرأ أهل المدينة (ومحيائي) بإسكان الياء في الإدراج، وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس بن حبيب؛ لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس؛ لأن قبله ألفاً وألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة... وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وآراد أن يسلم من اللحن وقف على (محيائي) فيكون غير لا حين عند جميع النحويين" (3).

وقد سلك ابن أبي مريم (ت: 565هـ) منهجه فجعل قراءة نافع شاذة من وجهين: أحدهما بالنظر للقياس؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حدة كلامهم، والآخر من حيث الاستعمال، فذكر أنه لم يستعمل في كلامهم، وما قيل في (التقتا حلقتا البطن) (وله ثلثا المال) فهذه حكايات مردودة (4).

وتعليل ابن النحاس للمنع: أنه جمع بين ساكنين، وليس في الثاني إدغام.

(1) ينظر: إتحاف فضلاء البشر لشهاب الدين اللدماطي، الشهرير بالبناء، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ 1422 هـ - 2001 م، ص144.

(2) ينظر: فقه اللغة، محمد أسعد النادري المكتبة العصرية بيروت، ط الأول 1425، 2005، ص191.

(3) إعراب القرآن، ج 2: 42.

(4) ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص326.

ويفهم من كلامه أنه: لو كان في الثاني إدغام لجاز، وقال لو وقف على (محيي) خرج من اللحن على حد قوله لجوازه مطلقاً عند اللغويين<sup>(1)</sup>. وهذا الوقف الذي دعا له يترتب عليه فصل بين اسم إن وخبرها، وهذا ما لم يجزه العلماء إلا لضرورة<sup>(2)</sup>.

وقد اشترط ابن النحاس (ت: 338هـ) للجمع بين الساكنين أن يكون الأولى حرف مد ولين، والثاني مدغماً<sup>(3)</sup> مثل (صاحبة)، وهذا ما قرره اللغويون أيضاً<sup>(4)</sup>، فهل يجوز للجمع بين الساكنين حرف المد مع الإدغام أم اجتماع حرف المد مع شرطه مهما كان.

وهذا ما يجيب عنه ابن يعيش بقوله "وإنما ساغ الجمع بين ساكنين عند وجود الشرطين، [أي حرف المد والإدغام] وذلك من قبل أن المد الذي في حروف المد يقوم مقام الحركة"<sup>(5)</sup>.

فتبين من كلامه أن علة الجواز هو المد والتمطيط؛ لكن فاته أن السكون هو أيضاً سبب من أسباب المد كالإدغام؛ بل هو أصل في الإدغام وعلل الرضي (ت: 686هـ) للجمع بين الساكنين فقال: "وأما إذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما ... فإذا كانت أبعاضها هي الروابط، وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها، ولذلك وجب المد التام في أول هذين الساكنين"<sup>(6)</sup>.

وهو أيضاً يجعل المد مجوزاً للجمع بين الساكنين وذلك للتمطيط الذي يحصل بينهما، غير أنهم جعلوا شرط المد الإدغام دون غيره.

(1) ينظر: شرح الشافية للرضي، ج 2: 210.

(2) ينظر: الوقف والابتداء، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، منشورات دار الحديث، القاهرة، ط/ 1428هـ - 2007م ص 87.

(3) ينظر: إعراب القرآن، ج 2: 42.

(4) ينظر: شرح المفصل، ج 2: 121، وينظر: شرح الشافية، ج 2: 210.

(5) شرح المفصل، ج 9: 122.

(6) شرح المفصل، ج 9: 122.

وقد نص علماء التجويد على أن سبب المد اللازم (السكون أو التضعيف)، فيكون قوله: (صاحخة) من المد اللازم الكلمي المثقل، ويكون قوله: (محيائي) من المد اللازم الكلمي المخفف، وكله يمد ست حركات لجميع القراء<sup>(1)</sup>، سواء أكان في الوصل أم في الوقف، وجعلوا للمد العارض للسكون القصر والتوسط والمد لعروض السكون وللفصل بين الساكنين<sup>(2)</sup>.

وبناءً على ما سبق فإن قراءة قالون بالسكون في (محيائي) ترتب عليها مد لازم مثل (صاحخة)، غير أن الأول مخفف؛ لأن سببه السكون، والثاني مثقل لأنه سببه التضعيف فيكون المد قد قام مقام الحركة، وفصل بين الساكنين وصلًا ووقفًا، فلا شذوذ ولا لحن في قراءة قالون. والله اعلم.

د- ما اختلفا في قراءته بين التخلص بالكسر أو بالضم:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: 93).

قرأ الإمام أبو عمرو بكسر الميم الجمع والهاء قبلها إذا كان قبل الهاء كسرة أو ياء وبعد الميم ساكن أينما ورد في كتاب الله، وقرأ الإمام يعقوب بضم الميم إذا كانت الهاء مضمومة وبعد الميم ساكن مثل قوله: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 167)، ويكسر الميم إذا كانت الهاء مكسورة نحو قوله (في قلوبهم العجل) وبعد الميم ساكن، ولا خلاف بين الأئمة جميعاً في ضم الميم الجمع التي ضم ما قبلها سواء كانت مسبوقة بـ(هاء أو تاء أو كاف) نحو قوله: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 159)، وقوله: ﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ (البقرة: 216)، وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ﴾ (آل عمران: 139).

وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو بالكسر فيهما أنه أتبع "الكسر الكسر، لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضم الهاء بعد الكسرة، وكذلك استثقلوا ضمة الميم بعد الهاء"<sup>(3)</sup>، وقد وافقه يعقوب إذا كانت الهاء قبلها كسرة، أما إذا كانت الهاء مضمومة فإنه

<sup>(1)</sup> ينظر: نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، مكتبة الصفا، ط الأولى 1420 - 1999، ص 150.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 1: 261.

<sup>(3)</sup> الحجة للفارسي، ج 1: 60.



اتبعها الميم بالضم للخروج من التقاء الساكنين مثل ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: 167)، وفي قراءته بضم الميم مع ضم الهاء إذا لقيها ساكن رجوع إلى أصل حركة الهاء إذ أصلها الضم<sup>(1)</sup>، وأتبعه ما بعده، فهو "يضم الميم إذا كانت الهاء مضمومة في قراءته، وبكسرهما إن كانت مكسورة في قراءته، وهذا على إتباع حركة الميم لحركة الهاء"<sup>(2)</sup>.

وقد جمعت قراءة الإمام بين اللغتين، فالأخفش يذكر أن بني تميم يكسرون الهاء إذا كان قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور، وأهل الحجاز يضمون الهاء بعد الكسر وبعد الياء<sup>(3)</sup>.

أما الميم فقد أرجع السخاوي (ت: 643هـ) ضمها إلى أهل الحرمين، وقراءة الإمام عبد الله بن كثير بضم الميم إذا كان بعدها متحرك أصل من أصول قراءته، كما يصلها ورش إذا كان بعدها همزة قطع، وقالون ورد عنه الوجهان: الصلة والتسكين<sup>(4)</sup>.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (يونس: 101).

قرأ الإمام أبو عمرو بضم اللام من (قل انظروا) إذا كان بعد اللام همزة وصل، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ يعقوب بكسر اللام أينما ورد، وقد وافقه بعض القراء<sup>(5)</sup>. وقراءة أبي عمرو بضم اللام من (قل) فيها مشاكلة لما قبل اللام وما بعده، ولما كان ما قبل اللام ضمة، وما بعده في الكلمة الثانية ثلاثة مضموم وبينهما حاجز غير حصين وهو السكون أثر الضم؛ لأنه أيسر في النطق، وأخف في اللفظ، كما أن ضم اللام فيه إشارة للواو المحذوفة قبل اللام.

وقراءة الإمام يعقوب جاءت على أصل الخروج من التقاء الساكنين وهو الكسر، قال الرضي (ت: 686هـ) "اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفاً] صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مختلفة غير مشبعة على الأول منهما"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، ج 2: 217.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مرزوق، ص 154.

<sup>(3)</sup> ينظر: معاني الأخفش، ص 152.

<sup>(4)</sup> ينظر: فتح الوصيد للسخاوي، ج 2: 219 في بعدها.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 169.

<sup>(6)</sup> شرح الشافية، ج 2: 210.

وقراءة الإمامين بالكسر أو بالضم تعد من باب الأصول في قراءة كل منهما لأنها تنطبق على كل ما في حكم هذا الموضع في القرآن الكريم. والله أعلم.

## الباب الثاني

مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء والأفعال والحروف  
واختلافهما فيها على المستوى النحوي

### الفصل الأول :

مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء واختلافهما

فيها

### الفصل الثاني:

مواضع اتفاق الإمامين في الأفعال واختلافهما فيها

### الفصل الثالث:

مواضع اتفاق الإمامين في الحروف واختلافهما فيها

## الفصل الأول

مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء واختلافهما فيها

- المبحث الأول : المرفوعات ( المتفق عليه).
- المبحث الثاني: المواضع المختلف في قراءتها بين الرفع وغيره.
- المبحث الثالث: المنصوبات ( المتفق عليه).
- المبحث الرابع: المواضع المختلف في قراءتها بين النصب وغيره.
- المبحث الخامس: المجرورات ( المتفق عليه )
- المبحث السادس: المواضع المختلف في قراءتها بين الجر وغيره
- المبحث السابع: الممنوع من الصرف ( المتفق عليه والمختلف فيه ) .
- المبحث الثامن: الضمائر بين الإثبات والحذف والتغاير .

## المبحث الأول المرفوعات

أ. ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالابتداء

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: 154).

قرأ الإمامان دون غيرهما برفع (كله) وقرأ بقية الأئمة بالنصب (1).

وتوجيه الرفع على الابتداء أن (كلاً): "أدخل في الأسماء منها في التأكيد، إذ تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة كسائر الأسماء" (2).

وقد ورد لفظ (كل) في القرآن الكريم مرفوعاً في قوله تعالى ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ (مریم: 95) وجاءت منصوبة في قوله ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ﴾ (هود: 111) وجاءت مجرورة في قوله ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُّسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: 67)؛ وتكررت (كل) في آية واحدة منصوبة مرة ومرفوعة أخرى في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (الجنّة: 28) على قراءة من قرأ بالرفع في الثانية.

وقد ماز ابن يعيش (ت: 643هـ) بين المؤكّدات المعنوية بقوله: "وكل مقدمة على أجمع، لأن كلا تكون تأكيداً وغير تأكيد، وأجمع لا تكون إلا تأكيداً، تقول إن القوم كلهم في الدار، فيجوز رفع (كل) ونصبها، فالنصب على التأكيد... وأما الرفع فعلى الابتداء (3).

وكتب التوجيه والإعراب لا تخرج الرفع في (كل) عن الابتداء، وما بعده خبره (4). والقراءتان أفادت المعنى ذاته، وإن اختلفتا في التوجيه إذ إنه لا أحد له شيء في تسيير هذا الشأن، بل مرجعه من قبل ومن بعد لله وحده.

(1) ينظر: النشر للجزري، ج 2: 182.

(2) الكشف، ج 1: 402.

(3) شرح المفصل ج 1: 3: 46.

(4) ينظر: حجة القراءات لأبي زرع، ص: 177، التبيان للعكري، ص: 162، الكتاب الفريد للهمذاني ج 2: 154، والموضح لابن أبي مریم، ص: 247، ومعاني الزجاج، ج 1: 403، معاني الفراء ج 1: 242.

ولعل في توجيه ( كل ) على الابتداء دلالة على سعة اللغة فقد أفادت التوكيد على النصب، والتوكيد بكل يفيد الإحاطة والعموم، وأفادت أنها تأتي لغير التوكيد بحيث تكون متجدرة في الاسمية.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (الأنعام:32).

وردت القراءة عن الإمامين بلامين في لفظ (الدار) ورفع (الآخرة) وأغلب الأئمة على ذلك وقرأ غيرهم بلام واحدة (1).

وتوجيه قراءة الإمامين أن (لام الابتداء) دخلت على (لام) التعريف في قوله تعالى (للدار) وهذه اللام مفادها توكيد مضمون الجملة، وهي غير عاملة فيما بعدها (2)، فارتفع ما دخلت عليه بالابتداء، فلزم ذلك رفع الآخرة بعده على الوصف ورفع خير على الخبر يقول ابن الأنباري (ت:577هـ) "ومن قرأ وللدار الآخرة، كانت الدار مبتدأ، والآخرة صفة له، وخير خير المبتدأ" (3).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (الأعراف:26).

قرأ الإمامان برفع السين (لباس) في هذا الموضع وقد وافقهما بعض الأئمة في الرفع وقرأ غيرهم بالنصب (4).

وقراءة الرفع تقتضي الفصل والاستئناف يقول الهمداني: (ت:643هـ) "وقرئ بالرفع على الابتداء والقطع مما قبله، وخبره إما الجملة التي هي (ذلك خير) كأنه قيل: ولباس التقوى هو خير؛ لأن أسماء الإشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر، وإما المفرد الذي هو (خير) و(ذلك) صفة له" (5).

(1) ينظر: النشر، ج 2:193.

(2) ينظر: الجني الداني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط/ الأولى 1413هـ 1992م، 124.

(3) البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1:319.

(4) ينظر: النشر ج 2:202.

(5) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ج 3:32.

ويستفاد من الآية إجمالاً مع رفع (لباس)، أن سياقها جاء مخاطباً كل بني آدم بأن الله أسبغ عليهم لباساً يبدأ من ستر العورة، وينتهي باللباس الفاخر الثمين، وهو الموصوف بالريش، يقول الزجاج: (ت: 311هـ) في معانيه "الريش: اللباس، والعرب تقول: أعطيته بريشته، أي: بكسوته، والريش كل ما يستر الرجل في جسمه ومعيشته، يقال: تريش فلان: أي صار له ما يعيش به" <sup>(1)</sup>. ويقول ابن كثير: (ت: 774هـ) في تفسير هذه الآية "فاللباس ستر العورات وهي السوات، والرياش والريش ما يتجمل به ظاهراً فالأول من الضروريات والريش من التكملات والزيادات" <sup>(2)</sup>، ثم قال: (ولباس التقوى) وكأنه تخصيص بعد تعميم، فهو لا يخرج عن النوعين السابقين إلا في كونه لباس المتقين، فالتقوى تقتضي أن يكون الملبس قد توافرت فيه الضوابط الشرعية من ثمنه إلى حجمه إلى شكله ونوعه: فلما حمل اللباس هذه الأوصاف صار مقيداً وما قبله عاماً، فحسن الفصل بين اللباسين لعموم الأول وتخصيص الثاني.

فضوابط المبتدأ المضاف توصل صاحبها إلى (خير الخير) الذي قال فيه رب العزة (ذلك خير)، فضلاً عن الالتفات الذي يجلبه الرفع في جملة سيقت على النصب والعطف عليه.

ويذهب النحاس في إعرابه أنه يجوز كوجه ثانٍ أن يكون (لباس) مرفوعاً على إضمار مبتدأ وذلك على تقدير: وستر العورة ذلك لباس المتقين <sup>(3)</sup>. وأرى أنه بعيد من جانبيين: الأول أن الجنوح للظاهر أولى من التأويل والتقدير، والآخر: أن لفظ التقدير لا يتواكب مع المعنى، فمن قال: إن ستر العورة هو لباس المتقين؟ أو هو مقتصر على المتقين؟ لأن التقوى لا تعني التصوف والتقشف فحسب، ثم إن من العلماء من فسر لباس التقوى بأنه خشية الله وهي تتنافى مع قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ ولعل كونه مبتدأ ظاهراً وخيراً أحسن وأفضل من التقدير والتأويل.

<sup>(1)</sup> ( معاني القرآن وإعرابه، ج 2: 266.

<sup>(2)</sup> ( تفسير ابن كثير، ج 2: 308.

<sup>(3)</sup> ( إعراب القرآن للنحاس ج 2: 49.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (هود:71).

قرأ الإمامان برفع يعقوب، وقد وافقهما كثير من القراء وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(1)</sup>. وتوجيه الرفع أنه ابتداء مؤخر معناه التقديم، والمعنى (ويعقوب يحدث لها من وراء إسحاق).

قال ابن خالويه: (ت:370هـ) "والوراء - هاهنا - ولد الولد. قال: أقبل الشعبي ومعه ابن له فقيل: أهذا ابنك؟ فقال: هو ابني من الوراء، أي: هو ولد ولدي، فالوراء يكون قداماً وخلفاً، قال الله عز وجل: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾ أي: أمامهم"<sup>(2)</sup>. وقد حسن تأخر المبتدأ؛ لأنه تواكب مع المعنى الذي أشرت إليه فهو مبتدأ مؤخر، وحقيقة مجيئه للأرض أيضاً مؤخرة أي بعد أبيه، فتوافق التأخير اللغوي مع المدلول الزمني لقدم يعقوب - عليه السلام -.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور:11).

قرأ الإمامان برفع لفظ الخامسة في الموضع الثاني، وقد وافقهما كثير من الأئمة وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(3)</sup>.

ووجه القراءة أن (الخامسة) رفعت بالابتداء، وخبرها قوله (أن غضب الله) ويجوز أن يكون لفظ (الخامسة) خبر مرفوع لمبتدأ محذوف، تقديره (وشهادة أحدهم الخامسة)<sup>(4)</sup>، والوقوف على الإعراب الظاهر أولى من الحمل على التأويل.

(1) ينظر النشر، ج 2: 218.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1: 289، وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص: 346. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج 9: 69.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 248.

(4) ينظر: حجة القراءات لأبي زهرة، ص: 495، والفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 4: 637.

والتيبان للعكري، ص: 450.

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾  
(الدخان:7).

قرأ الإمامان برفع (رب) وقد وافقهما كثير من الأئمة وقرأ غيرهم بالكسر (1).  
واختلاف توجيه القراءة مبني على الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ  
هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الدخان:6).

وقراءة الإمامين بالرفع تحتمل أوجهاً أولها: أن يكون اللفظ مرفوعاً على الابتداء  
وخبره يأتي في الآية التي تليها وهي قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾.  
الثاني: أن يكون لفظ (رب) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) رب السموات  
والأرض.

الثالث: أن يكون مرفوعاً على كونه خبراً بعد خبر من باب تعدد الأخبار (هو)  
خبر (إن) في الآية السابقة، والأخبار متتالية السميع، العليم، رب السموات والأرض (2).  
ولعل أقوى الآراء في الرفع كون (رب) خبر لمبتدأ (تقديره هو) لما فيه من معنى  
التأكيد، ولأن المبتدأ والخبر في آية واحدة بخلاف كون (رب) خبر متعدد لمبتدأ في الآية  
السابقة، أو كون (رب) مبتدأ خبره في آية لاحقه قوله (لا إله إلا الله) ومن المعلوم أن  
الآيات تصلح أن تكون فواصل يجوز الوقف عليها؛ إن لم يكن من السنن.

ب. ما اتفقا على قراءته مرفوعاً لكونه خبراً:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾  
(سورة المائدة:119).

قرأ الإمامان برفع (يوم) وجمهور القراء بالرفع، وقرأ غيرهم بالنصب (3).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 277.

(2) ينظر: الكشف ج 2: 366، والموضح لابن أبي مریم، ص: 714، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه  
ج 2: 306.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 192.



وتوجيه قراءة الإمامين أن (يوم) خبر للمبتدأ اسم الإشارة (هذا)، والجملة الاسمية في موضع نصب بالقول، والمبتدأ فيه إشارة ليوم القيامة، وهو اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم.

والرفع من خلال نظرة النحويين أوجه؛ لأن الظرف أضيف إلى جملة فعلية مستقبلية وهو ما يجعل الإعراب هنا أصلح، يقول ابن السراج: (ت: 316هـ) شارحاً وممثلاً ما نصه: "أتيتك يوم قام زيد، وأتيتك يوم يقعد عمرو، فإذا أضفت إلى فعل معرب، فإعراب الاسم عندي هو الحسن، تقول: هذا يوم يقوم زيد... وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبنائه على الفتح، وأن يبني مع المبني أحسن عندي من أن يبني مع المعرب" (1)، وقد تبعه الوراق في ذلك (2).

ويفصل ابن عقيل في شرح الألفية بقوله: "ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بـماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع، أو جملة اسمية نحو: هذا يومُ جاء زيد، ويومُ يقوم أو يومُ بكر قائم، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي والمصنف (ابن مالك)... ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بـماض" (3).

ويذهب ابن عقيل بعد نقله للرأيين مذهباً وسطاً حيث يختار البناء فيما أضيف إلى جملة صدرت بـماض، ولا يمتد الإعراب، وما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فيختار الإعراب وأجاز البناء (4).

واختيار ابن عقيل تواكب مع قراءة الأئمة حيث أكثرهم على الرفع، بينما قرأ نافع بالفتح، وكله صحيح فصيح والله الحمد.

(1) الأصول في النحو، ج 2: 11.

(2) ينظر: علل النحو للوراق، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الثانية 1429هـ - 2008م، ص: 600.

(3) شرح ابن عقيل، ص: 365 فما بعدها.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، ص 366.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبُّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (سورة الأعراف: 164).

قرأ الإمامان برفع (معذرة) وقد وافقهما أكثر القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(1)</sup>.  
 وقرأه الإمامين برفع (معذرة) على إضمار مبتدأ تقديره (موعظتنا خير)<sup>(2)</sup>.  
 يقول سيبويه (ت: 180هـ) مستشهداً وموجهاً لهذه الآية على معانيها "ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل: ﴿قَالُوا مَعذِرَةٌ إِيَّايَ رَبُّكُمْ﴾ لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لم تعظون قوماً؟ قالوا موعظتنا معذرة إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً لنصب"<sup>(3)</sup>.

فالرفع تضمن أن المحذوف -المبتدأ- ناصح وليس ملام، فجاء التقدير بعد الاستفهام من الناصحين موعظتنا خير، أو نصيحتنا معذرة، قال الزجاج: (ت: 311هـ) "فالمعنى أنهم قالوا: الأمر بالمعروف واجب علينا، فعلينا موعظة هؤلاء لعلهم يتقون"<sup>(4)</sup>.  
 وحذف المبتدأ أو الخبر أو كليهما مما اعتاد عليه العرب في فصيح كلامهم، إذا فهم المحذوف من السياق، وفي هذا يقول ابن يعيش: (ت: 643هـ) "فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا إنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى من دون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر النشر، ج 2: 204.

<sup>(2)</sup> ينظر الموضح لابن أبي مریم، ص: 351، وحجة القراءات لأبي زرع، ص: 300.

<sup>(3)</sup> الكتاب، ج 1: 320.

<sup>(4)</sup> معاني الزجاج، ج 2: 204.

<sup>(5)</sup> شرح المفصل، ج 1: 94.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾  
(سورة يونس: 23).

قرأ الإمامان بالرفع في قوله (مَتَاعَ) وقد وافقهما كثير من القراء<sup>(1)</sup>، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(2)</sup>.

والقراءة بالرفع تدرج تحت توجيهين:

أحدهما: أن قوله (متاع) وقع خبراً للمبتدأ (بغيتكم)، والجار والمجرور على أنفسكم متعلق ببغيتكم، فكأنه قال هذا بغيتكم على بعض منفعة الحياة الدنيا.

والآخر أن قوله (متاع) وقع خبراً أيضاً، ولكنه لمبتدأ محذوف، تقديره ذاك، أو هو متاع، أما المبتدأ السابق (بغيتكم) فيكون خبره الجار والمجرور (على أنفسكم)<sup>(3)</sup>.

وأرى أن الأولى كون (متاع) خبر المبتدأ، والجار والمجرور من صلته؛ لأن الأصل أن لا يبغى الإنسان على أخيه إلا من أجل غاية وهذه الغاية متاع دنيوي زائل، فالبغى هو في ذاته تعدٍ وزيادة لغاية.

ومما يقوي كون (متاع) هو الأفيد خبراً، قراءة النصب، على أن لفظ (متاع) مفعول لأجله، فبينت قراءة النصب علة البغى، كما أن الخبر في (متاع) كان أتم للفائدة، من إيقاعه على الجار والمجرور.

يقول الفراء: (ت: 207هـ) بعد أن ذكر أكثر من وجه للرفع " وإن شئت جعلت الخبر في المتاع، وهو وجه الكلام<sup>(4)</sup>، وهو ما يراه السمين الحلبي (ت: 756هـ) ويذهب إليه أيضاً<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: المبسوط لابن مهران، ص: 137، وشرح طيبة النشر لابن الجزري، ص: 308، والبدور الزاهرة للقاضي، ص: 141.

(2) تجدر الإشارة إلى أن كتاب النشر قد سقط منه ذكر القارئ الذي قرأ بالنصب وهو حفص، وهذا ليس السهو الأول الذي لاحظته، ففيه كثير من السقطات الأخرى الطباعية، ينظر النشر، ج 2: 212.

(3) ينظر الموضح لابن أبي مریم، ص 388، والكتاب الفريد للهمداني، ج 3: 365.

(4) معاني القراء، ج 1: 461.

(5) ينظر الدر المصون، ج 6: 174، 175.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ (سورة الحج: 25).

الموضع الخامس: وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (سورة الجاثية 21).

قرأ الإمامان برفع (سواء) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالنصب.<sup>(1)</sup>

ووجه الرفع أن (سواء) وقع خبراً مقديماً للمبتدأ (العاكف) وكأنه قال: (العاكف والباد فيه سواء)، والجملة الاسمية كاملة في محل نصب مفعول به ثان لجعلناه، إذا كان الجعل هنا بمعنى التصيير فيتعدى إلى مفعولين أولاهما الضمير، والآخر الجملة الاسمية. ولعل تقديم الخبر يشدد على معنى وهو أن العاكف وهو -المقيم، والباد- وهو الطاري هم سواسية في تلك البقاع الطاهرة، فليس أحدهما أحق من صاحبه<sup>(2)</sup>، وهو ما ينطبق على الموضع الآخر وهو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (سورة الجاثية 21).

وقد وحد الخبر، والمخبر عنه اثنان لوجهين "أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل، في تأويل مستوٍ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع؛ بل يعبر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع، فيقال هذا عدل، هذان عدل، هؤلاء عدل فكذلك هاهنا، والوجه الآخر أن يكون أراد التقديم والتأخير كأنه قال: محياهم سواء ومماتهم"<sup>(3)</sup>.

ويرى بعض النحويين أن (سواء) هنا مبتدأ، وما بعده الخبر، وصلاح للابتداء مع تنكيره؛ لأنه كالجنس في إفادته العموم، فكان في معنى المعرفة، والمعنى على كلا الإعرابين واحد<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ (سورة المؤمنون 86 - 89).

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 245.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكشف لمكي، ج 2، 222.

<sup>(3)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 1: 93.

<sup>(4)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 475.

قرأ الإمامان دون غيرهما من الأئمة بإثبات ألف الوصل قبل اللام مع رفع لفظ الجلالة، وقرأ بقية الأئمة من دون ألف وبالجر في لفظ الجلالة<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بألف الوصل توافقت مع مصحفهم، كما توافقت قراءة بقية القراء مع مصحفهم في الحجاز والكوفة والشام<sup>(2)</sup>، ولا خلاف بينهم في الموضع الأول وهو قوله: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ\* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾؛ لأنه قد استفهم باللام، فرجعت اللام مع خبر المستفهم، (لمن)؟ (الله).

أما الآيتان التاليتان فقد ورد السؤال فيهما من دون اقتران اللام مع الاستفهام (قل من) فتوافق الجواب في قراءة أبي عمرو ويعقوب على ما يقتضيه اللفظ أي: من دون الجار مع لفظ الجلالة (الله)، وبالجر على المعنى في قراءة غيرهما، ولا فرق في الدلالة بينهما. قال الزجاج: (ت: 311هـ) "لو قيل: من صاحب هذه الدار؟ فأجيب زيد لكان هذا جواباً على لفظ السؤال، ولو قلت في جواب من صاحب هذه الدار: لزيد جاز؛ لأن معنى (من صاحب هذه الدار) لمن هذه الدار"<sup>(3)</sup>.

أما تقدير الإعراب فقد ارتفع لفظ الجلالة لكونه خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو الله، قال الفراء: (ت: 207هـ) "وأهل البصرة يقرؤون الأخيرين (الله) (الله) [أي بالألف] وهو في العربية أبين؛ لأنه مردود مرفوع"<sup>(4)</sup>.

ولا فرق بينهما في المعنى وإن حمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، فالمقصود واحد. والله أعلم.

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ (سورة النور: 40).

قرأ الإمامان برفع (ظلمات)، وجمهور القراء على ذلك، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(5)</sup>.

والقراءة بالرفع تحتمل وجهين : أحدهما:

(1) ينظر النشر، ج 2: 246.

(2) ينظر: جامع البيان للداي، ص 638.

(3) معاني القرآن وإعرابه، ج 4: 17.

(4) معاني الفراء، ج 2: 240.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 249.

الرفع على تقدير مبتدأ محذوف أي: هي ظلمات بعضها فوق بعض.

والآخر: الرفع على البدل من المرفوع السابق لها وهو قوله (سحاب).

في قوله تعالى: ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾<sup>(1)</sup>.

ولعل توجيه القراءة في بعض المواضع السابقة، واللاحقة بتقدير محذوف هو دليل على توسع العرب في حذف ما يفهم من السياق في العمد وغيرها من كلام العرب. وقد عقد ابن قتيبة باباً للحذف والاختصار، واستشهد فيه بكثير من آي الذكر الحكيم، وذلك على المحذوف المفهوم، كما كان للشعر نصيب غير منقوص في الاستدلال والاستشهاد، فارجع إليه إن شئت<sup>(2)</sup>.

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ﴾ (سورة النور 58).

قرأ الإمامان برفع (ثلاث)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(3)</sup>. ورد في لسان العرب من معاني العورة كل خلل يتخوف منه من ثغر أو حرب، والعورة هي كل ما يستحيا منه إذا ظهر، والعرب تقول: أعور متزلك إذا بدت منه عورة<sup>(4)</sup>.

وقد خص رب العزة هذه الأوقات؛ لأنها أوقات تكشف وتبذل وخلوة.

وقراءة الرفع وجهها النحويون على أن (ثلاث) خير لمبتدأ محذوف مقدر كأنه قال: هذه ثلاث عورات لكم<sup>(5)</sup>. أي الأوقات التي سردتها الآية - قبل الفجر، والظهيرة، وبعد العشاء - وقد أضاف ثلاثاً إلى عورات على نية حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه على سبيل التوسع، إذ المقصد هذه أوقات راحة وتكشف، فلا دخول بلا استئذان. يقول الفراء: (ت: 207هـ) مبرزاً رأيه اللغوي، ومعللاً له: "والرفع في العريضة أحب إلى، وكذلك أقرأ، والكسائي يقرأ بالنصب؛ لأنه قد فسرها في المرات وفيما بعدها

<sup>(1)</sup> ينظر البيان في إعراب غريب القرآن، للنباري، ج 3: 197، والموضح لابن أبي مريم، ص 563.

<sup>(2)</sup> ينظر: تأويل مشكل القرآن، تحقيق/ أحمد صقر، دار التراث، ط/ الثالثة/ 1393هـ - 1973م. ص 231.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 249.

<sup>(4)</sup> ينظر: اللسان، مادة [ع، و، ر] ج 6: 516.

<sup>(5)</sup> ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج 2: 69.

فكرهت أن تكرر ثلاثة، واخترت الرفع؛ لأنه المعنى - والله أعلم - هذه الخصال وقت العورات ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن. فمعها ضمير يرفع الثلاث<sup>(1)</sup>.  
الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ، عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (سورة يس 4، 3، 5).

قرأ الإمامان برفع اللام من قوله (تنزيل) وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بنصب اللام<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالرفع تحتمل أوجهاً:

**أولها:** أن يكون (تنزيل) خبراً لمبتدأ محذوف مقدر أي: هو تنزيل أو ذلك تنزيل العزيز الحكيم، وعليه أكثر النحويين<sup>(3)</sup>.

**الثاني:** أن يكون (تنزيل) هو المبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: تنزيل العزيز الرحيم هذا<sup>(4)</sup>.  
**الثالث:** وهو ما ذهب إليه الفراء أن قوله (تنزيل) خبر ثالث لـ (أن) على تقدير حذف المضاف أي: إنك لمن المرسلين، وعلى صراط مستقيم، وذو تنزيل العزيز الرحيم، وهذا أحد الوجهين للفراء، والثاني أنه توافق مع الرأي السابق وهو كون (تنزيل) خبراً لمبتدأ محذوف<sup>(5)</sup>.

وقد تحدث ابن جني: (ت: 392هـ) عن الحذف وتوسّع العرب فيه فقال: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(6)</sup>.  
ويضرب ابن جني الأمثلة لحذف المبتدأ والخبر جوازاً، ويخلص إلى أن حذف الخبر أولى؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور<sup>(7)</sup>.

<sup>(1)</sup> معاني الفراء، ج 2: 260.

<sup>(2)</sup> ينظر، النشر، ج 2: 264.

<sup>(3)</sup> ينظر: أعراب النحاس، ج 3: 259، والبحر المحيط، ج 9: 49، والتبيان للعكبري، ص 497.

<sup>(4)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 654.

<sup>(5)</sup> ينظر: معاني الفراء، ج 2: 272، وينظر: الكتاب الفريد للمتجرب الهمداني، ج 5: 337.

<sup>(6)</sup> الخصائص، ج 2: 243.

<sup>(7)</sup> السابق، ج 2: 245.

ويأتي ابن هشام: (ت: 761هـ) ويتساءل "إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟".

ويجيب بنقل كلام غيره فقال: "قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدى: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل"<sup>(1)</sup>.

وقد ضرب مثالا أجاز فيه حذف المبتدأ وأيضاً حذف الخبر بتقديرين (شأنى صبر جميل) (صبر جميل أمثل)، ولم يفاضل بين التقديرين غير أنه قال "ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به"<sup>(2)</sup>.

نخلص إلى أن تقدير المحذوف يحكمه بيان قوة المعنى في سياق الجملة، ولا مفاصلة بينهما بالنظر إلى الصناعة النحوية؛ لأن كليهما عمدة، وجواز حذف أحدهما - المبتدأ أو الخبر - يوحى بتقدير المحذوف على احتياج المعنى وليس لأفضلية أحدهما على الآخر. والله أعلم.

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ (سورة القمر: 3).

قرأ الإمامان برفع الراء من قوله (مستقر) وأكثر القراءة على كذلك وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالرفع تتوجه على أن الواو للاستئناف، وما بعده جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

وقد قيل في المعنى أن الخير يستقر بأهل الخير، والشر بأهل الشر، وقيل يستقر الحق ظاهراً، والباطل زاهقاً ذاهباً، أو يقال: كل أمر قدره الله مستقر على ما قدره<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> (المعنى لابن هشام، ج 2: 345).

<sup>(2)</sup> (السابق، وكذا الصفحة).

<sup>(3)</sup> (ينظر: النشر، ج 2: 284).

<sup>(4)</sup> (ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج 10: 31).



الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ \* يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ (سورة الإنفطار: 19).

قرأ الإمامان برفع الميم من قوله (يوم) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ الأكثر بنصبها<sup>(1)</sup>.

والقراءة بالرفع تحتمل أن يكون (يوم) خبراً لمبتدأ محذوف مقدر (هو يوم لا تملك نفس)، وجملة (لا يملك) في محل جر بإضافة الظرف إليها<sup>(2)</sup>.

ويعاضد هذه القراءة على هذا التوجيه قراءة الأئمة باستثناء نافع في قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (سورة المائدة: 119)، وأيضاً قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَّا يَنْطِقُونَ﴾ (سورة المرسلات: 35) فقد اتفق العشرة على الرفع.

قال أبوحيان: (ت: 145هـ) "والجملة المصدرية بمضارع مثبت أو منفي لا يميز البصريون في الظرف المضاف إليها البناء بوجه، وإنما هو مذهب كوفي"<sup>(3)</sup>. والكوفيون يميزون الإعراب والبناء سواء أضيف الظرف إلى جملة فعلية مصدرية بمضارع أو بـماض أو أضيف إلى جملة اسمية، وقد تناولت هذا في أول مواضع هذا المبحث<sup>(4)</sup>.

ويحتمل رفع (يوم) وجهاً آخر وهو أن يكون بدلاً من (يوم) في من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ فـ (ما) مبتدأ، و (يوم الدين) خبره، ويوم الثانية بدل منه<sup>(5)</sup>.

واختلاف التوجيه النحوي لا يختلف مع المعنى، فمقصود اليوم هو يوم الحساب، نسأل الله السلامة.

<sup>(1)</sup> ينظر: إعراب القرآن وبيانه لحي الدين درويش، منشورات دار بن كثير، دمشق، ط/ السابعة، 1423هـ - 2002م، ج 8: 245، وينظر النشر، ج 2: 298.

<sup>(2)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص: 378، وينظر: المكشاف عما بين القراءات من خلاف، د. أحمد البيلي، ص 256.

<sup>(3)</sup> البحر المحيط، ج 10: 378.

<sup>(4)</sup> ينظر: علل النحو للوراق، ص 60، وينظر: شرح ابن عقيل، ص 365 فما بعدها، وينظر: ص 167 من هذا البحث.

<sup>(5)</sup> ينظر: إعراب القرآن وبيانه لدرويش، ج 8: 245.

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأْتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (سورة المسد: 4).  
قرأ الإمامان برفع قوله (حمالة) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم  
بالنصب<sup>(1)</sup>.

والقراءة برفع (حمالة) توجه على أنها خبر للمبتدأ (وامرأته)، أو أن هذا المبتدأ  
خبره جملة اسمية على تقدير حذف المبتدأ كأنه قال (وامرأته هي حمالة الحطب) وقوله  
(في جديها حبل) خبر ثانٍ من باب تعدد الأخبار<sup>(2)</sup>.

ويجوز في قراءة الرفع أيضاً أن يكون قوله (وامرأته) معطوف على الضمير  
المستمر في قوله (سيصلى) و (حمالة الحطب) نعت لامرأته أو خبر لمبتدأ محذوف، وحسن  
العطف ليشمل الوعيد أبولهب وزوجه.

وسواء حمل اللفظ -حمالة- على الخبر أو النعت فالمقصود بها واحد وهي أم  
جميل العوراء بنت حرب أخت أبي سفيان، فقد كانت تحمل الحطب والشوك وتضعه في  
طريق النبي -ﷺ- لتؤذيه به.

ج. ما اتفقا على قراءته مرفوعاً على الفاعلية

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾  
(البقرة: 37)<sup>(3)</sup>.

قرأ الإمامان برفع (آدم) ونصب (كلمات)، وقد وافقهما أكثر القراء، وقرأ غيرهم  
بالنصب في (آدم) ورفع (كلمت)<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين برفع (آدم) على إسناد الفعل إليه<sup>(5)</sup>، وقد جاءت الآية على الترتيب  
فالفعل (تلقى) رفع الفاعل بعده، ونصب المفعول، والمعنى أن آدم أخذ الكلمات من ربه  
ودعا بها فتاب رب العزة عليه<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 302.

<sup>(2)</sup> ينظر: إعراب النحاس، ج 5: 193.

<sup>(3)</sup> وضع محقق الكتاب أمام الآية رقم (17)، والصحيح أن الآية تحمل رقم (37).

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر ج 2: 159.

<sup>(5)</sup> ينظر: معاني الأحفش، ص 197.

<sup>(6)</sup> ينظر: المغني، د. محمد محسن، منشورات دار الجيل، ط/ الثانية، 1408هـ - 1988م، ج 1: 135.

وقد توقف أبو حيان: (ت: 754هـ) عند قوله (كلمات) وتأولها بقوله: هي "جملة مشتملة على كلم، أو جمل من الكلام قالها آدم، فلذلك قدروا (بعد قوله: كلمات جملة محذوفة وهي فقالها: فتاب عليه"<sup>(1)</sup>.

ونظير هذا الحذف في قوله تعالى ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ (البقرة: 60) فقد قدر ابن جني (ت: 392هـ) المحذوف بقوله (فضرب فانفجرت)<sup>(2)</sup>.

ويرى الزجاج: (ت: 311هـ) أن الاختيار ما عليه الجماعة؛ لأنه في العريضة أقوى، فالعرب تقول: تلقيت هذا من فلان بمعنى فَهَمِي قَبْلَهُ من لفظه<sup>(3)</sup>. وأرى أن المعنى متقارب على القراءتين، فقراءة الإمامين برفع آدم تُفهمنا أن آدم تلقي كلمات من ربه فقالها فتاب عليه، وقراءة النصب أن الكلمات جاءت آدم وكانت سبباً في توبته.

وترجيح الزجاج لقراءة الرفع لكثرة ورود، لا يعني منقصة في القراءة الأخرى، لأن الوجه النحوي أقوى، والوجوه الإعرابية في القراءة كما يقول ابن الجزري جاءت بين أفصح وفصيح، وكله ورد عن الأئمة المشهورين السادة المختارين. والله الحمد.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ (آل عمران: 37).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب - بالتخفيف في قوله (وكفلها)، ورفع قوله (زكرياء) ممدودة مهموزة، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتضعيف، ونصب زكرياء<sup>(4)</sup>. جاء في اللسان أن الكافل بمعنى: العائل، كفله يكلفه، وكفله إياه، والكافل القائم بأمر اليتيم، سواء كان من ذوي رحمه وأنسابه، أو كان أجنبيًا، والكفيل الضامن، وجمع الكافل كُفُلًا، وجمع الكفيل كفلاء<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، ج1: 267.

<sup>(2)</sup> الخصائص، ج1: 250.

<sup>(3)</sup> معاني الزجاج، ج1: 108.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج2: 180.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللسان، ج7: 699.

وقراءة الإمامين برفع (زكرياء) على إسناد الفعل إليه، فتخفيف الفعل (كفل) جعله يتعدى إلى مفعول واحد، وقد تقدم على فاعله (كفلها)، والمعنى أن الله تعالى أخبر أن الذي تولى كفالة مريم والقيام بها هو زكرياء، والدليل على ذلك أنه قال: (إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم، وما كنت لديهم إذ يختصمون) وهذا يدل على أنهم تخصصوا وتشاجروا واستهموا على كفالة مريم، فخرج قلم زكرياء بأمر الله، فناسب إسناد الفعل إلى زكرياء، وكله بأمر الله<sup>(1)</sup>.

وهذا موضع من المواضع التي يختلف فيها الوقف لاختلاف القراءة، فقراءة الإمامين بالتخفيف تقتضي الوقف على قوله (حسناً)؛ لأن ما بعدها منقطع عنها، فقبلها (تقبلها رها، وأنبثها رها) ثم قال، وكفلها فالأول معناه أن الله تقبلها، وأنبثها ثم قال (وكفلها) أي أسند كفالتها إلى زكرياء، فلما تحول من الإخبار عن نفسه إلى الإخبار عن زكرياء صار كأنه استئنافاً، فحسن الوقف على قوله (حسناً)، أما القراءة بالتضعيف فالكلام متتابع (تقبلها) وكفلها، فيكتمل المعنى على قوله (زكرياء)، فهو مفعول ثانٍ على القراءة بالتضعيف<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (النساء: 34).

قرأ الإمامان برفع لفظ الجلالة (الله) وقد وافقهما أكثر القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين برفع لفظ الجلالة جاءت منساقاة على الترتيب اللغوي أي: بإسناد الفعل لفاعله، والمعنى (فالصالحات قانتات حافظات لغيب أزواجهن بما حفظهن الله حين أوصى بهن الأزواج<sup>(4)</sup>)، أو بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة 161، والكشف لمكي، ج1: 385.

(2) ينظر: الوقف والابتداء، د. عبدالكريم إبراهيم عوض، منشورات دار السلام مصر، ط/ الأولى، 1427هـ - 2006م، ص342.

(3) ينظر: النشر، ج2: 187.

(4) ينظر: معاني الفراء، ج1: 265.

(5) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج1: 212.

فقد أمرن بحفظ أزواجهن بما استودعهن الله، وأوصى الله تعالى على لسان نبيه الرجال بالنساء فقال - ﷺ - "استوصوا بالنساء خيراً"<sup>(1)</sup>.

وقد دار الخلاف بين النحويين على (ما) في قوله (بما حفظ الله) فمنهم من يرى أنها موصولة، ومنهم من يرى أنها مصدرية<sup>(2)</sup>.

ويترتب على كونها موصولة أن يكون لها عائد محذوف، والتقدير على ذلك (بالذي حفظهن الله به)<sup>(3)</sup>، وحذف العائد مما أجازته اللغة وهو كثير في القرآن الكريم منه قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي: والله أعلم (من الذي تشربون منه)، فقد حذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

ويترتب على كونها مصدرية أن (ما) حرف مصدري، و(حفظ الله) فعل وفاعل، والمصدر المؤول في محل جر متعلق بحافظات أو بقائتات... أي: هن كذلك بسبب حفظ الله لهن بنهيهن عن المخالفة<sup>(4)</sup>.

وأرى أن التوجيه الثاني أوجه لأن (ما) المصدرية لا تحتاج إلى عائد كالموصولة، وبالتالي يسلم التوجيه من التأويل والتقدير، قال المرادي: (ت: 849هـ) "ومذهب سيبويه والجمهور أن (ما) المصدرية حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها"<sup>(5)</sup>.

وعلى هذا "إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى"<sup>(6)</sup>، وأيضاً فقد سبق المصدر بنظيره في قوله "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض" أي بتفضيل الله، فتكون مشكلة بين المصدرين. والله أعلم.

(1) ينظر: فتح الباري مع صحيح البخاري، باب الوصاة بالنساء، حديث (5186)، دار مصر للطباعة، ط الأولى 2001، ج 9: 213.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 1: 212، والبيان في إعراب القرآن لابن الانباري، ج 1: 252، والكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 256، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، ج 1: 309، والجدول لمحمود صافي، م 3: 22.

(3) ينظر: لكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 256.

(4) ينظر: الجدول لمحمود صافي، م 3: 23.

(5) الجني الداوي في حروف المعاني، 332.

(6) البرهان للزركشي، ج 3: 104.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (الأنعام: 94).

قرأ الإمامان برفع (بينكم)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(1)</sup>.

يقول ابن منظور: (ت: 711هـ) في تعريف البين: "والبين في كلام العرب جاء على وجهين: يكون البين الفرقة ويكون الوصل، بأن يبين بيناً وبينونة، وهو من الأضداد ... قال ابن سيده: ويكون البين اسماً وظرفاً متمكناً<sup>(2)</sup>."

وقراءة الإمامين برفع (بينكم) تبين هنا أن الظرف صار اسماً من الأسماء المتصرف فيها، وقد سبق بالفعل، فارتفع به<sup>(3)</sup>.

والظروف منها ما تبقى على ظرفيتها، ومنها ما تخرج من ظرفيتها إلى الأسماء، وفي هذا المقام يقول سيويه (ت: 180هـ): "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقع فيها، ويكون فيها، وعمل فيها ما قبلها... فالمكان قولك هو خَلْفَكَ، وهو قدامك وأمامك ... ومن ذلك قولك هو ناحية من الدار، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين"<sup>(4)</sup>.

ويضيف بقوله: "واعلم أن هذه الأشياء كلها [الظروف السابقة] قد تكون أسماء غير ظروف بمتزلة زيد وعمرو، سمعنا من العرب من يقول دارك ذات اليمين"<sup>(5)</sup>. وهذه الأمثلة التي ضربها سيويه منها (ذات) منصوبة مرة ومرفوعة أخرى؛ ليثبت أنها قد تتصرف في بعض أحوالها، لأن الظروف بعضها أشد تمكناً من بعض<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 195.

(2) لسان العرب لابن منظور، مادة (ب، ي، ن)، ج 1: 572.

(3) ينظر: الدرر المصون للسمين، ج 5: 54.

(4) الكتاب، ج 1: 407.

(5) ينظر: الكتاب، ج 1: 407.

(6) ينظر: السابق، ج 1: 411.

ويوجه الأخصش: (ت: 215هـ) في معانية قوله تعالى ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ (النساء: 35) بقوله "فأضاف إلى البين، لأنه قد يكون اسماً... ولو قال شقاقاً بينهما في الكلام فجعل البين ظرفاً كان جائزاً حسناً"<sup>(1)</sup>.

ويأتي ابن السراج: (ت: 316هـ) ليؤكد في أصوله أن "الظروف منها ما يكون اسماً وظرفاً ومنها ما يكون ظرفاً، ولا يكون اسماً"<sup>(2)</sup>، ويضيف "وكل ما دخل عليه حرف الجر فهو اسم"<sup>(3)</sup>.

ويذهب أحد المحدثين في توجيهه للموضع إلى أن بينكم اسم غير ظرف، وهو من الأضداد ويستعمل للوصل والفراق فجعله فاعلاً من دون تقدير محذوف.

وقد نظرت في لفظ (البين) في القرآن الكريم فوجدته في مواضع كثيرة مضافاً أو مجروراً أو منصوباً منها قوله تعالى: ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ (المائدة: 106) وقوله: ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: 1)، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ (الكهف: 61)، وقوله: ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ (العنكبوت: 25)، وقوله ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ (فصلت: 5) مجرور بمن. وقوله ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ (طه: 58).

ولما كان في كل المواضع السابقة معرباً كان ارتفاعه هنا على الفاعلية وجهاً وجيهاً، وقد جعل الزجاج: (ت: 311هـ) وجه الرفع أوجه من النصب<sup>(4)</sup>. وهذا التنوع في القراءة يأتي داعماً وشاهداً على اختلاف الظروف وتمكنها في الاسم، فقد أثبتت القراءة بالنصب وجهاً لهذه الظروف، وبينت قراءة الرفع الوجه الآخر لها. والله أعلم.

د. ما اتفقا على قراءته مرفوعاً لكونه اسماً لناسخ أو خبراً له، أو محمولاً على ناسخ. الموضع الأول: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البقرة: 177).

(1) معاني الأخصش، ص 373.

(2) الأصول لابن السراج، ج 2: 29.

(3) السابق، ج 2: 293.

(4) ينظر: معاني الزجاج، ج 2: 220.

قرأ الإمامان برفع الراء من لفظ (البر)، وقد وفقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب (1).

والبر هو الصدق والطاعة، وقيل هو الصلاح أو الخير، وقيل هو صلاح الدنيا والآخرة (2).

وتتوجه قراءة الإمامين بالرفع على أن (البر) ارتفع بالناسخ قبله، وقوله (أن تولوا) في موضع نصب بـ (ليس)، أي: ليس البر توليتكم (3).

وهذه القراءة جاءت على ترتيب العامل مع معموله، قال السمين: (ت: 756هـ) ورجحت هذه القراءة من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه (4).

ويرى الفارسي: (ت: 377هـ) أن كلا الوجهين الرفع والنصب حسن، لأن المبتدأ والخبر قد تكافأ في المعرفة (5).

وقال: أبوحيان: (ت: 745هـ) "إذا اجتمع معرفتان فذهب المتقدمون، ومن المتأخرين أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر... إلى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه (6).

ويدل على ذلك أنه لما اقترن الخبر بالباء في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ (سورة البقرة: 189) اتفق الجميع على رفع الأول لقيد الثاني. وقد أسهب ابن يعيش في شرحه عند الحديث عن تقديم خبر ليس على اسمها، وذكر وجهات النظر لكثير من العلماء بين مجيز للتقديم، ومانع له (7)، وكذا فعل أبوحيان الأندلسي في كتابه الارتشاف (8)، وذكر آراء البصريين والكوفيين بالجواز وعدمه.

(1) ينظر: النشر جـ 2، 170.

(2) ينظر: لسان العرب مادة (ب، ر، ر)، جـ 1، 380.

(3) ينظر: التبيان للعكبري، ص 84.

(4) الدار المصون، جـ 2، 244.

(5) ينظر الحجة للفارسي، جـ 2، 270.

(6) ارتشاف الضرب، جـ 3، 1175.

(7) ينظر: شرح المفصل، جـ 7، 114.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب، جـ 3، 1171.



ولما كان جواز تقديم خبر ليس على اسمها قد ورد في المتواتر كان الركون إلى القراءة أولى من التعليل والتأويل؛ لأن القراءة شاهد على اللغة وعلى أهلها، وقد أحسن الأشموني (ت: 906هـ) عندما جعل من شواهد تقديم خبر ليس على اسمها الآية السابقة على قراءة من قرأ بالنصب<sup>(1)</sup>.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (سورة البقرة: 197).

قرأ الإمامان قوله (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتنوين، وقوله (ولا جدال) بالفتح من دون تنوين، وقد وافقهما بعض الأئمة، وقرأ غيرهم بالفتح في جميعها من دون تنوين<sup>(2)</sup>.

جاء في اللسان أن من معاني الرفث: الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وزوجته<sup>(3)</sup>، ومن معاني الفسوق: العصيان والترك لأمر الله، ومنه أيضاً فسق: أي: خرج<sup>(4)</sup>، ومن معاني الجدال: اللدد في الخصومة والقدرة عليها، والجدال: الممارسة<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين بالرفع والتنوين (فلا رفث ولا فسوق) محمولة على "أن (لا) بمعنى (ليس) فارتفع الاسم بعدها، لأنه اسمها، والخبر محذوف تقديره فليس رفث ولا فسوق في الحج، ودل عليه (في الحج) الثاني الظاهر"<sup>(6)</sup>.

وكثيراً ما يردد النحويون عبارة (حذف الأول لدلالة الثاني عليه أو العكس). ويجوز أن يكون (فلا رفث ولا فسوق) مرفوعين بالابتداء على أن (لا) نافية غير عاملة، وقوله (لا جدال) بفتح اللام على قراءة الإمامين أيضاً في موضع رفع بالابتداء على

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/ الأولى 1419هـ - 1928م، ج 1، 230.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2، 159.

<sup>(3)</sup> ينظر: اللسان، مادة (رف.ت).

<sup>(4)</sup> ينظر: اللسان، مادة (ف.س.ق) ج 7، 102.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللسان مادة (ج.د.ل) ج 2، 61، ومعاني القراء ج 1، 120.

<sup>(6)</sup> الكشف لمكي، ج 1، 335.

رأي سيبويه على أن (لا وما بعدها) في محل رفع، وما بعدها خبر، فيكون الخبر واحداً هو (في الحج) عن كل المبتدآت<sup>(1)</sup>.

قال ابن عقيل: (ت: 769هـ) "وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ(لا) وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ"<sup>(2)</sup>.

وكلا التوجيهين جازز في لغة العرب يقول الوراق: (ت: 381هـ) في عله: (واعلم أنك إذا رفعت ما بعد (لا) فعلى وجهين: أحدهما: بالابتداء، فإذا قدرت هذا التقدير استوت المعرفة والنكرة بعدها والوجه الثاني: أن تشبهها بليس فترفع الاسم بما فإذا قدرتها هذا التقدير لم تعمل أيضاً إلا في النكرة"<sup>(3)</sup>.

والمعنى كما يقول أهل العلم: إن الآية ظاهرها النفي، ومعناها النهي أي: فلا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا في الحج<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَأَذْنَىٰ آلَٰئِكَ تَرْتَابُونَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُ وَنَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ (سورة البقرة: 282).

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (سورة النساء 29).

جاء في اللسان أن تجر، وتجراً وتجارة بمعنى: باع وشري.<sup>(5)</sup>

قرأ الإمامان برفع (تجارة) في الموضعين، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم

بالنصب<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص205، والبحر، ص2، 282.

<sup>(2)</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص199.

<sup>(3)</sup> علل النحو، ص554.

<sup>(4)</sup> ينظر: البحر المحيط، ج2، 286.

<sup>(5)</sup> ينظر: لسان العرب مادة (ت.ج.ر.) ج1: 594.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، ج2: 178، 187.

والقراءة بالرفع تحتمل وجهين على أن تكون (كان) تامة مرة، وناقصة أخرى. وقد فرق علماء اللغة بين تمام (كان) ونقصانها فقالوا: سميت هذه الأفعال بالناقصة؛ لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن، وهذه الأفعال لا تدل إلا على الزمن، فنقصانها لتجردها من الحدث، وقال آخرون سميت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، بل تفتقر إلى المنصوب<sup>(1)</sup>.

**فالوجه الأول:** في رفع (تجارة) على أنها اسم لكان، وقوله (حاضرة) صفة للتجارة، وجملة (تديرونها) خبر كان.

**والآخر،** يجوز أن تكون (تجارة) فاعل لكان التامة؛ لأنها بمعنى وقع وحدث، والتوجيه الثاني ينطبق على هذا الموضع، وموضع سورة النساء<sup>(2)</sup> والمعنى على هذا التوجيه: إلا أن تقع تجارة.

والمعنى في آية البقرة أن الله تعالى أمر بالكتابة على سبيل الندب في كل معاملة، واستثنى منها التجارة الحاضرة التي يديرها الناس بينهم، فليس عليهم جناح في عدم الكتابة<sup>(3)</sup>. والله أعلم.

**الموضع الخامس:** قوله ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (سورة الأعراف 44).

قرأ الإمامان بإسكان النون مخففة من (أن)، ورفع (لعنة)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بتشديد (أن) ونصب (لعنة)<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين بتخفيف (أن) ورفع لعنة على أنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وقوله (لعنة الله) خبرها، والتقدير فأذن مؤذن بينهم أن الأمر والشأن، لعنة الله على الظالمين<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: معاني النحو، تأليف د/ فاضل صالح السامرائي، منشورات دار الفكر عمان، ط/ الرابعة 1430هـ - 2009م ج 1: 192.

(2) ينظر: معاني النحو للقراء، ج 1: 185، والبيان للعكيري، ص 127.

(3) ينظر: معاني الزجاج، ج 1: 311، ج 2: 36.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 202.

(5) ينظر: الموضح لابن أبي مرزوم، ص 232.

ويرى بعض النحويين أن الحرف (أن) إذا خفف جاز فيه الإعمال والإهمال، واشتروا له أن لا يدخل على المضمّر، فلا تقول إنك إلا في ضرورة<sup>(1)</sup>.  
يقول شارح المفصل: "قال صاحب الكتاب وتخفان [إنَّ أن] فيبطل عملهما ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر إعمالاً"<sup>(2)</sup>.  
ويفصل ابن يعيش: (ت: 643هـ) في المكسورة ثم يقول في المفتوحة: "وأما المفتوحة فإذا خففت لم تلغ عن العمل بالكلية ولا تصيّر بالتخفيف حرف ابتداء إنما ذلك في المكسورة؛ بل يكون فيها ضمير الشأن والحديث"<sup>(3)</sup>.  
وهذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فلا يقولون بتخفيفها لا عاملة ولا مهملة؛ لأن الخفيفة عندهم حرف ثنائي الوضع وليس مخففاً من الثقيلة<sup>(4)</sup>.  
وللمخففة من الثقيلة شواهد قرآنية كثيرة أعملت على قراءة وأهملت على أخرى<sup>(5)</sup>.

وفي تخفيف همزة (إن) يقول ابن مالك: (ت: 672هـ) في خلاصته:  
وإن تُخَفَّفَ أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن<sup>(6)</sup>  
الموضع السادس: قوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِؤُونَ﴾ (الروم: 10).  
قرأ الإمامان برفع قوله (عاقبة) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(7)</sup>.  
والعاقبة هي المصير، قال صاحب اللسان "عقب كل شيء، وعقبه، وعاقبته وعاقبة وعُقبته، وعُقباه، وعقباته: آخره"<sup>(8)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الارتشاف لأبي حيان، ج 3: 1271، م الجني الداني للمراي، ص 219.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل، ج 8: 71.

<sup>(3)</sup> السابق، ج 8: 72.

<sup>(4)</sup> ينظر: ارتشاف الضرب، ج 3: 1273.

<sup>(5)</sup> ينظر: الجني الداني للمراي، ص 218.

<sup>(6)</sup> شر ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص 190.

<sup>(7)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 258.

<sup>(8)</sup> ينظر: لسان العرب، مادة [ع.ق. ب] ج 6: 343.

وقراءة الإمامين برفع (عاقبة) على أنها اسم كان، وذكر الفعل مع عاقبة؛ لأن التأنيث مجازي، أو لحملة على المعنى، فالعاقبة والمصير بمعنى واحد. أما الخبر فيحتمل توجيهين: الأول: أن يكون لفظ (السوآى) هو الخبر، والمعنى: ثم كان عاقبة المسيئين السوآى، وهي جهنم التي أعدت لهم -عافانا الله- . والسوآى تأنيث الأسوأ، كما أن الحسنى تأنيث الأحسن. وعلى هذا التوجيه يكون قوله (أن كذبوا) في محل نصب مفعول لأجله أي: لأجل تكذيبهم.

**الثاني:** ويجوز أن يكون الخبر (أن كذبوا)، بمعنى: ثم كان عاقبة المسيئين التكذيب، فهم لم يظفروا من شركهم وكفرهم إلا بالتكذيب، وعلى هذا يكون لفظ (السوآى) في محل نصب مصدر لأساؤا، أو نعتاً لمفعول محذوف تقديره أساؤا الإساءة السوآى<sup>(1)</sup>. ولعل التوجيه الأول أقوى في المعنى لبيانه محط الفائدة، ومن ثم التعليل له بالفضلة، وفي كلا الوجهين فضل وسعة، تدلل على مرونة اللغة واتساع أفقها، وتغاير معانيها، ولا غرو في ذلك فقد توجت بالنتزيل المبين، كلام رب العالمين. والله الحمد.

هـ. ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالتبعية:

أولاً: النعت

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة النساء: 95).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب برفع الراء في قوله (غير) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(2)</sup>.

وجه كثير من المعربين قوله تعالى (غير) على أنها صفة لقوله (القاعدون)، وبعضهم يرى أن (غير) بدل وليست صفة، ومنهم من ذكر الوجهين.

<sup>(1)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمداني، ج 5: 187، والدار المصون ج 9: 34.

<sup>(2)</sup> ينظر النشر: ج 2: 189.

فالفراء: (ت: 207 هـ) ذهب إلى أن (غير) صفة للقاعدين بقوله: "ترفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين"<sup>(1)</sup>.

وهو رأي الأخفش: (ت: 215 هـ) في معانيه<sup>(2)</sup>، وابن خالويه: (ت: 370 هـ) في كتاب إعراب القراءات السبع<sup>(3)</sup>، والهمداني (ت: 643 هـ) في كتابه الفريد<sup>(4)</sup>، وغيرهم.

ويرى الأصفهاني في كتابه كشف المشكلات أن (غير) بدل أو صفة<sup>(5)</sup>، أما أبو حيان: (ت: 754 هـ) فيقول: إن بعض العلماء وجهوا الرفع على الصفة، وبعضهم أجاز البدل، وهو يرى أن البدل أفصح؛ لأن الموضوع جاء بعد نفي فالأفصح فيه البدل، أو النصب على الاستثناء ثم الوصف أو الصفة في المرتبة الثالثة<sup>(6)</sup>.

ويضيف في توجيهها أنه "قد تقرر أن غيراً نكرة في أصل الوضع، وإن أضيفت إلى معرفة هذا هو المشهور، وإن كانت قد تتعرف في بعض المواضع، فجعلها هنا صفة يخرجها عن أصل وضعها إما باعتقاد التعريف فيها، وإما باعتقاد أن القاعدين لما لم يكونوا ناساً معينين كانت الألف واللام فيه جنسية"<sup>(7)</sup>.

ويأتي تلميذه السمين: (ت: 756 هـ) ويوجه (غير) بتوجيهين جعل البدل أولى من النعت بقوله: "أظهرهما: أنه على البدل من القاعدين، وإنما كان أظهر؛ لأن الكلام نفي... والثاني: أنه رفع على الصفة لـ (قاعدون) ولا بد من تأويل ذلك لأن (غير) لا تتعرف بالإضافة ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً"<sup>(8)</sup>.

وأرى أن توجيه (غير) بدلاً لا اعتراض عليه من الناحية النحوية لأنك "تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد، معرفتين كانا أو معرفة ونكرة أو مضمراً ومظهراً

(1) معاني القرآن، ج 1: 83.

(2) ينظر معاني الأخفش، ص 379.

(3) ينظر: إعراب القراءات السبع، ج 1: 126.

(4) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 2: 327.

(5) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات، ج 1: 320.

(6) ينظر: البحر المحيط، ج 4: 35.

(7) البحر المحيط، ج 4: 35.

(8) الدر المصون، ج 4: 76.

أو مضميرين أو مظهرين<sup>(1)</sup>، والمعتضون على كون (غير) صفة يرون أن الموصوف (معرفة) وهو القاعدون، وأن (غير) نكرة لا تقبل التعريف لإبهامها، وإن أضيفت، يقول ابن السراج (ت: 316هـ) "فأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أضفن إلى المعارف لم يتعرفن؛ لأنهن لم يخصصن شيئاً بعينه"<sup>(2)</sup>.

وهذا موطن الاعتراض أن توصف المعرفة بالنكرة، لاسيما (غير) فقد تباينت آراء العلماء فيها - غير - فمنهم من يرى أنها نكرة شديدة الإبهام لا تعرف، ومنهم من يقول إنها نكرة ثم يميز أن تكون في بعض أحوالها صفة لمعرفة بضوابط معينة كما سيتبين من خلال البحث.

ويسوق أبوحيان رأي ابن السراج السابق في كتابة الارتشاف ثم يردفه برأي المبرد بقوله: "وذهب المبرد إلى أنه لا يتعرف (غير) بحال"<sup>(3)</sup>.

وبرجوعي إلى كتاب المبرد - المقتضب - وجدت له أكثر من رأي فقد جاء في (باب مجرى نعت النكرة عليها) وجعل (غير) من النكرات التي تبقى على تنكيرها ولا تفيدها الإضافة<sup>(4)</sup> ثم أجاز أن تكون (غير) صفة للنكرة أو المعرف بالألف واللام على غير معهود مثل (وقد أمر بالرجل غيرك فيكرمني)<sup>(5)</sup>.

ويأتي في باب الاستثناء بغير ويضرب مثلاً بقوله: "لقيت القوم غير زيد، على النعت، إذا كان القوم على غير معهود، وعلى البدل"<sup>(6)</sup>.

وهنا أجاز أن تكون (غير) صفة؛ لأن (أل) في القوم بمثابة الجنسية أي: في حكم النكرة.

ثم يقول: "والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) نكرة محضة ألا يكون نعتاً فأما قول الله -عز وجل- (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) فإن غيراً تكون على ضروب:

(1) المقتضب لأبي العباس المبرد، ج 4: 295.

(2) الأصول، ج 2: 5.

(3) الارتشاف، ج 4: 1803.

(4) ينظر: المقتضب، ج 4: 289.

(5) ينظر: السابق ج 4: 411.

(6) السابق، ج 4: 423.

تكون نعتاً للذين؛ لأنها مضافة إلى معرفة ... وتكون حالاً فتنصب ... ويكون بدلاً<sup>(1)</sup>.

وهنا أجاز كون (غير) صفة (للذين) وعلّة ذلك أنها أضيفت إلى معرفة، أي: اكتسبت من المضاف إليه شيئاً من التعريف.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المبرد قد أعرب (غير) مرة نعتاً وقد أسبقها بمعرّف غير معهود، وأجاز (غير) في الفاتحة نعتاً (للذين) معللاً ذلك بأنها أضيفت إلى معرفة، كما سبق ذكره.

أما ابن مالك (ت: 672هـ) فيرى هو أيضاً بأن (غير) نكرة وإن أضيفت إلى معرفة غير أنه يستثني ما إذا وقعت (غير) بين ضدين بقوله "وقد يُعنى بـ(غير) ومثل) مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضدين"<sup>(2)</sup>.

ثم يقول وجعل بعض العلماء (غير) في الفاتحة منه لوقوعه بين متضادين<sup>(3)</sup>. ويأتي ابن هشام: (ت: 761هـ) ويقول إن (غير) تستعمل صفة للنكرة، والمعرفة القريبة منها كما في قوله تعالى (صراط الذين) ونعتها (غير)، لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولأن (غيراً) إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها<sup>(4)</sup>.

وبناءً على ما تقدم فإن قوله ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، تكون صفة لقاعدين من عدة أوجه:

أولها: أن القاعدين وإن عُرِّفت فهي مبهمّة؛ لأنه لا يقصد بهم قوم بأعيانهم فهو في حكم النكرة وإن كان معرّفاً، أو بنيتها المعرفة، ومدلوله النكرة، فشاكله قوله (غير) الذي يستفاد منه الإبهام، فكل قاعد غير ضرير لا يساوي المجاهد.

(1) المقتضب، وكذا الصفحة.

(2) شرح التسهيل، ج 3: 92.

(3) ينظر السابق، وكذا الصفحة.

(4) ينظر: المغني لابن هشام الأنصاري، حققه الفاحوري، منشورات دار الجليل، بيروت، لبنان، ط/ الثانية، 1417هـ—

1997م، ج 1: 267.



**الثاني:** أن المبرد أحاز (غير) في الفاتحة نعتاً لإضافته إلى معرفته، و(غير) في هذا الموضع مضاف إلى ما أضيف إلى ما فيه (أل) (غير أولى الضرر)، فهو حمل على حمل، أو على الاعتداد بأن الإضافة أسبغت عليها شيئاً من التعريف فيكون المنعوت معرفة، والنعت معرفة.

**الثالث:** أن غير إذا وقعت بين ضدين يُحكّم بتعريفها، فقد وقعت هنا بين ضدين فالقاعد الباقي هو غير المهاجر الضارب في سبيل الله، وقرينته قوله في البداية (لا يستوي) فكل واحد في درجة ومقام، وقد استعمل رب العزة في القرآن (لا يستوي) بين الضدين فقال "هل يستوي الأعمى والبصير، أم هل تستوي الظلمت والنور" فدل على الضدية، وهنا جاز أن تكون صفة ؛ لأنها لم تخرج عن ضوابط ابن هشام السابقة.

وبعد فقد اتفق كثير من المعريين على قوله تعالى ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ على قراءة الجر في (غير) على إعراب (غير) نعتاً لقوله (التابعين)؛ لأنهم غير مقصودين بأعيانهم<sup>(1)</sup>، وهذا الموضع يشابه الموضع السابق. والله أعلم.

ولما قرر كثير من العلماء أن (غير) تتعرف في بعض أحوالها، وهذه الأحوال تواكبت مع هذا الموضع كان إعراب (غير) صفة هنا قوياً ولعله أولى لما تقدم من أدلة وحجج. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ (الإنسان: 21).

قرأ الإمامان برفع قوله (خضّر)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين برفع (خضّر) على أنه صفة لثياب، والقراءة بالرفع فيها مشاكلة لأنهما اتفقا في الجمع (ثياب، خضّر)، قال الزجاج: (ت: 311هـ) "فمن قرأ (خضّر)

(1) ينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 267.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 296.

[بالرفع] فهو أحسن؛ لأنه يكون نعتاً لثياب، فلفظ الثياب لفظ جمع، وحضُر لفظها لفظ الجمع<sup>(1)</sup>.

وعلى القراءتين - الرفع والجر - فإن (حضر) لا تخرج عن كونها صفة إما لثياب على الرفع، أو لسندس على الجر. وهي ثياب أهل الجنة من حرير وذهب.

وقد ورد الخلاف في لفظ (استبرق) وقد تناولته في مطلب العطف من هذا المبحث.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (البروج: 15).

قرأ الإمامان برفع قوله (المجيد)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(2)</sup>.

والمجيد هو الكريم، ورفع على أنه صفة لرب العزة - جل شأنه - فالمجيد صفة

لـ(ذو)، أي كأنه قال، وهو الغفور، وهو المجيد<sup>(3)</sup>.

وقد أجاز العلماء وجهاً آخر وهو أن يكون خبراً بعد خبر من باب تعدد

الأخبار<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

ثانياً: البدل

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾

(البقرة: 184)

قرأ الإمامان برفع فدية منونة، ورفع طعام، وإفراد مسكين، وقد وافقهما كثير من

الأئمة، وقرأ غيرهم برفع فدية من دون تنوين، وجر طعام على الإضافة<sup>(5)</sup>.

والفدية والمفاداة من معانيها أن تدفع رجلاً وتأخذ رجلاً، وأفدى إذا أعطى رجلاً

وأخذ مالاً، والفداء أن تشتريه، والفداء محدود بالفتح: الأنبار وهو جماعة الطعام من

الشعير والتمر والبُر ونحوه، والفداء الكدس من البُر<sup>(6)</sup>.

(1) معاني الزجاج، ج 5: 204.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 299.

(3) ينظر: التبيان للعكبري، ص 580، والموضح لابن أبي مريم، ص 822.

(4) ينظر: الدر المصون للسمين، ج 10.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 170.

(6) ينظر: لسان العرب، مادة (ف. د. ي)، ج 7: 45.

وقراءة الإمامين برفع (طعام) يحتمل أن يكون لفظ (طعام) جاء بدلاً من المبتدأ المنون (فدية)، فارتفع بارتفاعه، قال مكّي: (ت: 437هـ) "ووجه القراءة بغير الإضافة أنه سمى الشيء الذي يفدى به الصيام فدية، تمّ أبدل الطعام منه، بدل الشيء من الشيء، وهو هو، فبين الله من أي نوع هي، أبا لطعام أو غيره" (1).

والبديل من شأنه أن يزيد المبدل منه في البيان والإفهام، وفي هذا السياق يقول: الوراق: (ت: 381هـ) "وأما البديل فالغرض منه أن يجمع المخاطب البديل والمبدل منه، على أنه قد يجوز أن يفهم بالبديل منه وحده، وقد يجوز أن يفهم بهما جميعاً" (2).  
وقد أفاد اختلاف الإعراب في بيان المعنى، فالقراءة بالإضافة خصصت الفدية، والقراءة بالرفع جعلت الإطعام هو عين الفدية.

فكلا الوجهين يعاضد كل منهما الآخر، مع اتساع في المعنى، وبيان في التفسير.  
وقد أجاز بعض اللغويين وجهاً آخر وهو أن يكون لفظ (طعام) خيراً ارتفع بمبتدأ محذوف مقدر كأنه قال: (فدية هي طعام مسكين واحد) (3).

وأرى أن الوجه الأول أوجه لما في الثاني من تأويل وتقدير، والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ (النساء: 66)

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب برفع (قليل) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب (4).

وتتوجه قراءة الإمامين على أن الجملة جاءت في سياق كلام تام غير موجب، فقد سبقت بنفي (ما) وفي مثل هذه الحالات يجيز العلماء إتباع ما بعد (إلا) لما قبلها أو النصب على الاستثناء، سواء أكان ما قبلها نكرة أم معرفة، مظهراً أم مضمراً، فالتطابق بين البديل والمبدل منه ليس بشرط، بل "يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة" (5)، غير أن الإتيان عند اللغويين أفضل من النصب، ويستدل

(1) الكشف، 1: 332.

(2) علل النحو، ص 531.

(3) ينظر: التبيان للعكبري، ص 88.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 188.

(5) شرح المفصل لابن عيش، ج 3: 68، وينظر: معاني القرآن، ج 1: 166.

المبرد: (ت: 285هـ) على وجه الرفع في باب المستثنى من النفي بقوله: "ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيداً. أما النصب فعلى ما فسرت لك، وأما الرفع فهو الوجه"<sup>(1)</sup>.

أما أبو جعفر النحاس: (ت: 338هـ) فيجزم بأن الرفع أوجه عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود، لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل المعنى"<sup>(2)</sup>. فالرفع على البدل أو النصب على الاستثناء هو حقيقته إخراج واحد في المعنى، غير أن في البدل فضل مشاكلة وربط ما قبل (إلا) بما بعدها"<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالرفع والنصب هو اعتماد اللغتين، لأنهما وردتا في المتواتر، وعن الأئمة الثقات المشهورين. والله أعلم.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى ﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ (المائدة: 95).

قرأ الإمامان برفع (كفارة) مع التنوين، ورفع (طعام)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم برفع كفارة من دون تنوين وجر (طعام)، ولا خلاف بينهم في لفظ (مساكين) بالجمع<sup>(4)</sup>.

والكفارة ما كُفِّرَ به من صدقة أو صوم أو نحوه، وسميت كفارة، لأنها تكفر الذنوب أي: تسترها<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين برفع (طعام) على أنه بدل من (كفارة) إذ هي من جنسه، ويجوز أن يكون عطف بيان<sup>(6)</sup>، وكثيراً ما يردد النحويون كلما جاز أن يعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدلاً<sup>(7)</sup> إلا ما استثنوه من ذلك، وفي هذا السياق يقول ابن مالك: (ت: 672هـ) "قد تقدم أن عطف البيان لا بد من موافقته المتبوع في التعريف والتنكير،

<sup>(1)</sup> المقتضب، ج 4: 394.

<sup>(2)</sup> إعراب القرآن، ج 1: 224.

<sup>(3)</sup> ينظر شرح المفصل، ج 2: 82.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 192.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللسان مادة (ل ف ر)، ج 7: 692.

<sup>(6)</sup> ينظر: الدر المصون للسمين، ج 4: 425.

<sup>(7)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل بتحقيق محي الدين عبد الحميد، ص 444.

والبديل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، فكل عطف بيان قد يجوز جعله بدلاً إلا إذا اقترن بأل بعد منادي نحو: يا أحنانا الحارث، أو عطف على مجرور بإضافة صفة مقرونة بأل وهو غير صالح للإضافة إليه<sup>(1)</sup>.

ولا أرى فرقاً بين الإعرابين فكلاهما جاء لإيضاح المعنى وهما متفقان في أن كلا منهما تابع، فالمقصود في عطف البيان الأول، والثاني بيان له، والمقصود في البديل الثاني لأتهما اسمين، ولما كان الثاني، أشهر وقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالبساط للثاني<sup>(2)</sup>، فالمعنى يفهم بالثاني من خلال الأول أو يزداد الأول بالثاني وضوحاً والله أعلم. **الموضع الرابع:** قوله تعالى ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: 59).

قرأ الإمامان برفع الراء في قوله (غيره) وضم الهاء أينما ورد شبه بعض هذه الآية، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بجر الراء، وكسر الهاء<sup>(3)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين برفع (غيره) على أنه بدل من قوله (إله)، فلفظ (إله) مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظاً، كما في قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: 62)، فكما أن لفظ الجلالة (الله) مرفوع على البديل من قوله (من إله) على الموضع، فكذلك ارتفع (غيره) على البديل من (من إله)، فارتفاعهما محمول على المحل<sup>(4)</sup>.

ولما احتمل المبتدأ (إله) الرفع على الموضع، والجر على اللفظ، احتمل (غيره) الوجهين أيضاً على القراءتين، قال السمين: (ت: 756هـ) "والرفع على النعت أو البديل من موضع (إله)، لأن (من) مزيدة فيه، وموضعه رفع"<sup>(5)</sup>.

ويرى بعض العلماء أن الخبر هو الجار والمجرور المقدم (لكم)، ويرى بعضهم أنه محذوف مقدر أي: (ما لكم من إله غيره في الوجود) وأرى أن يحمل الرفع على البديل دون

<sup>(1)</sup> شرح التسهيل لتحقيق محمد عبدا لقادر عطا وآخرين، ج 3: 187.

<sup>(2)</sup> ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 3: 74.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر: ج 2: 203.

<sup>(4)</sup> ينظر: الحجة لابن خالويه، ص 157، وينظر: الموضع لابن أبي مريم، ص 335.

<sup>(5)</sup> الدر المصون، ج 5: 354.

النعته، لأن النعت يكثر في المشتقات دون الجوامد، والبدل يُكون في الجوامد دون المشتقات<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (فاطر: 3).

قرأ الإمامان برفع (غيره)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بجر الراء<sup>(2)</sup>. وقد وجه بعض العلماء هذا الموضع كسابقه، فاحتمل على ذلك "أن يكون (غير) استثناء بمترلة (إلا)، فيكون بدلاً على الموضع أيضاً كأنه قال: هل خالق إلا الله، والخبر على هذا محذوف، والتقدير: هل في الوجود أو موجود"<sup>(3)</sup>.

فقوله تعالى (خالق) مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظاً، لأنه سبق بحرف الجر. ويرى بعض النحويين أن قوله (غير) وقع صفة (خالق) وارتفع على المحل، ويترتب على هذا التوجيه أن يكون الخبر محذوفاً تقديراً، أو يكون قوله (يرزقكم) الظاهر في الآية<sup>(4)</sup>.

ولعل كون (يرزقكم) هو الخبر أولى لعدم التقدير، ولأن سياق الآية قبله قد ذكّر بنعم الله على البشر فقد قال (يأيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم)، والرزق من أكبر النعم على الإنسان، ولأن مفاد الخبر عليه. والله أعلم.

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَىٰ نَزَاعَةٌ لِّلشَّوٰى﴾ (المعارج: 16).

قرأ الإمامان برفع قوله (نزاعة) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(5)</sup>. وقراءة الإمامين بالرفع في قوله (نزاعة) بين العلماء فيها أكثر من وجه، فمنهم من يرى أنها (خبر) ثانٍ لـ (إن)، واسمها الضمير (ها) وخبرها الأول (لَطَىٰ)، والثاني (نزاعة) من باب تعدد الأخبار.

ومنهم من يرى أنها خبر لمبتدأ محذوف أي: (هي نزاعة).

(1) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 3: 72، وشرح ابن عقيل، ص 431.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 263.

(3) الموضع لابن مريم، ص 630.

(4) ينظر: الدرر المصون للسمين، ج 9: 212.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 292.

ومنهم من يرى أن (لَطَى) خبر (إن)، و(نزاعة) بدل من لَطَى أي على تقدير (كلا إنها نزاعة<sup>(1)</sup>).

وأرى أن إعراب (نزاعة) بدل من (لَطَى) حسن، لأن الهاء في (إنها) ضمير يعود على النار من واقع دلالة الآيات السابقة، فذكر العذاب دل على عود الضمير على النار، كما احتمال قيام البديل مقام المبدل منه، أو ازداد به بياناً ومعنى<sup>(2)</sup>، واستغنى هذا التوجيه عن التقدير على الرأي الذي يرى بأن نزاعة خبر لمبتدأ محذوف مقدر، ولو كان مراداً هذا الابتداء لذكره، فقد جاء في قوله تعالى في سورة المؤمنين بعد أن ذكر حال الكافرين والمنافقين وطلب الرجوع للدنيا قال في حقهم (كلا إنها كلمة هو قائلها) على مثل قوله "كلا إنها لَطَى نزاعة للشوى، ففي قوله (كلمة) و(لَطَى) خبر (إن) فبيّن الإعراب الظاهر إعراب المقدر، ثم بينت الآية أن التقدير لمبتدأ محذوف بعيد في سورة المعارج، لأنه غير مراد، وهو مراد في الثانية فقال (هو قائلها) فهي جملة من مبتدأ وخبر، فضلاً على أن أكثر المعربين الذين اطلعت على آرائهم ذكروا البديل وجهاً أساساً من توجيهاتهم. والله أعلم.

### ثالثاً: العطف

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (البقرة: 210).

قرأ الإمامان برفع لفظ (الملائكة)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ أبو جعفر<sup>(3)</sup> بالجر<sup>(4)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين أن لفظ (الملائكة) عطف على لفظ الجلالة قبله، ولعل المقصود هو أمر الله من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذه السياقات كثيرة في كلام العرب عند أمن اللبس.

(1) ينظر: إعراب القراءات لابن خالويه، ص352، والمشكل لمكي، ص707، وحجة القراءات لأبي زرع، ص723.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج3: 66.

(3) ينظر: النشر، ج2: 171.

(4) ورد في كتاب المبسوط في القراءات العشر للقلانسي بتحقيق جمال الدين محمد شرف، ط/ دار الصحابة، 2006،

ص79، (قرأ أبو عمرو بالخفض في قوله (والملائكة) وهو خطأ؛ لأن القراءة بالخفض هي قراءة أبي جعفر، وليست لأبي

عمرو)، ينظر: نشر، ج2: 171، شرح وطيبة النشر، ص238. والبدور الزاهرة للقاضي، ص46.

ومما يدل على مقصود الحذف قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل: 33)، وإسناد الإتيان إليه - جل شأنه - في الآية السابقة لتفخيم وتعظيم الأمر في هذا الشأن<sup>(1)</sup>.

يقول الزجاج في معانيه: (ت: 311هـ): "فالمعنى ينظرون إلى أن يأتيتهم الله والملائكة، والرفع الوجه المختار عند أهل اللغة في القراءة"<sup>(2)</sup>.

وكله صحيح فصحيح يقوي بعضه بعضاً ويعاضد بعضه بعضاً. والله الحمد.  
الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ (التوبة: 61)

قرأ الإمامان برفع قوله (ورحمة) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(3)</sup>.  
ووجه قراءة الرفع أنه عطف على قوله (أذن) أي: هو مستمع خيرٌ ورحمة،  
(وأذن)، خبر لمبتدأ محذوف، وعطف عليه ورحمة<sup>(4)</sup>، وأجاز بعضهم أن يكون (ورحمة) عطف على قوله (يؤمن) لأنها في محل رفع صفة لـ(أذن) تقديره (أذن مؤمن ورحمة)<sup>(5)</sup>.  
وأرى أن التوجيه الأول أولى لما فيه من المشاكلة بين المتعاطفين.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 107).

قرأ الإمامان بإثبات الواو قبل قوله (الذين)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون الواو<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للنيسابوري، تحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد، منشورات جامعة أم القرى، ط/ الأولى 1419هـ - 1998م، ج 1: 204، والكتاب الفريد وللمنتجب الهمداني، ج 1: 488.

(2) معاني القرآن وإعراب، ج 1: 241.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 210.

(4) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 374.

(5) ينظر: الدر المصون للسمين، ج 6: 74.

(6) ينظر: النشر، ج 2: 211.



والقراءة بالواو ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام وهي قراءة المدنيين - أبي جعفر ونافع - وابن عامر، ورسمت في مصاحف غيرهم من دون الواو<sup>(1)</sup>. وتتوجه قراءة الإمامين بالواو على أنه عطف على ما قبله وهو قوله تعالى (وآخرون مرجون)، قال الهمداني: (ت: 643)، "عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم، أي: ومنهم الذين اتخذوا فيكون عطف جملة على جملة"<sup>(2)</sup>.

وأجاز العكبري: (ت: 616هـ) وجهاً آخر وهو أن يكون الاسم الموصول مبتدأ، وخبره قوله تعالى (أفمن أسس بنيانه) والعائد على المبتدأ من الجملة محذوف بتقدير أي: منهم، فحذفه للعلم به<sup>(3)</sup>.

والعطف في الآية فيه تتابع لأن سياق الآيات السابقة لهذا الموضع تسرد أحوال المنافقين وأعمالهم فقال قبل هذا الموضع (وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ) ثم قال (وآخرون اعترفوا بذنوبهم) ثم قال (وآخرون مرجون لأمر الله) إلى أن قال (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً)، فالابتداء استئناف، والعطف سرد وتتابع لأحوال المنافقين وكشف لحقيقة أمرهم وفعلهم. والله أعلم.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾ (الرعد: 4).  
قرأ الإمامان برفع الأسماء الأربعة (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ، وغيرٌ) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالجر فيها<sup>(4)</sup>.

ووجه الرفع في قراءة الإمامين أنه عطف (زرع ونخيل) على ما سبقها وهو قوله (وفي الأرض قطعٌ)، أما (صنوان) فهو صفة لـ(نخل) فارتفع بارتفاعه، وعُطف عليه (غير)<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص 501.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 3: 318.

<sup>(3)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 318.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 223.

<sup>(5)</sup> ينظر: الكشف لمكي، ج 2: 130.

والمعنى في قوله تعالى في وصف النخل (صنوان وغير صنوان) أي: أنه منه ما يخرج على اثنين ومنه ما يخرج على واحد، جاء في اللسان "والصنوا: المثل وأصله أن تطلع نخلتان من عرق واحد ... وجمعه صنوان، وإذا كانت نخلتان أو ثلاث أو أكثر أصلها واحد منها صنوٌ والاثنان صنوان، والجمع صنوانٌ برفع النون"<sup>(1)</sup>.

وإذا نظرت إلى القراءة بالعطف على المرفوع (قطعٌ) وجدته أبعد من العطف على قوله (وجنتٍ) المحرور، وبالتالي يكون العطف على الأقرب أولى من العطف على الأبعد، غير أن أبا عمرو بن العلاء سئل عن قراءته فقبل له كيف لا تقرأ بالجر؟ فقال: الجنات لا تكون من الزرع فذهب إلى أن الزرع وما بعده مردود على قوله (قطع) أي: كأنه قال في الأرض قطع متجاورات، وفيها جنت وفيها، زرع ونخيل<sup>(2)</sup>.

والقراءة بالرفع أو بالجر لا تناقض بينهما في المعنى، فكلتا القراءتين تذكر بنعم الله وأنه أخرج الثمر مختلفاً ومتنوعاً والبسيطة واحدة، وكل ذلك من نعم الله على عباده. والله الحمد.

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ (الجمانية: 32).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب برفع (الساعة)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(3)</sup>.

والقراءة برفع الساعة تتوجه على وجهين: "أحدهما أن تعطفه من الأول فتعطف جملة على جملة على معنى (وقيل: الساعة لا ريب فيها) والوجه الآخر أن يكون المعطوف محمولاً على موضع (إن) وما عملت فيه وموضعها الرفع"<sup>(4)</sup>.

ويجوز إعرابها مبتدأ وما بعدها خبر، وإلى هذا الوجه ذهب الهمذاني، والسمين الحلبي<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> لسان العرب لابن منظور، مادة (ص، ن، و)، ج 5: 414.

<sup>(2)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 2: 219.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 278.

<sup>(4)</sup> حجة القراءات لأبي زرع، ص: 662.

<sup>(5)</sup> ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 5: 595، وينظر: الدر المصون للسمين، ج 9: 656.

ومما يقوي وجه الرفع قوله تعالى (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين)، وقوله تعالى (أن الله بريء من المشركين ورسوله) فارتفع المعطوف بعد تمام جملة (إن) في الآيتين.

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ (الرحمن: 12).

قرأ الإمامان برفع الأسماء الثلاثة، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ بعضهم بنصب الثلاثة، وبعضهم بجر الريحان<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالرفع تتوجه على أن الأسماء الثلاثة تابعة لما قبلها وهو قوله تعالى (فيها فاكهة والنخل)، (فعطف الحب) (صفته والريحان) على فاكهة، أي: كأنه قال: فيها فاكهة والنخل والحب والريحان<sup>(2)</sup>.

ومع اختلاف الأوجه الإعرابية فإن المعنى واحد، فالضمير في قوله (فيها فاكهة) عائد على الأرض، وذكر رب العزة بمخرجاتها من الفاكهة والثمار والحبوب مما يأكل الناس والأنعام. والله أعلم.

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ (الواقعة: 22: 23).

قرأ البصريان بالرفع في قوله (وحور عين)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالجر فيها<sup>(3)</sup>.

والقراءة برفع (حور عين) جعل لها العلماء أكثر من توجيه، فمنهم من يرى أن لفظ (حور) معطوف على الضمير المستكن في قوله (متكئين)، أو في قوله (متقابلين)، ومنهم من يرى أنه معطوف على قوله (ولدان)، أي: يظفن عليهم كالولدان<sup>(4)</sup>.

ويرى مكى بن أبي طالب: (ت: 437هـ) أن من رفع "حمله على المعنى، لأن معنى الكلام: فيها أكواب وأباريق، فعطف (وحور عين) على المعنى ولم يعطف على اللفظ"<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 284.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 753.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 286.

<sup>(4)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 6: 81.

وأرى أن هذا التوجيه فيه شيء من التعسف في الصناعة، لأنه سبق بقوله (يطوف)، والطواف يكون بمرور الولدان على المنعمين بالكؤوس والأباريق تكريماً لأهل الجنة، فالمقام مقام تكريم وإجازة، وليس مقام ذكر محاسن الجنة وما أعده الله للمتقين. ولعل الرفع حمل على تقدير خبر مقدم أي (ولهم حورٌ عِينٌ)، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحويين<sup>(2)</sup>.

وأرى أن إعراب قوله (حور) مبتدأ أولى لكونه موصوفاً، أو أنه مبتدأ وخبره مقدر، والسياق العام للآية يتحدث عن أهل الجنة وما أعده الله لهم، فساق أولاً ما تشتهيهِ النفس للبطن فذكر الأكواب والأباريق، والكؤوس، والفاكهة واللحم، ولما كان هذا كله من المأكول والمشروب تتابع العطف بالجر فيه، ويحتمل الطواف بتلك الأشياء، ثم ارتفع الاسم الموصوف (حور عِين) ليبين أن شيئاً آخر تشتهيهِ النفس أعده الله للمؤمنين وهي الحور العِين، وهي غير مأكولة ولا مشروبة كما السابق، فلما اختلف الثاني في النوع اختلف في الإعراب فعطف -رب العزة - وأكد باسمية الجملة بتقدير (ولهم حور عِين)، أو (حور عِين كذلك) وعطف جملة على جملة.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: (ت: 672هـ) "فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرة أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف، وجعل من عطف الجمل"<sup>(3)</sup>.

وقد عطف الفعل على الاسم والعكس كما ورد في الذكر الحكيم وغيره من المنظوم والمنثور<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ (الإنسان: 21).

<sup>(1)</sup> مشكل إعراب القرآن، ص 661.

<sup>(2)</sup> ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 340، والبيان في إعراب غريب القرآن لابن الانباري، ج 2:

415.

<sup>(3)</sup> شرح التسهيل، ج 3: 229.

<sup>(4)</sup> السابق، ج 3: 240.

قرأ الإمامان برفع قوله (خضر)، وجر قوله (إستبرق) وقد وافقهما بعض القراء،  
وقرأ غيرهم بجر الأول ورفع الثاني، وقرأ بعضهم برفعهما<sup>(1)</sup>.  
وقراءة الإمامين برفع (خضر) على أنه صفة لثياب، وجر (إستبرق) على (سندس)  
فيكون المعنى (ثيابٌ خُضِرُ من سندس، ومن إستبرق) فعلى قراءة الإمامين بجر إستبرق  
يكون الإستبرق أحضر أيضاً<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

---

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 296.

<sup>(2)</sup> ينظر: أعراب القرآن للنحاس، ج 5: 68.

## المبحث الثاني المواضع المختلف فيها بين الرفع وغيره

ما اختلفا في قراءته بين الرفع وغيره:

الموضع الأول قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: 219).

قرأ الإمام أبو عمرو - منفرداً - برفع (العفو)، وقرأ يعقوب بالنصب وقد توافقت قراءته مع جمهور القراء. (1)

ورد في اللسان من معاني العفو: الفضل، وعفوت الرجل: إذا طلبت فضله.

وعفو المال: ما يفضل عن النفقة. (2)

وتوجيه قراءة أبي عمرو برفع (العفو) محمولة على أن (العفو) خبرٌ لمبتدأ محذوف مقدر بحكم السؤال قبله، فالرفع على أن (ما) استفهام و(ذا) موصول، ف"إن جعلت (ذا) بمعنى الذي كان الاختيار الرفع وجاز النصب، وإن جعلت (ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب، وجاز الرفع" (3).

فعلى هذه القراءة قدر العلماء أن تكون (ما) الاستفهامية مبتدأ، و(ذا) الموصولة بعدها خبر، أي: كأنه قال: ما الذي ينفقونه، وينفقون صلة الموصول، وحذف العائد جوازاً، وكان الجواب نظير السؤال تقديره: (الذي ينفقونه العفو)، فيكون العفو خبراً لمبتدأ محذوف. وحسن الوجه للمشكلة بين وجه السؤال ووجه الإجابة.

وإذا ارتبط (ما) أو (من) بـ(ذا) فاللغة تحتمل أن يكونا اسماً واحداً (ماذا)، ولك أن تجعل الأول استفهاماً، والثاني موصولاً، وقد عقد سيبويه: (ت: 180هـ) لارتباط (ذا) بـ(ما) باباً بين فيه وجه النصب على تقدير، والرفع على تقدير فقال: "هذا باب إجراءاتهم (ذا) وحده بمتزلة الذي، وليس يكون كالذي إلا مع (ما) و(من) في الاستفهام، فيكون ذا بمتزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام، وإجراءاتهم إياه مع ما بمتزلة اسم واحد، أما إجراءاتهم ذا بمتزلة الذي فهو قولك، ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ... وأما إجراءاتهم إياه

(1) ينظر: النشر، جـ 2: 171.

(2) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (ع، ف، ا)، جـ 6: 340.

(3) إعراب القرآن للنحاس، جـ 1: 111، وينظر: المعنى لابن هشام، جـ 1: 490.

مع (ما) بمترلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً، كأنك قلت ما رأيت، ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول خيراً<sup>(1)</sup>.

ومما يعاضد قراءة أبي عمرو - وإن كان منفرداً - اتفاق القراء في المتواتر على رفع قوله (أساطير) من قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (النحل: 24)، فأساطير خبر لمبتدأ مقدر محذوف<sup>(2)</sup>.

أما قراءة يعقوب - ومعه جمهور القراء - فعلى أن السؤال - (ماذا) مجتمعة، وقد وقع (ماذا) مفعولاً لينفقون تصدّره، أي: بتقدير ينفقون ماذا؟ فكانت الإجابة (ينفقون العفوى)<sup>(3)</sup>.

وحصل التشاكل بين السؤال والإجابة.

وأرى أن القراءتين متقاربتان في التوجيه، وقد اختار مكّي وجه النصب؛ لأن جمهور القراء عليه.

وكلا الوجهين تواتر عن الأئمة المشهورين القراء البارعين.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة: 40).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع قوله (كلمة الله)، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بالنصب<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو جاءت على الاستئناف والفصل مما قبلها، فـ(كلمة الله) مبتدأ مرفوع، وخبره الجملة الاسمية بعده (هي العليا)<sup>(5)</sup>.

وعلى هذا التوجيه الكلام مستأنف بالواو، وليس على العطف وإن كان السياق يقتضيه، غير أنه على الرفع توافق مع الفصل بين معنى الجملتين.

<sup>(1)</sup> (الكتاب، ج 2: 416).

<sup>(2)</sup> ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأصبهاني، ج 1: 161.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكشف لمكي، ج 1: 341.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر ج 2: 210.

<sup>(5)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص: 311.

أما قراءة الإمام يعقوب بنصب (كلمة الله) فعلى العطف مما قبلها، قال ابن أبي مريم: (ت: 565هـ) "والوجه أن (كلمة الله) معطوفة على المفعول الأول لجعل، وهو (كلمة الذين كفروا) والتقدير: جعل كلمة الذين كفروا السفلى وجعل كلمة الله هي العليا فـ(كلمة الله) معطوفة على المفعول الأول و(العليا) معطوفة على المفعول الثاني".<sup>(1)</sup> وقراءة يعقوب وصفها مكى بأن فيها بُعداً في المعنى؛ لأن كلمة الله لم تزل عالية، وفيها بعدٌ في الإعراب؛ لأنه يلزم ألا يظهر الاسم، وإنما كان التقدير (وجعل كلمته).<sup>(2)</sup> والعكبري (ت: 616هـ) ينتقد العطف لما فيه من خلل في المعنى ويتهم القراءة بالضعف حسب رأيه؛ لأنه يرى أن في النصب (دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى فصارت عليا وليس كذلك)<sup>(3)</sup>.

ويرى الباحث أن قراءة أبي عمرو قد فرقت بين المعنيين فقطع ورفع الجملة الثانية بالاستئناف، وليس على العطف وإن كان السياق يقتضي العطف، أما قراءة يعقوب فقد جاءت على العطف والعطف على إعادة العامل فتقديرها (وجعل كلمة الله هي العليا)، وهذه القراءة تجسد حقبة زمنية، أي: ساقط الآيات والمعنى على وقتها وحينها، وتوجيه العلماء السابقين هو على الأحوط في التفسير والتقدير؛ لأن قولهم (لم تزل عليا) لا ينفي أنه في وقت كان الإسلام قليلاً وكان أهله مستضعفين، والدليل تقرر الآيات فقد قال رب العزة مخاطباً المسلمين (إلا تنصروه فقد نصره الله)، ولو لم يكن يحتاج إلى نصره لما قال (فقد نصره الله)، وصيغة الماضي مع قد تفيد تحقق الخبر. وقال: (إذ أخرجهم الذين كفروا) وهل لو كانت له منعةٌ يستطيعون إخراجهم من مكة، وخروج النبي هو خروج الدين.

ثم قال: (فأنزل الله سكينته عليه) والسكينة هي إلقاء الأمن في قلبه حتى لا يرتاب.<sup>(4)</sup>

(1) الموضح، ص: 372.

(2) ينظر: المشكل لمكي، ص: 314.

(3) التبيان، ص: 311.

(4) ينظر: تفسير ابن كثير، ج 2: 529.



ثم قال: (وأيده مجنود لم تروها) والتأييد والدعم يكون للضعيف في العدة والبشر وإن كان قوياً في الإيمان.

وقال في آية أخرى (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) والإظهار هنا انتشار وغلبة بعد السرية وقلة الأتباع، فقد بدأ بالنبى - ﷺ - وصار يسود الدنيا.

والآية موضع التوجيه تقرر معركة بدر وكانوا في ذلك الوقت قلة والكفار كثيرة، وكلمة الله التوحيد وكلمة الكفر الشرك على ما فسره ابن عباس. (1)

ومما يقوي القراءة على سياق حالها في زمنها أنه دعم الجملة الثانية بقوله (هي العليا) فهو اعتماد وتوكيد باسمية الجملة للمنافقين والمرحفين الذين يرون أن هذه المعركة هي الفاصلة وأن دين الله سيدفن وأهله في تلك المعركة فأكد الثانية دون الأولى. ومن كل ما سبق نستخلص أن القراءة جاءت على سبيل الحكاية، فسقطت كلمة الكفر بعد أن كانت ظاهرة، وظهرت وارتفعت راية الإسلام بعد أن كانت مستضعفة في ذلك الوقت من الزمن.

أما قول مكى في أن القراءة فيها بعد في الإعراب؛ لأنه يلزم ألا يظهر الاسم، فهذا لا ينتقص من القراءة فقد قال رب العزة (إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته عليه) ولو قال (فأنزل سكينته) بالإضمار لجاز والله أعلم، وقال تعالى ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (الفتح: 1) فأسند الفتح له بالضمير (فتحننا) وأسند المغفرة له بالاسم الظاهر ولو قال - والله أعلم - لنغفر لك ما تقدم لجاز والله أعلم، أي: جاز في اللغة أن يحل الضمير محل الظاهر، وأيضاً كرر في سورة الزلزلة فقال ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (الزلزلة: 1). ولو قال - الله أعلم - (وأخرجت أثقالها) لجاز.

من هنا أقول: إن إحلال الظاهر محل المضمرة والعكس تحكمه السياقات البلاغية فالإسناد قد يراد منه التكريم، والحذف قد يراد منه التنكير، وفي سياق الآية له أن يقول: (وجعل كلمة الذين آمنوا) كما قال قبلها (وجعل كلمة الذين كفروا) ولكن أضاف إلى

(1) ينظر: البحر المحيط، ج 5: 422.

الاسم الكريم (كلمة الله) أو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (أي: بتقدير كلمة فريق الله)، هذه الإضافة فيها تشريف وتكريم لهذه الفرقة التي ارتفعت وظهرت. والله أعلم.

الموضع الثالث قوله تعالى ﴿ فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ (هود: 81).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع التاء من قوله (امراتك) وقد وافق أحد الأئمة. وقرأ الإمام يعقوب بالنصب ومعه كثير من الأئمة، ولا خلاف بينهما - أبي عمرو ويعقوب - في قطع الهمزة من (أسر).<sup>(1)</sup>

وتتوجه قراءة أبي عمرو برفع التاء من (امراتك) على أنها بدلٌ من قوله (أحد)، قال العكبري: (ت: 616هـ) "يقرأ بالرفع على أنه بدل من أحد، والنهي في اللفظ لأحد، وهو في المعنى لـ (لوط)، أي: لا تمكن أحداً منهم من الالتفات إلا امرأتك"<sup>(2)</sup>، لأن امرأته على مسلك أهلها، ويقويه قوله تعالى (إنه مصيبها ما أصابهم)<sup>(3)</sup>.

والمعنى على هذا التوجيه أنه خرج بها فالتفتت فأصابتها الحجارة.<sup>(4)</sup> أما قراءة يعقوب بنصب التاء فعلى أن (امراتك) نصبت على الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)، فهو استثناء من الإيجاب فوجب النصب، ويعاضد هذا التوجيه ما روي عن عبدالله بن مسعود أنه قال (فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك)، فدل ذلك على أن الاستثناء كان من (أهله) الذين أمر بالإسراء بهم لا من (أحد)، والمعنى على هذه القراءة أنه لم يُخرج امرأته مع أهله.<sup>(5)</sup>

وقد نظر الشيخ أبو شامة المقدسي: (ت: 665هـ) في توجيه من سبقه ليخرج بوجه آخر بعد اعتراضه على من جعل النصب على الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك) ليكون استثناءً من موجب فقال: "وهذا فيه إشكال من جهة المعنى إذ يلزم من استثناءه من

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 218.

<sup>(2)</sup> التبيان، ص: 540، وينظر: البيان في إعراب غريب القرآن، ج 2: 26.

<sup>(3)</sup> ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 3: 507.

<sup>(4)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زنجلة، ص: 348.

<sup>(5)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زنجلة، ص: 348.

(فأسر بأهلك) أن لا يكون أسرى بها، وإذا لم يسر بها كيف يقال: (لا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك) على قراءة الرفع، فكيف تؤمر بالالتفات وقد أمر أن لا يسرى بها، فهي لما التفت كانت قد سرت معهم قطعاً، فيجوز أن يكون هو لم يسر بها، ولكنها تبعتهم والتفتت فأصابتها ما أصاب قومها".<sup>(1)</sup>

ثم يقول: "والذي يظهر لي أن الاستثناء منقطع، لم يقصد به إخراجها من الأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها بمعنى: لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت، والدليل على صحة هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر وليس فيها استثناء أصلاً... فإذا اتضح هذا المعنى لك علمت أن القراءتين واردتان على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، فقيه لغتان النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز، وعليها الأكثر، والرفع لبني تميم".<sup>(2)</sup>

وقد نحا ابن هشام: (ت: 761) نحو المقدسي وجزم أن قراءة الأكثرين على: أن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، والاستثناء منقطع غير أنه جعل وجه الرفع على الابتداء، والجملة (إنه مصيها ما أصابهم) خير.<sup>(3)</sup>

وقد أسهب الألويسي: (ت: 1270هـ) في ذكر الوجوه والآراء، تركتها اختصاراً.<sup>(4)</sup> الموضوع الرابع: قوله تعالى ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا، هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ (الكهف: 43، 44).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع قوله (الحق) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بجر (الحق) وقد وافقه كثير من القراء، ولا خلاف بينهما في فتح الواو من (الولاية)<sup>(5)</sup>.

وتوجيه قراءة أبي عمرو على الرفع في (الحق) على أن الحق صفة لـ(ولاية) المرفوع على الابتداء قبله، أي بتقدير (هنالك الولاية الحق لله)<sup>(6)</sup>، وعلى هذا التوجيه فقد

<sup>(1)</sup> إبراز المعاني للمقدسي، ص: 520.

<sup>(2)</sup> السابق وكذا الصفحة.

<sup>(3)</sup> ينظر معنى اللبيب، ج 2: 318.

<sup>(4)</sup> ينظر: روح المعاني، ج 4: 306.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 233، ج 2: 208.

<sup>(6)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني ج 2: 284.

فُصل بين الموصوف والصفة بالجار والمجرور، وبالمقابل تعاضده قراءة أبي بن كعب حيث قرأ (هنالك الولاية الحق لله)، بتقديم الحق ورفع (1).

أما قراءة الإمام يعقوب بجر (الحق) فعلى أنه صفة للذات الإلهية، في قوله (الله) الحق، كما قال تعالى ﴿وَرُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ﴾ (يونس: 30).

وقراءة يعقوب ارتبط فيها الموصوف مع الصفة، وقد اختارها مكّي: (ت: 437هـ) بقوله "الاختيار الحفض؛ لأن الجماعة عليه" (2).

وأرى أن قراءة أبي عمرو برفع الحق صفة للولاية في هذا المقام أقوى من كون (الحق) صفة للذات الإلهية؛ لأن الموصوف أعرف من الصفة، ولأن الشك والارتياب يداخل الإنسان في الولاية والمناصرة فتدعم الولاية بالوصف؛ لأنها تحتاج إلى توكيد، قال الأنباري (ت: 577هـ) فإن كان [الوصف] معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص... وإن كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل" (3) فالتخصيص تحتاجه الولاية أو من يشكك فيها، وأيضاً فقد وصف ملكه بالحق في قوله ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ (الفرقان: 26)، وعندما خاطب موسى - عليه السلام - قال ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (طه: 14)، فوصف الملك بالحق، وكذا هنا الولاية والله أعلم.

الموضع الخامس: قوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ (الكهف: 88).

قرأ الإمام يعقوب بالنصب والتنوين في (جزاء) وكسر التنوين وصلاً للالتقاء الساكنين (4).

(1) ينظر: روح المعاني للألوسي، ج 2: 270، وينظر: تفسير ابن كثير، ج 3: 174.

(2) الكشف، ج 2: 170.

(3) أسرار العربية، لأبي بركات الأنباري، تحقيق محمد مجتهد البيطار، مطبوعات الترقى، دمشق، ط/ 1377هـ - 1957م، ص: 293.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 236.

وقراءة الإمام أبي عمرو تتوجه على أن (جزاء) ارتفع بالابتداء، وخيره الجار والمجرور قبله، والحسن، مضاف إلى المبتدأ<sup>(1)</sup>.

وقد تأول مكّي: (ت: 437هـ) وجهاً آخر وهو أن يكون (جزاء) منوناً، وحذف تنوينه لالتقاء الساكنين، وعليه تصير (الحسن) بدلاً من (جزاء)<sup>(2)</sup>.

وأرى أن هذا التوجيه بعيد؛ لأن الخروج با لكسر في مثل هذا أو غيره كثير. ويرى بعض المعريين أن (الحسن) صفة لموصوف محذوف والتقدير فله جزاء الحالة الحسنى أو (له جزاء المثوبة الحسنى)<sup>(3)</sup>.

وأرى أن الموضوع لا يحتاج إلى تقدير موصوف محذوف لسبيين:  
الأول: أن المجازاة لا بد أن يسبقها عمل، والجزاء يكون للحسنة والسيئة بعكس الأجر الذي يختص بالحسنة، تقول: المقبول جزاؤه الجنة، والمغبون جزاؤه النار.

والآخر: أن لفظ (جزاء) ورد في القرآن الكريم كثيراً مضافاً من دون احتمال تقدير كما في قوله تعالى ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة: 29)، وقوله ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ﴾ (المائدة: 33)، وقوله ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ (يونس: 27)، وقوله ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ (سبأ: 37)، وقوله ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ (الشورى: 40) وقوله ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (الرحمن: 60).

وهذه القراءة على هذا التوجيه ارتبط الخبر بالمبتدأ من دون فاصل بينهما، وقدم الخبر للاعتناء به.

أما قراءة الإمام يعقوب بنصب (جزاء) وتنويه فعلى أن (جزاء) حال من الضمير (له)، وفي هذا المقام يقول ابن الأنباري: (ت: 577هـ) "ومن قرأ (جزاء) بالنصب مع التنوين، نصبه على المصدر في موضع الحال، والعامل فيه (له) أي: تبث الحسنى له جزاء"<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج 3: 252.

(2) ينظر: الكشف، ج 2: 181.

(3) ينظر: كشف المشكلات لأصبهان، ج 2: 775، والتبيان للعكبري، ص: 404.

(4) البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2: 115.

ومجيء الحال من المصدر كثير في القرآن الكريم منه قوله تعالى: ﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (البقرة: 260)، وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (البقرة: 274)، ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ (الأعراف: 56) يقول ابن مالك في خلاصته.

ومصدر منكرٌ حالاً يقع \*\*\* لكثرة كبغته زيدٌ طلع<sup>(1)</sup>.

الموضع السادس: قوله تعالى ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ (سبأ: 37).

قرأ الإمام أبو عمرو والراوي روح عن يعقوب بالرفع في قوله (جزاء) وجر (الضعف)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ الراوي رويس عن يعقوب منفرداً بالنصب (جزاء) منوناً وكسره وصلاً، ورفع الضعف<sup>(2)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين لا تخرج عن توجيه الموضع السابق، ولهذا وضعته بعد الموضع الخامس لتقارب التوجيه، فقراءة أبي عمرو برفع المصدر (جزاء) على أنه مبتدأ ثانٍ، واسم الإشارة قبله أول، و(لهم جزاء) خبره، وأضيف المصدر إلى (الضعف) من باب إضافة المصدر إلى مفعوله.

وقراءة روح عن يعقوب بالنصب مع التنوين على أن (جزاء) حال أي بتقدير (أولئك لهم الضعف جزاءً)، كما تقول (في الدار زيدٌ قائماً)<sup>(3)</sup>.

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (الجمانية: 28).

قرأ الإمام أبو عمرو بالرفع في قوله (كل أمة تدعى)، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بالنصب فيهما، ولا خلاف بين الجميع في نصب الأول<sup>(4)</sup>.

جاء في اللسان من معاني الجثو: الجلوس على الركب، يقال: جثا يجثو ويجثى وجثيا، جثي بتشديد الياء جمع جات وهو الذي يجلس على ركبته<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> شرح ابن عقيل، ص316.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج2: 263.

<sup>(3)</sup> ينظر: الدرر المصون للسمين، ج9: 195.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج2: 278.

<sup>(5)</sup> ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج2: 29.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالرفع تتوجه على أن قوله (كل أمة) الثانية ارتفعت على الابتداء، والقطع مما قبلها، فـ(كل أمة) مبتدأ، و(تدعى) خبرها<sup>(1)</sup>.

والمعنى -والله أعلم- بعد أن بين رب العزة أن الأمم ستأتي يوم القيامة جاثية باركة على ركبتها، وهي على هيئة الخائف المذنب، ابتداءً بجملة اسمية ليؤكد أن كل واحدة من هذه الأمم ستدعى إلى قراءة الصحائف التي كتبها الحفظة لتحاسب عليها، أو للاطلاع على كتاب نبيها الذي بعث إليها هل اتبعته وعملت به أو لا<sup>(2)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بالنصب في قوله (كل أمة) الثانية فعلى البديل مما قبلها، والجملة التي قبلها تحتل توجيهين من الإعراب لا يخرجان عن النصب: أحدهما: على كون (ترى) بصرية فقوله (كل أمة) مفعولها، و(جاثية) حال منصوب، والآخر على كونها قلبية فـ(كل أمة) مفعولها الأول، و(جاثية) مفعولها الثاني<sup>(3)</sup>، ولعل الأول أولى، لأن المقام مقام حشر وحساب، ولأن رب العزة تحدث في غير هذا الموضع عن الحشر فقال ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (ق: 22)، وأيضاً في قوله (تدعى، إلى كتابها) قرينة للرؤية البصرية، تؤكدها القراءة على البديلية.

وبناءً على ما سبق فقوله: (كل أمة) الثانية منصوبة على أنها بدل كل من الأولى، وقد قرر كثير من النحويين أن البديل في حكم تكرار العامل<sup>(4)</sup>، وتكون جملة (تدعى) في محل نصب حال، أو صفة لكل وحسن البديل؛ لأن فيه زيادة في الوضوح والبيان فـ"الذي عليه الاعتماد من الاسمين أعنى البديل والمبدل منه هو الاسم الثاني، وذکر الأول توطئة لبيان الثاني"<sup>(5)</sup>.

وقد علل أحد المتقدمين لقراءة يعقوب بقوله: "وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى، لأن جثوها ليس فيه شيء من شرح حال الجثو،

(1) ينظر: التبيان للعكيري، ص 529.

(2) ينظر: روح المعاني للالوسي، م 9: 13: 153.

(3) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للاصهباني، ج 2: 232.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 3: 67، وقد ذكر الخلاف بين اللغويين في اختلافهم على عامل البديل بين أن

يكون على التكرار، أو أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتوكيد.

(5) السابق، ج 3: 66.

والثانية فيها ذكر السبب الداعي إلى جثوها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرح من الأولى، فلذلك أفاد إبدالها منها" (1).

وقد نظرت في باقي المواضع المختلف فيها فوجدت ما قرأه أبو عمرو بالرفع لا يخرج عن كونه مبتدأ أو خبراً، وما قرأه يعقوب بالنصب فعلى إضمار فعل، أو كان مفعولاً لفعل متعدي، وما كان مجروراً في قراءة يعقوب فهو على التبعية مما قبله، فأحلت باقي المواضع إلى جدول يبين الآيات والسور، ومصدر التأصيل من النشر، وتوجيهها من كتاب الموضح.

### جدول رقم (33)

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة في النشر	موضع التوجيه من كتاب الموضح	رقم الصفحة في النشر
1	﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾	العنكبوت	25	ج2/257	أبو عمرو ورويس بالرفع روح عن يعقوب بالنصب	607
2	﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾	يس	39	265	أبو عمرو وروح بالرفع	657
3	﴿آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ { آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	الجاثية	4-5		روسي بالنصب قرأ أبو عمرو وبالرفع يعقوب بالنصب	717
4	﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾	المزمل	9	294	أبو عمرو بالرفع يعقوب بالجر	798
5	﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	النبا	37	297	أبو عمرو بالرفع يعقوب بالجر	811

وبعد سرد المواضع المختلف فيها بين الرفع وغيره، فإنني أشير إلى أن أبا عمرو قد انفرد عن العشرة في موضع واحد من المواضع السابقة، ويعقوب انفرد في موضعين والثالث بخلف عنه، وباقي المواضع توافق فيها كل منهما مع غيره من الأئمة. والله الحمد.

## المبحث الثالث المنصوبات

(1) المحتسب لابن جني، ج 2: 311، وينظر شرح التسهيل لابن مالك، ج 2: 192.



أ. ما اتقفا على قراءته منصوباً على المفعولية  
الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ (النساء: 3).  
الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَسَلِيمَانَ الرِّيحَ غَدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾  
(سبأ: 12).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ (ص: 84).  
قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنصب في قوله (فَوَاحِدَةً، الرِّيحَ، فَالْحَقُّ)، وقد وافقهما جمهور القراء في الموضعين الأولين، ووافقهما كثير من القراء في الموضع الأخير، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين في المواضع السابقة بالنصب على المفعولية، فكل الأسماء المذكورة وقعت مفعولاً لفعل محذوف مقدر، قال ابن عطية: (ت: 546 هـ) "ونصب (واحدة) بإضمار فعل تقديره: فانكحوا واحدة"<sup>(2)</sup>.

والمعنى إن خفتم ألا تعدلوا في المحبة والعشرة في حال التعدد فالزموا واحدة.  
وقوله (الرِّيحَ) جاءت منصوبة على تقدير (سخرنا لسليمان الرِّيحَ) وهي محمولة  
على التسخير<sup>(3)</sup> في قولته تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ﴾ (ص: 36).

أما قوله تعالى: (قَالَ فَالْحَقُّ) فقد خرَّج له الأنباري: (ت: 577 هـ) "وجهين:  
أحدهما: أن يكون منصوباً على تقدير فعل، تقديره ألزموا الحق، أو اتبعوا الحق، والثاني:  
أن يكون منصوباً على تقدير حذف حرف القسم كقولك (الله لأفعلن)<sup>(4)</sup>، والوجه  
الثاني: هو رأي سيبويه (ت: 180 هـ) إذ قال: "واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به  
حرف الجر نصبته ... وذلك قولك (الله أفعلن)"<sup>(5)</sup>، وهذا ما ذهب إليه كثير ممن تأخر  
عنه من العلماء، وقيل غير ذلك<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النشر جـ 2: 186-262-271.

(2) المحرر الوجيز، جـ 3: 392.

(3) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطبري، جـ 5: 11-186.

(4) البيان في إعراب غريب القرآن، جـ 2: 319 وما بعدها.

(5) الكتاب، جـ 3: 497.

(6) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 618، والموضح لابن أبي مريم، ص: 678، المحرر الوجيز لابن عطية،

جـ 12-492، والبحر المحيط لأبي حيان، جـ 9: 176.

والحذف في كثير من السياقات مطلب بلاغي؛ لأن المحذوف إذا دل عليه دليل كان في حكم الملفوظ به، وهو أدعى لشد السامع، وإبعاده على الملل والضجر، وفي هذا المقام يقول المبرد: (ت: 285هـ) "فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب فعلى هذا فاجره"<sup>(1)</sup>.

ومن الحذف عند العرب أنك " ترى رجلاً قد سدده سهماً نحو الغرض، ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاس، فـ (أصاب) ... في حكم الملفوظ به"<sup>(2)</sup>.

وقد عقد كثير من النحاة للحذف باباً بينوا فيه أغراضه وضوابطه، كما فعل ابن قتيبة في كتابه، والمبرد، وابن جني، وابن هشام<sup>(3)</sup> وغيرهم.

ولعل اختلاف القراءة في هذا الموضوع وغيره خير دليل على تقدير المحذوف، فقد قدروا المحذوف في قراءة النصب، وقدروا الرفع أيضاً في قراءة الرفع، وكله ورد عن الأئمة القراء وأثرى العربية بالوجوه والآراء. والله الحمد.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ (المائدة: 60).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بفتح العين والباء من قوله (عَبَدَ)، ونصب (الطَّاغُوتَ)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بضم الباء، وجر (الطَّاغُوتَ)<sup>(4)</sup>.

وقد أورد أحد المفسرين في هذه اللفظة (عَبَدَ) عشر قراءات منها في المتواتر اثنتان، وباقيها في الشواذ<sup>(5)</sup>.

(1) المقتضب، جـ3: 254. الخصائص لابن جني، جـ1: 247.

(2) الخصائص لابن جني، جـ1: 247.

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ص: 231، والمقتضب للمبرد، جـ2: 318، والخصائص، جـ2: 245، والمغني لابن هشام، جـ2: 324.

(4) ينظر: النشر، جـ2: 192.

(5) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن للطري، جـ2: 6-136.

وقراءة الإمامين في قوله ( وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ) " عطف على مثال الماضي الذي في الصلة وهو قوله (لَعَنَهُ اللَّهُ)، وأفرد الضمير الذي في (عَبَدَ) وإن كان المعنى فيه الكثرة؛ لأن الكلام محمول على لفظه دون معناه، وفاعله ضمير (مَنْ) كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليه ضمير (مَنْ) فأفرد لحمل ذلك جميعاً على اللفظ، ولو حمل الكل على المعنى أو البعض على اللفظ، والبعض على المعنى كان مستقيماً"<sup>(1)</sup>.

فقراءة الإمامين على أن (عَبَدَ) فعل ماضٍ عطف على سابقه في الصلة؛ لأنه ماضٍ مثله، ونُصِبَ الطَّاغُوتُ؛ لأنه مفعول للفعل كأنه قال: من لعنه الله، ومن عَبَدَ الطَّاغُوتَ<sup>(2)</sup>.  
قال البيهقي: (ت: 510هـ) في معنى الآية ( وجعل منهم من عبد الطَّاغُوتَ )<sup>(3)</sup>.  
وحسنت القراءة لأن فيها مشاكلة بين المتعاطفين في الآية.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (الأنفال: 18).

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمَسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ (الزمر: 42).

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ ﴾ (الصف: 8).

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ (الطلاق: 3).

قرأ الإمامان بالرفع والتنوين في كل من ( موهنٌ، كاشفاتٌ، ممسكاتٌ، متمٌ، بالغٌ)، ونصب قوله ( كيدٌ، ضره، رحمته، نوره، أمره)، وقد وافقهما بعض القراء، قرأ غيرهم بالتخفيف والإضافة<sup>(4)</sup>.

وقد تتبع رأي أهل الاحتجاج في هذه المواضع فوجدتهم يقولون: " إن من نون أراد الحال والاستقبال، ومن لم ينون أراد الماضي"<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ( الحجة في القراءات السبع للفارسي، جـ 2: 124.

<sup>(2)</sup> ( ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، جـ 2: 464.

<sup>(3)</sup> ( معالم التنزيل في التفسير والتأويل لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، منشورات دار الفكر، ط/ 1405هـ - 1985م، جـ 2: 275.

<sup>(4)</sup> ( ينظر: النشر، جـ 2: 207-271-289-290.

وقراءة الإمامين بالنصب في المواضع السابقة على إعمال اسم الفاعل قبلها فيها، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله، فيرفع وينصب على أصل فعله بضوابطه، يقول صاحب الكتاب: (ت: 180هـ) " هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً"<sup>(2)</sup>، وقد ينجحون إلى التخفيف فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين"<sup>(3)</sup>.

فاسم الفاعل " إذا دلّ على الحال أو الاستقبال عمل عمل فعله؛ لأنه أخذ من الفعل المبني للمعلوم في المعنى، بل أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل المقصود به المعنى، مع كونه عارياً من الألف واللام، وقد ضعف هذا الرأي ابن مالك في التسهيل"<sup>(4)</sup>.

ويستفاد من كلام سيبويه أن النصب هو الوجه في جريان اسم الفاعل مجرى فعله على الحال أو الاستقبال والتخفيف جائز، قال ابن يعيش: (ت: 643هـ) " التنوين هو الأصل والإضافة دخلت تخفيفاً"<sup>(5)</sup>.

أما إذا كان بمعنى المضي أي: " قد وقع وانتهى فهو بغير تنوين البتة"<sup>(6)</sup>، ولا يجوز دخوله على الماضي إلا إذا اقترن بالألف واللام فعندها يدخل على الأزمنة الثلاثة، وقد علل ابن مالك لذلك بقوله: " وإن وقع الذي بمعنى الماضي صلة للألف واللام استوى هو والذي بمعنى المضارع في استحقاق العمل؛ لأنه وقع موقعاً يجب تأويله فيه الفعل، كما يجب تأويل الألف واللام بالذي أو أحد فروعه، فقام تأوله ما فاته من الشبه اللفظي"<sup>(7)</sup>.

وقراءة الإمامين ومن وافقهم في المواضع السابقة جاءت على الإعمال، وقراءة غيرهم على التخفيف، والوجه في أن كل ما لم يقع ويحدث النصب والإضافة تخفيف، وكلاهما مقروء به.

(1) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 309-623-708-712.

(2) الكتاب، ج1: 164.

(3) السابق، ج1: 166.

(4) ينظر: شرح التسهيل، ج2: 402.

(5) شرح المفصل، ج6: 68.

(6) الكتاب، ج1: 171.

(7) شرح التسهيل، ج2: 403، وينظر: شرح المفصل، ج6: 77.

قال الزجاج: (ت: 311هـ) " وكلا الوجهين حسنٌ قريء به"<sup>(1)</sup>، وقال في موضع الصف (وكلاهما جيد)<sup>(2)</sup>. والله أعلم.  
الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ (غافر: 26).

قرأ الإمامان بضم الياء، وكسر الهاء من قوله (يظهر) ونصب الفساد، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بفتح الياء والهاء، ورفع قوله (الفساد)<sup>(3)</sup>.  
وتتوجه قراءة الإمامين على أن الفعل (يُظْهِرُ) فاعله ضمير موسى -عليه السلام- (و) (الفساد) نصب على أنه مفعول به<sup>(4)</sup>.

وأرى أن القراءة على هذا الوجه قد توافق أول الآية مع آخرها، ففرعون أراد قتل موسى -عليه السلام- مخافة استبدال الدين، أو إظهار الفساد، وهي تتوافق مع قراءة أبي عمرو، أكثر من قراءة يعقوب؛ لأن أبا عمرو قرأ (وأن) بالواو والقراءة فيها مشاكلة بين الفعلين (أن يبدل دينكم) و (أن يظهر في الأرض الفساد)، فالفاعل مع كلا الفعلين مضمرة.  
وقد وجهت قراءة الإمامين بين قوله (أو أن) وقوله (وأن) في (ما اختلف في قراءته بين حرف وآخر) في أواخر هذا البحث<sup>(5)</sup>.

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (الحديد: 10).

قرأ الإمامان بنصب (كلاً) وقد وافقهما جمهور القراء وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(6)</sup>.  
وقراءة الإمامين تتوجه على أن (كلاً) وقع مفعولاً به تقدم على عامله (وعد)، فلك أن تقول (زيداً وعدت خيراً) من أصل (وعدت زيداً خيراً)<sup>(7)</sup>.

<sup>(1)</sup> (معاني القرآن ، ج4: 265.

<sup>(2)</sup> (السابق، ج5: 131 .

<sup>(3)</sup> ( ينظر: النشر، ج3: 273.

<sup>(4)</sup> ( ينظر: الدر المصون للسمين، ج9: 471.

<sup>(5)</sup> ( ينظر: مبحث ما اختلفا فيه بين حرف وآخر، ص: 388 من هذا البحث.

<sup>(6)</sup> ( ينظر: النشر، ج2: 287.

<sup>(7)</sup> ( ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 763.

قال ابن خالويه: (ت: 370هـ) " وكلاً بالنصب: مفعول؛ لأن قولك كلا وعدت، ووعدت كلا، وضربت زيداً، وزيداً ضربت سواء فاستعمال اللفظ أحرى من اتباع المضمرات والمعاني"<sup>(1)</sup>.

وابن خالويه هنا يفضل القراءة بالنصب؛ لأنها لا تحتاج إلى تقدير، بينما القراءة بالرفع على أن (كل): المبتدأ، والجملة بعده خبر (وعد الله) وهي تحتاج إلى عائد وعلى هذا التقدير (وكل وعده الله)، وقد حذف العائد.

وبالنظر إلى التوجيه النحوي فإن النصب أوجه من الرفع؛ لأن الفعل المتصرف يعمل حتى إذا تأخر عن عامله، ولا يوجد شيء يعوقه عن عمله، وفي هذا المقام يسوق المبرد: (ت: 285) قاعدة مفادها " كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه؛ لأنه مدخلٌ على غيره"<sup>(2)</sup>.

ومما يقوي وجه النصب أيضاً أن بعض الآية ( وكلا وعد الله الحسنى) وردت في سورة (النساء: 95) واتفق القراء العشرة على النصب فيها وكلٌ له وجه صريح، بين أفصح وفصيح، والله الحمد.

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ (النور: 6).

قرأ الإمامان بالنصب في قوله (أربع) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين أبي عمرو ويعقوب بنصب (أربع) على أنه نائب عن مفعول مطلق عمل فيه المصدر (فشهادة)، قال أبو الحسن الأصبهاني: (ت: 543هـ) " فمن نصب فالتقدير: فالواجب أن يشهد أحدهم أربع شهادات، فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل"<sup>(4)</sup>.

(1) إعراب القراءات السبع وعللها، ج2: 350.

(2) المقتضب، ج4: 190.

(3) ينظر: النشر، ج2: 248.

(4) كشف المشكلات وإيضاح العضلات، ج2: 939.

ولا غرابة في إعمال المصدر فهو أصل الفعل على رأي البصريين<sup>(1)</sup>، فإذا عمل الفعل كان المصدر من باب أولى، يقول ابن السراج: (ت: 316هـ) في أصوله: "اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل"<sup>(2)</sup>.

وقد اختلف أهل العلم في رافع المصدر (فشهادة) فقالوا: يجوز أن يكون مبتدأ وخبره مقدر التقديم أي: فعليهم شهادة، أو مؤخره أي: فشهادة أحدهم كافية، وأجازوا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف مقدر أي: فالواجب شهادة أحدهم<sup>(3)</sup>.

ولعل كون المبتدأ مضمّر مقدر أولى لعدم الفصل الكثير بينه وبين خبره المقدر المؤخر، فطالما كان مقدرًا فالتقدير مع القرب أولى من الفصل إذا اكتمل به المعنى . والله أعلم.

ب. ما اتفقا على قراءته منصوباً على الحال:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 32).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بنصب (خالصة)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين تتوجه على أن (خالصة) "حال مما قبله (للذين آمنوا)؛ لأن فيه ذكراً يعود إلى (هي) التي هي مبتدأ، فالحال إنما هو عن ذلك الذكر، وقوله (هي) للمبتدأ، و(للذين آمنوا) خبره و(خالصة) حال، والعامل فيه ما في اللام من معنى الفعل، والتقدير: هي تثبت للذين آمنوا خالصة"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ص 276.

(2) الأصول في النحو، ج 1: 137.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ص: 450.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 202.

(5) الموضح لابن أبي مرزوق، ص 321 فما بعدها.

ولما كان الحال من الفضلات عمل فيه معنى الفعل أو ما عليه رائحة الفعل شريطة أن لا يتقدم الحال على عامله، وكان من باب أولى إعمال الفعل والوصف لقوة تصرف الفعل ومن ثم الوصف، ولهذا عمل كلاهما متقدماً ومتأخراً في الحال<sup>(1)</sup>.

جاء في (شرح المفصل) "قال صاحب الكتاب: والعامل فيها فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل، كقولك: (فيها زيد قائماً) ... فالأول يعمل فيها متقدماً ومتأخراً ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً"<sup>(2)</sup>، وقال المبرد: (ت 285هـ) "تقول هذا لك كافياً فتنصب الحال، لما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن معنى (لك) معنى تملكه"<sup>(3)</sup>.

فعلى هذا يكون قوله (خالصة) منتصباً على الحال من المستكن في قوله (للذين آمنوا)، وهو أحد العوامل التي تحمل معنى الفعل والتي ذكرها النحويون في مؤلفاتهم، وجمهور القراء على نصب، وكل له وجه فصيح، وهو في العربية صريح<sup>(4)</sup>.  
الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ (لقمان: 2، 3).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنصب في قوله (هدى ورحمة) وقد وافقهما جمهور القراء. وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين في (هدى ورحمة) بالنصب على الحال من الآيات، والعامل فيها ما في تلك من معنى الإشارة<sup>(6)</sup>.

قال مكّي: (ت: 437هـ) "هدى ورحمة حالان من (تلك) ولا يحسن أن تكون حالاً من الكتاب، لأنه مضاف إليه، فلا عامل يعمل في الحال إذ ليس لصاحب الحال

<sup>(1)</sup> ينظر: الارتشاف لأبي حيان، ج 3: 1577، وحاشية الخضري، ج 1: 494، والمتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الحميد محمد الزوي، منشورات جامعة قارونس بنغازي، ط/ الأولى 1994م، ج 1: 399.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل، ج 2: 56.

<sup>(3)</sup> المقتضب، ج 4: 307.

<sup>(4)</sup> ينظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات، ج 1: 454.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 259.

<sup>(6)</sup> البحر لأبي حيان، ج 8: 408.



عامل، وفيه اختلاف<sup>(1)</sup> فاسم الإشارة (تلك) من العوامل المعنوية التي تحمل معنى الفعل، وقد جعلها النحويون خمسة "الظرف والمجرور والإشارة وحرف التمني والتشبيه"<sup>(2)</sup>. فالعامل (تلك) وصاحبه (آيات الكتاب)، (وهدى ورحمة) حال عطف عليه نظيره.

وقول مكّي (لأنه مضاف إليه فلا عامل يعمل في الحال" هو ليس على إطلاقه، بل الأعمال قليلة، قال العكبري (ت: 616هـ) "فأما الحال من المضاف إليه فضعيفة، قليلة لتعذر العامل ألا ترى أنك إذا قلت: رأيت غلاماً هندياً جالساً) فالعامل في (غلام) الفعل، و(هندي) مجرورة بالاسم وليس في الغلام معنى فعل حتى يعمل في الحال، ولا يمكن أن يعمل فيه الرؤية؛ لأن الجلوس هندياً"<sup>(3)</sup>.

فإعمال المضاف إليه في الحال ليس منتفياً على الإطلاق؛ بل جوزّه العلماء في بعض أحواله، قال ابن عقيل: (ت: 769هـ) "لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو فعل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، لمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ فإخوانا حال من الضمير المضاف إليه صدور"<sup>(4)</sup>.

وقد وجه الفراء (ت: 207هـ) النصب في (هدى ورحمة) على القطع<sup>(5)</sup>، هذه عبارته ولعله يقصد الاختصاص.

وجمهور القراء على النصب، وكله وجيه بين أفصح وفصيح.

ج. ما اتفقا على قراءته منصوباً على التبعية

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1).

(1) مشكل إعراب القرآن، ص 526.

(2) حاشية الخضري، ج 1: 493.

(3) المتبع في شرح اللمع، ج 1: 341 فيما بعدها.

(4) شرح ابن عقيل، ص: 324، فيما بعدها.

(5) ينظر: معاني الفراء، ج 2: 326.

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنصب في قوله (الأرحام)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(1)</sup>.

وتحتمل قراءة الإمامين بالنصب توجهين:

أحدهما: أن يكون قوله (الأرحام) معطوفاً على موضع الجار والمجرور، لأن موضعه نصب.

والآخر أن يكون منصوباً بفعل مقدر محذوف تقديره: واتقوا الأرحام أن تقطعوها<sup>(2)</sup>.

وقد رجح ابن عطية: (ت: 546هـ) الوجه الثاني وهو أن يكون النصب على إضمار فعل، وأراه حسناً؛ لما في معنى العطف بين الأول والثاني من مشاكله، والحث في المعنى والتقدير على صلة الرحم، فإن قطعها مما يجب أن يتقى<sup>(3)</sup>.

وقد اختار مكّي: (ت: 437هـ) هذه الوجه "لأنه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة وهو القياس، وعليه كل القراء"<sup>(4)</sup>.

وقد درج الإمام مكّي - رحمه الله - على المفاضلة بين القراءات وهو مسلك نهجه بعض الموجهين وفيه محامد غير أن الإمعان في التفضيل يكاد يمس القراءة المقابلة، وهو مما لا يتوافق مع الغرض الأسمى للتوجيه، قال أحد أهل العلم: "من المهم معرفة توجيه القراءات، وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرحجاً؛ إلا أنه ينبغي التنبه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضٍ؛ لأن كلا منهما متواتر"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 186.

(2) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، ج 2: 6.

(3) روح المعاني للألوسي، ج 2: 394.

(4) الكشف، ج 1: 416.

(5) معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، ضبطه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/ الأولى

1408هـ - 1988م، ج 1: 122.

وانظر إلى الشيخ أبي شامة المقدسي الذي عُني بالقراءات وشرحها وهو النحوي الذي صار كتابه إبراز المعاني في شرح الشاطبية مرجعاً للقراءات ولتوجيهها ماذا قال في حق من أكثر المفاضلة بين (مالك وملك).

"وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بالحمود يعد بثوب القراءتين"<sup>(1)</sup>.

فالتوجيه فيه استدراار للمعاني، وبيان للطائف، واستظهاراً للأحكام، وتوسعة في اللغة، وإثراء للمعجم اللغوي وقد أفاض فيه أهل العلم؛ ولكن من دون أن تغمر القراءة المتواترة أو يُنتقد الإمام ولو كان منفرداً. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ (الأعراف: 54).

قرأ الإمامان بالنصب في (الشمس والقمر والنجوم مسخرات) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ ابن عامر بالرفع<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالنصب في قوله (والشمس والقمر والنجوم مسخرات) هو عطف على قوله (السموات والأرض)، فهي محل نصب مفعول به على نية تقدير عامل (خلق)<sup>(3)</sup>. وقد جاء في الحجة لابن خالويه (370هـ) "فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على قوله (يغشى) فأضمر فعلاً في معنى يغشى ليشاكل بالعطف بين الفعلين"<sup>(4)</sup>.

ولا أراه يستقيم العطف بفعل في معنى (يغشى) إذ إن مادة (غ، ش، ا) تعني غطاء، "غشيت الشيء تغشيه إذا غطيته"<sup>(5)</sup> وهو يستقيم مع المعنى الأول فالليل يغطي النهار ويطلبه، وعليه فكل فعل في معنى (يغشى) هو يغطي.

<sup>(1)</sup> إبراز المعاني من حرز الأماني، ص 70.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 202.

<sup>(3)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص 284.

<sup>(4)</sup> الحجة، ص 85.

<sup>(5)</sup> ينظر: اللسان، مادة (غ، ش، ا)، ج 6: 631.

ولهذا لا يستقيم التقدير (يغشى الليل النهار ويغشى أو يغطي الشمس والقمر والنجوم).

وقد اشترط النحويون في تقدير المحذوف في العطف أن يتفق مع ما سبقه أو يقدر له فعل آخر يتناسب مع المعنى المراد<sup>(1)</sup>.

وهنا الفعل المعطوف عليه قائم ظاهر وهو قوله (خلق) أي: كأنه قال -والله أعلم- خلق السموات والأرض، وخلق الشمس والقمر والنجوم مسخرات)، ومما يدل على انطباق الفعل (خلق) على الشمس والقمر أنه جاء في آية أخرى وقال ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (فصلت: 37)، فدل الثابت الملفوظ على المقدر المحذوف. والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ (النحل: 12).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنصب في قوله (الشمس والقمر والنجوم) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع في جميعها، وبعضهم في بعضها<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالنصب في الأربعة (والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بالعطف على قوله (وسخر لكم الليل) أي: كأنه قال -والله أعلم- (وسخر لكم الليل والنهار وسخر الشمس والقمر والنجوم)<sup>(3)</sup>، قال الفارسي (ت: 377هـ) "النصب في قوله (والشمس والقمر) أحسن، ليكون معطوفاً على ما قبله، وداخلاً في إعرابه لاستقامته في المعنى"<sup>(4)</sup>.

ولا أرى فرقاً في المعنى بين قراءة النصب والرفع، فالآيات التي قبلها والتي بعدها تُذكر الإنسان بنعم الله الكثيرة من إنزال الماء إلى إنبات الشجر، إلى تقلب الليل والنهار، وتوافق الشمس مع النهار، وتوافق القمر والنجوم مع الليل، والمنافع العديدة من البحر،

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ج 3: 229.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 227.

(3) المحرر الوجيز لابن عطية، ج 8: 382، وينظر: الكتاب الفريد للهمداني، 4: 103.

(4) الحجة، ج 3: 32.

فلهذا جاء في آخر الآيات، وختمها بقوله (لآية لقوم يتفكرون) و(لآيات لقوم يعقلون) و(لآية لقوم يذكرون). والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ (لقمان: 27).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب دون غيرهما من العشرة بنصب قوله (والبحر) وقرأ غيرهما بالرفع<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالنصب في قوله (والبحر) عطف على اسم (أن) وقوله (ما) اسم إن و(أقلام) خبرها، والتقدير: لو أن شجر الأرض أقلام والبحر أقلام من بعده سبعة أبحر؛ إذا عطفت البحر على اسم (إن) فنصبته كان خبره يمدّه، والراجع إلى البحر الضمير المنصوب المتصل بيمده<sup>(2)</sup>.

والقراءة بالنصب وبالرفع بعد استيفاء (إن) لاسمها وخبرها وردت في القراءات القرآنية في غير هذا الموضع فقد قرئ في قوله (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا)، قرئ (الساعة) بالرفع على الاستئناف أو على أصل محل (إن)، وقرئ بالنصب بالعطف على اسم (إن)<sup>(3)</sup>.

ولعل وجه الرفع في اللغة أقوى لاتفاق الأئمة على الرفع<sup>(4)</sup> في قوله: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (الأعراف: 128).

والمعنى "لو كان شجر الأرض أقلاماً، وكان البحر مداداً، ويمده سبعة أبحر مثله أي: تزيده بمائها فكتب يتلك الأقلام، والبحور لتكسرت تلك الأقلام ونفذ ماء البحور وما نقدت كلمات الله"<sup>(5)</sup>.

وكلتا القراءتين لها وجه في العربية، وقد ردت عن الأئمة القراء<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 260.

(2) الحجة للفارسي، ج 3: 275.

(3) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 623، 720.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 260.

(5) مجمع البيان للطبرسي، ج 5: 65.

(6) ينظر: المحرر الوجيز، ج 11: 513.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الزحرف: 88).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بنصب اللام من قوله (وقيله)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالجر<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالنصب أكثر فيها العربون التوجيه وأوصلها بعضهم لما يزيد عن سبعة أوجه<sup>(2)</sup>.

منها:

- 1- أن (قيله) منصوب على محل (الساعة) كأنه قيل: إنه يعلم الساعة قيله كذا.
  - 2- معطوف على (سرهم ونجواهم) أي: لا يعلم سرهم ونجواهم ولا يعلم قيله.
  - 3- عطف على مفعول (يكتبون) المحذوف أي: يكتبون ويكتبون قيله كذا أيضاً.
  - 4- عطف على مفعول (يعلمون) المحذوف أي يعلمون ذلك ويعلمون قيله.
- وهذه الأوجه ذكرها أبو حيان شيخ السمين وقد اعترض عليها بقوله "وهذا كلام لا يكاد يعقل"<sup>(3)</sup>.

5- أن (قيله) مصدر، أي: قال قيله.

6- انتصب بفعل محذوف.

7- انتصب على محل (بالحق) أي: شهد بالحق وبقيله.

فالرأي الأول فيه تأويل كثير بالعطف على محل الساعة أي: يعلم الساعة، ويعلم قيله، فالتعاطف بينهما فيه بعد حمل الأول على المحل، وتقدير محذوف للثاني، وأيضاً للفصل الكثير بينهما فقد فصل بينهما بآيتين.

والتوجيه الثاني بالعطف على (أنه لا يعلم سرهم ولا يعلم قيله)، فهذه الآية بدأت باستفهام (أم يحسبون)، وهذا الاستفهام يحمل في طياته معنى الوعيد والتهديد ثم إنه قد

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 277.

<sup>(2)</sup> ينظر: الدر المصون للسمين، ج 9: 612.

<sup>(3)</sup> البحر المحيط، ج 9: 392.

اكتمل الاستفهام بالإجابة بقوله (بلى) أي: "بل نحن نعلم ما تناجوا بينهم، وأخفوه عن الناس من سر كلامهم، وحفظت عندهم يكتبون ما نطقوا وتكلموا به من كلامهم"<sup>(1)</sup>. فهل يحتمل العطف على تأويل (لا يعلم سرهم ونجواهم ولا يعلم قيله، والفصل بينهما بسبع آيات، فضلاً عن الاختلاف في معنى الكلام.

أما أن يكون (قيله) معطوف على مفعول (يعلمون) أو (يكتبون) المحذوف، فعلى هذا المعنى المراد (يكتبون قولهم ويكتبون قيله) فالمعنى على التأويل أن الرسل تكتب قول الكفار، وقول النبي -ﷺ- والكتابة للأعمال معروفة وثابتة، غير أن العطف لا ينساق فكيف يعطف بكلام الكفار واعتراضهم على قول النبي محمد -ﷺ- ولو أردت الحذف والتقدير لكان انتصابه بفعل محذوف أقرب من عطف بعيد، وتقدير محذوف فيه تكلف كثير.

وكل هذه الأوجه السابقة تحتملها الصناعة الإعرابية غير أن ذروة سنام الإعراب بيان المعنى، والمعنى فيه بعد، وقد جاء في كتب التفسير في معنى (وقيله يارب) على ما فسره البغوي: (ت: 510هـ) "يعني قول محمد -ﷺ- شاكياً إلى ربه"<sup>(2)</sup> وفسره ابن كثير: (ت: 774هـ) بقوله: "قال محمد -ﷺ- قيله أي شكاً إلى ربه شكواه من قومه الذين كذبوه فقال يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون"<sup>(3)</sup>.

وكان لسان الحال يقول -والله أعلم- إن محمداً -ﷺ- بعد ما رأى من قومه ما رأى اشتكا ربه، والدليل على ذلك أنه قال له رب العزة (فاصفح عنهم)، أي: أعرض واطركهم ولا تجاوبهم<sup>(4)</sup>.

وعليه فأرى أن الأوجه في النصب أن يكون منصوباً على المصدر، بفعله المقدر، أي كأنه: قال (قال قيله) وهو قريب من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (الفرقان: 30)، ويستبعد العطف بوجهه في هذا الموضع ومما يعاضد هذا التوجيه ويقويه أن همزة (إن) بعدها مكسورة مما يحمل الكلام على القول

(1) تفسير الطبري، ج 11: 214.

(2) ينظر معالم التنزيل، ج 5: 110.

(3) تفسير ابن كثير، ج 4: 137.

(4) ينظر: تفسير ابن كثير، ج 4: 137.

المحذوف، ويقال من توجيه العطف على المحذوف على تقدير (يكتبون ويكتبون قيله) (ويعلمون ذلك، ويعلمون قيله) فالأصل على هذا المعنى والتقدير والحذف أن تكون الهمزة معها مفتوحة لأنها تكون في درج الكلام.

والنصب على المصدر ذهب إليه الفراء<sup>(1)</sup>: (ت: 207هـ)، وهو أحد الأوجه للعكبري في التبيان<sup>(2)</sup> وأول الأوجه عند الأنباري في البيان<sup>(3)</sup>، وهو أحد ثلاثة أوجه عند الفارسي<sup>(4)</sup>، وقد ذكر ابن خالويه ثلاثة أوجه وقال في النصب على المصدر هو ما عليه سائر الناس<sup>(5)</sup>.

د- ما اتفقا على قراءته منصوباً لكونه اسماً لناسخ أو خبراً له أو محمولاً على ناسخ أولاً: ما اتفق على قراءته منصوباً لكونه خبراً لكان

تتعدد أحوال (كان) في العمل فتارة تكون مكتفية بمرفوعها وتوصف بالتامة، وأخرى تكون ناقصة تحتاج إلى خبر يكمل مدلولها، وقد تأتي زائدة غير عاملة وقد ورد استعمالها في القرآن الكريم تامة وناقصة؛ بل وجهت مرة تامة وأخرى ناقصة في موضع واحد، وقد حصرت المواضع التي اتفق فيها الأمامان على كونها خبراً لكان، فوجدتها تسعة مواضع، ولأن التوجيه متقارب أو يكاد فقد وجهت موضعين وأحلت القارئ إلى جدول بينت فيه موضع الآية، وتأصيلها من كتاب النشر، وتوجيهها من كتاب الموضح .

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ سورة النساء (11) .

قرأ الإمامان بنصب قوله (واحدة)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(6)</sup> . والقراءة بنصب (واحدة) وجهها العلماء على أنها خبر لـ(كان) الناقصة، واسمها مضمرة فيها، أي: كأنه قال: وإن كانت المتروكة واحدة، أو وإن كانت الوارثة واحدة .

(1) معاني الفراء، ج 3: 38.

(2) التبيان، ص 525.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2: 355.

(4) ينظر: حجة الفارسي، ج 3: 382.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع، ج 2: 304.

(6) ينظر: النشر، ط 2: 186 .



وحسن إضمار الاسم، لأنه تحدث قبلها عن نصيب النساء، فكان الثاني (واحدة) هو قسيم الأول (نساءً)، فجرى الثاني على الأول أو دل الأول على الثاني<sup>(1)</sup> .  
قال الزجاج: (ت: 311 هـ): يجوز واحدةً وواحدةً هنا، وقد قرئ بها جميعاً إلا أن النصب عندي أجود بكثير، لأن قوله {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ} قد بين أن المعنى: فإن كان الأولادُ نساءً، وكذلك وإن كانت المولودة واحدة، فلذلك اخترنا النصب وعليه أكثر القراء<sup>(2)</sup> .

والمعنى واحدٌ على تمام كان ونقصانها فمفاد الآية أن نصيب البنت الواحدة التي لا إخوة ولا أخوات لها النصف من تركة الوالد المتوفى ، والله أعلم .  
الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾  
(سورة النساء 40) .

قرأ الإمامان برفع (حسنة) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(3)</sup> .  
وقبل توجيه قراءة الإمامين بالرفع أشير إلى أن الفعل قد جاء مجزوماً ومن دون (نون)، والمضارع من (كان) في حالة الجزم يجتمع فيه ساكنان - سكون النون، وسكون الواو- فيحذف الواو للالتقاء الساكنين، فتصير للكلمة (تكن، يكن) ويقتضى الأمر أن لا يحذف بعد ذلك من الفعل شيء، غير أنه ورد حذف النون في اللغة على سبيل الجواز لا الوجوب إذا كان بعدها متحرك غير متصل بها، أما إذا اتصل بالفعل ضمير فلا يجوز حذف النون<sup>(4)</sup>، كما لا يجوز حذف النون إذا كان بعدها ساكن، قال ابن عقيل:  
(ت: 769 هـ) " ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاتها ساكن<sup>(5)</sup> .

(1) ينظر: الكشف لمكي، ط1: 418.

(2) معاني القرآن للزجاج، ط2: 15.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 150.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 150.

(5) السابق، ص 150 .

والقرآن الكريم خير شاهد على اللغة فقد ورد حذف النون مع المتحرك المنفصل بعدها كما في قوله تعالى { وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا } (النساء: 40) وقوله تعالى { وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ } (النحل: 120).

وورد هذا الفعل بالنون مع المتحرك بعدها كما في قوله تعالى: { ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ } (الأنعام: 23) وقوله تعالى { إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ } (الأنفال: 65) .

وورد في الذكر الحكيم هذا الفعل مجزوماً بعد الساكن بإثبات النون كما في قوله تعالى { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ } (النساء: 168) ، وقوله تعالى { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا } (البينة: 1) .

وهذا الكلام ينطبق على (كان) التامة والناقصة على حد سواء، لأن هذا الموضع (وإن تك) وقوله { ثُمَّ لَمْ تَكُنْ } وغيرهما قد وردا بحذف النون واحتملا للقراءتين، فكلا الموضعين قرئ به في المتواتر بالنصب والرفع على أن (كان) تامة وناقصة، فلا فرق بين تمامها ونقصانها في حذف النون جوازاً .

وقراءة الإمامين بنصب (حسنة) على أن كان ناقصة، واسمها مضمرة دل عليه ما قبله أي: ( وإن تكن الذرة حسنةً ) و (وإن يك مثقال الذرة حسنةً) (1) .

وقد أنت ضمير المثقال – وإن كان مذكراً – لأنه مضاف إلى مؤنث، والمضاف إلى المؤنث قد يؤنث وإن كان مذكراً وفي هذا يقول ابن مالك في خلاصته .  
وربما اكتسب ثانٍ أولاً \*\*\* تأنيثاً إن كان لحذف موصلاً(2) .

ويقول "ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيثاً بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه، وكون الأول بعضاً أو كبعض، وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيراً بالشرط المذكور"(3) .

(1) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ط2: 267.

(2) شرح ابن عقيل ص: 36، وينظر: شرح الأشموني، ط2: 136.

(3) شرح التسهيل، ط3: 102 .

وهذا جدول يبين باقي المواضع مرتبة مع ذكر السورة ورقم الآية وموضعها في النشر، وكذا في كتاب التوجيه الموضح .

جدول رقم (34)

م	بعض الآية	السورة	رقم الآية	الموضع في كتاب النشر	توجيه الموضع من كتاب الموضح
1	ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ	الأنعام	23	193	291
2	وَإِنْ يَكُنْ مَبْتِئَةً	الأنعام	139	199	320
3		الأنعام	145		321
4	كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا	الإسراء	38	230	400
5	إِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ	الأنبياء	47	243	530
6	إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ	لقمان	16	243	621
7	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً	يس	29	264	-

ثانياً: ما اتفقا على قراءته منصوباً لكونه اسماً لأنَّ أو إحدى أخواتها أو محمولاً عليها. تعد الحروف الناسخة من العوامل التي تضيف دلالة على المعنى في الجملة، وتغيير الأحكام فيها، فهي في المرتبة الثانية من حيث الإعمال بعد الأفعال، فـ "الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارّة، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك"<sup>(1)</sup>.

وقد أطلق المتقدمون على (إن) وأخواتها الحروف المشبهة بالفعل؛ لأنها شابهت الأفعال؛ في البناء وحملت عليها في الإعمال فهي ترفع وتنصب كما الأفعال<sup>(2)</sup>، فأثرت وضعها بعد الأفعال الناسخة.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ (سورة البقرة: 102).

(1) المقتضب للميرد، ج4: 80.

(2) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج8: 54.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: 177).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ (البقرة: 189).

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾ (الأنفال: 17).

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: 17).

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (يونس: 44).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتشديد في (لكن) في المواضع السابقة، ونصب ما بعدها، وقرأ بعض الأئمة كذلك، وقرأ غيرهم بالتخفيف ورفع ما بعد (لكن)<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالنصب في المواضع السابقة على إعمال الناسخ قبلها فتنصب الأول اسماً له وترفع الثاني خبراً له<sup>(2)</sup>.

وقد قرر النحويون أن (لكن) تفيد الاستدراك سواء أكانت مخففة أم مثقلة، وأن ما بعدها يكون مخالفاً لما قبلها، وأوجبوا إعمالها مثقلة، وفي هذا المقام يقول ابن يعيش: (ت: 643هـ) "المشدة والخفيفة سيات في الاستدراك وأن ما بعدها يكون مخالفاً لما قبلها، فالخفيفة يوجب بما بعد نفي ويشرك الثاني والأول في عمل العامل؛ لأنها عاطفة مفرداً على مفرد.. فتشرك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العامل وليس كذلك المشدة فإنها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستئناف ولشبهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها مغايراً له، وتقع بعد النفي والإثبات فإن كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفيًا، وإن كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها موجبًا؛ لأن ما بعدها كلام مستغن فمعناه ينبي عن المغايرة"<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 165.

(2) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 189.

(3) الفصل، ج 8: 80،

وهذه المواضع التي ذكرت وقعت فيها (لكن) بعد نفي، فأثبتت ما بعدها وعملت فيه.

وقد أثبتت القراءة بالثقل وجه النصب على الإعمال، وأثبتت القراءة بالتخفيف وجه الرفع على الإهمال، وهو ما ذهب إليه جمهور اللغويين قال المالقي: (702هـ) "فإذا خففت بطل عملها ولم يسمع لها عمل مع التخفيف عند أحدٍ من النحويين" وعلتهم في ذلك عدم اختصاصها بواحد من الأسماء والأفعال<sup>(1)</sup> وعليه فلا عبرة لمن شذ عنهم<sup>(2)</sup>، لأن القراءة من أصل المصادر اللغوية. وبخاصة المتواتر منها. **الموضع السابع:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: 63).

قرأ الإمامان بالشديد في (إن)، واختلافا في اسم الإشارة، فقرأه أبو عمرو بالياء (هذين) منفرداً وقرأه يعقوب بالألف، وقد وافقه جمهور القراء. وقرأه الإمام أبي عمرو في (هذين) توافقت مع قواعد اللغويين، فاسم الإشارة اسم (إن)، وخبرها (لساحران)، غير أن المصحف قد رسم فيه اسم الإشارة بالياء. أما قراءة يعقوب ومن وافقه فهي القراءة التي كثر فيها التأويل والتوجيه لتضارها مع قواعد النحويين، فصاروا يتأولون في تخريجها، فمنهم من جعل (إن) بمعنى (نعم)، واستشهد بقول الزبير الذي ردّ على رجل قال له: (لعن الله ناقة حملتني إليك) فقال الزبير: (إن وراكبها)، أي: نعم ولعن الله راكبها. وذهب آخرون إلى أن اسم (إن) ضمير شأن، و(هذان) مبتدأ و(لساحران) خبر، وهما خبر المبتدأ.

ويرى فريق آخر أن القراءة جاءت على لغة بلحارث بن كعب التي تلزم المثني الألف في جميع أحواله<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> (رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، منشورات مجمع اللغة العربية لدمشق، (د.ت) 277.

<sup>(2)</sup> ذكر ابن يعيش أن يونس بن حبيب لا يطل إعمال (لكن) مخففة، ولا يراها حرف عطف بعد التخفيف، بل يرى أنها تعمل عمل (إن، أن) تعمل مخففة، كما تعمل مثقلة، ينظر: جـ: 8: 80.

<sup>(3)</sup> ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، جـ: 2: 36، وحجة القراءات لابن زرعقة، ص 454.

وأرى أن توجيه القراءة على لغة بلحارث ينساق مع الآية من دون تأويل وتعسف في الإعراب وهي لغة كنان، وبني المهجيم، وبكر بن وائل، وزبير وختعم همذان وعذره، أيضاً<sup>(1)</sup>.

وهذه اللغة لها شواهدا من النثر والشعر، فالأخفش: (ت: 215هـ) يحكي في معانيه أن أبازيد سعيد بن أوس الأنصاري زعم أنه سمع أعرابياً فصيحاً من بلحارث يقول (ضربت يداه) و(وضعتة علاه) يريد: يديه وعليه<sup>(2)</sup>. ويؤيد هذا قول الشاعر:

ترود منا بين أذناه ضربة \*\*\* دعتة إلى ها بي التراب عقيم<sup>(3)</sup>

وقد نقل الفراء: (ت: 202هـ) في معانيه ما حكى عن رجل أسدي فصيح أنه نقل عن رجل من بني الحارث قوله: (هذا خط يدا أخي بعينه)<sup>(4)</sup>، وقد استحسّن الفراء: (ت: 207هـ) أن تكون القراءة على لغة بلحارث.

وقد ذكر الجزري في مقدمة النشر أن القراءة جاءت بين فصيح وأفصح من لغات العرب، فلماذا لا يكون هذا الموضوع لإثبات اللغتين والشواهد كثيرة من القراءات تعتمد لهجات بأعيانها، فالحجازيون يقولون لما يطبخ فيه (بُرمة) والقرآن نزل بلغة تميم فقال (وقدور راسيات)، فضلاً عن بعض التنوع الأدائي في القراءة، فالهمز ليس من سمات اللهجة الحجازية، وقد قرئ به، والإمالة من سمات اللهجة التميمية وقد وردت في المتواتر وقد عدد السيوطي بعض الكلمات جاءت بلغة قريش، وأخرى بلغة غيرهم في القرآن الكريم<sup>(5)</sup>.

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: 254).

الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ (سورة إبراهيم: 31).

الموضع عاشر: قوله تعالى: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ (سورة الطور: 23).

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج3: هامش 128.

<sup>(2)</sup> ينظر: معاني الأخفش، ص246 وينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج1: 188..

<sup>(3)</sup> نسب هذا البيت لهويز الحارثي، وهو من شواهد شرح المفصل، ج3: 428 واللسان مادة (صرع، هب) وحجة

القراءات لأبي زرعة، ص454، والبيان في إعراب القرآن لابن الأنباري، ج2: 145.

<sup>(4)</sup> ينظر: معاني الفراء، ج2: 184.

<sup>(5)</sup> ينظر: معترك الأقران، ج1: 150.

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالفتح في المواضع الثلاثة السابقة من دون تنوين، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتنوين مع الرفع<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالفتح على أن (لا) هي التي "لنفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف، فبنى (لا) مع ما بعدها على الفتح، وكأنه جواب لمن قال: هل فيه من بيع، هل فيها من لغو، فسأل سؤالاً عاماً، وغير الاسم بدخول (من) عليه، فأجيب جواباً عاماً بالنفي، وغير الاسم بالبناء"<sup>(2)</sup>.

و(لا) التي لنفي الجنس من الحروف العاملة التي حملت على (إن) "لأنها نقيضة (إن)؛ لأن (لا) للنفي، وإن) للإثبات، وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره"<sup>(3)</sup>.

وقد قرر النحويون أن (لا) تعمل "إذ لم تتكرر (لا) وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها، عملت عمل (إن) إن لم يكن مضافاً أو شبيهاً به، ركب معها، وبنى على ما ينتصب به"<sup>(4)</sup>.

ولأنها حملت على غيرها كانت ضوابط إعمالها أشد فلا بد من اتصالها باسمها وكونه نكرة وعدم الفصل بينها وبين خبرها بفواصل<sup>(5)</sup>.

قال المبرد: (ت: 285هـ): "واعلم أن (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض"<sup>(6)</sup>.

والمواضع السابقة اجتمع فيها حرف النفي واحتماله لنفي الجنس، واتصل (لا) بالاسم النكرة من دون فاصل بين (لا) واسمها وخبرها، أو دل على خبرها ما قبلها.

(1) ينظر: النشر جـ 2: 159.

(2) الكشف لمكي، جـ 1: 352.

(3) أسرار العربية لأبي البركات الانباري، ص 246.

(4) شرح التسهيل لابن مالك، جـ 1: 434.

(5) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام، جـ 1: 193.

(6) المقتضب، جـ 4: 361.

وقد دار خلاف بين النحويين في اسم (لا) وخبرها إذا كان اسمها مفرداً، هل تكون (لا وما دخلت عليه) مبتدأ وما بعدها خبر، أو أن (لا) عاملة النصب في الاسم والرفع في الخبر بعد الاسم.

ولا خلاف بينهم إن كان الاسم مضافاً أو شبيهاً به، فحكمه النصب، أما إذا كان مفرداً، فحكمه عند البصريين يبنى على ما كان ينصب به لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد.

أما الكوفيون والزجاج فيرون أن الاسم بعد (لا) حركته حركة إعراب لا حركة بناء<sup>(1)</sup>.

أما الخبر فمتوقف على (لا) مع ما دخلت عليه فـ "إن لم يركب معها فالخبر مرفوع بها عند الجميع، وإن ركب معها الاسم فقولان: قيل الخبر مرفوع بها أيضاً، وهو مذهب الناظم، وقيل على خبر الابتداء؛ لأن (لا) مع اسمها في موضع اسم مبتدأ، فالخبر مرفوع به لا بها"<sup>(2)</sup>.

وعليه فالخبر مرفوع عند ابن مالك بـ (لا)، وعند سيبويه إذا كان الاسم مفرداً فالخبر مرفوع بالابتداء؛ لأن (لا واسمها) في موضع رفع بالابتداء، فتكون جملة من مبتدأ وخبر يقول سيبويه: (ت: 180هـ) "واعلم أن (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بـمترلة اسم مرفوع مبتدأ<sup>(3)</sup>، أما إذا كان اسمها مضافاً أو شبيهاً به فالخبر خبر (لا) وليس المبتدأ<sup>(4)</sup>.

وتنوع القراءة في هذا الموضع فيه شاهد على مرونة اللغة وتعدد أوجهها فقد احتمل الحرف (لا) أكثر من مدلول، وكل قراءة احتملت وجهاً من العربية، وعليه فأنا لست مع مكّي في اختياره الذي قال: "والاختيار الرفع لأن الأكثر عليه"<sup>(5)</sup>، بل كلا

<sup>(1)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل، ص 197.

<sup>(2)</sup> المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، ج 2: 412.

<sup>(3)</sup> الكتاب، ج 2: 275.

<sup>(4)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل، ص 197، وينظر: شرح التسهيل، ج 1: 434 فما بعدها.

<sup>(5)</sup> الكشف، ج 1: 352.



الوجهين له ما يوافقه من العربية، وكله ورد عن الأئمة الأخيار، القراء الأطهار.  
والله أعلم.

## المبحث الرابع

### المواضع المختلف في قراءتها بين النصب وغيره

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾  
(البقرة: 38).

قرأ الإمام أبو عمرو بالتنوين في قوله (خوفٌ) هنا وأينما ورد في كتاب الله، وقد وافقه جمهور القراء.

قرأ الإمام يعقوب منفرداً بفتح الفاء من (خوف) هنا وأينما ورد في كتاب الله<sup>(1)</sup>.  
وقراءة الإمام أبي عمرو بالتنوين تتوجه توجيهاً:

أحدهما: أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، فيكون (خوف) اسمها، و(عليهم) خبرها، وقد توافقت مع ضوابط النحويين في الأعمال.

والآخر: أن تكون (لا) غير عاملة، فيكون (خوف) مبتدأ، جوّز الابتداء به لما فيه من العموم بالنفي، وخبره (عليهم)<sup>(2)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بفتح الفاء من (خوف) فعلى إعمال (لا) للتبرئة، وهي أبلغ في النفي، وقد توافقت مع ضوابط النحويين في الأعمال أيضاً، حيث إن اسمها وخبرها نكرتان ولم يفصل بينهما<sup>(3)</sup>.

وقراءة الرفع مع التنوين فيها شيء من المشاكلة بين المتعاطفين، فقوله (ولا هم يحزنون) معطوف على (لا خوف عليهم)، وهذا العطف لا يتأتى إلا على وجه الرفع.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 159.

(2) ينظر: الدر المصون للسمين، ج 1: 304، والتبيان للعكبري، ص: 39.

(3) ينظر: الارتشاف، ج 4: 1642، والكتاب الفريد للهمداني، ج 1: 237.

وتحدث ابن عطية (ت:546هـ) عن هذا الموضوع وذكر محاسن التوجيه في القراءتين فقال: "فلا خوف عليهم نصب بالتبرئة، ووجهه أنه أعم وأبلغ في رفع الخوف، ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قوله (هم يحزنون) على مرفوع" (1). وبالرجوع إلى القراءة بالتنوين - قراءة الجمهور - وإعمال (لا) إعمال (ليس)، فمع اعتماد الشيخ السمين (ت:756هـ) لهذا الوجه غير أنه ضعفه بقوله: "عملها عمل (ليس) قليل" (2).

وقد تبع في ذلك شيخه أبا حيان (ت:754هـ) الذي جعل ارتفاع (خوف) على الابتداء دون أن يجعله محتملاً كونه اسم (لا). (3) ومع تقليل أبي حيان وتلميذه السمين لهذا الوجه، غير أنهما جعلاه وجهاً من الوجوه فيما شابه هذا الموضوع، كقوله تعالى (فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج)، وقوله: ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) على قراءة التنوين، فأحد الأوجه إعمال (لا) عمل (ليس). (4)

وقد أقر أبو حيان في الارتشاف أن (لا) تعمل عمل ليس، وعملها قليل (5)، وبعضهم نقل عن بعض العلماء المنع كما سيوضح. وقد نظرت في كتب بعض أهل الاختصاص، فوجدت بعضهم يعمل (لا) عمل (ليس) بضوابطها على الإطلاق، وبعضهم يميزها بضوابطها أيضاً، ولكنه يقول: إن عملها قليل وبعضهم يقول: قليل جداً، وآخرون يقولون: إن الأخص والمبرد منعاً عمل (لا) إعمال (ليس).

ومن المعلوم أن المحمول يختلف عن الحامل، فتداول (ليس) وتصرفها في الكلام أكثر مما حُمل عليها، وهي (ما، لا، لات)، وتصرف (إن) الناسخة أكثر من (لا) النافية للجنس، ولكن متى ما توافقت ضوابطها عملت، غير أن وصف الأولى بالقليل والقليل

(1) المحرر الوجيز، ج 1: 265.

(2) الدر المصون، ج 1: 304.

(3) ينظر: البحر المحيط، ج 1: 274.

(4) ينظر: السابق ج 2: 280، 606، وينظر: الدر المصون، ج 1: 304، ج 2: 323.

(5) ينظر: الارتشاف، ج 3: 1208.

جداً ربما فيه شيء من التعسف وتضييق الواسع، والأكثر من هذا منع الأعمال جملة، والنحاة بين مجيز ومقيد ومانع على النحو التالي:

فمن أجازها على الإطلاق ابن يعيش: (ت: 643هـ) في شرحه (1) وابن مالك: (ت: 672هـ)، في الكافية الشافية، وفي الخلاصة (2) وفي التسهيل أيضاً ففيه جاء: "ويجوز إلحاق (لا) العاملة فيما لا تمنى فيه جميع مواضعها إن لم يقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم" (3).

والمالقي: (ت: 702هـ) تحدث في كتابه عن (لا) فجعل منها (لا) للتبرئة وأخرى العاملة عمل (ليس)، ولم يشر إلى قلة في إعمالها (4).

وتبعهم في ذلك ابن عقيل: (ت: 769هـ) فقد شرح أبيات الألفية ونسب الأعمال للحجازيين، والإهمال للتميميين، ولم يذكر أن إعمالها قليل (5)، وكذا فعل الشاطبي: (ت: 790هـ) في المقاصد الشافية (6).

وسار على نهجهم المرادي: (ت: 849هـ) حيث ذكر أقسام (لا)، وجعل منها العاملة عمل (ليس)، ولم يصفها بقلّة، غير أنه نقل عن المبرد والأخفش المنع (7).

أما من وصف عملها بأنه قليل، فيأتي على رأسهم ابن هشام (ت: 761هـ): فقد قال: "و أما (لا) فإعمالها إعمال ليس قليل" (8).

ويأتي من بعده الأشموني: (ت: 900هـ) ويرى أن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل (1).

(1) ينظر شرح المفصل ج 1: 109، ج 2: 100.

(2) ينظر: شرح الشافية الكافية، ج 1: 439، وشرح ابن عقيل، ص: 155.

(3) شرح التسهيل، ج 1: 446.

(4) رصف المباني في حروف المعاني، ص: 257.

(5) شرح ابن عقيل، ص: 156.

(6) ينظر: المقاصد الشافية، ج 3: 243.

(7) ينظر: الجني الداني، ص: 292.

(8) أوضح المالك، ج 1: 148، وينظر: المغني، ج 1: 396.

أما الشيخ الأزهرى: (ت: 905هـ) فجمع بين قلة عملها، ومنعه على رأى العلماء فقال: "و أما (لا) فإعمالها إعمال ليس قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه" (2).

ونخلص إلى أن ابن مالك والمالقي، وابن عقيل والشاطبي والمرادي لم يصفوا الإعمال بالقلة.

أما ابن هشام وأبو حيان والأشموني والأزهرى فقد ذهبوا إلى إعمالها، غير أنهم وصفوا الإعمال بالقليل أو بالقليل جداً.

وأما المانعون فهم المبرد والأخفش على ما قاله الأزهرى، ودوّنه المرادي في كتابه.

والناظر في كتاب سيبويه: (ت: 180هـ) يجد أنه قد عقد باباً لـ "ما أجرى مُجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) ... وأما بنو تميم فيجرونها مُجرى أما وهل ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع" (3).

وقد اشترط في (لات) أن يكون اسمها مضمراً، وجعل قراءة من قرأ (ولات حين مناص) قليلة؛ لأنه أظهر اسمها (4)، ثم قال: "كما فعل بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا \*\*\* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

جعلها بمتزلة ليس، فهي بمتزلة لات في هذا الموضع في الرفع" (5).

ويظهر من خلال هذا النص أنه جعل (لا) عاملة عمل (ليس) و(براح) اسمها، وخبرها محذوف مقدر، ولم يصرح بأن إعمال (لا) عمل (ليس) قليل جداً عند

(1) ينظر في شرح الأشموني، ج 1: 266.

(2) شرح التصريح، ج 2: 267.

(3) الكتاب، ج 1: 57 فما بعدها.

(4) ينظر: شرح المفصل ج 8: 109.

(5) الكتاب، ج 1: 57 فما بعدها، وج 2: 296.

الحجازيين على حد قول الأزهري، يؤيد هذا ما علق به الإمام الشاطبي على إنشاد سيبويه للبيت الآنف الذكر، فقد جاء في شرح المقاصد: "وأنشد سيبويه لسعد بن مالك القيسي.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا \*\*\* فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

كأنه قال: لا براخٌ موجوداً فحذف الخبير.

وقوله: (أعملت كليس) (1) على حذف المضاف، كأنه قال: أعملت كإعمال ليس وكونه أخبر أن العرب أعملتها ولم يقيد ذلك بنذور ولا وقف على السماع يدل على أن ذلك قياس". (2)

وجاء في الكتاب أيضاً في باب النفي بلا فقد تحدث سيبويه عن (لا) التي لنفي الجنس وأحوال إعمالها، وضوابطها ثم قال: "فما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) قول الله عز وجل ذكره: (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)، وقال الشاعر الراعي:

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً \*\*\* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ (3)

وقد جعلت، وليس ذلك بالأكثر. بمتزلة (ليس)، وإن جعلتها بمتزلة ليس كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء، وأما تعمل في معرفة" (4). وإذا حُملت على (لا) التي للتبرئة، إذا فهي معتبرة مثلها، غير أن الأولى على الأكثر، والثانية على الكثير.

والظاهر أن (ناقاة) على التنوين صارت اسم (لا) العاملة عمل (ليس) وهذا ليس على الأكثر، فهل استنبط الأزهري القلة في الإعمال من قول سيبويه (ليس على الأكثر)، ومن المعلوم أن ما دون الأكثر كثير كما تقول هذا كثير وهذا أكثر، وهذا جميل وهذا أجمل، ولو كان مقصد سيبويه الإعمال على قلة لذكرها صراحة، فاستعمال (لا) للتبرئة أوسع وأشمل من العاملة عمل (ليس) غير أننا لا نستطيع أن نصف العمل بالقلة، وانظر إلى

(1) عبارة سيبويه في الكتاب (جعلها بمتزلة ليس)، الكتاب جـ 1: 58.

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، جـ 2: 243.

(3) ديوان الراعي النميري، من دواوين العصر الأموي، جـ 1: ص 153.

(4) الكتاب، جـ 2: 295 فما بعدها.

قوله في (ثم) "وتم بمترلة الفاء تقول (ثم) صاعداً إلا أن الفاء أكثر في كلامهم" (1)، فهل نقول هنا إعمال الفاء قليل؟!

وهذا نص آخر من الكتاب يثبت إعمال (لا) عمل (ليس) غير أن إعمالها للتبرئة أكثر وأجود، وبالتالي يكون في المرتبة الثانية بعد الأجود والأكثر، وهو الجيد والكثير ولا يكون المتبدل والقليل.

قال سيبويه "واعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمترلة اسم واحد هي المضاف إليه... ومن هذا النحو قول الشاعر وهو أبو الطفيل:

تَرَكَتْنِي حِينَ لَا مَالٍ أَعِيشُ بِهِ \* وَحِينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا  
والرفع عربي على قوله (حين لا مستصرخ) و (لا براخ) (2).

ويُفهم من كلام سيبويه أن (لا) وقعت مع ما بعدها في حكم المضاف إليه للفظ (حين)، ويرى أن الرفع عربي أي يميز أن تكون (حين لا مال) كما ارتفع (مستصرخ) و(براخ) — (لا) العاملة عمل (ليس)، وخبرها محذوف (3).

ثم قال "والنصب أجود وأكثر من الرفع لأنك إذا قلت (لا غلام) فهي أكثر من الرافعة التي بمترلة ليس" (4).

وهذا نص يُفهم أن في (لا) الأكثر والأجود، وفيها بالمقابل الجيد والكثير، ولو كان سيبويه يقصد القلة في الإعمال لذكرها، فأنت تراه يصف بعض المواضع بأنها قليلة صراحة فقد قال "وأما العبد فذو عبدٍ يجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث" (5). فهو يصرح بالقليل صراحة دون تلميح أو تلويح.

أما القضية الثانية فقد صرح الأزهري بأن الأخص والمبرد منعاً إعمال (لا) عمل (ليس)، وذكره المرادي في كتابه أيضاً (6).

(1) الكتاب، ج 1: 291 فما بعدها.

(2) الكتاب، ج 2: 303.

(3) ينظر: شرح المفصل، ج 2: 113.

(4) الكتاب، ج 2: 304.

(5) الكتاب، ج 1: 389.

(6) ينظر: شرح التصريح، ج 2: 267، والجني الداني ص: 293.

وقد بحث في كتاب المبرد: (ت:285هـ) فوجدته قد أجاز إعمال (لا) عمل (ليس) وهذا نص كلامه "وقد تجعل (لا) بمتزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في النكرة فتقول (لا رجل أفضل منك) ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة" (1).

أما منع الأخفش لإعمال (لا)، و(لات) فقد وجدت نصاً في شرح المفصل هذا نصه (قال أبو الحسن الأخفش (لا وولات) لا يعملان شيئاً لأنهما حرفان وليسا فعليين، فإذا وقع بعدها مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف وإذا وقع بعدها منصوب فبإضمار فعل فإذا قال وولات حين مناص كان التقدير ولا أرى حين مناص" (2).

فإذا صح ما نُقل عنه أجاز إعمال الحروف وقال في كتابه في إعراب قوله (لا ريب فيه) "كل اسم منكور نفيته بـ(لا) وجعلت (لا) إلى جنب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين؛ لأن (لا) مشبهة بالفعل، كما شَبَّهت (إن) و (ما) بالفعل، و(فيه) في موضع خبرها، وخبرها رفع، وهو بمتزلة الفاعل، وصار المنصوب بمتزلة المفعول به، و(لا) بمنزلة الفعل" (3).

فكيف يؤمن بإعمال الحرف في جانب، ويمنعه في آخر؟

وقد اعترض على كلامه الإمام الشاطبي: (ت:790هـ) فقال: "وما ذهب إليه الأخفش مرجوحاً لأمر:

أحدها: أن كونها حرفاً غير مانع من العمل، كما لم يكن مانعاً في (ما) الذي هو موافقٌ عليها ولهذا المعنى رد السيرافي قول الأخفش... الثاني: أن السماع بإظهار الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً كأنه يعين الإعمال... الثالث: على تسليم أن هذا لم يسمع فإن عدم تكرير (لا) دالٌّ، فهو الذي يبين لهم أنها كليس؛ لأنها لو كانت غير معملة للزم تكريرها مع النكرات كما يلزم تكريرها مع المعارف" (4).

(1) المقتضب، ج 4: 382.

(2) شرح المفصل لابن يعيش، ج 1: 109.

(3) معاني القرآن، ص: 148.

(4) المقاصد الشافية، ج 2: 244 فما بعدها.

وبعد هذا العرض فقد تبين أن سببويه قد احتفى بملحقات (ليس) وجعل لها باباً، وذكر أن الأعمال للحجازيين، ولم يصفه بالقلّة، بل قال ليس على الأكثر، وقد بينتُ الشواهد.

أما المنع الذي قيل إن المبرد نص عليه فلم أفه عليه، بل الذي وقفت عليه هو إجازته الأعمال صراحة كما سبق أن بينتُ.

وأما ما نُسبَ إلى الأخفش من المنع فهو مُدخَلٌ عليه في حجته، وكل ما وصل إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

والخلاصة إن الأعمال لـ(لا) قائم تشهد له القراءات القرآنية في مواضع كثيرة، والشواهد الشعرية أيضاً، وقد شهد سببويه والمبرد بإعمالها، فهذا كله كثرة مستفيضة في الأعمال تجعله واسعاً وليس كما قيل قليلاً أو قليلاً جداً. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ (البقرة: 240).

قرأ الإمام أبو عمرو بالنصب في قوله (وصية) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالرفع، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالنصب في (وصية) ذكر فيها النحاة أوجهاً منها: أن تكون وصية مفعولاً ثانياً لفعل يتعدى لمفعولين تقديره وألزم الذين يتوفون وصيةً.

والثاني أن (الذين) مبتدأ، وقوله (وصية) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: يوصون وصية، وتكون الجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ<sup>(2)</sup>.

والثالث أن يكون (الذين) فاعل لفعل محذوف تقديره (وليوص)، ويكون قوله (وصية) منصوب على المصدر أيضاً<sup>(3)</sup>.

ولعل التقدير الثاني أولى؛ لأن التوجيهات جميعها لا تخرج عن التقدير، فكان الثاني أولى لقرب العامل المحذوف المقدر من معموله، ولأن الاسم الموصول جاء بداية آية فحسن

(1) ينظر: النشر، ج 2: 172.

(2) ينظر: الكشف للزمخشري، ج 1: 289.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 1: 120، وينظر: الدر ج 2: 501.



كونه ابتداء دون تقدير عامل له فينقله من الجمل الاسمية إلى الفعلية، وقد جعله النحاس (ت:338هـ) أول التقديرات من هذه التوجيهات (1).

والفعل المقدر - يوصون أو ليوص - يكون من الموصي، وكيف يوصي وهو ميت من قوله (والذين يتوفون منكم) فالمراد هو الحمل على الفعل أي إذا قربوا من الوفاة فليوصوا (2).

أما قراءة الإمام يعقوب بالنصب في (وصية) فقد ذكر فيها العلماء أوجهها منها: أن الاسم الموصول مبتدأ، و(وصية) مبتدأ ثان وسوغ الابتداء بها كونها في موضع تخصيص أو لأن المبتدأ موصوف بصفة محذوفة أي: وصية من الله أو منهم وقوله (لأزواجهم) خبر الثاني، والجملة خبر الأول.

وأجاز العلماء أن تكون (وصية) مبتدأ، و(لأزواجهم) صفتها، والخبر محذوف أي فعليهم وصية لأزواجهم، وهذه الجملة خبر الأول (الذين).

والثالث أن يكون قوله (وصية) ارتفع بفعل محذوف بتقدير (كُتِبَ عليهم وصية) (3) وقوله (لأزواجهم) صفة، والجملة الفعلية خبر المبتدأ الأول.

ولعل التوجيه الأول أولى؛ لأن التقدير والحذف قد غمر كل التوجيهات، غير أن المحذوف المقدر في التوجيه الأول جاء في الفضلات، وجاء في الثاني والثالث في العمدين كونه خبراً، أو فعلاً للفاعل.

والقراءتان بمعنى واحد فالآية تناولت عدة الزوجة المتوفى عنها زوجها كانت عدتها حولاً كاملاً، وينفق عليها من ميراث زوجها، ثم نسخت كما هو معروف في كتب التفسير والأحكام (4).

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (المائدة: 45).

(1) ينظر السابق وكذا الصفحة.

(2) ينظر: الجامع للقرطبي، ج 3: 198.

(3) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المضلات للأصبهاني، ج 1: 172، وحجة ابن خالويه، ص: 98، والدرج 502: 2.

(4) ينظر: الجامع للقرطبي، ج 3: 198.

قرأ الإمام أبو عمرو بنصب الأسماء الخمسة، ورفع (الجروح)، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالنصب في جميعها، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.  
وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو أنه عطف الأسماء الأربعة - العين، الأنف، الأذن، السن - على قوله (أن النفس)، فجعل أن عاملة فيها وربط الكلام ببعضه، ثم استأنف فقال (والجروحُ قصاص) بالرفع<sup>(2)</sup>، فيكون مبتدأ، و (قصاص) خبره.  
وأرى أن الرفع في (الجروح) وجه حسن حيث بين فرقا بين الأسماء الخمسة المتعاطفة وما ارتفع، فالجروح هي "ما لا يمكن البث فيه"<sup>(3)</sup>، وما سبقه أعضاء وحواسٍ معروفة فقوى العين بفقاء العين، وجذع الأنف بجذع الأنف، وخلع السن بخلع السن، ولما خرج من النفس والأعضاء المعلومة المعروفة الحواس، نزل إلى ما هو أقل منها وهي الجروح، أي: والجروح فيها قصاص أيضاً.

قال العكبري: (ت: 616هـ): "ويجوز أن يكون مستأنفاً: أي والجروح قصاص في شريعة محمد"، فكان الجروح خصيصة للأمة فحصل الاستئناف.  
ومما يقوي وجه الرفع في (الجروح) أيضاً أن الأسماء الأولى جاءت على صيغة الفرد النفس بالنفس، ولما وصل في (الجرح) جمع فقال (والجروح)، فهو لم يقل (أن النفس بالنفس... وأن الجرح بالجرح) حتى يقوى فيها وجه العطف؛ بل تغاير اللفظ بين الخمسة الأول وبين ما تلاها، ثم الارتفاع على الاستئناف يجعل قوله (قصاص)، وهو خبر يختلف عن الأخبار السابقة.

والقصاص في هذا كله إذا كان في العمد، أما الخطأ ففيه الدية، ومن تصدق بالعفو فهو كفارة له<sup>(4)</sup>.

وقد دلت السنة النبوية على الجروح والقصاص فيها فقد ورد أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي - ﷺ - فقال الرسول - ﷺ - "القصاص القصاص"، وما زالوا مع النبي - ﷺ -، وأهل الجريح حتى قبلوا الدية فيه<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 191.

(2) ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه، ج 1: 145.

(3) التبيان للعكبري، ص: 225.

(4) ينظر: روح المعاني للأوسى، ج 3: 3: 317.

أما قراءة الإمام يعقوب بنصبها جميعاً فبالعطف على قوله (أن النفس) وجعل (أن) عاملة في الأسماء المذكورة، ولم يقطع الكلام عن بعضه، فالنفس بالنفس والسن بالسن... والجرح يُقتص فيه من الجراح بعد أن يتشافى الجروح. وقد رغب رب العزة بعد ذكره القصاص في العفو بقوله {فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ}. والقراءتان على معنى واحد، غير أن الوقف اختلف باختلاف الإعراب، فقراءة أبي عمرو تقتضي الوقف على قوله (والسن بالسن)؛ لأنه استأنف بعدها، فحسن الابتداء بما بعدها، وقراءة الإمام يعقوب بالنصب في جميعها تقتضي التعاطف بين الجمل، فيكون الوقف على آخر الجمل المتعاطفة وهو قوله (قصاص) (2)، وكله تواتر عن الأئمة الأخيار. والله أعلم.

**الموضع الرابع:** قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ (يونس: 61).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح الراء، في قوله (أصغر، أكبر) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالرفع فيهما، وقد وافقه بعض القراء ولا خلاف في موضع سبأ بين القراء بالرفع (3).

وقراءة الإمام أبي عمرو على أن (لا) نافية للجنس فعملت فيما بعدها، وقد تحدثت في هذا المبحث عن إعمالها، والخير بعدها، ونظرة النحويين إليهما، فأغنى عن الإعادة (4)، ويجوز فيها أن تجعلها في موضع صفة لـ(مثقال) بالجر على اللفظ، والفتحة نيابة عن الكسرة لامتناع الصرف (5).

أما قراءة الإمام يعقوب بالرفع في (أصغر) فبالعطف على المحل مما قبله وهو قوله (وما يعزب عن ربك من مثقال)، فمثقال موضعه رفع، سبق بحرف جر فعطف على

(1) ينظر: أحكام القرآن للقرطبي، ج 6: 177.

(2) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري، ص: 320.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 214.

(4) ينظر: ص: 240 من هذا البحث.

(5) ينظر: التبيان للعكبري، ص: 326.

المحل<sup>(1)</sup>، والشواهد كثيرة في القرآن الكريم بالعطف على المحل، كما ذكر النحاة والموجهون. وكلتا القراءتين لها ما يعاضدها من العربية وكله فصيح متواتر صحيح. **الموضع الخامس:** قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: 71)<sup>(2)</sup>.

قرأ الإمام أبو عمرو بن العلاء بالنصب في قوله (شركاءكم)، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بالرفع<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالنصب تحتل أوجهها:

**الأول:** أن (شركاءكم) معطوف على (أمركم) على حذف المضاف أي: فأجمعوا أمركم وأجمعوا أمر شركائكم، وحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

**الثاني:** ( أن شركاءكم) منصوبة على المعية أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم).

**الثالث:** أن (شركاءكم) منصوب بفعل محذوف مقدر بقولك: (وأجمعوا

شركاءكم).

وهذا التوجيه ذكره غير واحدٍ من علماء اللغة والتوجيه<sup>(4)</sup>.

وأرى أن التوجيه الثالث أقرب؛ لأن الجملة تقتضي التعاطف فقد قال (وشركاءكم) ثم قال (ثم لا يكن أمركم عليكم غمة، ثم اقضوا إلى ولا تنظرون)، غير أن العامل المقدر لا يتلاءم مع المعطوف، فقوله (أجمعوا) من أجمعت الأمر أو أجمعت على الأمر إذا عزمت عليه، والعكبري (ت: 616هـ) يرى أنك "تقول جمعت القوم وأجمعت

<sup>(1)</sup> ينظر: إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 3: 399.

<sup>(2)</sup> ذكر ابن الجزري أن رويساً قرأ همزة الوصل في قوله (فأجمعوا) مع فتح الميم من رواية أبي الطيب والقاضي بن العلاء، وذكره بخلف عنه في شرح طيبة النشر، ص: 310. ووافقه القلانسي في كتابه الكفاية الكبرى، ص: 189، ولم أجده في مفردة يعقوب للفحام، ص: 182، وذكر أيضاً أنها قراءة الإمام نافع، وما ذكره لنافع هو من طريق الأصمعي، وقد نسب الوجه لابن المقسم والزعفراني، وقراءة الإمام نافع من راويه (قالون وورش) بالقطع في الهمزة، فمن (أجمعوا). ينظر: التيسير للداني، ص: 92، والكفاية الكبرى للقلانسي، ص: 189، ويشرح طيبة النشر، ص: 310.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر ج 2: 214.

<sup>(4)</sup> ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر، ج 2: 153، وينظر: البيان للعكبري، ص: 327.

الأمر، ولا تقول جمعت الأمر على هذا المعنى" (1)، فالإجماع في الأحداث، والجمع في الأعيان (2).

والفعل (أجمعت) يتعدى بنفسه إلى المفعول يقول الشاعر:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا \*\*\* أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ (3).

وقد جاء المعنى في الآية على أن المقصود بالشركاء هم الأوثان، وسياق الآية جاء على سبيل التهكم (4).

فيكون العطف على نية تقدير عامل غير الأول ليتواكب مع المعطوف، وقد نص اللغويون على أنه لو "كان العاطف لا يصلح لمباشرة العامل، ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرة أظهر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف" (5)، فيكون التقدير (فأجمعوا أمركم، وجمعوا شركاءكم) أو (ابتهلوا شركاءكم)، والدليل على أنه السياق فيه تهكم من خلال جمع الشركاء أنه قال بعدها "ثم لا يكن أمركم عليكم غمة" فخاطب فكرهم دون شركائهم، فالمنظور إليه حقيقة إجماع الأمر وليس جمع الشركاء. والله تعالى أعلم.

وقراءة الإمام يعقوب بالرفع تحتمل أن يكون (شركاؤكم) خيراً لمبتدأ محذوف، أي: (وشركاؤهم فليجمعوا أمرهم)، والوجه الآخر أن يكون (شركاؤكم) معطوف على الضمير المتصل المرفوع في قوله (فأجمعوا) (6)، وقد أكد اللغويون على أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بالفصل بضمير مؤكد منفصل أو غيره، يقول ابن عقيل: (ت:769هـ) "إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب أن تفصل بينه وبين ما عطفت عليه بشيء، ويقع الفصل كثيراً بالضمير المنفصل نحو قوله (لقد كنتم أنتم

(1) (النيبان، ص: 327).

(2) (ينظر: الدر، ج 6: 242).

(3) (البيت للحارث بن حمزة، ينظر: البحر 6: 87، روح المعاني م 4: 148).

(4) (ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج 2: 626، وروح المعاني، م 4: 148).

(5) (شرح التسهيل لابن مالك، ج 3: 229، وينظر: المغني لابن هشام، ج 2: 572. وينظر: شرح المقاصد الشافية

للشاطبي، ج 5: 162).

(6) (ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ج 2: 474، والمقاصد الشافية للشاطبي، ج 5: 153).

وعاباؤكم في ضلال ميين)... (أو فاصل ما) وذلك كالمفعول به نحو (أكرمتمك وزيد) ومنه قوله تعالى (جنات عدن يدخلونها ومن صلح).<sup>(1)</sup>

والفصل بينهما شرط البصريين، أما الكوفيون فيجيزون العطف من دون توكيد المتصل بضمير منفصل أو غيره، وقد أجازته ابن مالك في التسهيل على التضعيف بقوله: "ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد أو غيره"<sup>(2)</sup>.

وعلى الإعرابين فوجه الرفع على انفراده منساق مع المدرستين، والمعنى على قراءة النصب (أجمعوا أمركم وجمعوا شركاءكم)، وقراءة الرفع (أجمعوا أمركم وشركاؤكم)، أو مع شركائكم. والله أعلم.

وقد أحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه السورة ورقم الآية وموضعها في كتاب النشر، وتوجيهها مختصراً من الموضح.

### جدول رقم ( 35 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	توجيه القراءة	الموضع ح
1-	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ﴾	مریم	34	ج2/ 239	أبو عمرو بالرفع على أنه خير لبتداء محذوف أي هذا الكلام قول الحق يعقوب بالنصب على أنه نصب بفعل محذوف أي: أحق قول الحق.	503
2-	﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ لَعْنَتَ﴾	النور	7	248	قرأ أبو عمرو بالتشديد في (إن) ونصب ما بعدها اسماً لها.	557
3-	﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ﴾	النور	9	248	وقرأ يعقوب بالتخفيف في (إن) فاسمها الأمر والشأن، والجملة بعده خبر.	557
4-	﴿رَبَّنَا بَاعِدْ﴾	سبأ	19	262	قرأ أبو عمرو بفتح الباء من (رَبَّنَا)، (بَعْدُ) وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسكان الدال، فـ(ربنا) منادى منصوب و(بعد) لفظ أمر معناه الدعاء. وقرأ يعقوب منفرداً (رَبَّنَا بَعْدُ)، ربنا مرفوع على الابتداء، وبعد فعل ماضٍ و(بين) مفعول به، وقراءته انفراد.	644
5-	﴿سَوَاءٌ لِّلْسَائِلِينَ﴾	فصلت	10	274	قرأ أبو عمرو بالنصب على أن (سواء) اسم مصدر وفعله مضمر وقرأ يعقوب منفرداً بالجر صفة لأربعة أو أيام.	693

<sup>(1)</sup> ( شرح ابن عقيل، ص452.

<sup>(2)</sup> ( شرح التسهيل، ج 3: 230.

وبعد حصر المواضع المختلف فيها بين الإمامين (فيما اختلفا فيه بين النصب وغيره) تبيّن أن المختلف فيه بينهما عشرة مواضع اختلف فيها أبو عمرو مع يعقوب غير أنه وافق غيره، ويعقوب اختلف مع أبي عمرو في سبعة مواضع خالفه فيها وتوافق مع غيره، أما الثلاثة الباقية فكانت له انفراد دون غيره من العشرة.

## المبحث الخامس





الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (هود: 40)

وقوله: ﴿ فَاسْأَلْكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (المؤمنون 27)

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب لفظ (كل) بغير تنوين على الإضافة في الموضعين وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بتنوين (كل) <sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين من دون تنوين في (كل) على الإضافة تحتمل توجيهين: أحدهما: أن يكون مفعول (احمل) قوله (اثنين)، أي: بتقدير (احمل فيها من كل زوجين)، وعلى هذا التقدير يكون (من كل زوجين) صفة لاثنين، فلما قدم في الآية (من كل زوجين) نصب على الحال، قال السمين: (ت: 756هـ) "مفعول (احمل) (اثنين) و (من كل زوجين) في محل نصب على الحال من المفعول؛ لأنه كان صفة للنكرة، فلما قدم عليها نَصَبَ حَالاً" <sup>(2)</sup>.

والآخر: أن تكون (من) زائدة، ومفعول (احمل) (كل)، واثنين توكيد لزوجين كما قال تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ (النحل 51) <sup>(3)</sup>.

وأرى أن التوجيه الأول أولى؛ لأن التوجيه الثاني لا يتواءم مع نظرة جمهور النحويين في كون (من) زائدة، فقد اشترطوا لزيادتها أن يكون المجرور بها نكرة، وأن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، كما في قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ وقوله ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾، باستثناء الكوفين فقد أجازوا زيادتها في الإيجاب إذا كان مجرورها نكرة <sup>(4)</sup>. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (هود 66).

وقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَزَعٍ يَوْمِئِذٍ ﴾ (النمل 89)

وقوله تعالى: ﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ ﴾ (المعارج 11)

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج2: 216.

<sup>(2)</sup> الدر المصون، ج3: 323.

<sup>(3)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص: 434، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص186.

<sup>(4)</sup> ينظر: حاشية الحضري، ج1: 523.

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب من دون تنوين في قوله (خزي، فزع، عذاب) وجر الميم من (يوم) في كل المواضع، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بفتح الميم من (يوم) <sup>(1)</sup>.

وتتوجه قراءة الإمامين على أن (يوم) وقع مضافاً إليه فـ "أجروا الإضافة إلى يوم مجراها إلى سائر الأسماء فكسروا اليوم على الإضافة كما يكسر المضاف إليه من سائر الأسماء، وعلامة الإضافة سقوط التنوين من (خزي)" <sup>(2)</sup>.

وإضافة يوم تدل على أنه أجرى مجرى الأسماء؛ لأن المتصرف "ما يجوز أو يخبر عنه أو يجز بغير (من) وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك، فالإخبار عنه نحو العام سعيد... والجر بغير من نحو ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (النساء: 87) ... وبدخول إلى على متى يعلم أنها ظرف متصرف" <sup>(3)</sup>.

ومع تصرف (يوم) فقد جاء أيضاً مضافاً إلى (إذ)، وهو اسم مبني، وقد أجاز النحويون الإعراب والبناء لهذه الأسماء إذا أضيفت إلى مبني <sup>(4)</sup>.

ويناقش الشاطبي: (ت: 790هـ) لفظة (إذ) إذا وقعت مضافاً إليه فقال: "إذ المضاف هنا يجوز أن يُبنى فتقول: ماجئتك من يومئذ قام زيد، وانقطعت عنك من حينئذ، ويجوز أن تعرب فتقول: (من يومئذ قام زيد) و(من حينئذ)، ومنه القراءتان المشهورتان (ومن خزي يومئذ) على البناء... (ومن خزي يومئذ) بالإعراب... وذلك مشهور كثير في كلام العرب" <sup>(5)</sup>.

وقد روي قول الشاعر:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \*\*\* فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ <sup>(6)</sup>

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، جـ2: 217-218.

<sup>(2)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص344.

<sup>(3)</sup> شرح التسهيل لابن مالك، جـ2: 130.

<sup>(4)</sup> ينظر: الأصول لابن السراج، جـ1: 194، وعلل النحو للوراق، ص600، وشرح المفصل لابن يعيش، جـ3: 16.

<sup>(5)</sup> المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، جـ4: 86، والإنصاف للأنباري، جـ1: 287.

<sup>(6)</sup> البيت للناطقة الذبياني، شرح المفصل لابن يعيش، جـ3: 16، وشرح ابن عقيل، ص: 365، وعلل النحو للوراق،

ص: 601.

بالبناء والإعراب، فالبناء لإضافته إلى فعل فأجري مجراه، والإعراب لأن الظرف تمكن في نفسه<sup>(1)</sup>.

وقد دار الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في إضافة الاسم إلى المبنى - أثبتته الأنباري في كتابه الإنصاف - مسألة 38 - وقد استدل أهل المدرستين بقراءة الأئمة لدعم الحجة، وتقوية الدليل<sup>(2)</sup>.

فالقراءة خير شاهد على اللغة فقد أفادت القراءتان المتواترتان وجهين إعرابين نطق بهما العرب في منظومهم ومنتورهم.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَا هُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلِ خَمْطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ (سبأ: 16)

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب دون غيرهما من العشرة بالإضافة من غير تنوين في قوله (أكل خمط) وقرأ الباقر بالتنوين<sup>(3)</sup>.

الخمط هو " كل ما تغير إلى مالا يشتهي، واللبن خمط إذا حمض"<sup>(4)</sup>.

وقد أورد الألوسي: (ت: 1270هـ) معنى الخمط فقال: خمط أي: حامض أو مر، وعن ابن عباس الخمط الآراك ويقال لثمره مطلقاً أو إذا أسود وبلغ البربر... وقال أبو عبيدة: كل شجرة مرة ذات شوك، وقال ابن الأعرابي هو ثمر شجرة على صورة الخشخاش لا ينتفع به<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين على الإضافة من باب التقدير ( ذواتي أكل حموضة، أو أكل مرارة، فهذه الإضافة جاءت على معنى (من)، فكما تقول (ثوب خز) أي: من خز، فكذلك (أكل خمط) أي: من خمط<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: علل النحو للوراق، ص: 601، وينظر: شرح ابن عقيل، ص: 365.

(2) ينظر: الإنصاف في سائل الخلاف للأنباري، ج1: 287.

(3) ينظر: النشر، ج2: 262.

(4) إعراب القرآن للنحاس، ج3: 232.

(5) روح المعاني، ج8: 11-301.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج3: 232، وينظر: الكشف لمكي، ج2: 309.

وأرى أن القراءة على الإضافة- وإن كانت للإمامين دون غيرهما، وتمعن في البلاء الذي وقع بهم من جراء إعراضهم وصددهم عن شكر النعم، فعلى ما يحمله الخمط من معاني ذميمة فهم لم يعطوه كله، بل منه، فكأنه قال (أكل من خمط) كما تقول (ثوب من حرير) فالثوب من الحرير، وليس كله، فعلى الإضافة الأكل من جنس الخمط " فتعين تقدير (من) إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف"<sup>(1)</sup>.

ويدل على التضييق عليهم أيضاً أنه قال ( وشيء من سدر قليل) فأنقص السدر —(من) والصفة (قليل) فقوله ( من سدر) (قليل) صفتان لشيء<sup>(2)</sup>، ولو كان الأكل كثيراً وطعامه يشتهي، والسدر كثير لكان نعمة، ولم يكن نقمة، فهم أبدلوا بالنعيم الكثير، القليل الذميمة حتى يتذكروا مصابهم في ترك الشكر والطاعة والإعراض.

والقراءتان متواترتان، ولكل منهما وجه في العربية فلا مفاضلة بينهما. والله أعلم.

**الموضع الخامس:** قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾  
(الصفات: 6)

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب من دون تنوين في ( بزينة)، وإضافة (الكواكب) إليها، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتنوين مع نصب الباء، وجرها على خلاف بين الأئمة<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين بالإضافة من باب إضافة النوع إلى الجنس كقولك باب حديد، فالزينة كواكب.

ويحتمل أن تكون الزينة مصدراً أضيف إلى الفاعل، أو إلى المفعول على تقدير (زينا السماء الدنيا بتزيينا الكواكب)<sup>(4)</sup>.

قال ابن عقيل: (ت:769هـ) " يضاف المصدر إلى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول، وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل ... ويضاف المصدر أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول"<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> شرح ابن عقيل، ص357.

<sup>(2)</sup> ينظر: إعراب القرآن وبيانه، أ. محي الدين درويش، ج6: 228.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج2: 267.

<sup>(4)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص: 501، والحجة لابن خالويه، ص: 300.

ب. ما اتفقا على قراءته مجروراً بالتبعية

أولاً: النعت

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِئْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: 23).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في قوله (ربنا) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين بالجر على أنه نعت أو بدل من لفظ الجلالة المقسم به<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالجر على التبعية أو بالنصب على النداء تصب في المعنى نفسه، فابن عباس يفسر هذه الآية على أن المشركين لما رأوا الله يغفر ذنوب المسلمين، ولا يغفر الشرك، فقالوا: هيا نقول: إننا أهل ذنوب، ولم نك مشركين، فلهذا قالوا والله ربنا ما كنا مشركين<sup>(4)</sup>.

ولعل البدلية هنا أقوى من النعت؛ لأن البدل يكثر في الجوامد، والنعت يكثر في المشتقات<sup>(5)</sup>.

وأيضاً لك أن تقول في غير القرآن (وربنا) أو على قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾ (النساء: 65) والقراءة على الاتباع لا تفصل بين القسم وجوابه؛ لأن الصفة والموصوف بمنزلة الشيء الواحد، وقراءة النصب تفصل بينهما لأن النصب على النداء. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ (النور: 31).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في قوله (غير)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> شرح ابن عقيل، ص: 386، فما بعدها.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 193.

<sup>(3)</sup> ينظر: فتح الوصيد للسخاوي، ج 3: 872، والتبيان للعكبري، ص 245.

<sup>(4)</sup> ينظر: الجامع لأحكام القرطبي، ج 6: 347.

<sup>(5)</sup> ينظر: شرح ابن عقيل، ص 341، 456.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 249.

وقراء الإمامين بجر (غير) على أنه صفة لقوله (أو التابعين) المعطوف على مجرور، قال ابن خالويه: (ت: 370هـ) "وقرأ الباكون (غير) بالكسر جعلوه نعتاً بالتابعين"<sup>(1)</sup>. وقد سار على نهجه مكّي: (ت: 437) إذ قال: "ومن خفضه جعله نعتاً؟ لأن (التابعي) ليس بمعرفة صحيحة العين"<sup>(2)</sup>.

وقد دار الخلاف بين العلماء، وتباينت آراؤهم في إعراب (غير) صفة لمعرفة وهي نكرة مبهمّة، فمنهم من أجاز كونها صفة، لأنها أضيفت إلى المعرفة<sup>(3)</sup>، ومنهم من يرى أنها صفة للنكرة والمعرفة القرينة<sup>(4)</sup> فقط.

وقد ناقشت هذا الأمر في مبحث (ما اتفقا على قراءته مرفوعاً على التبعية) فأغنى عن تكراره<sup>(5)</sup>.

**الموضوع الثالث:** قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: 78).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب (ذي الجلال) أي: بياء بعد الذال، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم (ذو الجلال) أي: بواو بعد الذال<sup>(6)</sup>.  
وقراءة الإمامين تتوجه إلى أن (ذو) صفة للمضاف إليه وهو قوله - جل شأنه - (ربك)، وتترتب على قراءة الجر كسر الذال، وقراءة الرفع ضم الذال، ولا خلاف بين الأئمة في قراءة الموضوع الأول بالواو<sup>(7)</sup> وهو قوله: ﴿وَيَقْفِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: 27).

وقراءة الإمامين ومن وافقهما متفقة مع مصاحفهم، وقراءة ابن عامر بالواو متفقة مع مصحف أهل الشام<sup>(8)</sup>. والله الحمد.

<sup>(1)</sup> إعراب القراءات السبع، ج 2: 106.

<sup>(2)</sup> المشكل، ص 478.

<sup>(3)</sup> ينظر: المقتضب للمبرد، ج 4: 423.

<sup>(4)</sup> ينظر: المعنى لابن هشام، ج 1: 267.

<sup>(5)</sup> ينظر: ص 188 من هذا البحث.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 286.

<sup>(7)</sup> ينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص 696.

<sup>(8)</sup> ينظر: جامع البيان للداين، ص 739، وينظر: المسوط لابن مهران، ص 259.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾  
(البروج: 21، 22).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في قوله (محفوظ)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالجر على أن (محفوظ) صفة لـ(لوح)، وقد توافقت ضوابط النحويين مع القراءة من حيث إتباع الصفة للموصوف في التنكير والتذكير والإفراد وكذا الإعراب، ولم يفصل بين الموصوف والصفة وأفادت الأخرى وصف القرآن بأنه محفوظ، فتنوع القراءة أسدل الحفظ على كليهما، ولولا التنوع ما حصل هذا الوصف لهما بل لأحدهما.

وكلتا القراءتين لها وجه فصيح، وهو في العربية صريح<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

ثانياً: البدل

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿الرَّ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ (إبراهيم: 1، 2).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَازَهُ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (المؤمنون: 91، 92).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في قوله (الله) من الموضع الأول، وقوله (عالم الغيب) من الموضع الثاني، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع، وقرأ رويس عن يعقوب في الموضعين إذا ابتدأ بهما بالرفع<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 299.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 6: 375.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 224، 247.

وقراءة الإمامين في الموضوعين تتوجه على أن لفظ الجلالة (الله) بدل من قوله (العزير الحميد)، وقوله (عالم الغيب) بدل من (سبحان الله)، وهو ما ذهب إليه كثير من الموجهين لهذين الموضوعين<sup>(1)</sup>.

وفائدة البدلية أنها تجمع بين الأول والثاني "وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعته، ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما"<sup>(2)</sup>.

ولعل اتفاق كثير من الموجهين على البدلية في الموضوعين السابقين يترجمه ما اتفق عليه النحويون في البدل فقد أجازوا بدل المعرفة من المعرفة، والمضمر من الظاهر، والظاهر من المضمر، وبدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة<sup>(3)</sup>، وكلا الوجهين له ما يؤيده من العربية<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

**الموضع الثالث: قوله: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (الكهف: 25).**

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتنوين في قوله (ثلاث مائة) وبالجر على الإتيان في قوله (سنين)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون تنوين والجر على الإضافة<sup>(5)</sup>.

يرى بعض الموجهين أن قراءة الإمامين بجر (سنين) على أنه بدل من قوله (ثلاثمائة) أي: (لبثوا في كهفهم سنين)<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 376، 491، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات للأصبهاني، ج 2: 639، 933، والتبيان للعكبري، ص 361، 448، والدر المصون للسمن، ج 7: 66، ج 5: 363.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 3: 66.

<sup>(3)</sup> ينظر: كتاب التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني تحقيق/ د. فخر صالح سليمان، دار عمار الجيل، ط/ الأولى 1411هـ-1991م، ص، 136، وينظر: شرح المقاصد الشافية للشاطبي، ج 5: 213.

<sup>(4)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 361، 448.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 233.

<sup>(6)</sup> ينظر: كشف المشكلات للأصبهاني، ج 2: 753، وينظر: الكشف، ج 2: 166.



ويرى العكبري: (ت: 616هـ) أن "سنين على هذا بدل من ثلاث، وأجاز قوم أن تكون بدلاً من مائة، لأن مائة في معنى مئات"<sup>(1)</sup>.

وذلك من يرى أن (سنين) بدل من (مائة) من النحاة على أن في مائة معنى الجمع يقول عنتر بن شداد.

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً \*\*\* سُوداً كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَسْحَمِ<sup>(2)</sup>

فجعل (سودا) صفة لخلوبة لما كانت في معنى الجمع، وقد ذكر الفارسي: (ت: 377هـ) "أن أبا عمر الجرمي حكى عن أبي عبيدة أن الحلوب لا يكون إلا جمعاً، والخلوبة تكون واحداً وتكون جمعاً فإذا كان كذلك أمكن أن يكون الشاعر جعل الخلوبة جمعاً وجعل السود وصفاً لها"<sup>(3)</sup>.

ويفهم من كلام العكبري: (ت: 616هـ) أنه إذا كان قوله (سنين) بدلاً من (ثلاث) فهو منصوب؛ لأن (ثلاث) في موضع نصب، قال ابن النحاس: (ت: 338هـ) "سنين في موضع نصب أو خفض، فالنصب على البدل من ثلاث"<sup>(4)</sup>، أما إذا كان قوله (سنين) بدلاً من (مائة) فهو محمول على المعنى؛ لأن فيه معنى الجمع، وهو ما أجازته أحد المتقدمين بقوله: "ولا يحسن إضافة المائة إلى السنين، لا تكاد العرب تقول: مائة سنين، وقال: هو جائز في هذا المعنى وقد يقوله بعض العرب"<sup>(5)</sup>، فلما احتتم قول الشاعر (فيها اثنتان وأربعون حلوبة) معنى الجمع بمعنى (حلوباً) كانت الصفة جمعاً وهي (سوداً) جمع سوداء، احتتم أيضاً في (مائة) معنى الجمع فجاء البدل منه (سنين) جمع سنة، ولما اتفق كثير من الموجهين على جعل (سنين) بدلا من أحدهما صار كونها بدلا من (مائة) أولى لقرب البدل من المبدل منه وعدم الفصل بينهما. والله أعلم.

(1) التبيان، ص 397.

(2) البيت لعنترة في ديوانه ضبطه وعلق عليه سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت) ص 185، وورد في معاني الفراء، ج 2: 138، ومعاني الزجاج، ج 3: 279، والحجة للفارسي، ج 3: 82 وغيرها.

(3) الحجة، ج 3: 82.

(4) إعراب القرآن، ج 2: 293.

(5) الحجة، ج 3: 81.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾ (ص: 46).  
قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتنوين (خالصة) وبالإلتباع في قوله (ذكرى) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دون تنوين في (خالصة) وإضافة ذكرى إليها<sup>(1)</sup>.  
وقراءة الإمامين بالتنوين "جعل (ذكرى الدار) بدلا من (خالصة) بدل المعرفة من النكرة ويكون المعنى: إنا أخلصناهم بذكرى الدار، فموضع ذكرى جر"<sup>(2)</sup>.  
وقد اجتهد بعض النحويين فجعلوا (ذكرى) منصوب ومرفوع؛ لأنه اسم مقصور يحتمل النصب على الاختصاص، ويحتمل الرفع على حذف المبتدأ أي: (هي خالصة)<sup>(3)</sup>، ولعل الأول أولى لا بتعاده عن التقدير والحذف. والله أعلم.

### ثالثاً: العطف:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ (المائدة: 57).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في قوله (والكفار)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين بالجر في (والكفار) على أنه معطوف على الاسم الموصول المجرور بـ(من)، والتقدير (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الكفار)<sup>(5)</sup>.

قال السمين: (ت: 756هـ) "ورجحت قراءة أبي عمرو أيضاً بالقرب، فإن المعطوف عليه قريب، ورجحت أيضاً بقراءة أبي (ومن الكفار) بالإثبات بمن"<sup>(6)</sup>.

وقد فصلت الآية المستهزئين فجعلت منهم أهل الكتاب -اليهود والنصارى- ثم أعقبتهم بالكفار عبدة الأوثان، وهم في الكفر سواء، وقد وصفهم رب العزة بالكفر في غير هذه الآية في قوله (مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ).

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 270.

<sup>(2)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص 614.

<sup>(3)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 507.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 191.

<sup>(5)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص 230.

<sup>(6)</sup> الدر المصون، ج 4: 316.

ولعل في هذا الموضوع إشارة للكفار فقد "أخرج ابن إسحاق وجماعة عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: كان رفاعة بن زيد بن التابوث، وسويد بن الحارث قد أظهر الإسلام وناقفا، وكان رجالاً من المسلمين يوادونهما فأنزل الله تعالى هذه الآية، ورتب سبحانه النهي على وصف يعمهما وغيرهما تعميماً للحكم، وتنبهها على العلة، وإيداناً بأن من هذا شأنه جدير بالمعاداة فكيف بالموالاة"<sup>(1)</sup>.

وقد وجه مكي: (ت: 437هـ) القراءتين ثم قال: "ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترت الخفض، لقوته في الإعراب وفي المعنى والتفسير والقرب من المعطوف عليه"<sup>(2)</sup>.

وكلتا القراءتين لها وجه من العربية غير أن العامل على الجر أقرب من العامل على النصب والمعنى متقارب، فالقراءة بالجر تخلص إلى أن النهي يكون بعدم اتخاذ اليهود والنصارى أولياء وأيضاً الكفار الذين اتخذوا الدين هزواً ولعباً دون غيرهم من الكفار، في حين أفادت القراءة بالنصب عدم اتخاذ اليهود والنصارى والكفار أولياء جملة. والله أعلم.

**الموضع الثاني:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ (المزمل: 20).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجر في (نصفه وثلثه) مع كسر الهاء، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنصب وضم الهاء<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالجر على العطف مما قبلها وهو قوله (ثلاثي)، أي (أنك تقوم في الليل للصلاة أقل من الثلثين وأقل من النصف والثلث)<sup>(4)</sup>.

وقد اجتهد الزجاج: (ت: 311هـ) في معنى القراءتين فقال: "فمن قرأ نصفه بالنصب وثلثه فهو بين حسن، وهو تفسير مقدار قيامه؛ لأنه لما قال أدنى من ثلثي الليل

(1) روح المعاني للأوسى، م3: 3: 338.

(2) الكشف، ج1: 452.

(3) ينظر: النشر، ج2: 294.

(4) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج6: 256.

كان نصفه مبنياً لذلك الأذن، ومن قرأ ونصفه وثلثه فالمعنى وتقوم أذن من نصفه ومن ثلثه<sup>(1)</sup>.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ (الإنسان: 21).

قرأ الإمامان بالجر في قوله (واستبرق) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمامين ومن وافقهما بالجر عطفاً على قوله (سندس)<sup>(3)</sup> أي: كأنه قال (عاليهم ثياب سندس وإستبرق).

قال القرطبي: (ت: 671هـ) "وقرأ ابن عامر وأبو عمرو ويعقوب (خضّر) رفعاً نعتاً للثياب (واستبرق) بالخفض نعتاً للسندس واختاره أبو عبيد وأبو حاتم لجودة معناه؛ لأن الخضر أحسن ما كانت نعتاً للثياب فهي مرفوعة، وأحسن ما عطف الإستبرق على سندس عطف جنس على جنس، والمعنى عاليهم ثياب خضر من سندس وإستبرق أي: من هذين النوعين"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> معاني القرآن وإعرابه، ج 5: 189.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 296.

<sup>(3)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 573.

<sup>(4)</sup> الجامع، ج 19: 110.

## المبحث السادس

### المواضع المختلف في قراءتها بين الجر وغيره

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6).

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر في قوله (وأرجلكم) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالنصب فيها، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقبل أن أوجه قراءة الإمامين أشير إلى أن هذا الموضع على قراءة الجر قد أسهب فيه العلماء - قديماً وحديثاً نحاة ومفسرين - كتابة وشرحاً لما فيه من تعارض ترتب على عطف المغسول على المسوح.

ولما كان غسل الرجلين في الوضوء هو مذهب الجمهور<sup>(2)</sup>، وهو ما عليه الأمة صار لزاماً أن توجه القراءة بما يتلاءم والحكم الشرعي المتفق عليه فقد ورد عن النبي - ﷺ - أنه قال حين رأى قوماً يتوضؤون وأعقابهم تلوح فقال: "ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء"<sup>(3)</sup>.

ويبدو أن هذه القراءة قد شغلت عبدالملك بن عبدالعزيز: (ت: 149هـ) فقد سأل عطاء بن أبي رباح: (ت: 115هـ) قائلاً له: هل علمت أحداً من أصحاب رسول الله - ﷺ - مسح على القدمين؟ فقال: والله ما أعلمه<sup>(4)</sup>.

وقد نقل عن أنس بن مالك (ت: 91هـ) أنه قال: (نزل القرآن بالمسح والسنة بال غسل)<sup>(5)</sup>. والقراءة بجر (أرجلكم) تحتمل توجهين أحدهما: أنها معطوفة على قوله (برؤوسكم)؛ لأنه الأقرب فتكون الرجلين معطوفة على مجرور، وهو (برؤوسكم)<sup>(6)</sup>، ولكن حكم

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 191.

<sup>(2)</sup> ينظر: الجامع للقرطبي، ج 6: 82..

<sup>(3)</sup> فتح الباري مع صحيح البخاري، في كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم رقم (60)، ج 1: 2011 وفي مسلم في كتاب الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكماهما، رقم (241).

<sup>(4)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرع، ص 222.

<sup>(5)</sup> ينظر: الجامع للقرطبي، ج 6: 83.

<sup>(6)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 216.

الرجلين الغسل كما بينت سابقاً، ولما كانت الأرجل تغسل بصب الماء فهي (مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث المسوح لا لئتمسح، ولكن لئيبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها"<sup>(1)</sup>).

وهذا العطف يسمى (باب العطف على الجوار، قال العكبري: (ت: 616هـ—) "وليس بممتنع [الجر على الجوار] أن يقع في القرآن لكثرتة"<sup>(2)</sup>، وقد قالت العرب (هذا حجر ضب حرب).

أما الوجه الثاني فمفاده أن (أرجلكم) مجرور بحرف جر محذوف بتقدير (وافعلوا بأرجلكم غسلًا) غير أن فيه من التعسف في الصناعة ما فيه، فقد حذفت الجملة الفعلية كاملة وحرف الجر، وعلق على هذا التوجيه أبوحيان (ت: 754هـ) بقوله: "وهذا تأويل في غاية الضعف"<sup>(3)</sup>.

ولماذا لا يكون (الحمل على الجوار) في هذا الموضع من الشواهد القرآنية على هذا الباب، وقد تكلمت العرب به<sup>(4)</sup>، وقد أقره الفراء: (ت: 207هـ—) في معانيه<sup>(5)</sup>، والأخفش: (ت: 215ت) في معانيه<sup>(6)</sup>، وابن جني: (ت: 392هـ—) في خصائصه<sup>(7)</sup>، وابن زنجلة في حجته<sup>(8)</sup>، والزمخشري: (ت: 528هـ—) في كشافه<sup>(9)</sup>، والعكبري: (ت: 616هـ—) في تبيانه<sup>(10)</sup>، وهو مخرج لغوي يعني المعرب من التعسف في التقدير

<sup>(1)</sup> الكشاف للزمخشري، ج 1: 611.

<sup>(2)</sup> التبيان، ص 216.

<sup>(3)</sup> البحر المحيط، ج 4: 192.

<sup>(4)</sup> مما ورد من كلام العرب في الحمل على الجوار قول أبي ثروان في المفضل: (كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك" بخفض (المعروف) على الجوار، وهو ممن تؤخذ عنه اللغة والعربية، وقالوا: (هذا حجر ضب حرب). وينظر: خزانة الأدب للبغدادي، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبة الخانجي القاهرة، ط/ الرابعة 1420هـ— 2000م، ج 5: 90، 91.

<sup>(5)</sup> ينظر: معاني القرآن، ج 2: 74.

<sup>(6)</sup> ينظر: معاني القرآن، ص 391.

<sup>(7)</sup> ينظر: الخصائص، ج 2: 115.

<sup>(8)</sup> ينظر: حجة القراءات، ص 222.

<sup>(9)</sup> ينظر: الكشاف، ج 2: 547.

<sup>(10)</sup> ينظر: التبيان، ص 216.

والتأويل، وقد ألف الدكتور عبدالفتاح أحمد الحموز كتاباً أسماه (الحمل على الجوار في القرآن الكريم) وأيده وعلل له بقوله "ولست اتفق مع من أنكر الخفض على الجوار في هذه القراءة [وأرجلكم] وأمثالها؛ لأنه في الترتيل مواضع تجعلنا نذهب إلى القياس عليها متناسين تلك الصيحات التي تدعو إلى إلغائه؛ ولأن في الحمل عليه هجراً للمحمل والتكلف، واحتراماً لظاهر النص القرآني"<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب بالنصب في (وأرجلكم) فتحتمل توجيهين أيضاً: أحدهما أن الأرجل معطوفة على الوجه والأيدي أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم)، والآخر أن قوله (وأرجلكم) معطوف على محل (برؤوسكم) إذ إن محله النصب، والوجه الأول أولى؛ لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المحل<sup>(2)</sup>.

وهذه القراءة وجهها ظاهر غير أنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد أجازت اللغة ذلك وبخاصة إذا لم يكن بأجنبي عنهما<sup>(3)</sup>.

وقد وفق القرطبي: (ت: 671هـ) بين القراءتين، وانطلق من المدلول اللغوي للفظ المسح فذكر أن: "لفظ المسح مشترك، يطلق بمعنى الغسل والمسح"<sup>(4)</sup>، واستشهد بقول أبي زيد الأنصاري الذي قال: "المسح في كلام العرب يكون غسلاً، ويكون مسحاً، ومنه يقال للرجل إذا توضأ فغسل أعضائه: قد تمسح، ويقال: مسح الله ما بك إذا غسلك وطهره من الذنوب"<sup>(5)</sup> ثم يقول: (فإذا ثبت بالنقل عن العرب أن المسح يكون بمعنى الغسل ترجح قول من قال: إن المراد بقراءة الخفض، الغسل بقراءة النصب التي لا احتمال فيها، ولكثرة الأحاديث الثابتة بالغسل"<sup>(6)</sup>، وقد جاء في اللسان أن من معاني المسح الغسل<sup>(7)</sup>، وعلى هذا التوجيه تدخل الرجلين تحت المغسول على القراءتين لاحتتمال دلالة اللفظ. والله اعلم.

(1) الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض ط الأولى 1405هـ - 1985م، ص 129.

(2) ينظر: التبيان للعكبري، ص 215.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ج 1: 224.

(4) ينظر: الجامع، ج 6: 83.

(5) الجامع، ج 6: 83.

(6) الجامع، ج 6: 83.

(7) ينظر: اللسان مادة (م، س، ح) ج 8: 277.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ (المائدة: 95).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع قوله (فجزاء) من دون تنوين، وجر قوله (مثل) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بتنوين (جزاء) بالرفع، ورفع (مثل)، وقد وافقه بعض القراء.

وتتوجه قراءة أبي عمرو على أن قوله (فجزاء) وقع في جواب الشرط المتقدم، فالفاء رابطة للجواب، (وجزاء) مبتدأ، وخبره محذوف مقدر أي (فعلية جزاء)، وقوله (مثل) وقع مضافاً إليه من باب إضافة المصدر إلى مفعوله والأصل (فعلية جزاءً مثل ما قتل)، ثم أضيف المصدر إلى مفعوله، وتعاضده قراءة أبي عبدالرحمن السلمي: (ت: 74هـ) (فجزاءً مثل ما قتل)<sup>(1)</sup>، وإضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله مما تحدث به النحاة وشرحوه في مؤلفاتهم فابن عقيل: (ت: 769هـ) يقول: "يضاف المصدر إلى فاعله فيجره، ثم ينصب المفعول نحو (عجبت من شرب زيد العسل وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل نحو (عجبت من شرب العسل زيداً)"<sup>(2)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بالتنوين مع الرفع في قوله (فجزاء) فهو أيضاً رفع المبتدأ وقدر الخبر ورفع (مثل) على أنه صفة (الجزاء)، أي: (فعلية جزاءً يماثل ما قتل من الصيد)، والمعنى متقارب قال الأصبهاني: (ت: 543هـ) "ولا فرق بين قول القائل: فجزاءً مثل المقتول، وبين قوله: فجزاء المقتول"<sup>(3)</sup>.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ (الأنعام: 160).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع (عشر) وجر (أمثالها) وقد وافقه جمهور القراء وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بالضم مع التنوين، ورفع (أمثالها)<sup>(4)</sup>.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ (النمل: 7).

(1) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 493.

(2) شرح ابن عقيل، ص 386.

(3) كشف المشكلات وإيضاح المضلات، ج 1: 369.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 200.



قرأ الإمام أبو عمرو بالكسر في قوله (بشهاب) وجر (قبس) على الإضافة وقد وافقه كثير من القراء وقرأ الإمام يعقوب بالتنوين في (شهاب)، وجر (قبس) على التبعية وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر: 35).

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر مع التنوين في قوله (قلب) وجر (متكبر) صفة له، وقد وافقه بعض القراء وقرأ الإمام يعقوب بالجر في قوله (قلب) وإضافة (متكبر) إليه، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(2)</sup>.

والقراءة في هذه المواضع السابقة لا تخرج عن توجيه ما قبلها، فمن كانت قراءته بالتنوين كان ما بعدها صفة، ومن قرأ من دون تنوين جر ما بعدها بالإضافة<sup>(3)</sup>.

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنعام: 74).

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر في قوله (آزر) وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بضم الراء<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو تتوجه توجهن:

أحدهما أن (آزر) عطف بيان أو بدل من قوله: (لأبيه) فيكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف من العلمية والعجمي مثل (آدم)<sup>(5)</sup>.

وقد اختلفت كتب التراث في لفظ (آزر) فمنهم من قال: إن اسم أب إبراهيم (تارح) بالحاء المهملة، ويُروى بالحاء، وقيل إنه لقب لأبيه عليه السلام<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: السابق، ج 2: 252.

<sup>(2)</sup> ينظر: السابق، ج 2: 273.

<sup>(3)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 325، 583، 689.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 195.

<sup>(5)</sup> ينظر: معاني القراء، ج 1: 340.

<sup>(6)</sup> ينظر: روح المعاني للآلوسي، ج 4: 183.

والوجه الآخر مبني على معنى (آزر) فمنهم من قال: إن (آزر) صنم كان يعبده والد إبراهيم -عليه السلام-<sup>(1)</sup>، فإذا كان ذلك كذلك فإن (آزر) منصوب بفعل محذوف أي: كأنه قال: (وإذ قال إبراهيم لأبيه أتعبد آزر) فيكون آزر منصوب بالفتحة، ولا أراه وجيهاً لأن إبراهيم سأل والده بقوله (أتتخذ أصناماً آلهة)، فلعل الوجه الأول أولى؛ لأنه يتواكب مع القراءة الثانية على النداء، والتي تدل على أن (آزر) هو والد إبراهيم عليه السلام.

أما قراءة الإمام يعقوب بالضم فعلى أنه منادي حذف منه حرف النداء أي: (يا آزر)، وحذف ياء المنادي مما اتسع فيه العرب وتحديث عنه النحاة في مؤلفاتهم وفي هذا يقول ابن مالك:

وغير مندوب ومضمر وما \*\*\* جا مستغاثاً قد يُعرى فاعلماً<sup>(2)</sup>

وقد ورد في القرآن كثير منه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: 29) وقوله ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ إِيَّيْكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ (الدخان: 18)، وقوله ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ (الرحمن: 31).

وقراءة يعقوب تعاضدها قراءة أبي بن كعب، وعبدالله بن عباس والحسن ومجاهد، وهذه القراءة تعاضد الوجه الأول في قراءة أبي عمرو في أن يكون (آزر) هو أب إبراهيم<sup>(3)</sup>.

والمعنى على كلتا القراءتين واحد، فالسائل إبراهيم -عليه السلام- والذي سُئل والده، فلا ضير أن يكون ما بعده اسماً له أو لقبه، أو صنماً كما تذكر بعض الكتب. والله أعلم.

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة: 100).

<sup>(1)</sup> ينظر، البحر المحيط لأبي حيان، ج 4: 561.

<sup>(2)</sup> شرح الأشموني، ج 3: 17.

<sup>(3)</sup> ينظر: الدر للسمين، ج 4: 697.

قرأ الإمام أبو عمرو بجر الراء من قوله (والأنصار) وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ يعقوب منفرداً برفع الراء<sup>(1)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو بالجر على أن (الأنصار) معطوف على قوله (من المهاجرين).

أما قراءة الإمام يعقوب برفع (الأنصار) فالبعطف على قوله (والسابقون)<sup>(2)</sup>، فقراءة أبي عمرو فيها ربط بين المتعاطفين من دون فاصل، وقراءة الإمام يعقوب فصل بين المتعاطفين بالجار والمجرور، وفائدة الخلاف تظهر في المعنى فرضوان الله على قراءة أبي عمرو تشمل السابقين الأولين من المهاجرين والسابقين الأولين من الأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أما قراءة يعقوب فرضوان الله للسابقين الأولين من المهاجرين، والأنصار بعمومهم والذين اتبعوهم بإحسان، فالأنصار جمعياً مشمولون بالرضوان والجنة<sup>(3)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ (الحج: 23).

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر في قوله (ولؤلؤ) وقد وافقه جمع من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بالنصب في الموضع ذاته، وقد وافقه بعض القراء<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالجر هو عطف "على لفظ (من أساور) أو على (ذهب) أي: يجلون فيها أساور من ذهب ومن لؤلؤ، أي: منهما على معنى مرصعة"<sup>(5)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بالنصب فقد عطف لؤلؤاً على موضع (من أساور)، أو نصب بفعل محذوف تقديره (ويعطون لؤلؤاً)<sup>(6)</sup>.

ولا خلاف بينهما في موضع فاطر فقد قرآه بالجر.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 211.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضع لابن أبي مرزوق، ص 377.

<sup>(3)</sup> ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، د. محمد الحبش، منشورات دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى 1999م - 1419هـ، ص 184.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 244.

<sup>(5)</sup> الكتاب الفريد للهمداني، ج 4: 544.

<sup>(6)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 438.

وأرى أن قراءة الجر يكون المعنى فيها أنهم يلبسون أساور من ذهب مرصعة باللؤلؤ فالأساور تحوي الاثني جميعاً، وقراءة النصب يكون المعنى فيها يلبسون أساور من ذهب ويؤتون لؤلؤا فيعطون شيئين من جنسين، والأول يُعطون شيئاً واحداً يحمل الجنسين. والله أعلم.

الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سبأ: 3).

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب بالجر في قوله (عالم) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ رويس عن يعقوب بالرفع، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو ومن وافقه بجر (عالم) على أنه صفة (الله) والمعنى (الحمد لله عالم الغيب) أو صفة للرب في قوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾، فهو صفة لـ(رب)، المجرور بواو القسم<sup>(2)</sup>، ولعل الوجه الثاني أولى لقربه وقد جمعت الآية بينهما. أما قراءة رويس عن يعقوب بالرفع فعلى الابتداء وخبره قوله (لا يعزب) أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو عالم)<sup>(3)</sup>.

وكلا الوجهين حسن، فـ(عالم) مشتق والصفات تكثر في المشتقات، فضلاً عن قربها من الموصوف، والرفع على الابتداء حسن؛ لأنه أضيف إلى معرفة، أو كان خبراً لمضمر محذوف، وقد أجازت اللغة كل هذا<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع العاشر: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ (سبأ: 5).

الموضع الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ (الجمانية: 11).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 261.

(2) ينظر: حجة القراءات، ص 581.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 212.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، ص 122، 431.

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر في قوله (أليم) في الموضعين، وقد وافقه كثير من القراء،  
وقرأ الإمام يعقوب بالرفع فيهما، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالجر على أن (أليم) صفة لـ(رجز)، وحسن الوجه لعدم  
الفصل بينهما، وقراءة الإمام يعقوب برفع (أليم) على أنه صفة لقوله (عذاب)، أي (لهم  
عذاب أليم من رجز).

والقراءتان بمعنى واحد؛ لأن الرجز بمعنى العذاب قال تعالى: ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا  
الرَّجْزَ﴾ (الأعراف: 134)، غير أن الكثير الوارد في القرآن الكريم وصف العذاب  
بالأليم كما في قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة: 10)، وقوله:  
﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: 177)، وقوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ  
بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: 188)، وقوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ  
كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 3).

وكل ورد عن الأئمة القراء، الصفوة العلماء.

الموضع الثاني عشر: قوله تعالى ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾  
(الذاريات: 46).

قرأ الإمام أبو عمرو بالجر في قوله (وقوم)، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام  
يعقوب بالنصب، وقد وافقه الكثير من القراء<sup>(2)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو تتوجه على العطف فقد قال رب العزة قبلها (وفي موسى)  
ثم قال (وفي ثمود) فيكون قوله (وقوم نوح) معطوفاً على حذف الجار أي (وفي قوم نوح  
عبرة وآية)، ويقوي وجه الجر ما ذكره الفراء (ت: 207 هـ) أن قراءة عبدالله (وفي قوم  
نوح)<sup>(3)</sup>، وهذا التوجيه ذهب إليه كثير من المعريين<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 262.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 282.

<sup>(3)</sup> ينظر: معاني الفراء، ج 3: 88.

<sup>(4)</sup> ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 4: 166، حجة القراءات لأبي زرع 680، والحجة في القراءات للسمع

لابن خالويه، ص: 332، والتبيان للعكبري، ص: 541، والكشف، ج 2: 389.

والعطف بالواو في هذا الموضع فيه حجة على من قال: إنها تفيد الترتيب، وهو مذهب الكوفيين (1)، فقد عطف المتقدم على المتأخر وبين تقدمه بقوله (من قبل)، وفيه أيضاً جواز تقدير العامل المحذوف إذا كان الجامع لمعنى واحداً وفي هذا يقول ابن مالك: (ت: 672) "وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملاً للمعنى برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلّة، وبعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغنى عنه، ويجوز أن يعطف بها بعض متبوعها تفصيلاً، وعامل مضمّر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد (2)، فلتعدد أغراضها احتملت التوجيه السابق، وكذا اللاحق .

أما قراءة الإمام يعقوب بالنصب فعلى تقدير فعل محذوف يفسره ما قبله فقد قال رب العزة في الآية السابقة متحدثاً عن قوم (ثمود) وما حل بهم قال: ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ فيكون التقدير (أخذتهم الصاعقة، وأخذت قوم نوح)، أو أهلكتنا قوم نوح، وهذا ما ذهب إليه الفراء، وتبعه النحاس في ذلك (3). ولعل تقدير مكّي: (ت: 437هـ) أقرب في المعنى فقدره إلى قوله "فأخذناه وحنوده فنبذناهم في اليم" فالمعنى على هذا أغرقناهم فيصير التقدير (أغرقناهم وأغرقنا قوم نوح) (4)، ومع هذا التقارب في المعنى غير أن الرد بعيد على الآية قبل السابقة، وقد نص سيبويه: (ت: 180هـ) في كتابه أن العطف على الأول أولى لقرب جواره (5).

ولما كان الأخذ، والإهلاك والإغراق في معنى واحد وكلها تحمل ضميراً في محل نصب كان العطف على الأقرب أولى (6)؛ ولأن سياق الآيات السابقة تذكر بالأقوام السابقة وما حل بها من هلاك وعذاب، فحمل الأخير على ما قبله لدلالة السابقة عليه. والله أعلم.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 446.

(2) شرح التسهيل، ج 3: 206.

(3) ينظر: معاني القرآن، ج 3: 89، وإعراب للنحاس، ج 4: 166.

(4) ينظر: الكشف، ج 2: 388.

(5) ينظر: الكتاب، ج 1: 74.

(6) ينظر: الجامع للقرطبي، ج 17، 42، وينظر: روح المعاني للألوسي، ج 13: 18.

الموضع الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾ (الرحمن: 35).

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب بالجر في قوله (ونحاس)، وقد وافقهما بعض الأئمة، وقرأ رويس عن يعقوب بالرفع، وقد وافقه كثير من الأئمة<sup>(1)</sup>.  
والقراءة بالجر عطف على ما قبله وهو قوله: (من نار)، وقد نقل يونس النحوي عن أبي عمرو أنه كان يقول: "لا يكون الشواظ إلا من النار والنحاس جميعاً، والنحاس الدخان"<sup>(2)</sup> فيكون المعنى على هذا (يرسل عليكما شواظ، وذلك الشواظ من نار ونحاس).  
أما قراءة رويس عن يعقوب بالرفع فبالعطف أيضاً على قوله (شواظ) فيكون المعنى (يرسل عليكما ناراً محضه لا يشوبها دخان، ويرسل عليكما دخان بعد ذلك)<sup>(3)</sup>.  
وقد جاء في اللسان أن من معاني (الشواظ) بكسر الشين وفتحها اللهب الذي لا دخان فيه<sup>(4)</sup>، وورد في معنى (النحاس) - بضم النون - الدخان الذي لا لب فيه<sup>(5)</sup>.  
والتوجيه الذي نقله يونس بن حبيب ومفاده أن الشواظ لا يكون إلا من النار والنحاس جميعاً، مدخول عليه، من وجهين أحدهما أن الآية جاءت بالعطف والعطف يفيد التغاير، والآخر ما ورد في اللسان من معاني اللفظين فالأول - الشواظ - يفيد اللهب الذي لا دخان فيه، والثاني النحاس وهو الدخان الذي لا لب فيه، والمعنى يقتضي التنوع؛ لأنه في سياق التهديد فيكون التغاير أوقع في النفس، وأطرق للسمع، وكلا الوجهين له ما يؤيده من العربية، غير أن الرفع أكثر دلالة وأفاد تنوعاً، قال العكبري: (ت: 616هـ—)  
"والرفع أقوى في المعنى؛ لأن النحاس: الدخان وهو والشواظ من النار"<sup>(6)</sup>، وكل ورد عن الأئمة القراء، الخبيرين العلماء. والله أعلم.

## المبحث السابع

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 285.

<sup>(2)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص 693.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 693.

<sup>(4)</sup> ينظر: اللسان مادة (ش، و، ظ) ج 5: 229.

<sup>(5)</sup> ينظر: السابق مادة (ن، ح، س) ج 8: 483.

<sup>(6)</sup> (التيبان، ص: 548).

## الممنوع من الصرف

### توطئة

من الأمور التي اهتم بها المتقدمون من علماء اللغة، وعقدوا لها فصلاً في مؤلفاتهم، حتى لا يكاد يخلو منها كتاب باب الممنوع من الصرف؛ لما له من دور في معرفة أحوال الكلم العربي من حيث الصرف وعدمه، وما عساه أن يدخل اللغة من غيرها، فتستوعب اللغة منه ما دار على أوزان أهلها وتجنس الآخر على عنته لعدم انطباقه على معاييرها ومتصرفها في كلامهم.

وقد عرّف النحاة المنصرف من الأسماء وضده فقالوا: هو الذي يقبل الإعراب "بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين" (1).

وعللوا للتسمية فقالوا: "إنما سمي منصرفاً؛ لأن في آخره صريفاً وهو الصوت، لأن التنوين صوت، ومنهم من قال: إنما سُمي منصرفاً لأنه انصرف عن شبه الفعل، ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف، وهو اللبن الخالص" (2).

وفرق سيويوه: (ت: 180هـ) بين علامات كل منهما "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة" (3).

وقد جعل صاحب الكتاب التنوين سنام الأمكن بقوله: "فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" (4).

ويبين ابن يعيش: (ت: 643هـ) التمكن بقوله: "والتمكن رسوخ القدم في الاسم، قولنا اسم متمكن أي: راسخ القدم في الاسم، وقولنا: اسم متمكن أي: هو بمكان منها أي: لم يخرج إلى شبه الحرف فيمتنع من الإعراب" (5).

(1) الأصول في النحو لابن السراج، ج 2: 79.

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 2: 205.

(3) الكتاب، ج 1: 13، 15.

(4) السابق، ج 1: 22.

(5) شرح المفصل ج 1: 57.



وقد جعل بينهما عموماً وخصوصاً "فالمتمكن أعم من الأمكن، فكل أمكن متمكن، وليس كل متمكن أمكن" (1).

والأسماء العربية منها المنصرف ومنها ضده، وإن كان الأصل فيها الانصراف فها هو المبرد يقر بأن "ليس للسائل أن يسأل لم انصرف الاسم؟ فإن المسألة عما لم ينصرف: ما المانع له من الصرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسمٌ مثله إذا كانا في الاسمية سواء" (2)، وكأنه يريد أن يقول: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما ذهب إليه المبرد هو ما نهجه النحويون من قبله ومن بعده، فلم يحصروا المنصرف، بل جعلوا لامتناع الاسم عن الصرف ضوابط جمعها ابن مالك بقوله:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة \*\*\* وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف \*\*\* ووزن فعلٍ وهذا القول تقريب" (3)

وقد شرحت كتب النحو المقصود بالعلل والمنع، والذي يهمني بعد هذه التوطئة معرفة الأسماء التي اتفق فيها الإمامان على الصرف، وما اختلفا فيه، وتوجيه القراءة على الصرف وعدمه وبيان ذلك على النحو التالي:

أ. ما اتفقا على قراءته مصروفاً:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء: 176).

وقوله تعالى ﴿وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَئِكَ

الْأَحْزَابُ﴾ (ص: 13).

قرأ الإمامان بألف الوصل مع إسكان اللام في لفظ (الأيكة) وهمزة مفتوحة

بعدها، وجر التاء في الموضعين، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها، ولا همزة بعدها، وفتح تاء التأنيث. (4)

(1) السابق وكذا الصفحة.

(2) المقتضب، ج 3: 309.

(3) شرح الأشموني، ج 3: 135.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 252.

وقراءة الإمامين بـ"الألف واللام والجر على الإضافة على أنها اسم نكرة لموضع فيه شجر، والألف واللام فيهما للتعريف، يقال: أَيْكَة وَأَيْكُ، كأَجْمَةٍ وَأَجْمٍ، ثم عرفت بألة التعريف".<sup>(1)</sup>

قال ابن عصفور: (ت: 669هـ) "وأما أسماء الأماكن فتقسم قسمين: قسم فيه علامة تأنيث، وقسم لا علامة تأنيث فيه، فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم قسمين: قسم فيه ألف ولام، وقسم ليس فيه ألف ولام، فالذي ليس فيه ألف ولام: مكة مزوى وهو ممنوع من الصرف، والذي فيه ألف ولام نحو: الرِّقَّة والرِّصَافَة والبَصْرَة وهو مصروف".<sup>(2)</sup>

والأَيْكَة الشجرة المنتفة، واحده الأَيْك، والأَيْكَة: اسم البلد على ما فسر<sup>(3)</sup>. وقد ذكر مكي: (ت: 437هـ) أن أبا عبيد اختار (ليكة) على وزن فَعْلَة بغير صرف في (الشعراء ووص) فجعلها اسماً للقريّة، وتعقبه ابن قتيبة فاختار (الأَيْكَة) بالألف واللام والجر في (الشعراء)، و(ص)، معللاً كتابتها من دون ألف بتخفيف الهمزة، واحتج باتفاق الناس على (الأَيْكَة) في موضع (الحجر وق) ورأى أن ما أجمعوا عليه شاهداً لما اختلفوا فيه.<sup>(4)</sup>

وأرى أن الأصل في الاجتهاد يكون في استدرار المعاني من الآيات ومن اختلاف الأئمة في القراءة لا في النص ذاته، وقد احتج أبو عبيد بأن المصاحف قد اتفقت على رسم (ليكة) في (الشعراء، ص) من دون ألف، فهذا وجه وجيه؛ لأنه يدعمه في ذلك ضوابط القراءة، وأيضاً فقد ذكر الداني (ت: 444هـ) في جامع أنه المصاحف رسمت (ليكة) من دون ألف في موضعي<sup>(5)</sup> - الشعراء، ص -، وكذا ابن الجزري: (ت: 833هـ) في نشره<sup>(6)</sup>، ومع هذا فصحة السند مع التوارد عن الأئمة لا يشكك فيه.

<sup>(1)</sup> الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 5: 68.

<sup>(2)</sup> شرح جمل الأحاجي لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح ج 2: 205.

<sup>(3)</sup> ينظر فتح الوصيد للسخاوي، ج 3: 1149.

<sup>(4)</sup> ينظر الكشف لمكي، ج 2: 143.

<sup>(5)</sup> ينظر: جامع البيان، ص: 651.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 252.

أما ابن قتيبة فقد جنح في توجيهه للقياس والترجيح أي: حمل ما أجمعوا عليه على ما اختلفوا فيه، وهذا أمر لا يُقبل في القراءة، فكان الأحسن أن يقول: إن القراءة سنة متبعة، وقد أخذت من الصدور قبل أن تكتب في السطور، فمن قرأ من دون الألف هم شيخا المدينة - أبو جعفر ونافع - وإمام مكة، ابن كثير، وأكبر الأئمة سناً وأقربهم للصحابة ابن عامر، وكل الأئمة العشرة قراءتهم موصولة السند، فكيف يتهم القراء ويظن بهم، وقد تقرر أنه "إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم؛ بل أجمع الأئمة المقتدى بهم في السلف على قبولها كإسكان بارئكم... وقراءة ليكة في الشعراء وص وغير ذلك" (1).

وقد نقل أبو شامة المقدسي كثيراً من الآراء والتوجيهات لهذا الموضوع (2)، ونقل الشيخ السمين الحلبي آراء كثير من اللغويين، ورد عليهم بما خلص له من رأي في هذه المسألة (3)، تركته اختصاراً.

ب. ما اتفقا على قراءته ممنوعاً من الصرف  
الموضع الأول: قوله تعالى ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾ (هود: 68).

قرأ الإمامان بفتح الدال من (ثمود) من غير تنوين، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بكسر الدال مع التنوين. (4)

وتوجيه المنع في قراءة الإمامين أنهما جعلاً " (ثمود) اسماً للقبيلة، فاجتمع فيه علتان فرعيتان إحداهما: التأنيث وهو فرع التذكير، والأخرى: التعريف وهو فرع التنكير" (5).

وهذه الأسماء تقودها المعاني والمقاصد من السياق؛ لأنها تحتل التأويل والتعليل.

(1) النشر، ج 1: 16.

(2) ينظر: إبراز المعاني لأبي شامة المقدسي، ص: 622.

(3) ينظر: الدر المصون، ج 8: 544.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 217.

(5) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 188.

يقول ابن السراج: (ت:316هـ) "واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف، فإنما يراد به أنه اسم للبلدة والبقعة، وما أشبه ذلك، وما جاء منها مصروفاً فإنما يراد به البلد والمكان، ووقع هذا في المواضع، لأن تأنيثه ليس بحقيقي".<sup>(1)</sup>

ويبقى الرسم حجة لكل اسم كتب بالألف، فهو بمثابة الداعم للقراءة بالتثنية، وحذفه من الرسم بمثابة الحجة لمن قرأ من دون تثنية، ووقف على السكون.<sup>(2)</sup>

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (طه:12).  
وقوله تعالى ﴿إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (النازعات:16).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بمنع (طوى) من الصرف في الموضعين، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتثنية فيهما.<sup>(3)</sup>

وقراءة الإمامين تحتمل أوجهها:

أولها: أن (طوى) منع من الصرف للعلمية والتأنيث، (فطوى) اسم بقعة أو أرض، فهي مؤنثة في المعنى فاجتمع فيها مسوغان من مسوغات منع الصرف.

والثاني: أن (طوى) "معدولاً نحو (عمر) فيكون الاسم معدولاً عن (طاو) وإن لم يستعمل ما عدل عنه"<sup>(4)</sup>.

الثالث: أن يكون (طوى) اسماً أعجمياً فمنع من الصرف للعلمية والعجمة.<sup>(5)</sup>

وصرف هذه الأسماء وترك صرفها متوقف على المعنى المراد فـ "صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى، فإن كان أباً، أو حياً، أو مكاناً، أو لفظاً، أو قبيلة، أو بقعة، أو كلمة، أو سورة، لم يصرف"<sup>(6)</sup>.

وقد استبعد أحد المحدثين حمل المنع في (طوى) على العدول إذا احتمل مانعاً آخر غيره، وذلك إذ يقول: "إن وجد في (فعل) مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً، نحو (طوى)

(1) (الأصول، ج 2: 99.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 217.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 240.

(4) الموضح لابن أبي مريم، ص: 509..

(5) ينظر: الدر المصون، ج 5: 17.

(6) حاشية الصبان، ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى 1997م، ج 3: 375.

فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو (تُتل) اسم أعجمي، فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة" (1).

أما الرأي الثالث فأرى أنه آخر التوجيهات؛ لأنه قد تقرر جواز الصرف وعدمه في الاسم الثلاثي الأعجمي سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه (2)، فيكون الوجه الأول أولى على أن المنع قائم على العلمية والتأنيث.

وقراءة الإمامين على عدم الصرف فيها توافق مع فواصل الآي، فالفواصل وما تولده من تنعيم في القراءة "تعطي القرآن جمالاً فوق جماله، والعنصر الإيقاعي في القرآن الكريم بقصد إليه قصداً" (3).

وما ينطبق على هذا الموضع ينطبق على موضع النزاعات من حيث التوجيه والترجيح. والله أعلم.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا قَوَارِيرَ مِّن فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (الإنسان: 15، 16).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب من دون التنوين في (قوارير، قوارير)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتنوين. (4)

وتتوجه قراءة الإمامين في القراءة من دون تنوين على أن (قوارير) جاءت "على الأصل المستعمل عند القوم في نحو هذا الجمع؛ لأنه نهاية الجمع المكسر لا نظير له في الآحاد" (5).

والقواعد النحوية تمنع صرف ما جاء على "مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألف غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أو سطرها ساكن غير منويّ به ولما بعده الانفصال" (6).

(1) المنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبدالعزيز علي سفر، جامعة الكويت، ط الأول، 2000، ص: 207.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 500، وينظر: المتقضب للمبرد، ج 3: 320.

(3) الفواصل القرآنية، د. السيد حضر، ص: 49.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 295.

(5) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 6: 290.

(6) شرح الأشموني، ج 3: 145.

ويعلل المبرد (ت:285هـ) للمنع بقوله: "إنما امتنع من الصرف فيهما؛ لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فلما باينه هذه المباينة وتباعدا هذا التباعد في النكرة امتنع من الصرف فيهما" (1).

وهذه القراءة تواكبت مع غيرها في الذكر الحكيم مما جاء على شاكلتها كقولته تعالى "يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل" وقوله تعالى "وزيناها بمصاييح"، وغيرها. ومع قراءة الإمامين من دون تنوين إلا أنهما وقفا على لفظ (قوارير) بالألف. (2)

وقد نقل الداني (ت:444هـ) رواية في جامعه عن "اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان إذا وقف على (سلاسل) و(كانت قوارير) وقف بألف على الكتاب" (3)، ثم ذكر تعليلاً لأبي عمرو في النطق بالألف فقال أبو عمرو: ومن وقف بالألف ممن لم ينون في الوصل وإنما وصل فتحة اللام بتلك الألف فهي صلة لها وليست بالمبدلة من التنوين" (4).

ولعل الألف لغير التنوين يدخل تحت الضوابط التي جعلها العلماء للفواصل في القرآن الكريم منه قولهم: زيادة حرف لأجل الفاصلة. قال الدكتور السيد خضر "وكما يحذف الحرف لأجل الفاصلة تزداد بعض الحروف كذلك للفاصلة إذا تطلب السياق ذلك ومن شواهدة ﴿وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ (الأحزاب:10) ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ (الأحزاب:67). إن فواصل سورة الأحزاب كلها بألف ناشيء عن الوقف على تنوين النكرة، ماعدا الآيتين المذكورتين فالفاصلة فيهما معرفة، وآية أخرى فاصلتها (السبيل)، ولأجل إجراء الفاصلة في الآيتين المذكورتين زيدت الألف في المعرف بالألف واللام وهو غير معتاد في النثر العربي، ولكن القرآن كما نذكر مراراً يراعى الفاصلة تماماً، ويغير ويزيد ويحذف لأجلها" (5).

(1) المقتضب، ج 3: 327.

(2) ذكر ابن الجزري روايات تذكر أن رويساً ورد عنه الوقف بالألف، وبغيره، وجاء في مفردة يعقوب لابن الفحام الصقلي، قرأ يعقوب (قوارير قوارير) بغير تنوين في الوصل فيهما، فأما الوقف فوق رويس على الأول بغير (ألف)، ووقف يعقوب على الثاني بغير ألف". مفردة يعقوب، ص: 273 وينظر النشر، ج 2: 295.

(3) جامع البيان، ص: 765.

(4) السابق وكذا الصفحة.

(5) الفواصل القرآنية، د. السيد خضر، ص: 89.

وسورة الإنسان موضع الآية المدروسة بها أكثر من ثلاثين آية احتتمت أواخرها بالألف مما يقوي الرأي القائل بمراعاة القرآن لفواصل الآيات بالزيادة والنقصان، والحذف. والله أعلم.

### المبحث الثامن

المواضع المختلف في قراءتها بين الصرف ومنعه

الموضع الأول قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة: 30).

قرأ الإمام أبو عمرو من دون تنوين في لفظ (عزير) وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ

الإمام يعقوب بالتنوين، وكسره حال الوصل، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بترك التنوين تتوجه على أن (عزير) مبتدأ وقوله (ابن الله)

خبره، كما يقابله (المسيحُ ابن الله) (وقالت النصارى المسيح ابن الله).

---

(<sup>1</sup>) ينظر: النشر، ج 2: 209.

ويرى بعض النحاة أن (عزير) اسم أعجمي كعازر وعيزار، وعزرائيل فامتنع صرفه للعجمة والتعريف.

وآخرون يرون أن الأصل في (عزير) مصروف منون غير أنه حذف منه التنوين للالتقاء الساكنين، أو حذف التنوين لكثرة الاستعمال فحذفه تخفيفاً، كالحذف في حروف اللين في قوله (لم يك زيد قائماً)<sup>(1)</sup>.

قال ابن يعيش: (ت: 643هـ) في إعراب (عزير) من دون تنوين هو على "وجهين أحدهما: أن يكون عزير خبر مبتدأ محذوف، وابن وصف له، فحذف التنوين من (عزير)؛ لأن ابناً وصف له فكأنهم قالوا: (هو عزير ابن الله)، والوجه الآخر أن يكون جعل (ابنا) خبراً عن عزير وحذف التنوين للالتقاء الساكنين"<sup>(2)</sup>.

فحذف التنوين على أن (ابن) صفة وعلّة الحذف أن الصفة والموصوف كاسم واحد أو لكثرة الاستعمال، و(عزير) خبر المبتدأ محذوف مقدر (هو عزير ابن الله)، أو على التنوين غير أنه لما اجتمع ساكنان (عزير ابن) حذف التنوين.

ونلاحظ أن توجيه ابن يعيش يفهم منه أن الاسم عربي، وحذف التنوين منه إما للالتقاء الساكنين أو لكثرة الاستعمال ولأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد فحذف التنوين، وهو عين ما ذهب إليه الفراء في معانيه ومكي في كشفه وابن أبي مريم في موضحة<sup>(3)</sup>.

أما ابن خالويه وابن زنجلة فقد ذهبوا إلى أن الاسم يحتمل العجمي والعربية<sup>(4)</sup>. وقراءة الإمام يعقوب بالتنوين على أن (عزير) مبتدأ وقوله (ابن) خبره فثبت التنوين، كقولك (زيد بن عمرو)<sup>(5)</sup>.

وعلى قول مكي (ت: 437هـ) "إذا جعلت (ابنا) خبراً أثبت ألف الوصل في الخط في (ابن) فإذا جعلته صفة لم تثبت الألف في الخط في ابن!"<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 3: 254، وينظر: الكشاف للزمخشري، ج 2: 250.

(2) شرح المفصل، ج 9: 35.

(3) ينظر: معاني القرآن، ج 1: 431، والكشف، ج 2: 80، والموضح، ص: 368.

(4) ينظر: الحجة لابن خالويه، ص: 174، وحجة القراءات، ص: 316.

(5) ينظر: شرحه المفصل، ج 3: 35، والكتاب الفريد، ج 3: 255.



وإذا أمعنا النظر في قوله تعالى (عزيز) وجدنا وجهة النظر قد اختلفت فيه بين العلماء هل هو عربي أم أعجمي، وقد جعل العلماء طريقاً لمعرفة الأسماء الأعجمية ساقها الخضري فقال: "طرق معرفتها نقل الأئمة أو خروج الاسم عن وزن الأسماء العربية كإبراهيم وأبريسم أو خلو الخماسي من حروف (مر بنقل) وهي المذلقة، وكذا الرباعي إلا ما فيه السين فقد يكون عربياً كمسجد أو أن يجتمع فيه مالا يجتمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بفواصل كما أطلقه بعضهم كسنجق وجرموق أو مع الصاد كصولجان وجص، أو مع الكاف كأسكرجة، وكتبعية الراء للنون أول الكلمة كترجس والزاي للدال آخرها كمهندز" (2).

وحقيقة الأمر أن هذا الاسم لا يمسسه من الضوابط السابقة إلا (نقل الأئمة) وما سُمع منهم، أما الأوزان العربية فإنه يأتي على (نصير) تصغير (نصر) كما أن (عزيز) تصغير (عزر) أو أنه جاء من التعزير وهو التعظيم، وهو اسم غير مصمت أي: يحوي شيئاً من حروف الذلاقة (فر من لب) إذا جعلناه على أربعة أحرف، أما الثلاثي فلا يشترط فيه إصمات ولا إذلاق.

يبقى ضابط نقل الأئمة فقد أشار بعضهم إلى أعجمية الاسم كما ذكرت سابقاً. وعلى من قال بالأعجمية فهو منصرف أيضاً لما تقرر أن ما كان من الأعجمي على ثلاثة أحرف فهو منصرف فـ "لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات جُمع، أو ساكنة الحرف الأوسط لكان مصروفاً"<sup>(3)</sup>، وبهذا قال ابن مالك (ت: 672هـ) في الكافية الشافية<sup>(4)</sup>، وقد قطع النحاس (ت: 338هـ) بعربية هذا الاسم مخطئاً من قال إن عزيراً اسم أعجمي بقوله: "وهذا القول غلط؛ لأن عزيراً اسم عربي مشتق قال الله جل وعز (وتعزروه وتوقروه)، ولو كان عجمياً لانصرف؛ لأنه على ثلاثة أحرف على الأصل"<sup>(5)</sup>.

(1) الكشف، جـ 2: 80.

(2) حاشية الخضري، جـ 2: 240.

(3) المقتضب، جـ 3: 352.

(4) ينظر: الكافية الشافية، جـ 3: 1469.

(5) إعراب القرآن، جـ 2: 115.

وعليه فالاسم منصرف على الرأيين إما أنه عربي مشتق وهو الأكثر، أو أنه أعجمي انصرف لما ذكرت، وحذف التنوين على أن (ابن) صفة، أو لالتقاء الساكنين، تخفيفاً. والله أعلم.

والأولى أن يكون لفظاً عربياً لاحتماله التوجيهين، وخروجاً من متناقضين وهما كيف يكون منوناً اسماً عربياً، ويكون مبنياً أعجمياً؟ أي: هل يكون عربياً أعجمياً في آن واحد، فلهذا كان القول بأنه عربي أجدى وأصلح. والله أعلم.

الموضع الثاني قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لثَمُودَ﴾ (هود:68).

قوله تعالى ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ (الفرقان:38).

قوله تعالى ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾ (العنكبوت:38).

قوله تعالى ﴿وَتَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ (النجم:51).

قرأ الإمام أبو عمرو بتنوين (ثمود) في المواضع الأربعة، وقد وافقه كثير من القراء، ووقفوا على (ثمود) بالألف.

وقرأ الإمام يعقوب من دون تنوين في جميعها، وقد وافقه بعض القراء، ووقفوا على ثمود بالسكون. (1)

وقراءة الإمام أبي عمرو بالتنوين في المواضع السابقة أنه جعل ثموداً اسماً أعجمياً والحى مذكر فعرفه، لأن لم يجتمع فيه سببان من الأسباب المانعة عن الصرف.

قال ابن السراج: (ت:316هـ) في أصوله: "وأما ثمود فهو فعول من الثمد وهو الماء القليل فمن صرفه جعله أبا للحى، والحى نفسه" (2).

وقد تنوع العامل في ناصب ثمود في المواضع السابقة المذكورة، ففي موضع هود (ألا إن ثموداً) جاء منصوباً لأنه اسم (إن).

(1) ينظر: النشر جـ 2: 217.

(2) الأصول، جـ 1: 95.

وفي سورتي الفرقان والعنكبوت في قوله (وعاداً وثموداً) انتصب (ثمود) بالعطف على (عاد)، وانتصب الأخير بفعل محذوف تقديره أهلكتنا أو دمرنا. وفي سورة النجم (وثموداً) انتصب لأنه معطوف على مفعول (أهلك) وهو (عاد)<sup>(1)</sup>.

ويعاضد قراءة الإمامين بالتنوين في هذا اللفظ قراءة ابن وثاب والأعمش حيث قرأ (وإلى ثمود) بكسر الدال مع التنوين في جميع القرآن على أنه اسم للحي<sup>(2)</sup>. أما قراءة يعقوب من دون تنوين فعل أن (ثمود) اسم للقبيلة فاجتمع فيه مسوغان من مسوغات المنع وهما التعريف والتأنيث فامتنع من الصرف<sup>(3)</sup>.

وقد أجازت اللغة الوجهين في مثل هذه الأسماء، فـ "يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب، وعدمه [عدم الصرف] على إرادة الكلمة والبقعة والقبيلة إلا إذا سُمع فيه أحدهما فلا يتجاوز"<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين جمعت بين إرادة المعنيين، فقد اتفقا على صرف هذا الاسم في موضع، واختلفا على عدم صرفه في مواضع أخرى.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ (المؤمنون: 44).

قرأ الإمام أبو عمرو بالتنوين في قوله (تتراً)، وقد وافقه بعض القراء.

وقرأ الإمام يعقوب من دون تنوين في الموضع ذاته، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(5)</sup>.

تترا من المواتره "وهو التابع مع فصل ومهلة على ما قاله الأصمعي واختاره الحريري، وفي الصحاح المواتره المتابعة، ولا تكون المواتره بين الأشياء إلا إذا وقفت بينها فترة وإلا فهي مداركة"<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: إعراب القرآن وبيان لدرويش، ج 3: 954، ج 5: 355، 699، ج 7: 341.

<sup>(2)</sup> ينظر: البحر، ج 5: 91.

<sup>(3)</sup> كشف المشكلات وإيضاح العضلات للأصفهاني، ج 1: 578.

<sup>(4)</sup> حاشية الحضري، ج 2: 239.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 246.

<sup>(6)</sup> روح المعاني للآلوسي، م 7: 9: 236.

وموضع (تتري) نصبٌ على الحال أو يقال إنه مصدر في موضع حال، وقيل هو صفة لمصدر محذوف، أي: إرسالا متواتراً<sup>(1)</sup>، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً؛ لأن الإرسال يفيد التتابع.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالتنوين تتوجه على أن في ألفه وجهين: "أحدهما: الإلحاق كالتي في أرطى ومعزى، والثاني: بدل من التنوين كالتي في نحو حمداً، وشكراً"<sup>(2)</sup>. وقد أشار الفراء (ت: 207هـ) إلى أن الألف إذا جعلته ألف إعراب لا يجوز فيه إمالة؛ لأنه لا يجوز الإشارة إلى ألفات الإعراب بالكسر<sup>(3)</sup>. قال مكّي: (ت: 437هـ) "ويدل على قوة كونه ملحقاً في هذه القراءة أنه في الخط بالياء"<sup>(4)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب من دون تنوين على أنه "جعله (فعلي)، ألفه للتأنيث وهو مصدر من المتواترة أيضاً، والمصادر يلحقها ألف التأنيث في كثير من الكلام نحو الذكرى، والعدوى، والدعوى والشورى، والأصل في القراءتين (وترا) فالتاء بدل واو، كثناء تخمة وتجاه وتراث وتكات ونحوه"<sup>(5)</sup>.

وعليه فإن الإمالة تجوز في ألف التأنيث<sup>(6)</sup>.

وهذا البناء (فعلي) يحتمل أربعة أضرب، فيكون منه اسم عين مثل (سلمى) و(رضوى)، واسم معنى مثل (رعوى) و (نجوى)، ووصف مفرد مثل (ضمأى) و (عطشى) وجمع مثل (جرحى) و (أسرى).

وهذا الموضع احتمل التأنيث والإلحاق على رأي الموجهين، وقد دعا ابن يعيش إلى إعمال النظر فيما تشابه فيه الإلحاق والتأنيث فقال: "الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول نحو (فعل) فإنه يكون على مثال (جعفر) فيجوز أن يكون ألفه

<sup>(1)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص: 446.

<sup>(2)</sup> الكتاب الفريد للهمداني، ج 4: 603.

<sup>(3)</sup> معاني القرآن، ج 2: 236.

<sup>(4)</sup> الكشف، ج 2: 231.

<sup>(5)</sup> الكشف، ج 2: 231.

<sup>(6)</sup> المحجة لابن خالويه، ص: 257.

للإلحاق، ويجوز أن يكون للتأنيث فيحتاج حينئذٍ إلى نظر واستدلال، فإن كان من يسوغ إدخال تاء التأنيث عليه لم تكن الألف في آخره للتأنيث، وكذلك إن سمع فيه التنوين فليست للتأنيث، لأن ألف التأنيث لا يدخلها تنوين، لأنها تمنع من الصرف، ولا يدخل عليها علم تأنيث إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله، وإن امتنعت من دينك فهي للتأنيث"<sup>(1)</sup>.

وقد أثبت الشارح أن ما كان على (فعل) للإلحاق نحو (أرطى) و (علقى) فإنه يجوز أن يكون مذكراً ومؤنثاً، فما قبل ألفه التنوين أو قبل دخول التاء كان الألف للتأنيث، أما إذا سمع فيه التنوين فإن تنوينه يدل على انصرافه. وهذا الموضع كما سبق قرئ بالتنوين وتركه، ولما سمع فيه التنوين كان ضمه لألف الإلحاق أولى.

ومما يقوي الإلحاق في الآية أن مقصود الإلحاق التكرير، وهو مراد المعنى في الآية، فعلى ما فسر المقصود بـ (تتري) أي: تتابع أي: متواترين . وقد جعل ابن مالك التنوين وعدمه في (فعلى) على أنه لغة فمن العرب من ينون ومنهم من يترك<sup>(2)</sup>.

وقد جمع ابن مالك بين القراءتين على اللغة، فأكد أن ما جاء على (فعلى) يجوز فيه التنوين على لغة، ويجوز فيه ترك التنوين على لغة أخرى، وجعل (تتري) موضع الدراسة شاهداً على اللغتين.

قال الفراء: "أكثر العرب على ترك التنوين"<sup>(3)</sup>.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَّأٍ بَنِيَّ يَقِينٍ﴾ (النمل:22).

وقوله تعالى ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَّأٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ (سبأ:15).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح الهمزة ومن دون تنوين في قوله (سبأ)، وقد وافقه أحد الرواة.

وقرأ الإمام يعقوب بالجر والتنوين في الموضع ذاته، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> ( شرح المفصل ، جـ 5 : 108 .

<sup>(2)</sup> ( ينظر : الكافية الشافية ، جـ 4 : 1749 .

<sup>(3)</sup> ( معاني الفراء ، جـ 2 : 236 .

<sup>(4)</sup> ( ينظر : النشر ، جـ 2 : 253 .

وقراءة الإمام أبي عمرو بفتح الهمزة لا تخرج عن التوجيه السابق، فقد جعله اسماً للقبيلة أو البقعة، فمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث<sup>(1)</sup>، وعليه قول الشاعر  
 مِنْ سِبَا الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ \*\*\* يَنْوْنُ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا<sup>(2)</sup>  
 وقراءة الإمام يعقوب على أنه اسمٌ للحي أو المكان، فابتعد عن التأنيث فانصرف<sup>(3)</sup>، وعليه قول الشاعر  
 الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَا سِبَا \*\*\* قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ<sup>(4)</sup>.  
 وما جاءت به القراءة ذهب إليه النحويون يقول المبرد: (ت: 285هـ) "فأما البلاد فإنما تأنيثها على أسمائها، وتذكيرها على ذلك، تقول: هذا بلد، وهي بلدة وليس بتأنيث الحقيقة وتذكيره كالرجل والمرأة.

فكل ما عنيت به من هذا بلداً، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه. وكل ما عنيت به من هذا بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهيين، والوجه الآخر فيه جائز"<sup>(5)</sup>.  
 وكلتا القراءتين لها وجه وجيه في العربية، وفي قراءة التنوين في سورة النمل مزيد جمال وبيان حمله تتابع التنوين في قوله (من سبياً بنياً يقيناً) لما له من قوة تواكبت مع تتابع الأبناء التي حملها الهدهد، وإحاطته بما لم يحط به غيره، ففيها تكافؤ بين قوة اللفظ وقيمة النبأ. والله أعلم.

**الموضع الخامس:** قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ (الإنسان: 4).

قرأ الإمام أبو عمرو والراوي روح عن يعقوب من دون تنوين في قوله (سلاسل) وقد وافقهما بعض القراء.

قرأ رويس عن يعقوب بالتنوين في (سلاسل) وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الدر المصون، ج 8: 594.

<sup>(2)</sup> البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه، 134، والقرطبي، ج 13، 147، والدر، ج 8: 594.

<sup>(3)</sup> ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 525.

<sup>(4)</sup> البيت في القرطبي، 13: 147، والبحر 8: 266، والكشاف، 3: 144، والدر، 8: 594.

<sup>(5)</sup> المقتضب، ج 3: 357.

ووقف أبو عمرو وروح بالألف<sup>(2)</sup>، وقراءة الإمام أبي عمرو وروح من دون تنوين في (سلاسل) ممنوعة من الصرف، وما يقال هنا هو عين التوجيه في قوله تعالى (قوارير) الذي وجهته في مبحث ما اتفقا على منعه من الصرف، فأغنى عن تكراره، مع تذكيري بأن أبا عمرو وقد وقف بالألف للمشكلة<sup>(3)</sup>.

أما قراءة رويس عن شيخه يعقوب بالتنوين في (سلاسل) فقد "شاكل به ما قبله من رؤوس الآي؛ لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية"<sup>(4)</sup>.

قال الزجاج: (ت: 311هـ) "ومن صرف الثاني أتبع اللفظ اللفظ؛ لأن العرب، ربما قلبت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ"<sup>(5)</sup>.

وقد أجاز النحويون صرف غير المنصرف للاضطرار أو للتناسب، وفي هذا المقام يقول ابن مالك (ت: 672هـ) في الشافية الكافية.

"وفي اضطرار، وتناسبٍ صرفٍ \* ما يستحق حُكْمَ غير المنصرف"<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر أبو حيان (ت: 745هـ) في الارتشاف أن الجمع المتناهي يصرف بعض العرب، وعند بعضهم الصرف للتناسب والمشكلة، وجعل منه قوله تعالى (سلاسل) وأغلالاً بالتنوين<sup>(7)</sup>.

ونقل مكّي عن الأخفش أن من العرب من يصرف جميع ما لا ينصرف<sup>(8)</sup>.

وقد عقد الأزهري (ت: 905هـ) فصلاً تحدث فيه عن صرف غير المنصرف وجعله لأحد أسباب أربعة منها: إرادة التناسب، وهو ما يتلاءم مع الآيات، والضرورة وهو ما يتلاءم مع الضرورة الشعرية<sup>(9)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 295.

<sup>(2)</sup> ذكر الجزري أكثر من رواية للقراءة راوي يعقوب، وما خلصت إليه منه يتواكب مع ما ذكره ابن الفحام في مفردته يعقوب، فقد ذكر أن روح قرأ من دون تنوين، ورويس وقف من دون ألف. مفردته يعقوب، ص: 273.

<sup>(3)</sup> ينظر: ص: 284 من هذا البحث.

<sup>(4)</sup> الحجة لابن خالويه، ص: 358.

<sup>(5)</sup> معاني القرآن للزجاج، ج 5: 202.

<sup>(6)</sup> شرح الكافية الشافية، ج 3: 1508.

<sup>(7)</sup> ينظر: الارتشاف، ج 2: 891.

<sup>(8)</sup> الكشف لمكّي، ج 2: 451.

<sup>(9)</sup> ينظر: شرح التوضيح على التصريح، ج 2: 350.

وقد جمعت قراءة أهل البصرة بين اللغتين.

وبعد هذه الأوجه التي ذكرت أسوق توجيه الزمخشري - رحمه الله - في قراءة التنوين، قال وفيه "وجهان: أحدهما أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق، ويجري الوصل مجرى الوقف، والثاني: أن يكون صاحب القراءة به ممن ضري (1) برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف" (2).

ولعل هذا التوجيه يؤكد ما درج عليه الزمخشري، في بعض توجيهاته، في اتهامه للقراء بتدخلهم في القراءة، واجتهادهم فيها بحسب ما يخف إليه لسان كل منهم، وهذا كلام فيه ما فيه، وهو ليس بانفراد وليس أول مرة يقع منه هذا؛ بل تكرر، فنسأل الله أن تغلب جواهره البهية، ولمساته البيانية، - سقطاته - التي نظنها غير منوية.

وقراءة الإمامين جمعت بين اللغتين، ولعل الأوجه فيما شاكل هذا الموضع من كلام العرب تقديم التنوين للمناسبة والمشاكلة على الأصل المعياري، لما يوفره التعاطف المنون من تناغم في الأسماء المتتالية. والله أعلم.

---

(1) الكشف، ج 4: 667.

(2) ضري. بمعنى لهج جاء في اللسان "ضري به ضراً وضراوة: لهج" مادة (ض، ر، ي)، اللسان ج 5: 499.



## المبحث التاسع الضمائر بين الإثبات والحذف والتغاير

### توطئة

من عجيب نظم القرآني أن يسوق الآية الواحدة؛ بل اللفظة الواحدة فتحتمل نسبة الضمير إلى الواحد وإلى الجمع على التعظيم، وهو حق القادر المقتدر، وهو نوع من الالتفات الذي ينتقل فيه المتحدث بين الخطاب والغيبة أو المتكلم والغيبة أو عكسها، وبين إنزال الواحد منزلة الجماعة في الضمائر أو التعبير بلفظ المتكلم الواحد، وهو ما يطلق عليه البلاغيون مصطلح الاقتدار ومفاده أن "يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور، اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض"<sup>(1)</sup>.

والقرآن الكريم مصدر أصيل، ومورد نضّاح، وشواهد كثيرة لظاهرة الالتفات والعدول وتغاير الضمائر وتبادل الصيغ من الأفراد إلى التثنية إلى الجمع وغيرها.

---

(1) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، ص536.

ومن خلال سردي لقراءة الإمامين في الضمائر، وجدت القراءة جاءت مرة على الإثبات وتارة على الحذف وأخرى على التعظيم، وقد توافق بعض القراء معهما في قراءة واختلفوا معهم في أخرى وقد قسمته على النحو التالي:

أ. ما اتفقا على قراءته بالإثبات:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ، لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ (يس: 35).

قرأ الإمامان بإثبات هاء الضمير في قوله (وما عملته) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بحذفها (1).

والقراءة بإثبات الهاء متواترة عند أهل الحجاز والبصرة، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الكوفيون باستثناء حفص من دون الهاء وكذلك هي في مصحف أهل الكوفة (2).  
وتحتمل قراءة الإمامين بالإثبات أن تكون (ما) اسم موصول، وقوله و(عملته أيديهم) صلته، والهاء الرابط أو العائد ولم يحذف على الأصل (3).

ويجوز أن تكون (ما) نكرة موصوفة وتكون الجملة بعدها صفة لها، وبقي الرابط أيضاً على أصله من عدم الحذف.

وتكون (ما) على كلا التوجيهين في موضع جر عطفاً على (ثمره) ويجوز أن تكون نصباً على موضع (من ثمره) (4).

ويستفاد من تنوع القراءة بإثبات العائد وحذفه جواز الأمرين بضوابطه.

قال ابن يعيش: (ت: 643هـ): "اعلم أنهم قد حذفوا الرواجع من الصلة وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً... ولا يحذف هذا الراجع إلا بمجموع ثلاث شرائط، أحدها: أن يكون ضميراً منصوباً لا ضميراً مرفوعاً ولا مجروراً... وأن يكون الراجع متصلاً لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليل" (5).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 265.

(2) ينظر: جامع البيان للداي، ص: 687.

(3) ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 657.

(4) ينظر: التبيان للعكري، ص: 491.

(5) شرح المفصل، ج 3، 152.

وقد جاء التزليل بإثبات العائد كما في قوله: ﴿الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ (البقرة: 275)، وورد بدونه كما في قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: 41)، وحذف الضمير المحرور كما في قوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (المؤمنون: 33) فحذف الجار والضمير أي: منه لدلالة الأول عليه (1)، وحسن الحذف هنا لتوافق الفواصل بين الآيات السابقة له واللاحقة أيضاً.

وقد ذكر العلماء وجهاً آخر وهو أن تكون (ما) نافية حرفية لا موضع لها وليس لها صلة، وعلى هذا التوجيه يكون الضمير في (عملته) عائداً على (ثمره) (2)، فالضمير في (عملته) يعود على (ما) إذا كانت موصولة، وعلى (ثمره) إذا كانت نافية (3). والمعنى إجمالاً على أن (ما) موصولة ليأكلوا من ثمره ومما عملته أيديهم، وعلى معنى (ما) نافية: ليأكلوا من ثمره ولم تعمله أيديهم (4). والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْلُونُ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (الحديد: 24).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بإثبات الضمير (هو) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم من دونه (5). وقد وافق المقروء المسطور، فمصاحف أهل المدينة والشام رسمت من دون (هو)، ومصاحف أهل الكوفة والبصرة رسمت بإثبات الضمير (6). وقراءة الإمامين بإثبات الضمير تتوجه على أن (هو) مبتدأ، وقوله (الغني) خبر المبتدأ، والحميد صفة للخبر، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (إن) (7). ويجوز أن يكون الضمير (هو) ضمير فصل؛ لأنه يفصل بين الخبر والنعت، ولا محل له من الإعراب على رأي البصريين.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 88.

(2) ينظر: التبيان للعكبري، ص: 88.

(3) مرجع الضمير في القرآن الكريم، د/ محمد حسنين صبرة، دار غريب، ط / 2001، ص: 547.

(4) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج 4: 216.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 287.

(6) ينظر: جامع البيان للداني، ص: 742.

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: 342.

ويطلق عليه الكوفيون عماداً، لأن فيه توكيداً لما قبله، وحكمه حكم ما قبله أو ما بعده<sup>(1)</sup>.

وأرى أن يوجه الضمير على أنه (فصل) أولى من كونه مبتدأ؛ لأن حذفه أسهل من حذف المبتدأ وكثرة ورود هذه السياقات في القرآن الكريم من دون هذا الضمير، وهذا يُدلل على أن حذفه لا يؤثر في المعنى وهو ما يصب في كونه فصلاً، قال الوراق: (ت: 381هـ) في علة: "وإنما وجب أن يقع الفصل في كل موضع لا يخل سقوطه بمعنى الكلام، لأنه لو أخل لم يكن فصلاً، وكان داخلاً لمعناه ولاختصار الكلام إليه، فلذلك وجب أن يجعل فصلاً في كل موضع لا يخل سقوطه بالكلام"<sup>(2)</sup>.

وهذا الموضع كما ذكرت سابقاً قرئ بوجهين فإثبات الضمير يستفاد منه التوكيد، وحذفه يعاضد القراءة الأخرى؛ لأنه ضمير فصل ويسهل حذفه، وهو لا محل له<sup>(3)</sup>.

ولعل ما يترجم هذا الاختلاف في التوجيه أن قوله تعالى (الغني الحميد) هو في محل رفع على كلا التوجيهين السابقين، وهو لا يبين للفصل حكماً، وفي هذا يقول ابن يعيش: (ت: 643هـ) "واعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب إن وأخواتها، وباب المبتدأ والخبر؛ لأن أخبارها مرفوعة فإذا قلت: زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم لم يعلم أن المضمرة فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية، ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع النقل؛ لأن أخباره منصوبة"<sup>(4)</sup>.

والمعنى الذي يقرره هذا الموضع أن الله تعالى غني عن خلقه وعمّا ينفقونه، وهو الحميد إليهم بإنعامه وتفضله عليهم، وازداد المعنى قوة بالضمير لما يضيفه من توكيد على الجملة. والله أعلم.

ب. ما اتفقا على قراءته بالحذف:

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2: 706.

(2) علل النحو، ص: 571.

(3) ينظر: الحجة للقراءات السبع الفارسي، ج 4: 32.

(4) شرح المفصل، ج 3: 111.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ (الكهف: 36، 35).

قرأ الإمامان من دون (ما) في (منهما)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بإثباتها على التثنية<sup>(1)</sup>.

بداية تثبت كتب القراءات أن لفظ (منهما) رسم من دون (ما) في المصاحف البصرية والكوفية، ورسم بها في غيرها من المصاحف<sup>(2)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين - أبي عمرو ويعقوب - في قراءتهما على الأفراد في قوله (منها) أنه رد الضمير إلى (الجنة) في قوله (ودخل جنته) وإلى قوله (ما أظن أن تبید هذه أبدا) فسياق الآية السابقة جاء على الأفراد وليس على التثنية، فعاد الضمير إلى أقرب مذكور سابق له وهو (جنته).

ومن قرأ (منهما) بالتثنية فقد أعاد الضمير إلى الأبعد وهو قوله (لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ).<sup>(3)</sup>

ولعل اختلاف الأئمة في مرجع الضمير بين الأفراد والتثنية أن الآيات ابتدأت بقوله: ﴿وَاصْرِبْ لَهُم مِّثْلًا مِّثْلًا رَّجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ فسياق الآيات السابقة جاء على التثنية (جنتين، حففتاهما، كلتا الجنتين، خلالهما) ثم قال (ودخل جنته) وقال (هذه أبداً) ثم قال (لأجدن خيراً منها) فأفرد ومرد هذا التنوع - والله أعلم - أن الله تعالى وإن متع الرجل بجنتين، غير أنه لا يستطيع أن يدخلهما جميعاً في آن واحد، بل الواحدة تلو الأخرى، فلهذا عندما تحدث عن الرزق والعطية قال تعالى (لأحدهما جنتين) وعندما أخبر رب العزة عن دخول المبتلى إلى الجنة أفرد لاستحالة الدخول إليهما في وقت واحد، فلما دخل وجدها حطاماً قال ما أظن أن تبید هذه أبداً إلى قوله ولئن رجعت إلى ربي لأجدن خيراً منها منقلباً. والله تعالى أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر جـ 2: 233.

<sup>(2)</sup> ينظر: جامع البيان للداي، ص: 602، وحجة القراءات لأبي زرععة، ص: 416.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكشف لمكي، جـ 2: 168.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (الزخرف: 71).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب - بحذف الضمير من قوله تعالى (تشتهيه) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بإثبات الهاء (1).  
والقراءة بإثبات الهاء هي قراءة أهل المدينة والشام، وكذا هي في مصاحفهم، وقرأ أهل مكة والعراق بدونها، وكذا هي في مصاحفهم (2).  
وتتوجه قراءة الإمامين بحذف الضمير من (تشتهيه) على أنه وقع في صلة الموصول (ما) فهو عائد الصلة (3)، فيجوز الحذف.

وقد توسع العرب في حذفه وإثباته، وفي هذا المقام يعلل ابن خالويه (ت: 370هـ) لقراءة الحذف بقوله: "والحجة لمن حذفها أنه لما اجتمع في كلمة واحدة فعل وفاعل ومفعول خففها بطرح المفعول؛ لأنه فضله في الكلام" (4).  
ونستخلص من هذا المبحث أن قراءة الإمامين قد جمعت بين اللغتين - الحذف والإثبات - حيث قرأ بإثبات العائد في موضع سابق، وقرأ بحذفه في هذا الموضع، وقد تحدثت في أول مواضع هذا المبحث عن ضوابط العائد، وشروط حذفه عند اللغويين، وذلك ببعض الشواهد للإثبات والحذف، فارجع إليها إن شئت (5).  
ج. ما اتفقا على قراءته بضمير وقرأ غيرهم بآخر.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (غافر: 21).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضمير الغائب الهاء في (منهم) في قوله (هم أشد منهم قوة)، وقد وافقهما جمهور القراء (6)، وقرأ غيرهم بالكاف (1).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 276.

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 4: 79، وجامع البيان للداني، ص: 716، والنشر ج 2: 276.

(3) ينظر: مرجع الضمير في القرآن الكريم، د. محمد حسنين صبره، ص: 602.

(4) الحجة في القراءات السبع، ص: 323.

(5) ينظر: ص: 297، من هذا البحث.

(6) ينظر: النشر، ج 2: 273.

وقد كتب لفظ (منهم) بالهاء في جميع المصاحف باستثناء مصحف الشام بالكاف، وهو يتوافق مع قراءة ابن عامر (2).

وقراءة الإمامين جاءت على سياق الآية فقد قرأ بالهاء "على لفظ الغيبة المتقدم في قوله: (أو لم يسيروا في الأرض) وقوله (فينظروا) وقوله (من قبلهم) فجرى آخر الكلام على ما جرى عليه أوله، وهو الاختيار" (3).

وكلتا القراءتين وردت في المتواتر وقراءة ابن عامر على انفرادها لا يشار إليها بالبنان، فكفى به أنه تابعي أقرب الأئمة إلى عصر الصحابة، وانفراده كغيره من الأئمة في غير هذا الموضع، فما من إمام إلا له انفراد في القراءة.

وقد اتخذ الإمام مكي منهج الاختيار بين القراءات، وأرى أن ترجيحه للقراءة المختارة ليس منقصة في الأخرى فنجده يوجه ويجهتد في القراءة كما يوجه لنظيرتها غير أنه يقول وأختار كذا، لأن القراء عليه أو جمهور القراء عليه (4)، من باب كثرة ورود السماع من جمهور القراء، وكثرة شيوعها عن غيرها .

وبالمقابل فقد اتخذ الشيخ أبو حيان الأندلسي مبدأ عدم المفاضلة والترجيح بين القراءات فقد قال: "وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وقد تقدم أبي لا أرى شيئاً من هذه التراجيح؛ لأنها كلها منقولة متواترة قرآناً، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى" (5).

وقد تحدث الدكتور إبراهيم ارفيدة عن علماء القراءات وعلاقة النحويين مع القراءات، وأفاض في ذلك ، فارجع إليه إن شئت (6).

د. ما اتفقا على قراءته بضمير التعظيم (نا الفاعلين):

الموضع الأول: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (الأعراف: 141).

(1) انفراد ابن عامر بالقراءة بالكاف في (منهم). ينظر النشر جـ 2: 273، والمبسوط ، ص: 239.

(2) ينظر: الكشف جـ 2: 244.

(3) الكشف لمكي ، جـ 2: 344

(4) ينظر الكشف جـ 2 : 207، 189، 255 ، 344

(5) البحر المحیط، ج 3: 232.

(6) ينظر النحو وكتب التفسير، للدكتور ابراهيم ارفيدة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، ليبيا ، ط/ الثانية،

1981م، جـ 2: 1261 .

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالياء، ونون وألف بعدها في قوله (أنجيناكم) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ ابن عامر بألف بعد الجيم من دون ياء ولا نون<sup>(1)</sup>.  
 وقرآة الإمامين توافقت مع ما في مصاحفهم فقد كتبت بياء ونون وألف بعدها<sup>(2)</sup>.  
 والقراءة جاءت على طريق التعظيم، فقد أخبر عن نفسه -جل وعز- بلفظ الملوك، فهو أعظم العظماء<sup>(3)</sup>.  
 وقد تشاقلت مع قوله تعالى بعدها (وواعدنا)، والإسناد إليه فيه رفعة وشرف للفرقة الناجية.

ولا خلاف بينهم في قوله ﴿فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ (البقرة: 50).

وقد تتبعت لفظ (أنجيناكم) في سورتي (الأعراف، وهود) فوجدت أن كلها جاءت بنون العظمة؛ لأن الأمر يتعلق بالأنبياء<sup>(4)</sup> ولا يحتمل التأويل فأسند الأمر إليه بضمير القوة والعزة، وتدخل القدرة.

أما هذا الموضوع فهو يحتمل الإخبار منه على القراءة بنون العظمة، ويحتمل على قراءة ابن عامر أن يكون إخبار من النبي وتذكير منه، قال الألويسي: (ت: 1270هـ—) "وقرأ ابن عامر انجاكم فيكون من مقول موسى عليه السلام"<sup>(5)</sup>.

وكلتا القراءتين أفادت معنى، فقراءة الجماعة تفيد الإخبار عن نفسه بنون الملكوت، وقراءة ابن عامر أفادت أن الإخبار كان من النبي عليه الصلاة والسلام عن ربه<sup>(6)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 204.

<sup>(2)</sup> ينظر السابق وكذا الصفحة، وينظر مجمع البيان للطبرسي، ج 2: 534.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكشف لمكي، ج 2: 54، وحجة القراءات، ص 294.

<sup>(4)</sup> ينظر: سورة الأعراف الآية: 64، 72، 83، سورة هود: 73، 58، 66، 94.

<sup>(5)</sup> روح المعاني، م 4: 5: 41.

<sup>(6)</sup> الحجة لابن خالويه، ص 163.



الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ (طه: 80، 81).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بضمير التعظيم (نا) في قوله (نجيناكم، وواعدناكم، ورزقناكم)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتاء، وأبو عمرو ويعقوب على حذف الألف وعدكم<sup>(1)</sup>.

والقراءة بالنون فيها معنى التعظيم للمخبر عن نفسه، أو هو موضع تنبيه وتذكير على أن التخصيص فيه إشارات وعلامات للقدررة الإلهية<sup>(2)</sup> والعناية التي أحاطها رب العزة بهم.

وقد استنبط الإمام الرازي (ت: 604هـ) من قوله (أنجيناكم من عدوكم، وواعدناكم جانب الطور الأيمن) أن "إزالة المضرة يجب أن تكون مقدمة على إيصال المنفعة"<sup>(3)</sup> فرفع الضرر عنهم من ظلم فرعون، وجلب المنفعة بأن أنزل عليهم كتاباً فيه بيان دينهم.

قال ابن أبي مريم: (ت: 565هـ) "ويقوي لفظ الجمع اتفاقهم في قوله تعالى (ونزلنا عليكم المن والسلوى) على الجمع"<sup>(4)</sup>.

هـ - ما اتفقا على قراءته بضمير الواحد (تاء الفاعل)

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ (آل عمران: 81).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتاء مضمومة من غير ألف في قوله (آتيتكم) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنون والألف على التعظيم<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 241.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكشف، ج 2: 208، وينظر: معالم الترتيل للبغوي، ج 4: 24.

<sup>(3)</sup> مفاتيح الغيب للرازي، م 11: 94.

<sup>(4)</sup> الموضح، ص 521.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 181.

وقراءة الإمامين (آتينكم) "على الأفراد وهو الموافق لما قبله وما بعده، إذ تقدمه (وإذ أخذ الله) وجاء بعده (إصري)" (1).

قال الألوسي: (ت: 1270هـ) "قرأ نافع (آيناكم) على لفظ الجمع للتعظيم، والباقون (آيتكم) على التوحيد، ولكل من القراءتين حسن من جهة" (2).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَكُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ (مریم: 9).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتاء مضمومة (خلقتك)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالنون والألف (خلقناك) (3).

وقراءة الإمامين بلفظ الجمع "على إرادة التعظيم له، ولا عظيم أعظم من الله جل ذكره، ففيه معنى التعظيم، وقد أجمعوا على قوله (ولقد خلقنا الإنسان) ... وهو كثير بلفظ الجمع مجمع عليه" (4).

والقراءة على التوحيد أو على الجمع فيه خطاب من رب العزة إلى خلقه واحتفاء بهم، فكل ما يصدر عن العظيم -جل شأنه- عظيم.

ولا يخرج توجيه باقي المواضع عن هذين الموضعين فأحلتها إلى جدول بينت فيه بعض الآية والسورة، وموضعها في كتاب النشر وكذا الاحتجاج.

### جدول رقم (36)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	النشر	موصفها الموضح
1	﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾	طه	13	240	510
2	﴿قَرْيَةً أَهْلَكْنَاهَا﴾	الحج	45	245	543
3	﴿قَالَ أَوْلَوْ جَنَّاتِكُمْ﴾	الزخرف	24	276	706

(1) البحر المحيط، ج 3: 242.

(2) روح المعاني، ج 2: 203.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 238.

(4) الكشف، ج 2: 190.

# الفصل الثاني

مواضع اتفاق الإمامين في الأفعال واختلافهما فيها

- المبحث الأول: الفعل من حيث كونه معرباً.  
المبحث الثاني: المواضع المختلف فيها بين الإمامين في إعراب الفعل.  
المبحث الثالث: الفعل من حيث كونه مسنداً .  
المبحث الرابع: ما اختلفا فيه من حيث الإسناد إليه.

## المبحث الأول الفعل من حيث كونه معرباً

توطئة:

الفعل ركن ركين في الجملة العربية، يتبلور دوره في دلالاته الزمنية فيسوق دلالة الماضي والحاضر والمستقبل، وتزداد معانيه غالباً بازدياد مبانيه فهو يقبل الزيادة باللواصق فيدل على المخاطب والمخاطبة، والمتكلم والمتكلمين، والغائب والغائبين، ويقبل اللواحق فيعبر عن المفرد والمثنى والجمع وغيرها، وتحذف بعض حروفه فتنبئ عن صيغة أو بناء لعلّة، أو جزم، ويقبل بعضه الإعراب فيضارع بذلك الأسماء، وقَبِلَ إشباع الحركات واختلاسها، وارتبط بالحرف فتؤول بالمصدر، وعطف على المصدر الصريح، فضلاً عن خاصية الإعمال، ودلالة الترتيب مع ما بعده، وكثرت دلالات الجذر اللغوي الواحد منه، حيث ينساق المعنى على مبتغى مراد، ويقاربه أو يدانيه على سياق آخر، فتارة يكون الظن بمعنى الشك، وأخرى بمعنى اليقين، وتارة تكون حسب بمعنى اعتقد وظن، وأخرى بمعنى علم، وتكون الرؤية قلبية مرة، وبصرية أخرى، وغيرها من معاني الأفعال التي تؤثر في مدلول الفعل، ومن ثم في إعرابه، وإعراب ما بعده، وكل هذه عنوانات تدخل تحتها تفصيلات في الفعل ومدلوله وإعرابه ومعانيه.

وهذه وقفة مع الأفعال وتأثرها وتأثيرها على ما بعدها من خلال اتفاق الإمامين - أبي عمرو ويعقوب - واختلافهما في الأفعال في القرآن الكريم، مع توجيه المتفق عليه والمختلف فيه، بعد حصره وتقسيمه.

وقد اقتضت الدراسة أن يقسم مبحثين: يدرس الأول ما اتفقا على قراءته مرفوعاً، فمنصوباً، فمجزوماً. والآخر يدرس اختلاف الإمامين بين الرفع والنصب، ثم الجزم والرفع، ثم الجزم والنصب، ثم السكون والاختلاس.

أولاً: ما اتفقا على قراءته مرفوعاً من الأفعال  
الموضع الأول: قوله تعالى ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (سورة البقرة: 117).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب - برفع (فيكون) في هذا الموضع وأينما ورد في كتاب الله، وقد وافقهما كثير من الأئمة على الرفع في هذا الموضع (1).  
واختلفت قراءة الأئمة في ستة مواضع منهم من قرأ بالرفع ومنهم من قرأ بالنصب (2).  
وقراءة الإمامين بالرفع تحتمل أن يكون قوله (فيكون) معطوفاً على الفعل المرفوع السابق له (يقول)، على معنى (إنما يقولُ كن فيكون).  
ويجوز أن يكون مرفوعاً على الاستئناف، بتقدير محذوف أي: فهو يكون (3).

(1) ينظر: النشر ج 2: 165، 166.

(2) المواضع المختلف فيها بين القراء ستة "كن فيكون" (البقرة: 117، 118) و (آل عمران: 47، 48) و (النحل: 40)، و مریم: 35) و (يس: 82) و (غافر: 68)، ولا خلاف بينهم جميعاً في قوله "كن فيكون" في (آل عمران: 60) و (الإنعام: 73) فقد اتفقوا جميعاً على الرفع النشر، ج 2: 166.

(3) ينظر: معاني الأحفش، ص 280، وينظر: حجة القراءات لأبي زرععة، ص 11.

ويفترض الإمام البغوي: (ت: 510هـ) سؤالاً بعد أن وجه الرفع على الاستئناف كغيره بقوله: "فإن قيل كيف قال: (فإنما يقول له كن) والمعدوم لا يخاطب؟ قيل قال ابن الأنباري: معناه فإنما يقول له أي: لأجل تكوينه، فعلى هذا ذهب معنى الخطاب، وقيل هو وإن كان معدوماً ولكنه لما قدر وجوده وهو كائن لا محالة كان كالموجود فصح الخطاب" (1).

وعلى التوجيه الثاني -الرفع على الاستئناف- نستطيع أن نوجه كل المواضع التي قرأها الإمامان بالرفع، ولا يستقيم وجه العطف مع كل المواضع، لأن بعضها جاء الفعل قبلها (فيكون) منصوباً<sup>(2)</sup>. والله تعالى أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارُّ وَالِدَةً وَبِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدٍ﴾ (سورة البقرة: 233).

قرأ الإمامان برفع الراء مع تشديدها في قوله تعالى (تضار)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بفتح الراء مع تشديدها على الجزم<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالرفع جاءت على إعراب المضارع الذي لم يسبق بناصب ولا جازم فارتفع، وما جاء على أصله لا يسأل عن سببه، قال السمين: (ت: 756هـ) "وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من حيث إنه عطف جملة خبرية على خبرية لفظ نهيية معنى"<sup>(4)</sup>.

وقد سبق الفعل بنظيره وهو قوله تعالى (لا تكلف نفس إلا وسعها)، ثم قال (لا تضار والدة بولده).

وعلى قراءة التشديد يحتمل أن يكون الفعل مبنيًا للمعلوم، وتقديره لا تضارُّ بكسر الراء الأولى، فيكون المفعول على هذا التقدير محذوفاً أي: لا تضار والدة والداً بسبب ولدها، أو على البناء على ما لم يسم فاعله، فتكون الراء الأولى مفتوحة، ولا حذف<sup>(5)</sup>.

(1) معالم التنزيل في التفسير والتأويل للبغوي، ج1: 145.

(2) جاء الفعل الذي يسبق (فيكون) منصوباً في سورتي النحل آية (40)، وسورة يس آية (82).

(3) ينظر: النشر، ج2: 171.

(4) الدر المصون، ج2: 467.

(5) ينظر: التبيان للعكيري، ص104.

ولعل تقدير البناء على ما لم يسم فاعله أولى من باب المشاكلة بين الفعلين السابق واللاحق، فقد اتفقا في العلامة الإعرابية على هذه القراءة، ومن ثم يتفقان على البناء. والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (سورة البقرة: 271).

قرأ الإمامان بالنون في (نكفر) ورفع الفعل، وقرأ بعض الأئمة بالنون والجزم، وبعضهم بالياء مع رفع الفعل<sup>(1)</sup>.

والقراءة بالنون تفيد إسناد الفعل إلى الله جل وعلا، وتتوجه قراءة الإمامين برفع الفعل على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقريره ( ونحن نكفر عنكم سيئاتكم أو من سيئاتكم)، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة مقطوعة مما قبلها، فيكون الواو هنا ليس للإشترار والعطف<sup>(2)</sup>.

وقد قرر علماء اللغة أن الفعل إذا أتى بعد الجزاء واقترن بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب (بأن) المضمره وجوباً وهو قليل في اللغة<sup>(3)</sup>.

وترتيب هذه الأحكام من حيث الوجيه منها والأوجه ناقشته في اختلاف قراءة الإمامين بين الرفع والجزم<sup>(4)</sup> وقد قرئ بالجزم والرفع في المتواتر، وورد النصب في الشاذ من القراءات وهي قراءة الأعمش، وهو ما يترجم ضعف هذا الوجه في اللغة.

والأئمة العشرة لم تخرج قراءتهم عن الجزم أو الرفع<sup>(5)</sup>.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمَوْا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَوْا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (سورة المائدة: 71).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 178.

(2) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 222، وينظر: البحر، ج 2: 692.

(3) ينظر: شرح الأشموني، ج 3: 266.

(4) ينظر: ص 336 من هذا البحث.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 178.

قرأ الإمامان برفع النون من قوله (تكون)، وبعض القراء على ذلك، وقرأ بعضهم بنصب الفعل<sup>(1)</sup>.

وتتوجه قراءة الإمامين على رفع الفعل أن (أن) هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، والجملة المنفية (لا تكون فتنة) في موضع الخبر، وتكون هنا تامة مكتفية بمرفوعها.

قال مكّي: (ت: 437هـ) "وحجة من رفع أنه جعل (حسب) بمعنى العلم واليقين فلزمه أن يجعل (أن) مخففة من الثقيلة، لأنها؛ لتأكيد ما بعدها، وما بعدها من اليقين"<sup>(2)</sup>.

وقد استعمل العرب (حسب) في أصله للظن وعدم التيقن، وقد تستعمله للمتيقن<sup>(3)</sup>.

ومما يجعل وجه الرفع وجيهاً أيضاً الفصل بين (أن) وخبرها بفواصل وهو حرف النفي (لا)، ومثله قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (سورة طه: 89).

قال الصبّان: (ت: 1206هـ) "أما عند الفصل فالأرجح الرفع، لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض"<sup>(4)</sup>.

والقراء لم يختلفوا في نصب الفعل في قوله تعالى ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ (سورة العنكبوت: 2) لعدم الفاصل بين أن ومدخولها.

وقد قرر علماء اللغة أنه إذا وقع خبر (أن) المخففة جملة فعلية وكان الفعل بعدها جامداً أو متصرفاً صيغ للدعاء فلا فصل بينها وبين ما دخلت عليه، كما في قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة الأعراف: 185)، وقوله تعالى ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (سورة النور: 9) على قراءة من قرأ بصيغة الماضي<sup>(5)</sup>، أما إذا كان الفعل متصرفاً لغير

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، جـ 2: 192.

<sup>(2)</sup> الكشف: جـ 1: 454.

<sup>(3)</sup> ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، جـ 4: 323.

<sup>(4)</sup> حاشية الصبان على شرح الأشموني، جـ 3: 414.

<sup>(5)</sup> قرأ نافع بتخفيف النون من (أن) وفتح الباء من (غضب)، النشر جـ 2: 248.



الدعاء فالعلماء منهم من أوجب الفصل، ومنهم من جعل الفصل وتركه سواء، والفصل بينهما يكون بـ (قد، السين، سوف، لا، لن، لو) كما هو معروف في كتب النحو<sup>(1)</sup>.  
ويعلل أحد النحويين لمن أوجب الفصل بقوله: "إنما وجب الفصل ليكون عوضاً من المحذوف وهو اسمها مع إحدى النونين أو لثلاثا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره"<sup>(2)</sup>.

وخلاصة القول: إن العلماء توفقوا على الفعل الذي يسبق (أن) فإن كان يفيد العلم واليقين والتحقيق فهي المخففة، وما يصلح لإفادة اليقين ويصلح للترجيح جاز أن تليه الناصبة للمضارع، والمخففة من الثقيلة<sup>(3)</sup>.

وهذا الموضع ووجه فيه الفعل على اليقين والظن، وفصل بين (أن) ومدخولها، فحكم الصبان: (ت: 1206هـ) من خلاله باستواء الوجهين عند الفصل معتمداً في ذلك على تنوع القراءة المتواترة بين الرفع والنصب<sup>(4)</sup>.

وهذه سمة من سمات القراءات وتنوعها، فقد أفادت كل قراءة معنى، وكل وجه فسحة في اللغة، ولا غرو في ذلك فهي ميدان للنظر والتمعن والاستشهاد والاستدلال. والله الحمد والمنة.

**الموضع الخامس:** قوله تعالى ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (سورة الأعراف: 186).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب<sup>(5)</sup> - بالياء ورفع الراء من قوله (ويذرهم) وقرأ بعض الأئمة بالياء مع الجزم، وبعضهم بالنون مع الرفع<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ص 192.

(2) حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، ج 1: 314.

(3) ينظر: الارتشاف لأبي حيان، ج 4: 1640.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 3: 415، والحي الداني للمراي، ص 220.

(5) جاء في كتاب النشر "قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون، وقرأ الباقون بالياء وقرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها" هذا النص المكتوب في النشر، وعند مقابله ببعض كتب القراءات وحيث إن أبا عمر وليس من ضمن القراء الذين قرأوا بالنون مع المدليين وابن كثير، بل قرأ البصريان وعاصم بالياء ورفع الراء، وأيضاً لم يذكر للقراء الذين قرأوا بالنون أنهم رفعوا الفعل، وقد أشرت إلى بعض الأخطاء التي لاحظتها في الكتاب عند تناول للموضع

والقراءة بالياء في قوله (يذرهم) فيها مشكلة مع قوله تعالى (من يضل الله)، فهو إخبار عنه.

أما القراءة برفع الفعل فعلى الاستئناف والقطع مما قبله، والتقدير (وهو يذرهم) فارتفع الفعل لعدم سبقه بناصب ولا جازم وعدم عطفه على ما قبله. وعلى هذا التوجيه فإن الوقف على قوله (فلا هادي له) حسن لعدم تعلق ما قبله بما بعده، قال الأنباري: (ت: 328هـ) "فمن قرأ (ونذرهم) بالنون والرفع حسن له أن يقف على قوله: فلا هادي له)، ثم يتدئ مستأنفاً ونذرهم"<sup>(2)</sup>.

وهذا الموضع على غرار الموضع الثالث من هذا المبحث، فأغنى عن الإعادة والتكرار.

الموضوع السادس: قوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ (سورة الكهف: 26).

قرأ الإمامان بالياء في قوله (يشرك) مع رفع الفعل، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالتاء مع الجزم<sup>(3)</sup>.

وقراءة الإمامين برفع الفعل على أن (لا) هنا تفيد النفي المحض، فارتفع الفعل بعدها.

وقد جاءت الآية على سياق الغيبة في قوله (يشرك) فيكون فيه مشكلة مع قوله تعالى (ما لهم من دونه من ولي)<sup>(4)</sup>.

المدرّوس، ينظر: النشر لابن الجزري، تقديم الشيخ محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ 2002م، ج 2: 205.

(1) ينظر: المسوط لابن مهران في القراءات العشر، ص: 126، والتيسير للداني، ص: 87، والغاية في القراءات العشر لابن مهران، ص: 262، والمستنير في القراءات العشر لابن سوار، ص: 275، طيبة النشر لابن الناظم، ص: 297، والبدور الزاهرة للقاضي: 127.

(2) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، ص: 349.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 233.

(4) ينظر: الكشف لمكي، ج 2: 167، والدر المصون للسمين، ج 7: 472.

والمعنى على قراءة الرفع أن الله تعالى "أجرى ذكر عمله وقدرته، فأعلم - عز وجل - أنه لا يشرك في حكمه مما يخبر به من الغيب أحداً، كما قال "عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً"<sup>(1)</sup>. والله أعلم.

الموضع السابع: قوله تعالى ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ (سورة طه: 58).

قرأ الإمامان برفع الفعل (نخلفه) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بجزم الفعل<sup>(2)</sup>. وتتوجه قراءة الإمامين على أن الجملة المنفية (لا نخلفه) في محل صفة لقوله (موعداً)، قال السمين: (ت: 756هـ) "والجعل هنا بمعنى التصيير، وموعداً مفعولٌ أول، والظرف هو الثاني، والجملة من قوله: (لا نخلفه) صفة لـ(موعداً)، ونحن توکید مصحح للعطف على الضمير المرفوع المستتر في (نخلفه) ومكاناً بدل من المكان المحذوف"<sup>(3)</sup>. والمحذوف المقدر وهو (مكان موعد) أو مكان وعد، محذوف المضاف (مكان) وجعلوا (مكاناً) المذكور بدلاً منه.

والموعد بمعنى الوعد، والمعنى: فاجعل بيننا وبينك وعداً لا نخلفه نحن ولا أنت في مكان تستوي مسافته على الفريقين، فتكون مسافة كل فريق إليه كمسافة الفريق الآخر<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثامن: قوله تعالى ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ (سورة طه: 77).

قرأ الإمامان برفع الفعل (تخاف) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالجزم<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج 3: 228.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 240.

<sup>(3)</sup> الدرر المصون للسمين، ج 8: 56.

<sup>(4)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 4: 426.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 241.

وقراءة الإمامين يرفع الفعل تحتمل أوجهها:

أ- يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير المستمر في قوله (فاضرب)، أي: فاضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاشٍ.

ب- يحتمل أن يكون الفعل مرفوعاً على الاستئناف والقطع، كأنه قال: فاضرب لهم طريقاً وأنت لا تخاف دركاً ولا تخشى.

ج- يجوز أن تكون الجملة صفة لقوله (طريقاً)، والعائد محذوف مقدر كقولك (طريق لا تخاف فيه)<sup>(1)</sup>.

وهذه الأوجه الثلاثة يحتملها الموضع إذا خرج من تقدير الجواب والجزاء، قال ابن يعيش: (ت: 643هـ) "يجوز أن يكون رفع لا تخاف ولا تخشى على الحال من الفاعل في اضرب ... ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف، ... ويجوز أن يكون صفة لطريق"<sup>(2)</sup>.

ومما يقوي قراءة الرفع أن الفعل قد عطف عليه قوله (لا تخشى) وألفه باقية على القراءتين - الرفع والجزم-، قال النحاس: (ت: 338هـ) "والقراءة الأولى (يقصد الرفع) آيين، لأنه بعده ولا تخشى مجمع عليه بلا جزم"<sup>(3)</sup>.

ويسرد الأستاذ محي الدين درويش هذه الأوجه الثلاثة، ويقوي الوجه الأول وهو كون الجملة حالاً، أقوى من كونها صفة أو مقطوعة على الاستئناف<sup>(4)</sup>. ولعل مما يقوي هذا الوجه عن غيره أن الضمير في الفعل اضرب صاحب الحال، والضمير المقدر في جملة الحال واحد، أي: اضرب أنت، ولا تخاف أنت، ولا تخشى، فضلاً عن ربط الجملة ببعضها وهو يجعله أوجه من الاستئناف والقطع مما قبله، وأيضاً (طريق) موصوفة وهو ما يجعل أن يكون ما بعدها حالاً، وليس صفة، لأنها عرفت بوصف (في البحر ييساً) والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: التبيان للعكري، ص 421.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل، ج 7: 52، 53.

<sup>(3)</sup> إعراب القرآن، ج 3: 35.

<sup>(4)</sup> ينظر: إعراب القرآن الكريم، ج 4: 707.

الموضع التاسع: قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (سورة طه: 112).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب - بالرفع في قوله (فلا يخاف)، وقد وافقهما جمهور القراء وقرأ غيرهم بالجزم<sup>(1)</sup>.

والقراءة برفع بالفعل على تقدير مبتدأ محذوف مراد بعد الفاء أي: ومن يعمل من الصالحات فهو لا يخاف<sup>(2)</sup>، كما في قوله ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ (الجن: 13).

قال أبو حيان: (ت: 754هـ) "وقرأ الجمهور (فلا يخاف) على الخبر أي فهو لا يخاف، وقرأ ابن كثير وابن محيصن وحيد فلا يخف على النهي"<sup>(3)</sup>.

ويعمد مكي: (ت: 437هـ) إلى اختيار قراءة الرفع، لأن أكثر القراء عليها<sup>(4)</sup>. واختيار مكي لا يعني أن القراءة الأخرى وإن انفرد بها ابن كثير مرجوحة، بل هي من القراءات العشرية المتواترة، ولها وجه من العربية وتدخل تحت ضوابط القراءة، قال ابن الجزري: (ت: 833هـ) "وقولنا ولو بوجه نريد به وجهها من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً مجمعا عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله معه إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح"<sup>(5)</sup>.

والقراءات العشرية كلها مما شاع وذاع وتلقاه الأمة بالرضا والقبول. والله الحمد.  
الموضوع العاشر: قوله تعالى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى﴾ (سورة غافر: 36، 37).  
الموضع الحادي عشر: قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ (سورة عبس: 3، 4).

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 242.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 525.

<sup>(3)</sup> البحر المحيط: ج 7: 386.

<sup>(4)</sup> ينظر: الكشف، ج 2: 211.

<sup>(5)</sup> النشر، ج 1: 16.

قرأ الإمامان برفع الفعل من قوله (أبلغ)، وقوله (فتنفعه) في السورتين، وجمهور القراء على ذلك، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين - أبي عمرو ويعقوب - بالرفع في كلا الفعلين على أنهما عطفاً المرفوع على المرفوع قبله (فأطلع عطف على أبلغ)، وقوله (فتنفعه عطف على ما قبله يزكي) فالقراءة بالرفع " وقرأ الباقر (فأطلع) بالرفع نسقاً على قوله (أبلغ)، والمعنى: لعلي أبلغ ولعلي أطلع، ومثل هذه القراءة قوله (لعله يزكي أو يذكر) أي: لعله يتزكى، ولعله يتذكر<sup>(2)</sup>. والله أعلم.

ثانياً: ما اتفقا على قراءته منصوباً من الأفعال:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾ (البقرة: 214).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بنصب الفعل (يقول)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالنصب<sup>(3)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين في نصب المضارع على أنه سبق بـ (حتى)، فنصبته بـ (أن) المضمرة؛ لأن المعنى (وزلزلوا إلى أن يقول)، وعلماء اللغة يثبتون عمل (أن) المضمرة بعد حتى، قال الوراق: (ت: 381هـ) " وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على أن (أن) مضمرة بعدها، وذلك أن (حتى) قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء، ولا يجوز لعامل الاسم أن يعمل في الفعل، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوباً وقد استقر لها الخفض، وأمکن أن تُجعل في هذا الموضع على بائها؛ بأن تقدر بعدها (أن) لأن (أن) والفعل بمنزلة المصدر، فتصير (حتى) في المعنى خافضة لـ (أن) وما تعلق بها، وجب أن تقدر (أن) بعدها لئلا يخرجها عن أصلها وعن أحكام العوامل " <sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> انفراد حفص بالنصب في (فأطلع)، وعاصم براوييه في قوله (فتنفعه) بالنصب.

<sup>(2)</sup> حجة القراءات، ص 631، وينظر: معاني الفراء، ج 3، 9، 236.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 171.

<sup>(4)</sup> علل النحو، ص: 274.

وتعمل (حتى) النصب على معنيين: "أحدهما أن تكون غاية بمعنى إلى أن، والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه... والثاني أن تكون بمعنى (كي) فيكون الفعل الأول في زمان غير متصل بالأول" (1).

وقد اتفق العلماء في توجيه الآية على الوجه الأول وهو أن تكون (حتى) بمعنى إلى، ولا ينفع أن تكون بمعنى (كي)؛ لأنها تفيد العلة وهو ضعيف؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمس والزلازل (2).

ولما كانت (حتى) تدخل على المضارع المستقبل فتنصبه، وهذا فعل قد وقع ومضى، فجوابه أنه على حكاية الحال. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة: 282).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بنصب قوله (فتذكر) مع التخفيف، وقرأ بعض الأئمة بالنصب مع التشديد، وبعضهم برفع الفعل (3).

وتوجه قراءة الإمامين بالتخفيف والنصب في قوله (فتذكر) على أنه معطوف على قوله (أن تضل) بفتح الهمزة، فإن هي المصدرية الناصبة للفعل، وأن وما دخلت عليه في محل نصب مفعول لأجله تقديره (لأن تضل إحداهما) فعطف عليه قوله تعالى (فتذكر) (4).

وتقدير المعنى: لأن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت لضالها، قال الأنباري: (ت: 616هـ) "ولا يجوز أن يكون التقدير: مخافة أن تضل؛ لأنه عطف عليه فتذكر، فيصير المعنى مخافة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا عكس المراد" (5).

وقد احتمل قوله تعالى (فتذكر إحداهما الأخرى) أن يكون الأول فاعلاً والآخر مفعولاً، والعكس أيضاً، وهذا الإبهام يصب في المعنى العام، فالتى تُذَكَّر هي الذاكرة، والتي

(1) شرح المفصل لابن يعيش، ج 7: 20، 21.

(2) ينظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ج 2: 382، وينظر: حجة القراءات لأبي زهرة، ص: 132.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 178.

(4) ينظر: البحر المحيط، ج 2: 733.

(5) التبيان في إعراب القرآن، ص: 126.

تُذَكَّر هي الناسية، من دون أن يخصص الأول للفاعل، والآخر للمفعول أو بالعكس، فالتى تُذَكَّر في زمن الحدث هي الفاعل. والله تعالى أعلم.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ (المائدة: 52، 53).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالواو في قوله تعالى (ويقول) مع نصب الفعل (1)، وقرأ بعض الأئمة بالواو مع رفع الفعل، وقرأ بعضهم، من دون الواو مع رفع الفعل (2).

والقراءة من دون واو توافق فيها المحفوظ في الصدور مع المكتوب في السطور، فأهل الحجاز والشام يقرأون من دون واو وكذلك هي في مصاحفهم، وأهل البصرة والكوفة يقرأون بالواو وكذلك هي في مصاحفهم (3).

وقراءة الإمامين بنصب الفعل كثرت فيها التوجيهات والتأويلات، وقد استخلصت منها ثلاثة أوجه ربما كانت أكثر وجوه الإعراب استحساناً في كتب النحويين الذين عُنُوا بمعاني القرآن وإعرابه وهي كالاتي:

يجوز أن يكون قوله تعالى (ويقول) بالنصب معطوف على قوله (فيصبحوا) المنصوب بالإضمار (أن) في جواب الترجي بعد الفاء، إجراءً للترجي مجرى التمني على رأي الكوفيين. وهذا التوجيه ذكره السمين واستند فيه إلى قول الفارسي، وابن عطية وابن الحاجب على حد قوله (4).

والوجه الثاني: أن يكون قوله تعالى (ويقول) معطوفاً على (أن يأتي) حملاً على المعنى لا اللفظ، ومعنى هذا تكون نية العطف على (عسى أن يأتي الله)؛ لأنها في معنى الآية (عسى الله أن يأتي)، فالعطف على المعنى، وليس على لفظ التلاوة؛ لأن اللفظ في التلاوة خبر

(1) ينظر: النشر، ج 2: 191.

(2) القراءة بنصب الفعل مع الواو هي قراءة البصريين دون غيرهما من العشرة.

(3) ينظر: جامع البيان للداني، ص: 484، وينظر حجة القراءات لأبي زرع، ص: 229.

(4) ينظر: الدر المصون، ج 4: 302.



عسى (أن يأتي) والمعطوف عليه في حكمه فيحتاج إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى، ولا ضمير في قوله (ويقول الذين ءامنوا)، فيصير كقولك: فعسى الله أن يقول الذين ءامنوا، وهذا لا يجوز لعدم الرابط بين الاسم والخبر<sup>(1)</sup>.

وقد أجاز بعض النحويين أن يكون العطف على اللفظ كما في الآية، وقدر الضمير أو الراجع على المحذوف، أي: كأنه قال: ويقول الذين ءامنوا به<sup>(2)</sup>.

والوجه الثالث أن يعطف على المصدر (بالفتح)؛ لأن المعنى (أن يفتح)، وعلى هذا التخريج لابد من إضمار (أن) قبل (يقول) ليكون مصدراً فتعطف مصدراً على مصدر، أي: بتقدير (فعسى الله أن يأتي بالفتح وبأن يقول الذين ءامنوا)<sup>(3)</sup>.

وعلى قراءة الإمامين بالواو يكون المعنى - والله أعلم - عسى الله أن يظهر المسلمين، أو يؤمر النبي - ﷺ - بإظهار أمر المنافقين بقتلهم فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين، ويقول المؤمنون الذين ظاهريهم وباطنيهم واحد هؤلاء الذين حلفوا وأكدوا أيمانهم إنهم مؤمنون وإنهم معكم حبطت أعمالهم، وذهب ما أظهره من إيمان، وبطل كل عمل عملوه بكفرهم وصددهم عن سبيل الله<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الرابع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ (إبراهيم: 46).

قرأ البصريان - أبو عمرو ويعقوب - بكسر اللام الأولى، ونصب اللام الثانية في قوله (لتزول)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بفتح الأولى ورفع الثانية<sup>(5)</sup>.

وتوجه قراءة الإمامين على أن (إن) نافية، وكان ناقصة، وقوله (مكرهم) اسمها، واللام لام الجحود جيء بها لتأكيد النفي، والفعل (تزول) منصوب بها، و(الجبال) فاعل

<sup>(1)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 2: 454.

<sup>(2)</sup> ينظر: التبيان للعكيري، ص: 226.

<sup>(3)</sup> ينظر: المشكل لمكي، ص: 210.

<sup>(4)</sup> ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج 2: 147.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 225.

تَزُولُ، وقد وجّه العلماء الآية على أن (إن). بمعنى (ما) كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ الْكَاْفِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾ (المالك: 20)، فيصير المعنى (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال) (1). وللعلماء بيان في هذه اللام من حيث أصل بنائها وإعمالها، وتسميتها، فالأصل في بنائها "أن تكون مفتوحة مع المظهر؛ لأنها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه إذ لا يمكن الابتداء به ساكناً فحرك بالفتح؛ لأنه أخف الحركات وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء" (2).

وكسرهما مع الظاهر وإن كان هو الأظهر والأشيع غير أن أبا حيان الأندلسي (ت: 745هـ) يذكر وجهاً آخر وهو فتح اللام مع الفعل وذكر أنه لغة بني العنبر وعُكَل، وقد نسب هذا الرأي لمكي بن أبي طالب (3).

ومما تفرق فيه لام الجحود عن لام الابتداء أيضاً أن الأولى عاملة ولام الابتداء غير عاملة، غير أن العلماء منهم من أسند العمل لما بعدها ومنهم من جعله لها، فذهب البصريون إلى "أن النصب بعدها بأن المضمر، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن" (4).

وقد حمل المرادي: (ت: 849هـ) (إن) النافية على (ما) و(لا) عند حديثه عن لام الجحود فقال: "هي اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً أو معنى... وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي، قيل: ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا (ما) و(لا) دون غيرهما. قلت: الظاهر مساواة (إن) النافية لهما في ذلك" (5).

وقد حمل تنوع القراءة في هذه الآية أكثر من معنى، فعلى هذا التوجيه ينساق المعنى إلى أن مكر الظالمين أوهن وأضعف من أن تزول منه الجبال، فالجبال مثل لأمر النبي - ﷺ -

(1) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 4: 46.

(2) شرح المفصل لابن يعيش، ج 8: 26.

(3) ينظر: الارتشاف، ج 4: 1706، وينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 349.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ج 2: 317.

(5) الجنى الداني، ص: 116.

وما جاء به؛ لأنه بمثابة الجبال الراسية بياناً وتمكناً، فقد وعده ربُّ العزة إظهار دينه وأكده بقوله (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) (1).

وصدق الله وعده وأتم نعمته، وأظهر دينه على الدين كله، والله الحمد.

الموضع الخامس قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ (طه: 39).

قرأ الإمامان - أبو عمرو ويعقوب - بكسر اللام ونصب الفعل (لتصنع) وجمهور القراء على ذلك، وقرأ غيرهم بسكون اللام، وحزم الفعل (2).

والقراءة بنصب الفعل تتوجه على أن الفعل (تصنع) مسبوق بلام (كي)، وقد عملت فيه اللام على رأي الكوفيين، أما البصريون فيرون اللام للجر ويجوز أن يأتي بعدها (أن) أو (كي)، ولهذا سميت بلام (كي)؛ لأنها تفيد السبب (3).

وعلى الرأيين فالفعل منصوب سواء كان العامل الحرف أو ما قدر بعده.

قال الأنباري: (ت: 577هـ) "وأما (كي) فتستعمل على ضربين: أحدهما: أن تعمل بنفسها، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد... والثاني أن تعمل بتقدير (أن)؛ لأنهم يجعلونها بمنزلة حرف الجر... وإنما وجب أن يقدر بعدها (أن)؛ لأن حروف الجر لا تعمل في الفعل" (4).

وسياق الآية يفيد أن (ولتصنع) معطوف، والمعطوف عليه علة مضمرة محذوفة مقدرة تفهم من الآية أي: بتقدير وألقيت عليك محبة مني لتحب ولتصنع، أو ليتلطف بك ولتصنع على عيني، وتلك العلة متعلقة بقوله (ألقيت) (5). والله أعلم.

والمعنى أن الله تعالى زرع محبة موسى في قلوب الناس، فكل من رآه أحبه، ومعنى (لتصنع) أي: لتربي ويحسن إليك، وأنا مراقبك ومراعيك وحافظك (6). والله أعلم.

(1) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج 3: 136.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 240.

(3) ينظر: الارتشاف لأبي حيان، ج 4: 1659، والجنى الداني للمراي، ص: 121.

(4) أسرار العربية، ص: 331.

(5) ينظر: الدر المصون للسمين، ج 8: 36، وإعراب القرآن لدرويش، ج 4: 679.

(6) ينظر: البحر المحيط، ج 7: 332.

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ، وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ (الشورى: 35).

قرأ الإمامان بنصب الفعل (ويعلم) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم برفع الفعل (1).

وقبل توجيه الفعل المختلف فيه (ويعلم) لابد من الإشارة إلى أن قوله (يوبقهن) مجزوم بالعطف على قوله (فيظللن)، وهذا معطوف على جواب الشرط قبله في الآية السابقة (إن يشأ يسكن الرياح فيظللن).

وتوجيه قراءة النصب على أن الفعل انتصب بـ(أن) بعد الواو، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل السابق؛ لأنه مجزوم، ولأنه يخل بالمعنى، وقد فصل مكى بن أبي طالب: (ت: 437هـ) القول في هذا الموضع فقال: "وقرأ الباقر بن النصب على الصرف، ومعنى الصرف أنه لما كان قبله شرط وجواب، وعُطف عليه (يعلم) لم يحسن في المعنى، لأن علم الله واجب، وما قبله غير واجب فلم يحسن الجزم في (يعلم) على العطف على الشرط وجوابه؛ لأنه يصير المعنى: إن يشأ يعلم، وهو عالم بكل شيء، فلم يحسن العطف على الشرط وجوابه؛ لأنه غير واجب، (ويعلم الذين) واجب ولا يعطف واجب على غير واجب، فلما امتنع العطف عليه عطف على مصدره، والمصدر اسم فلم يتمكن عطف فعل على اسم، فأضمر (أن) فيكون مع الفعل اسماً، فتعطف اسماً على اسم... فالعطف مصروف عن لفظ الشرط إلى معناه" (2).

ويجوز في النصب وجه آخر على رأي الكوفيين، وهو أن الفعل منصوب بالواو نفسه، فهو العامل في الفعل، قال الأنباري: (ت: 577هـ) "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول" (3)، وضرب لذلك مثلاً بقوله: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) يجزم الأول ونصب الثاني، النهي عن أكل السمك، وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، ولو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان

(1) ينظر: النشر، ج 2: 275.

(2) الكشف لمكي، ج 2: 354.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2: 556.

مرتكباً للنهي، ثم يقول: "فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول  
وصرفه عنه ناصباً له" (1).

وهذا توجيه أراه حسناً حيث إنه ابتعد عن العطف الذي لا يكون إلا بتأويل مصدر؛  
لأن المعنى لا يستقيم بدونه، فأغنى إعمال الواو على رأي الكوفيين عن التأويل والتقدير  
على رأي البصريين. والله أعلم.

وسوف أناقش أوجه المعطوف على جواب الشرط في اختلاف الإمامين بين الرفع  
والجزم في المبحث القادم.

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَبِشْرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ  
حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِي بِيَاذِنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ (الشورى: 51).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بنصب الفعل (يرسل) و(يوحى) وجمهور القراء  
على ذلك، وقرأ غيرهم بالرفع (2).

وقراءة الإمامين بنصب الفعل معطوف على قوله (وحيًّا)، وهو مصدر منصوب على  
الحالية، والفعل منصوب بـ(أن)، فيصير (أن والفعل) في تقدير مصدر، فتعطف مصدرًا  
على مصدر؛ لأن قوله (إلا وحيًّا) بمعنى إلا أن يوحى إليه وتعطف أو يرسل رسولاً (3).

وقد سأل سيبويه (ت: 180هـ) شيخه الخليل: (ت: 175هـ) عن وجه هذه الآية  
فقال على لسان شيخه: "فرعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها، ولو  
كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: (إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ  
وَرَاءِ حِجَابٍ) كان في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على (إلا)،  
فأجري على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحيًّا وإلا أن  
يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمتزلة الإرسال فحملوه على أن، إذ لم يجوز أن يقولوا:  
أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحيًّا أو أن يرسل" (4).

(1) السابق وكذا الصفحة.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 275.

(3) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص: 319 فما بعدها، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري،  
ج 2: 351.

(4) الكتاب ج 3: 49.

ولعله يقصد بقوله (ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجهه) (أن) في الآية (أن يكلمه)؛ لأن العطف عليها يحل بالمعنى لأن العطف هكذا يفهم منه نفي الرسل.

كما يفهم من كلامه حمل المصدر المؤول على المصدر الأصيل في المعنى "لأنه لو قال: إلا وحيًا وإلا أن يرسلَ كان حسنًا" (1)، وكان قوله (أن يرسل) بمتزلة الإرسال. والمعنى المفهوم من هذه الآية على هذا التوجيه (ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحى أو أن يرسل). والله أعلم.

ثالثاً: ما اتفقا على قراءته مجزوماً:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ (آل عمران: 120).

قرأ الإمامان بكسر الضاد وجزم الراء مخففة وقد وافقهما جمع من القراء، وقرأ غيرهم بضم الضاد ورفع الراء مشددة (2).

جاء في اللسان أن "ضير، ضارُهُ ضيراً: ضره... ضارني يضيرني ويضورني ضوراً... وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: ما ينفعني ذلك ولا يضورني، والضر والضر واحد" (3).

وتوجيه قراءة الإمامين أن أصل الكلمة (لا يَضِيرُكم) من ضار يضير على وزن (يَضْرِبُكم)، فلما استثقلت الكسرة على الياء نقلت إلى الضاد فصارت (لا يَضِيرُكم)، ولما

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج 4: 306.

(2) ينظر: النشر ج 2: 182.

(3) اللسان مادة (ض، ي، ر) ج 5: 547.

كان (لا يضيركم) جواب الشرط فحقه الجزم، فاجتمع ساكنان سكون الياء، وعلامة الجزم على الراء فحذفت الياء فصارت (لا يضركم) (1).

ومما يعضد قراءة الإمامين على أن أصل الفعل من (ضار يضير) قوله تعالى ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ (الشعراء:50).

وحذف حرف العلة إذا اجتمع معه ساكن في كلمة من القواعد التي ذكرها المقعدون في مؤلفاتهم "فإن كان الساكن الأول حرف مد ولين وهو أن يكون ألفاً أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو واواً ساكنة قبلها ضمة، فإنه إذا لقيها ساكن بعدها حذفتها... إذ لا سبيل إلى تحريكها؛ لأن تحريكها يؤدي إلى ردها إلى أصلها الذي هو الواو والياء، وردها إلى أصلها يؤدي إلى ثقل استعمالها" (2).

والقراءة بالتخفيف يشهد لها قوله تعالى (لا ضير)، وبالتثقيـل يشهد لها قوله تعالى (ضراً ولا نفعاً) فكلتا القراءتين لها وجه (3). والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (المائدة: 47).

قرأ الإمامان بتسكين اللام وجزم الميم من قوله (وليحكم)، قد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بكسر اللام، ونصب الميم (4).

وقراءة الإمامين بجزم الفعل (ليحكم) على أن اللام (لام الأمر) وحركتها الكسر في الأصل لضرورة الابتداء، وفتحها لغة سليم، وتسكن رجوعاً للأصل في البناء، ويكثر التسكين بعد الواو والفاء (5)، ولهذا جاءت هنا ساكنة على التخفيف، وجزمت الفعل لأنها عاملة مختصة بالأفعال (6).

(1) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، ج 3: 793.

(2) شرح المفصل لابن يعيش، ج 9: 123.

(3) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، ج 1: 217.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 191.

(5) ينظر: همع الهوامع للسيوطي، ج 2: 538.

(6) ينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 371.

وهذا الأمر إنما هو على "سبيل الحكاية، وقلنا لهم: احكموا أي حين إيتائه عيسى أمرناهم بالحكم بما فيه إذ لا يمكن ذلك أن يكون بعد بعثة محمد - ﷺ - إذ شريعته ناسخة لجميع الشرائع" (1).

ويعاضد ما ذهب إليه أبو حيان في نسخ الشرائع السابقة بالرسالة الخاتمة قوله تعالى بعد هذه الآية ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة:48).

وقد استحسن ابن النحاس: (ت:338هـ) القراءتين بعد أن وجه تسكين الفعل بلام الأمر والنصب على أنها لام كي قال: "والصواب عندي أنهما قراءتان حسنتان؛ لأن الله تعالى لم يزل كتاباً إلا ليعمل فيما فيه وأمر بالعمل بما فيه فصحتا جميعاً" (2)، أما مكي (ت:437هـ) فيفاضل كعادته فيرى أن القراءة بالجزم هي "الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، ولأن ما أتى بعده، من الوعيد والتهديد، يدل على أنه أمر لازم، إلزام من الله لأهل الإنجيل" (3).

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾ (الفرقان:10).

قرأ الإمامان بالجزم في قوله (ويجعل) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع (4).

وقراءة الإمامين تتوجه على أن قوله (يجعل لك) عطف على موضع (جعل) إذ موضعه جزم، والتقدير على هذا (إن يشأ يجعل لك جنت ويجعل لك قصورا) (5)، فهو عطف على المحل.

(1) البحر لأبي حيان، ج 4: 280.

(2) إعراب القرآن، ج 1: 270.

(3) الكشف ج 1: 450.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 250.

(5) ينظر: معاني الفراء، ج 2: 263، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص: 508.



قال عمر الهرمي: (ت:702هـ) "وجميع الأفعال الماضية تقع في باب الشرط، فتقع مفتوحة على حالها، وتكون مجزومة في المعنى، ويكون الفعل الماضي معناه الاستقبال، ولا يؤثر حرف الشرط فيها شيئاً، ولكن يحكم على موضعه بالجزم" (1).  
 أما المعطوف عليه فيجوز فيه الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار (إن)، والأخير قليل على ما سألين في (اختلاف الإمامين بين الجزم والرفع) (2).  
 والقراءة بالجزم يترتب عليها إدغام الأول في الثاني؛ لأن كل متمثلين سكن الأول منهما وتحرك الثاني، فالإدغام فيه واجب لجميع القراء، وهو ما يتفق فيه القراء مع اللغويين. (3)

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ (الفرقان:69).  
 قرأ الإمامان بالجزم في قوله (يضاعف) و(يخلد)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع فيهما (4).  
 وقراءة الإمامين بالجزم في قوله (يضاعف) على أنه بدل من جواب الشرط، الجزوم (يلق أثاماً)، وقد عطف عليه قوله (ويخلد) (5).

(1) (الحرر في النحو، تحقيق أ.د. منصور علي محمد، دار السلام، ط/ الأولى 1426هـ—2005م، ج 3: 1067، وينظر: شرح ابن عقيل، ص: 521.  
 (2) ينظر: ص: 336 من هذا البحث.  
 (3) ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تحقيق/ غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى 1421هـ—2001م، ص: 218، وينظر: المقتضب للمبرد، ج 1: 197.  
 (4) ينظر: النشر، ج 2: 251.  
 (5) ينظر: الحجة للفارسي، ج 3: 215.

والقواعد النحوية تثبت البدلية بين الأفعال شريطة أن يكون في البدل زيادة بيان للأول، وفي هذا يقول الشاطبي: (ت:790هـ) "الفعل في باب (البدل) يشارك الاسم كالعطف، فيبدل الفعل من الفعل كما يعطف الفعل على الفعل" (1).

أما ما عطف على المجزوم من جواب الشرط وكان مضارعاً مقترناً بالفاء أو الواو فيجوز فيه ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب (2)، غير أن النصب قليل (3) ويظهر في القراءة بالجزم شيئين.

أحدهما رابط جامع فالجزم جعل الجواب والبدل كأنهما شيء واحد مع زيادة في إبراز المعنى في حين يخلص الرفع على القطع والاستئناف.

والآخر دلالة لفظية في قوله (يضعف) أو (يضعف) فـ "الضعف في كلام العرب أصله المثل إلى ما زاد، وليس بمقصود على مثلين... والضعف في الأصل زيادة غير محصورة" (4)، فكأنه قال: يلقي أتماماً مضاعفة متزايدة جزاء ما اقتطفه، فالبدل فيه بيان إجمالي، ومدلول لفظي. والله أعلم.

**الموضع السادس:** قوله تعالى ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ (القصص:34).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالجزم في قوله (يصدقني) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالرفع. (5)

وقراءة الإمامين بالجزم على "أنه جواب الأمر، وهو قوله تعالى (أرسله)؛ لأنه مضمن لمعنى الشرط كأنه قال: إن ترسله يصدقني" (6).

وقد قرر النحاة أن "الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة، وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها

(1) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج 5: 227، وينظر: التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، ص: 298.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 523.

(3) ينظر: مبحث (ما اختلفا فيه بين الجزم والرفع)، ص: 336.

(4) (اللسان، مادة (ض ع، ف)، ج 5: 505.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 256.

(6) (الموضح لابن أبي مريم، ص: 603.

معهُ هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة؛ لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام" (1).

ولتمام المعنى في هذا الموضع وما يناظره من (نهي أو تمن أو استفهام) اشترط المقعدون أن يكون المقصود من هذه السياقات الجواب والجزاء، فـ "إذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت والرفع على أحد ثلاثة أشياء إما الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به، وإما حالاً إن كان قبله معرفة، وإما على القطع والاستئناف" (2).  
وعلى هذا تتخرج القراءة بالجزم أو بالرفع. والله أعلم.

## المبحث الثاني

### المواضع المختلف فيها في إعراب الفعل

أ. ما اختلف فيه بين الرفع والنصب:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾  
(البقرة: 245).

وقوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ﴾ (الحديد: 11).

---

(1) شرح المفصل، ج 7: 48، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق/ أ.د محمد ابراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط/ 1425هـ - 2005م، ج 2: 34.

(2) شرح المفصل، ج 7: 50.

قرأ الإمام أبو عمرو قوله تعالى (فيضعفه) برفع الفاء، وقد وافقه بعض الأئمة،  
 وقرأ الإمام يعقوب بنصب الفاء في (فيضعفه) مع تشديد العين وحذف الألف (1).  
 والقرض: القطع، واستقرضت من فلان أي: طلبت منه القرض فأقرضني (2).  
 وإسناد الاستقراض إلى الله وهو متزه عن الحاجة والنقص يدخل تحت الترغيب  
 والحث على الصدقة، ويرى بعض النحويين أن الكلام على وجه الحذف أي على حذف  
 المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي كأنه قال - والله أعلم - من ذا الذي يقرض عباد  
 الله قرضاً حسناً من دون من ولا أذى (3).

وقد وردت القراءة بالتخفيف والتثقيب (يضاعف، يضعف) وهما لغتان بمعنى واحد،  
 جاء في اللسان: ضَعَفُ الشيء إذا زاد، وضعفته وأضعفته وضاعفته بمعنى، والضعف أصله  
 المثل إلى ما زاد، وليس مقصوراً على مثلين (4).

وقراءة الإمام أبي عمرو برفع الفعل يجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن قوله (فيضعفه) معطوف على صلة الموصول وهو قوله (يقرض)، والآخر،  
 مرفوع على القطع مما قبله، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: فهو يضاعفه، ولعل الأول  
 أولى لعدم الحذف والتقدير (5).

أما قراءة الإمام يعقوب بنصب الفعل بعد الفاء، فعلى جواب الاستفهام، جاء في شرح  
 المفصل "فأما الفاء فينصب الفعل بعدها على تقدير (أن) أيضاً وذلك إذا وقعت جواباً  
 للأشياء التي ذكرناها وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني" (6).

ونصب الفعل على جواب الاستفهام حملاً على المعنى دون اللفظ "فلما كان معنى (من  
 يقرض الله) كمعنى (من ذا الذي يقرض الله) حمل على المعنى كأنه قيل: أيقرض الله أحدٌ  
 فيضاعفه؟ ألا ترى أنك لو قلت: أيقرضني زيد فأشكره بالنصب جاز، ولو قلت: أزيد

(1) ينظر: النشر، ج 2: 172.

(2) ينظر: لسان العرب، مادة (ق، ر، ض)، ج 7: 314.

(3) ينظر: البحر المحيط، ج 2: 566.

(4) ينظر: اللسان، مادة (ض، ع، ف)، ج 5: 505.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي، ص: 109.

(6) شرح المفصل، ج 7: 26.

يقرضني فأشكره بالنصب لم يجز؛ لأن المستفهم عن المقرض لا القرض إلا أن تحمله على المعنى " (1).

والقراءة على التوجيهين تحمل معنى الحث والحض على التصديق والإنفاق، وجعل الجزاء مضاعفاً أو مضعفاً من لدن الكريم المنان، وصيغة المضارع في صلة الموصول (يقرض) تفيد الاستمرار والاستقبال فباب الإنفاق في الخير مفتوح، والجزاء بعده موفور غير مبتور. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: 27).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع الفعلين (نكذب) و(نكون) وقد وافقه بعض الأئمة، وقرأ الإمام يعقوب بنصبهما، وقد وافقه بعض الأئمة (2).

وقراءة الإمام أبي عمرو بالرفع تحتمل وجهين اثنين:

أحدهما: الرفع على العطف أي: رفع (نكذب) و(نكون) على (نرد)، وعلى هذا التوجيه يكون التمني في الثلاثة لدلالة الواو على ذلك، قال المرادي: (ت: 849هـ) "ومذهب جمهور النحويين أنها [الواو] للجمع المطلق" (3)، فيكون المعنى - والله أعلم - تمنوا الرد إلى الدنيا، وعدم التكذيب، والكون من المؤمنين. والآخر: يجوز الرفع على الاستئناف فتكون الجملة اللاحقة غير متعلقة بالسابقة في المعنى، ويرتفع الفعل بمبتدأ محذوف مقدر (4).

والقطع على الاستئناف كثير في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لَكُمْ وَتُقَرَّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ وغيرها من المواضع كثير.

ويترتب عليه في المعنى أن التمني اقتصر على قوله (يا ليتنا نرد) دون غيره من الجمل المتلاحقة بعده.

(1) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمداني ج 1: 546.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 193.

(3) الجني الداني في حروف المعاني، ص: 158.

(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ص: 246.

أما قراءة الإمام يعقوب بنصب الفعلين ( لا نكذب ونكون) فعلى إضمار (أن) فيكون الفعل في جواب التمني السابق (يا ليتنا) كما في قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 73).

وعلى هذا التوجيه يُقدَّر المعنى ليت ردنا وقع وأن لا نكذب، وأن نكون من المؤمنين.

وفي هذا يقول سيويه (ت:180هـ) "(اعلم) أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء بعد الفاء"<sup>(1)</sup>. وفي كلامه توجيه للقراءتين - رفعاً ونصباً -، وفي الواو أوجه كثيرة يحكمها السياق منها الواو العاملة وغير العاملة، الجارة، والناصبية وغيرها من الأمور التي تدل على سعة اللغة وتأثير الحروف في الكلام، غاية ما هناك هو تمكن المتحدث من التوظيف الصحيح للحروف وربطها بالجملة.

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ، وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَيَّ هَارُونَ﴾ (الشعراء: 12، 13).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع (يضيق وينطلق)، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بنصب الفعلين<sup>(2)</sup>.

وتوجيه قراءة أبي عمرو تحتمل الرفع على العطف، حيث يوجد في الجملة السابقة فعل مضارع مرفوع هو قوله تعالى: (أخاف)، فعطف عليه (يضيق) و(ينطلق).

ويحتمل أن تكون الواو للاستئناف فيكون الفعل مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (وأنا يضيق صدري بالكذب)، وهذا الوجه يقويه أن ما قبله رأس آية فيحسن الوقف، والابتداء بما بعده، وبالمقابل فإن المعنى على العطف قائم على الترتيب؛

(1) الكتاب، ج 3: 41.

(2) ينظر النشر، ج 2: 251.

لأن موسى يخاف من تكذيب قومه له، فيترتب على تكذيبه ضيق صدره، وعدم انطلاق لسانه بالحديث والرسالة<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب وانفراده عن الأئمة بنصب الفعلين فقد وجه العلماء قراءته بالعطف على المنصوب قبله وهو قوله (أن يكذبون)، فيكون (أن وما في حيزها) وقعت مفعول الفعل (أخاف)، وعطف الفعلان على المنصوب.

وقد حذفت ياء المتكلم من قوله (يكذبون) لمراعاة الفواصل حيث الفاصلة السابقة واللاحقة بالنون، فحذفت الياء للمشاكلة<sup>(2)</sup>.

قال الكسائي: (ت: 189هـ) بعد توجيهه لقراءتي الرفع والنصب "وكلاهما وجه"<sup>(3)</sup>.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ (لقمان: 6).

قرأ الإمام أبو عمرو برفع الفعل (ويتخذها)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بنصب الفعل، وقد وافقه بعض القراء<sup>(4)</sup>.

وتوجيه قراءة أبي عمرو ويعقوب لا تخرج عن التوجيه السابق فقراءة الرفع بالعطف على قوله (يشترى)، وما بين يشترى و (يتخذ) من الصلة ليس بأجنبي، ولك أن ترفع على الاستئناف، وتقدر لها مبتدأ.

وقراءة يعقوب بالنصب عطفاً على قوله (ليضل)<sup>(5)</sup>، وهو عطف أقرب في اللفظ من سابقه، وإن كان السابق فيه ما يوحى بالالتفات فالآية بها رفع ثم نصب ثم رفع، وكلها قراءات متواترة عن رسول الله - ﷺ -، والمعنى إجمالاً واحداً، والله أعلم.

**ب. ما اختلف فيه بين الجزم والرفع:**

(1) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 3: 120.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم، محي الدين الدرويش، ج 5: 312.

(3) إعراب القرآن للنحاس، ج 3: 120.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 259.

(5) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني، ج 2: 1055.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ (البقرة: 119).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح التاء من قوله (ولا تُسأل) مع الجزم وقد وافقه كثير من الأئمة، وقرأ الإمام يعقوب بضم التاء مع رفع الفعل (ولا تُسأل)، وقد وافقه بعض الأئمة (1).

وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو أن (لا) في قوله (ولا تُسأل) أداة نهي عملت في الفعل المضارع المبني للفاعل بعدها فجزمته، وأخلصته للاستقبال (2).

وتفيد القراءة من خلال هذا التوجيه أن الله تعالى نهي نبيه محمداً - ﷺ - عن السؤال عن حال أصحاب الجحيم؛ لأن رسالته تبشير الطائعين، وإنذار المخالفين، فلا يكثر بالمعرضين ولا يسأل عنهم.

ولعل اللفظ يفيد النهي والمعنى يفيد تفخيم الأمر وتعظيمه، كقولك أما زيد فلا تسأل عليه، أي: أنه قد صار إلى أعظم مما تظن في نفسك من خير أو شر (3).

ويترتب على قراءة الإمام أن الوقف على قوله تعالى (ونذيراً) يكون كافياً؛ لأن الابتداء بقوله (ولا تُسأل) يعطي معنى الاستئناف (4).

أما قراءة الإمام يعقوب بضم التاء مع رفع الفعل، فعلى أن (لا) أداة نفي، والمضارع مرفوع ومبني للمفعول، وتكون الجملة خبرية في محل نصب على الحال تقديره - الله أعلم - إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً غير سائل أو مسؤول عن أصحاب الجحيم (5).

فتكون الجملة حالاً ثانياً بعد قوله تعالى (بشيراً) وما عطف عليه، من باب تعدد الأحوال. ومفاد هذه القراءة يدعمه قوله تعالى ﴿إِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ (الرعد: 40) وقوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ (البقرة: 272)، وقوله تعالى ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (المائدة: 99).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 166.

(2) ينظر: الجني الداني للمراي، ص: 300.

(3) ينظر: فتح الوصيد للسخاوي، ج 3: 668.

(4) ينظر: إيضاح الموقف والابتداء، للأنباري، ص: 276.

(5) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات لأبي الحسن الأصبهاني، ج 1: 93.



ويترتب على قراءة الإمام أن وصل أول الآية بآخرها أحسن من الوقف على (نذيراً) لتعلق أول الآية بآخرها.

وكلتا القراءتين فيها حسن؛ لأن كل واحدة أفادت معنى غير أن مكى - رحمه الله - اختار وجه الرفع بحجة أن الجماعة عليه (1)، وهو ما نراه في كثير من ترجيحاته. وأرى في هذا الأمر - وإن كان كثيراً من العلماء لا يرون بالمفاضلة بين القراءات - مدحة حيث الاعتداد بالقراءة وحدها من دون دعمها وسندها بشواهد شعرية أو نثرية كما يفعل بعض النحويين، فالقراءة المتواترة هي شاهد على اللغة، لا يزيدها فشو لغة، ولا يردها قياس عربية. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة: 284).  
قرأ الإمام أبو عمرو بجزم الفعلين ( فيغفر، ويعذب )، وقرأ الإمام يعقوب برفعهما (2).

وتوجيه قراءة أبي عمرو في قوله تعالى ( فيغفر، ويعذب ) بالجزم عطف على الجواب السابق في قوله تعالى ( يحاسبكم ) وحسن العطف لما فيه من المشاكلة بين الفعلين (3).  
والعطف يقتضي الترابط بين السابق واللاحق، لاسيما وأن الجملة الشرطية ابتدأت بتذكير الناس بأن الله عليم بالنفوس وما يكنه الناس في صدورهم أو يظهرونه لغيرهم فالحسيب على ذلك هو الله - جل شأنه - والحساب يفضي إلى الثواب والعقاب من لدن العزيز الحكيم وهو ما يقوي وجه الترتيب والعطف في الجملة، ويختتم الآية بالقدرة في قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

ويترتب على هذا التوجيه أن القارئ لا يحسن به أن يقف على قوله ( يحاسبكم ) لتعلق ما قبله بما بعده، ويكون الوقف على قوله تعالى ( ويعذب من شاء ) كافياً. (4)

(1) ينظر: الكشف، ج 1: 313.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 178.

(3) ينظر: الكشف لمكي، ج 1: 369.

(4) ينظر: الوقف والابتداء، عبدالكريم إبراهيم عوض، ص: 341.

أما قراءة الإمام يعقوب بالرفع في قوله (فيغفرُ ويعذبُ) فعلى القطع مما قبلها، وقد أجاز أبو حيان (ت: 745هـ) الرفع على وجهين: "أحدهما أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، والآخر: أن يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمه" (1). وعلى هذه القراءة يكون الوقف على (يحاسبكم) كافياً لعدم التعلق بين السابق واللاحق (2).

وجزم المضارع ورفعه إن تأخر بعد الجواب واقترب بالفاء أو الواو يكون من الأوجه الفصيحة في لغة العرب، وقد ضرب سيبويه (ت: 180هـ) مثلاً لذلك بقوله: (تقول: إن تأتي آتك فأحدثك)، هذا الوجه [يقصد الجزم]، وإن شئت ابتدأت، وكذلك الواو وثم (3)، وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت ما كان بين الجزومين (4).

ونستخلص من كلام سيبويه أن الجزم هو المقدم بقوله: هذا الوجه ثم يأتي بعده الاستئناف، وأخيراً النصب، ولم يرد النصب إلا في الشاذ من القراءات، وهو وجه ضعيف.

وهذا الترتيب في الأوجه وتضعيف الثالث منها يترجمه قول أبي العباس المبرد: (ت: 285هـ) بقوله: "من يأتي آته فأكرمه كان الجزم الوجه والرفع جائز على القطع على قولك: فأنا أكرمه. ويجوز النصب وإن كان قبيحاً؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره" (5).

ثم يأتي ابن الأنباري (ت: 577هـ) ويضعف وجه النصب عند حديثه عن مثل هذه المواضع التي يتأخر فيها المضارع عن جواب الشرط مقترناً بالفاء أو الواو بقوله: "والنصب ضعيف وهو على تقدير أن بعد الفاء" (6).

(1) البحر المحيط، ج 2: 752.

(2) ينظر: الوقف والابتداء، د. عبدالكريم عوض، ص: 341.

(3) الكتاب، ج 3: 89.

(4) لأحكام "ثم" مع المضارع إذا وقع بين الشرط وجوابه، أو جاء بعد الجزاء تفصيلاً، ينظر: الكتاب ج 3: 89،

التصريح للأزهري ج 2: 408.

(5) المقتضب، ج 2: 22.

(6) البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1: 186.

ويأتي ابن مالك وينظم هذه الأوجه في خلاصته بقوله:

والفعل من بعد الجزاء إن يقترن \*\*\* بالفاء أو الواو فبتثليث قمن (1).

والتثليث يعني جواز الثلاثة - الجزم والرفع والنصب -، وعند تعرض الشارح ابن عقيل: (ت: 769هـ) لهذا البيت ذكر الأوجه السابقة مرتبة غير أنه لم يشير إلى أن النصب وجه ضعيف دون الوجهين الأولين (2)، في حين نجد أن الأشموني: (ت: 905هـ) قد تنبه للفرق بين هذه الأوجه ووصف النصب بأنه قليل (3)، وعبر الأزهري: (ت: 905هـ) أيضاً بنفس العبارة في تصريحه (4)، فهي مرتبة بين أوجه ووجهه ووجه ضعيف أو بين وجهه وجائر وضعيف.

وهذا الترتيب يتعلق بالأوجه اللغوية في كلام العرب، أما القراءتان السابقتان فلنا أن نقول: إن كليهما بين فصيح وأفصح؛ لأن القراءة سنة متبعة أخذها الخلف عن السلف بالتواتر المعروف. والله أعلم.

**الموضع الثالث:** قوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ (مریم: 6،5).

قرأ الإمام أبو عمرو قوله (يرثني ويرث) بالجزم فيهما، وقد وافقه غيره من الأئمة، وقرأ الإمام يعقوب بالرفع فيهما، وقد وافقه كثير من الأئمة (5).

وتوجيه قراءة الإمام أبي عمرو بالجزم في قوله (يرثني) وما عطف عليه محمولٌ على جواب شرط محذوف كقولك (إن تمب يرث)، فالكلام محمول على المعنى؛ لأن سياق الأمر قد يجاب بالجزم، إذا نظرت إليه من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، فلفظ (يرثني) جزم على شرط محذوف، وساغ حذف الشرط لتقدم ما يدل عليه من الأمر قبله (6).

(1) شرح ابن عقيل، بتحقيق محي الدين عبد الحميد، ص: 522.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 522.

(3) ينظر: شرح الأشموني، ج 3: 266.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، ج 2: 408.

(5) ينظر: النشر، ج 2: 238.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ج 3: 5، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي، م 8: 223.

جاء في شرح المفصل "ويجزم بأن مضمرة إذا وقع جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض نحو قولك أكرمني أكرمك... ليته عندنا يحدثنا، وألا تترل تصب خيراً وجواز إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها قال الخليل إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب " (1).

وما عطف على قوله (يرثني) يأخذ حكمه في الإعراب.

أما قراءة الإمام يعقوب برفع الفعل (يرثني) وما عطف عليه فلأنه لم يقصد حمله على جواب الأمر فارتفع المضارع، وجملته في محل صفة لقوله تعالى (ولياً).

قال بعض أهل الاحتجاج "بالرفع جعلوه صفة للولي، أي: ولياً وارثاً، وإنما اختاروا الرفع؛ لأن ولياً نكرة فجعلوا (يرثني) صفة" (2).

ويناقش صاحب المفصل الجمل التي على شاكلة هذه الآية بقوله: "وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله - عز وجل - (فهب لي من لدنك ولياً يرثني) أو حالاً كقوله (فذرهم في طغيانهم يعمهون)، أو قطعاً واستئنافاً" (3).

وبالنظر إلى رأي النحويين في القراءتين نجد أن الفراء (ت: 207هـ) ينجح إلى قراءة الجزم بقوله "والوجه الجزم لأن يرثني من آية سوى الأولى فحسن الجزاء" (4)، ويختار مكّي: (ت: 437هـ) وجه الرفع بقوله: "لأن الجماعة عليه" (5)، وابن يعيش (ت: 643هـ) يرى الرفع أوجه من الجزم أيضاً (6).

وعلى كل فإن التوجيهين أفاد كل منهما معنى، وأظهر فسحة في الإعراب، وسعة في اللغة. والله الفضل والمنة.

**ج- ما اختلفا فيه بين الجزم والنصب:**

(1) شرح المفصل، ج- 47: 48، 48.

(2) حجة القراءات، ص: 438.

(3) شرح المفصل، ج- 50: 7.

(4) معاني القراء، ج- 162: 2.

(5) الكشف لمكي، ج- 189: 2.

(6) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج- 51: 7.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: 10).

قرأ الإمام أبو عمرو بالواو في قوله (وأكون) بالنصب منفرداً، وقرأ الإمام يعقوب من دون واو في قوله (وأكن)، وقد وافقه جمهور القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو في قوله (وأكون) جاءت عطفاً على اللفظ السابق لها وهو قوله تعالى: (فأصدق)، وهذا الفعل منصوب بالفاء (أن) المضمره، والمعنى أخري فأصدق وأكون، كما تقول: زربي فأكرمك وأعطيك<sup>(2)</sup>.

والقواعد اللغوية تقضي بأن (أن) تنصب الفعل مضمره بعد فاء الجواب إذا كان السياق في جواب نفي، أو جواب طلب وما يندرج تحته من أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن، وقد جمعها أحد النحويين بقوله

مر وانه، وادع، وسل، واعرض لحضهم \*\*\* تمن وارج كذاك النفي قد كملا<sup>(3)</sup>

وقد ضرب النحويون لهذه السياقات أمثلة منها للتحضيض كما في (الآية) موضع

التوجيه.

وقد توقف الفراء (ت: 207هـ) في معاينة لأحكام المعطوف على الجزاء المقترن بالفاء بقوله: "فإذا جئت إلى المعطوف التي تكون في الجزاء وقد أحبته بالفاء كان لك في العطف ثلاثة أوجه، إن شئت رفعت العطف، مثل ذلك: إن تأتي فإني أهل ذاك وتؤجر وتحمّد، وهو وجه الكلام، وإن شئت جزمت، وتجعله كالمردود على موضع الفاء .. ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغنى لأصبت"<sup>(4)</sup>.

وهذه القراءة وإن خالفت رسم المصحف الإمام فقد اعتذر لها الفراء بقوله: "ربما حذفت من الكتاب وهي تراد لكثرة ما تنقص وتزاد في الكتاب"<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2 : 290.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمتجيب الهمداني، ج 6 : 158.

<sup>(3)</sup> ينظر: حاشية الصبان، ج 3 : 442.

<sup>(4)</sup> معاني القرآن، ج 1 : 86.

<sup>(5)</sup> معاني القرآن للفراء، ج 1 : 87 في بعدها.

أما أبو حيان (ت: 745هـ) فيؤكد القراءة لأبي عمرو وغيره من القراء ويعتذر لرسماها بالواو بقوله: "وقرأ الحسن وابن جبير وابن أبي إسحاق ... وأبو عمرو: وأكون بالنصب عطفاً على (فاء أصدق)، وكذا في مصحف عبدالله وأبي"<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام يعقوب ومعه جمهور القراء بالجزم في (وأكن) عطف على محل (فأصدق) وتقديره إن أخرتني أصدق وأكن<sup>(2)</sup>.

فالعطف على الموضع، وليس على اللفظ، وهي مرسومة هكذا في مصحف عثمان المسمى بالإمام<sup>(3)</sup>.

وكتب اللغة تثبت الجزم في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والتحضيض، وجزمه على تقدير المجازاة إذا قصد به الجواب والجزاء ولم يقترن بالفاء<sup>(4)</sup>، و"إذا جئت بالفاء كان منصوباً بتقدير (أن) فإذا عطفت عليه فعلاً أخر جاز فيه وجهان: النصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء"<sup>(5)</sup>.

ويسهب ابن يعيش في شرحه كعادته في بيان العطف على اللفظ وعلى المحل ويضرب لذلك مثلاً بقوله: "ونظير ذلك في الاسمية إن زيدا قائمٌ وعمروٌ وعمراً، إن نصبت فالبعطف على ما بعد إن، وإن رفعت فالبعطف على موضع إن قبل دخولها وهو الابتداء"<sup>(6)</sup>.

وخلاصة القول: إن النحاة اختلفوا في التسمية والتصنيف، فسيبويه: (ت: 180) يسأل شيخه الخليل (ت: 175هـ) عن قوله تعالى: "فأصدق" فيقول له هذا كقول زهير:

بَدَأَ لِيْ أُنِي لِسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى \*\*\* وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً<sup>(7)</sup>

<sup>(1)</sup> البحر المحيط، ج 10: 185.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمتجيب الهمداني، ج 6: 158.

<sup>(3)</sup> إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالوية، ج 2: 369.

<sup>(4)</sup> ينظر: حاشية الخضري، ج 2: 262، وينظر: شرح الأشموني: 207.

<sup>(5)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 7: 56.

<sup>(6)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 7: 56.

<sup>(7)</sup> الكتاب، ج 3: 100، وينظر: ديوان زهير قدم له سيف الدين الكاتب، مكتبة الحياة، بيروت، ط 1986.

ومقصده أنه جر (سابق)، لتوهم الباء في خبر ليس (مدرك)، وعادة ما يقترن خبر ليس بالباء والشواهد كثيرة من الذكر الحكيم.

قال سيويه: (ت: 180هـ) "فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"<sup>(1)</sup>.  
وقد استعرضت آراء العلماء في تصنيفهم لإعراب موضع (فأصدق) (وأكن) فوجدت المبرد: (ت: 285هـ) يرى أنه حمل على الموضع<sup>(2)</sup> ويرى أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) أنه عطف على موضع الفاء لا على ما بعد الفاء<sup>(3)</sup> وكذا ابن خالويه: (ت: 370هـ) يرى أنه حمل على الموضع قبل الفاء<sup>(4)</sup>، والعكبري: (ت: 666هـ) في تبيانه يرى أنه حمل على المعنى<sup>(5)</sup>، وينقل أبو حيان: (ت: 745هـ) رأي الزمخشري: بأنه عطف على المحل، وينقل رأي ابن عطية بأن الجزم عطف على الموضع<sup>(6)</sup>.

أما ابن هشام: (ت: 761هـ) فقد نبه عند حديثه عن (باب الجملة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) جواباً لشرط جازم) أن قراءة الجزم في (وأكن) هي من باب العطف على المعنى ثم يقول: "ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم، وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها... وهو الجزم"<sup>(7)</sup>، ثم يأتي بعد ذلك ويتحدث عن أقسام العطف، ويجعل منه العطف على التوهم، ويجعل "شرط جوازه صحة دخول ذلك العامل (التوهم)، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك"<sup>(8)</sup>.

ويضرب مثالا للعطف على التوهم بقوله: (ليس زيد قائماً ولا قاعدي) بالخفض على توهم دخول الباء على الخبر، ويكرر الشاهد السابق:

بَدَأَ لِي أَنِي لِسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى \*\*\* وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

(1) السابق جـ 3: 101.

(2) ينظر: المقتضب، جـ 2: 339.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، جـ 4: 288.

(4) ينظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، جـ 2: 369.

(5) ينظر التبيان للعكبري، ص 558.

(6) ينظر: البحر المحيط، جـ 10: 184.

(7) المعنى، جـ 2: 74.

(8) المعنى جـ 2: 151.

ثم يجعل العطف على المحل في قوله: (فأصدق وأكن) من أقسام العطف على التوهم.

وأرى أن هناك فرقاً بين المثال والبيت من جهة، والآية من جهة أخرى، فالبيت متطابق مع الضوابط التي جعلها للعطف على التوهم - وشرط الجواز، وشرط الحسن - أما الآية فلا تتوافق؛ لأن الأصل في جواب الأمر والطلب إذا قصد الجزاء ولم يقتصر بالفاء حكمه الجزم، فهذا أصل المحل أو الموضوع، فإذا ما اقتصر بالفاء انتصب بأن المضمر، قال أحد النحويين: "ويجب إضمار أن بعد الفاء المحاب بما نفى محض أو طلب محض وتسمى فاء السببية"<sup>(1)</sup>.

واقتران الجواب بالفاء أو بقاءه على أصله لا يدخل تحت شرط الحسن وعدمه، فضلاً عن آراء العلماء التي استعرضتها في السابق ولم أجد منهم من قال عطف على التوهم، وعليه فلا تطابق بين البيت والآية، ولا يصح - والله أعلم - أن ندرج الآية تحت هذا القسم - العطف على التوهم - مع تذكيري بأن ابن هشام - رحمه الله - قد قال في مرة سابقة بأنه في غير القرآن يسمى بالعطف على التوهم. والله تعالى أعلم.

د. ما اختلفا في قراءته بين التحريك والاختلاس:

الموضع الأول قوله تعالى ﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ (البقرة: 54).

قرأ الإمام أبو عمرو منفرداً لفظ بارئكم في الموضعين باختلاس كسرة المهمزة وإسكانها بخلف عنه، كما قرأ قوله تعالى (يأمركم، يأمرهم، تأمرهم، وينصركم ويشعركم) حيث وقع في القرآن باختلاس ضمة الراء وإسكانها بخلف عنه<sup>(2)</sup>.

وقرأ الإمام يعقوب (بارئكم) في الموضعين بإشباع حركة الجر، وكذلك إشباع حركة الرفع في قوله تعالى (يأمركم ويأمرهم، تأمرهم، ينصركم، ويشعركم)<sup>(3)</sup> أينما ورد.

(1) تسهيل شرح ابن عقيل، ص: 444.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 159، وينظر: المبسوط للقلاسي، ص: 68، التيسير للداني، ص: 55، البدور الزاهرة للقاضي، ص: 30.

(3) أورد ابن الجزري آراء بعض علماء القراءات في مؤلفه عند حديثه عن قراءة أبي عمرو في الاختلاس، وقد ذكر الوجهين له، فأكد الاختلاس من طريق الدوري، والإسكان من رواية السوسي، وقد تبعت هذه الآراء في بعض كتب القراءات



وقبل أن أوجه قراءة الإمام أبي عمرو يجدر بي أن أعرف الاختلاس ومقصوده عند القراء.

**الاختلاس لغة:** الأخذ في هزة ومخاتلة، وخلست الشيء واختلسته وتخلسته إذا استلبته (1).

**اصطلاحاً:** يعرفه عبد الوهاب القرطبي (ت: 461هـ) بقوله: "أما المختلس حركته من الحروف فحقه أن يسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنها لم تمطط ولا ترسل بها فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها" (2).  
أو يقال: "هو الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع على الحركة أنها قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن" (3).

والاختلاس والإخفاء مصطلحان قد ينوب كل منهما عن الآخر، ويقال: إنهما مترادفان، وقد عبر الإمام الشاطبي في نظمه بالمصطلحين الاختلاس والإخفاء (1).

---

فوجدت الداني في كتابه التيسير يقطع بالاختلاس من طريق البغداديين، وغيرهم بالإسكان، وأثبت القلانسي في كتابه المبسوط الاختلاس لأبي عمرو في (بارئكم، بأمركم، ينصركم، ثم قال وروي عنه الجزم، كما ذكر ابن زنجلة في كتابه حجة القراءات الاختلاس والإسكان لأبي عمرو أما الإمام الشاطبي فقد قال:  
وإسكان بارئكم وبأمركم له \* وبأمرهم أيضاً وتأمرهم تلا  
وينصركم أيضاً ويشعركم وكم \* جليل عن الدوري مختلساً جلا  
ويشرح الإمام السخاوي هذين البيتين ويخلص إلى أن الإسكان والاختلاس قد وردا في قراءة أبي عمرو، وذكر الشيخ عبدالفتاح القاضي في كتابه البدور الزاهرة الوجهين لأبي عمرو والإسكان للسوسي، والاختلاس والإسكان للدوري بخلف عنه.

وعلى هذا فالقراءة باختلاس الحركة وإسكانها ثابت وورد عن الإمام أبي عمرو وهو القاري النحوي الذي ورد عنه أنه لم ينقل حرفاً إلا بأثر، وتلميذه اليزيدي (ت: 202هـ) هو من أفضل الرواة الذين أخذوا عنه عرضاً وسماعاً، وما ورد ونقل أن اليزيدي أساء السمع إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة فتوهمه الإسكان [النشر، ج2: 161] هذا زعم لا يليق في حق القراء والرواة، وأختم بقول الجزري "فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤن ومنه متهون". والله أعلم.  
ينظر: النشر، ج2: 159، وينظر: المبسوط للقلانسي، ص: 68، التيسير للداني، ص: 55، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص: 97، وفتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي، ج3: 632، والبدور الزاهرة للقاضي، ص: 30، 32.

(1) ينظر: اللسان، مادة (خ، ل، س)، ج3: 175.

(2) الموضوع في التجويد، تحقيق جمال محمد شرف، دار الصحابة طنطنا، ط/ الأولى 1416هـ - 2005م، ص: 161.

(3) الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع، منشورات مطبعة المشهد الحسيني، مصر (د.ت) ص: 39.

قال الدمياطي: (ت:1117هـ): "والاختلاس والإخفاء عندهم واحد" (2).  
وقراءة الإمام أبي عمرو بالاختلاس جاءت على نسق بعض القبائل العربية، وما جرت  
عليه ألسنتهم من التخفيف الذي يسعى بالكلمة من ثقل الحركات وعبئها إلى اختلاس  
الحركات وإخفائها بعدم مطها، وقد أرجع اللغويون لغة الاختلاس إلى بني أسد وتميم،  
وبعض نجد (3).

واختلاس هذه الحركات جاء لتوارد الضمات أو الكسرات كما في (يأمرُكم) وهو  
لا ينقص من وزن الكلمة، ولا يغير إعرابها فهو مرتبة متوسطة.

وقد عقد سيبويه: (ت:180هـ) باباً لإشباع الحركة واختلاسها، ووصف الإشباع  
بأنه تمطيط الحركة بقوله: "فأما الذين يشبعون فيمططون" (4)، وجعل ضده الاختلاس  
فقال: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا... يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو  
إلى بارئكم" (5).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الاختلاس والروم والإشمام بأنواعه، والإمالة بقسميها ظواهر  
صوتية لا تحكم إلا بالمشافهة والتلقي، كما أن الاختلاس لم يكن حكراً على قراءة أبي  
عمرو، فقد ورد في قراءة الأئمة ولكن في غير هذه المواضع مثل (نعما، يهدي، يخصمون)  
وغيرها (6).

أما الوجه الآخر في قراءة أبي عمرو وهو الإسكان في همزة بارئكم، والراء من  
(تأمرهم، يشعركم) فمع تواردها هذا الوجه حملة بعض النحويين على الضعف والكره (7)،  
وقالوا في توجيهه إنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء فأسكن، واللغويون لا يرون

(1) ينظر: متن الشاطبية، الموسومة حرز الأمان ووجه التهاني، تحقيق/ متولي عبد الله الفقاعي، (د.ت)  
ص: 72، 76، 83، 115، 153، 173.

(2) الإتحاف في القراءات الأربعة عشر، ص: 135.

(3) ينظر السابق، ص: 178.

(4) الكتاب، ج4: 202.

(5) السابق.

(6) ينظر: التيسير للداني، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق/ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا،  
ط/ 1427هـ-2006م، ص: 63، 93، 141.

(7) ينظر: الكشف لمكي، ج1: 295.

غضاضة في تسكين حركة البناء عند تتابع الحركات، وقد قالوا: إن العرب تقول: "أراك منتفخاً بسكون الفاء استخفافاً، أما حركات الإعراب فلا يرون تسكينها فصيحاً، بل ذهب المبرد إلى تلحين أبي عمرو في قراءته، ورد أبو حيان هذا القول بقوله "فإنكار المبرد لذلك منكر" (1)، وطفق يدافع عن قراءة الإسكان بقوله "وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة فإنه يجوز تسكين مثل إبل، فأجرى المكسور في بارتكم مجرى إبل" (2).

وقال إن لغة العرب توافق ذلك مستشهداً بقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مُسْتَحَبٍ \*\*\*  
إثماً من الله ولا واغل (3).

ويذهب ابن جني: (ت:392هـ) مذهب المبرد (ت:285هـ) حيث استعرض قراءة أبي عمرو واتهم النقلة بضعف الرواية فقال: "ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو... قوله عز وجل (فتوبوا إلى بارتكم) مختلساً غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب [سيبويه] اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية" (4).

والحق أن ابن جني زكاهم في حين أراد أن ينتقص منهم، فلولا الأمانة في النقل لما وصل وجه التسكين؛ ذلك لأنهم يؤمنون بالقرآن رواية، ومن ثم ما عليهم حرج إذا لم تكن لديهم بالتوجيه والتحليل دراية، ولو كان للدراية مدخل في القراءة لكان أبو عمرو أولى بها، فانظر ماذا يحكي الأصمعي تلميذه عنه، قال: لي أبو عمرو لو تهيأ لي أن أفرغ ما في صدري في صدرك لفعلت، لقد حفظت في علم القرآن أشياء لو كتبت ما قدر

(1) البحر المحيط ج1:334.

(2) السابق ج1:333، 334.

(3) السابق ج1:333، 334، وينظر: ديوان امرئ القيس، حققه حنا الفاحوري، دار الجيل، ط1989، ص253.

ص253.

(4) الخصائص، ج1:76 في بعدها.

الأعمش على حملها، ولولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا وذكر حروفاً<sup>(1)</sup>.

فالقراءة رواية وليست دراية وهي سنة يأخذها الخلف عن السلف الأول فالأول إلى في رسول الله - ﷺ - ومن هنا كان الأولى به - رحمه الله - توجيه ما ورد لا أن يطعن في القراء، ثم كيف يجعل سيبويه أضبط من يحيى بن المبارك اليزيدي: (ت: 202هـ) ناقل القراءة، وكلاهما تتلمذ على أبي عمرو<sup>(2)</sup> غير أن يحيى بن المبارك كان هو الوساطة بين أبي عمرو وراوييه - الدوري والسوسي - ولو كان سيبويه الأضبط لاختير لرواية شيخه، ومع هذا فسيبويه ذكر الوجه الذي سمع، ولا يعني هذا أنه سمع وأخذ من أبي عمرو كل الأوجه، وأنت ترى الاختلاس والإسكان قد جاء كل منهما من رواية، فالسوسي توافقت روايته مع سيبويه بالاختلاس، أما الدوري فجاءت روايته بالإسكان والاختلاس كما ذكرت في السابق، فكيف لنا أن نتهم الرواة بضعف الدراية أو نتهمهم باللحن في القراءة؟!.

أما قراءة الإمام يعقوب بإشباع حركة الجر في (بارئكم)، وإشباع حركة الرفع في (يأمركم، يشعركم) فقد جاءت على الأصل، وما جاء على أصله، لا يُسأل على علته.

هـ - ما اختلفا في قراءته بين التسكين والاختلاس:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة: 128).

قرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس كسرة الراء، وقرأ الإمام يعقوب، والسوسي عن أبي عمرو بإسكان الراء، وقرأ غيرهم بإشباع الكسرة<sup>(3)</sup>.

ويُلحق بهذا الموضع في الحكم قوله تعالى ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (البقرة: 260)، ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (النساء: 153)، ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الأعراف: 143)، ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ (فصلت: 290).

<sup>(1)</sup> غاية النهاية في طبقات القراء، ج1: 264.

<sup>(2)</sup> غاية النهاية في طبقات القراء، ج1: 264.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج2: 167، وينظر: التيسير للداني، ص: 58.

وراوية الدوري بالاختلاس جاءت بين الحركة والإسكان، وقد مر بنا توجيه الاختلاس في الموضوع السابق<sup>(1)</sup>.

أما قراءة يعقوب ومعه السوسي بالإسكان فعلى أن أصل الكلمة (أرئينا) فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة فصارت الراء مكسورة ودالة على حذف الهمزة، وهي تحذف في صيغة الأمر في مثل هذه الأفعال، ولما كانت الهمزة محذوفة في جميع تصاريف المستقبل، حذف أيضاً ما يدل عليها، وهو حذف بعد حذف، قال: الهمذاني (ت:643هـ): " ويعضده اتفاق الجمهور على الحذف بعد الحذف في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (الكهف:38) وهو منقول من رأى الذي يراد به إدراك البصر أو عرفان الشيء"<sup>(2)</sup>.

والإسكان هو على تشبيه المنفصل بالمتصل، وحسُن؛ لأنه ليس في حركات الإعراب<sup>(3)</sup>.

والمعنى من قوله " أرنا مناسكنا أي: عرفنا متعبداتنا، وكل متعبد فهو منسك، ومن هذا قيل للعابد ناسك، وقيل للذبيحة المتقرب بها إلى الله النسيكة<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

### المبحث الثالث الفعل من حيث كونه مسنداً

### توطئة

<sup>(1)</sup> ينظر: ص:343، من هذا البحث.

<sup>(2)</sup> الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج1:384.

<sup>(3)</sup> ينظر: فتح الوصيد للسخاوي، ج3:673، والموضح لابن أبي مریم، ص:194.

<sup>(4)</sup> ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ج1:183.

يسعى العربي من خلال حديثه إلى جذب السامع له من خلال إبراز ملكته اللغوية بفطرته وحنكته، ومقدرته على التنوع في خطابه، وتلوين سياقاته بسمات تطريزية تعطي كلامه رونقاً، وتشبي حديثه بسمات جمالية؛ لأنه يعلم أن السياق الواحد في الحديث يجلب الملل، ويقلق السامع، فـ"كلما كان الكلام مقتصراً على فن واحدٍ من الإبداعات، وإن كان حسناً في نفسه لم يحسن؛ لأن ذلك مؤدٍ إلى سامة النفس، فإن شيمتها الضجر مما يتردد، والولع بما يتجدد" (1).

وهذا منهج العربي في لغته وكتابه فما بالك بكلام العزيز المنان الذي أعجز العرب وتحدهم أن يأتوا بسورة، بل بآية من مثله فلم يستطيعوا، فمن عجيب القرآن الكريم وما يحمله من قراءات أن تأتي الآية تحمل الإسناد للمتكلم تارة وتقبل التذكير مرة، وتقبل التأنيث أخرى كما في قوله تعالى (تغفر لكم خطاياكم)، فقد قرئت بالنون، وقرئت بالياء، وقرئت بالتاء، وكل قراءة أفادت معنى في التفسير وغرضاً بلاغياً، وأسند الفعل إلى تاء المتكلم على قراءة وعلى (نا) الفاعلين في أخرى كما في قوله (لما آتيتكم) و(لما آتيناكم)، وكل قراءة أو مأت إلى معنى، ناهيك عن العدول الذي حصل في الآية.

وهذا العدول في القراءة قد يؤثر على الإعراب كما في قوله تعالى (يترل الملائكة) فقد قرئ بالياء ورفع الملائكة، وقرئ بالتاء وتشديد الزاي، مع نصب الملائكة، وكل هذه التنقلات من الغيبة إلى الخطاب وعكسه ومن التكلم إلى الغيبة وعكسه جعل له العلماء باباً أسموه الالتفات، وسبكوا له تعريفاً فقالوا هو: (نقل الكلام من أسلوب إلى آخر، أعنى من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير بالأول) (2).

وقد جعلوا له أقساماً تدرج تحت الغيبة والخطاب والعكس (3)، واشترطوا له "أن يكون المسند إليه في الحالين واحداً، وأن يكون التعبير الثاني معدولاً به عن ظاهر الكلام" (4).

(1) التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي، تأليف عمرو خاطر عبد الغني، منشورات مكتبة الآداب، القاهرة، ط/الأولى 1430هـ - 2009م، ص: 249.

(2) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، منشورات دار ابن حزم، ط/ الأولى 1429هـ - 2008م، ص: 530.

(3) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محيسن جـ 107:2.

(4) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، ط / 2009م، ص: 332.

وهذا المبحث يدرس ما اتفق عليه الإمامان في الإسناد إلى التكلم والمخاطب والغائب، ويدرس الثاني ما اختلفا في قراءته بين الإسناد إلى التكلم أو الإسناد الغائب أو المخاطب والعكس.

أ. ما اتفقا على قراءته بإسناد الفعل إلى المتكلم:  
الموضع الأول قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا  
وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾  
(البقرة:58).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنون وفتحها، وكسر الفاء (نغفر)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ بعضهم بالتذكير، وآخرون بالتأنيث.<sup>(1)</sup>  
وقراءة الإمامين بالنون في (نغفر) جاءت على نسق ما قبلها، فقد ابتدأت الآية بقول (وإذا قلنا)، فهو إخبار عن رب العزة، فقابله قوله (نغفر) والتقدير على هذا القراءة (قلنا ادخلوا الباب سجداً نغفر لكم) ولا خلاف بين القراء في الجزم على جواب الشرط، أو على تقدير شرط مقدر محذوف (إن تقولوا ذلك نغفر)<sup>(2)</sup>.  
فالقراءة بالنون فيها زيادة خبر وفضل تشریف لمن امتثل وأطاع حيث إن السياق بالتكلم لا يكاد يخرج عن معنى التعظيم، "ولذلك يسميها النحاة نون العظمة، غير أن مغزاه البلاغي يختلف ضرورة باختلاف مقامه بحسب التبليغ والوعد بالثواب أو الوعيد بالعقاب"<sup>(3)</sup>.

وهذه القراءة لا التفات فيها بل توافق ما قبلها (وإذا قلنا) مع ما بعدها (وسنزيد).  
والله أعلم.

الموضع الثاني في قوله تعالى ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ  
أَغْنِيَاءُ سَنَكُتُبُ مَا قَالُوا وَقَتَلَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾  
(آل عمران:181).

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر جـ 2:161.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، جـ 1:226.

<sup>(3)</sup> التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص:347.

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالنون في (سكتب) ونصب (قتلهم)، وقوله (نقول) بالنون وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالياء في (سيكتب) ورفع (قتلهم) و(يقول) بالياء. (1)

وقراءة الإمامين بالنون جاءت على البناء للفاعل، و(ما) منصوبة بالفعل، وإن كانت موصولة فرباطها محذوف أي: (سكتب الذي قالوه)، أو مصدرية ولا عائد لها كما قرر علماء اللغة (2)، والمعنى (سكتب قولهم)، ولعل كونها مصدرية أولى لوجهين أحدهما: الابتعاد عن التقدير، والآخر المشاكلة بين المصدرين أي: (سكتب قولهم وقتلهم).

وسياق الآية بالنون "أنه رده على الإخبار عن الله جل ذكره لما تقدم في قوله (لقد سمع الله) فنصب به، وعطف وقتلهم على (ما) فنصبه وعطف عليه و(نقول) فجري كله على الإخبار عن الله جل ذكره لتقدم ذكر اسمه جل وعز، وهو في القرآن كثير وهو الاختيار ليرد الكلام على أوله ولأن الإجماع عليه" (3).

وقد تتبعت المواضع التي قرأ بها الإمامان بنون العظمة فوجدتها كثيرة، وهذه المواضع يغلب على توجيهها الالتفات من الغيبة إلى الخطاب أو من الخطاب إلى المتكلم أو العكس، وفي هذا المقام يقول الدكتور أحمد سعد "ويغلب أن يترتب الالتفات في القراءات على تلك الأوجه التي تتغير قراءتها بين أحرف المضارع (النون والتاء والياء) وهي أحرف تشير بحسب الإسناد إلى معاني التكلم والخطاب والغيبة على الترتيب ... فيترتب على ذلك التفات من الغيبة إلى الخطاب وقل أن يترتب الالتفات في القراءات على غير هذه الأوجه القرآنية" (4).

وقد أحلت باقي المواضع إلى جدول بيّنت فيه موضع الآية من السورة ورقمها، وموضعها في كتاب النشر وتوجيهها من كتاب الموضح.

### جدول رقم (37)

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب	موضع التوجيه من كتاب الموضح
---	-----------	------------	-----------	----------------	-----------------------------

(1) ينظر: النشر جـ 2:184.

(2) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، ص:332.

(3) الكشف جـ 1:411.

(4) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص:332.



	النشر				
273	ج2/ 190	152	النساء	﴿ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ ﴾	1
274	190	162	النساء	﴿ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا ﴾	2
424	222	63	يوسف	﴿ أَخَانَا نَكْتَلُ ﴾	3
433	223	4	الرعد	﴿ وَنُفِضَلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ ﴾	4
532	243	88	الأنبياء	﴿ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	5
533	243	104	الأنبياء	﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ ﴾	6
592	254	49	النمل	﴿ لَنَبَيِّنَنَّ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ ﴾	7
599	255	6	القصص	﴿ وَثَرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾	8
611	257	55	العنكبوت	﴿ وَيَقُولُ ذُوقُوا ﴾	9
633	261	31	الأحزاب	﴿ وَتَعْمَلُ صَالِحًا تُوْتِيهَا ﴾	10
639	262	9	سبأ	﴿ إِنْ نُّشَأُ نَخْسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نَسْقِطُ ﴾	11
729	280	31	محمد - ﷺ -	﴿ وَتَبْلُوكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ ﴾	12
736	281	30	ق	﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ ﴾	13
775	285	31	الرحمن - جل شأنه -	﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ﴾	14

وبعد سرد المواضع التي اتفق الإمامان على قراءتها بالنون تبين أن كلا الإمامين لا يوجد له انفراد عن العشرة بل توافقت قراءة كل منهما مع صاحبه أو وافق كل منهما غيره من العشرة.

ب. ما اتفقا على قراءته بباء الغيبة.

الموضع الأول قوله تعالى ﴿أَفَعَبِّرَ دِينَ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ (آل عمران: 83).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالياء على سياق الغيبة في قوله (بيغون) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتاء على الخطاب<sup>(1)</sup>.  
وقراءة الإمامين بالغيبة جاءت منساقة مع الآية التي قبلها في قوله (فمن تولى بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون).

والقراءة بالغيبة تتوافق مع ما ذكره الواحدي عن ابن عباس في سبب نزول الآية أنه قال: "اختصم أهل الكتابين إلى رسول الله - ﷺ - فيما اختلفوا بينهم من دين إبراهيم عليه السلام كل فرقة زعمت أنها أولى بدينه فقال النبي - ﷺ - كلا الفريقين برئ من دين إبراهيم فغضبوا وقالوا والله ما نرضى بقضائك ولا نأخذ بدينك فأنزل الله تعالى هذه الآية"<sup>(2)</sup>.

قال ابن زنجلة فمن قرأ "بالياء جعله خيراً عن اليهود"<sup>(3)</sup>.

وبعض الآية موضع التوجيه تقدم فيها المفعول (غير) على فعله (بيغون) وقد "قدم المفعول؛ لأنه الأهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجه إلى المعبود بالباطل"<sup>(4)</sup>، وأيضاً فيه لطيفة أخرى وهي موافقة للفواصل قبلها (الفاسقون) وبعدها (يرجعون، ومسلمون).

وهذا لون من ألوان الإعجاز القرآني فالآية واحدة والخطاب يتنوع فيها، بين القراءات القرآنية ويفيد كل منها شيئاً غير الآخر، أو هو مفسرٌ لغيره، ناهيك عن ظاهرة الالتفات التي يتحدد أغراضه من خلال المقال الذي جاء فيه؛ لأن فائدة الالتفات "تختلف باختلاف سياقه ومقامه... بل ربما يلمح الموضع إلى تنوع أغراضه وتعدد مقاصده باختلاف نظر المتلقين إليه"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النشر ج 2: 181.

(2) روح المعاني للألوسي، ج 2: 205.

(3) حجة القراءات لأبي زرعة، ص: 170.

(4) البحر المحيط لأبي حيان، ج 3: 246.

(5) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، ص: 351.

ونظراً إلى كثرة المواضع التي اتفق فيها الإمامان على القراءة بالغيبة، وتقارب التوجيه أخذت الموضع الأول أنموذجاً، وأحلت المواضع الباقية إلى الجدول. جدول رقم (38)

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضع التوجيه من كتاب الموضع
1	﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	آل عمران	180	ج2/ 184	253
2	﴿ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ ﴾	النساء	13	186	260
3	﴿ يُدْخِلْهُ نَارًا ﴾	النساء	14	186	260
4	﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	الفتح	17	186	
5	﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ ﴾	المائدة	50	191	280
6	﴿ أَتَيْهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	الأنعام	109	196	311
7	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِعَاقِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾	الأنعام	132	197	317
8	﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾	الأعراف	149	204	349
9	﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ ﴾	الرعد	2	212	384
10	﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	يونس	18	212	386
11	﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	النحل	1	212	386
12	﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	النحل	3	212	386
13	﴿ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾	الروم	40	212	386
14	﴿ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ ﴾	يونس	100	216	398
15	﴿ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ ﴾	يوسف	49	222	422
16	﴿ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾	يوسف	56	222	423
17	﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ ﴾	النحل	48	228	455
18	﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا ﴾	العنكبوت	19	257	455
19	﴿ نَبِيتُ لَكُمْ ﴾	النحل	11	227	451
20	﴿ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا ﴾	النحل	96	229	459
21	﴿ لَيْسُوا زَوَا يُجَاهِدُكُمْ ﴾	الإسراء	7	229	461
22	﴿ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ﴾	الإسراء	33	230	465
23	﴿ وَلَا يُشْرِكْ ﴾	الكهف	26	233	479
24	﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا ﴾	الكهف	52	233	484
25	﴿ لِأَهَبَ لَكَ ﴾	مريم	19	238	500
26	﴿ بِمَا لَمْ يَنْصُرُوا بِهِ ﴾	طه	96	241	523
27	﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ ﴾	الحج	62	245	545

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضع التوجيه من كتاب الموضح
28	﴿ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ ﴾	لقمان	30	245	545
29	﴿ جَنَّةٍ يَأْكُلُ مِنْهَا ﴾	الفرقان	8	250	567
30	﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ ﴾	الفرقان	17	250	568
31	﴿ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ﴾	الفرقان	19	250	569
32		النمل	25	253	586
33	﴿ أَمَا يُبْشِرُونَ ﴾	النمل	59	254	593
34	﴿ إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾	النمل	88	254	597
35	﴿ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾	العنكبوت	42	257	610
36	﴿ لِيَدَّبُّوا آيَاتِهِ ﴾	ص	29	270	
37	﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾	غافر	20	273	687
38	﴿ تَتَذَكَّرُونَ ﴾	غافر	58	273	692
39	﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾	الزحرف	89	277	713
40	﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا ﴾	الجنانية	14	278	
41	﴿ وَلِيُوقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾	الأحقاف	19	279	723
42	﴿ سَيَعْلَمُونَ عَذَابًا ﴾	القمر	26	284	752
43	﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ﴾	المدثر	56	294	801
44	﴿ تُحِجُّونَ الْعَاجِلَةَ، وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴾	القيامة	20، 21	294	802
45	﴿ تُكْرِمُونَ النَّبِيَّ، وَلَا تَحَاطُّونَ، وَتَأْكُلُونَ، وَتُحِجُّونَ ﴾	الفجر	18، 20	299	828

### ج- ما اتفقا على قراءته بتاء الخطاب

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِلَّهِ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ أَفَتَطْمَعُونَ ﴾ (البقرة 74، 75).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتاء الخطاب في (تعملون)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالغيب<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بالخطاب فيه رد على الخطاب قبله في قوله (وإذ قتلتم نفساً) وقوله (تكتمون) وقوله (ويريكم آياته) وعلى قوله (ثم قست قلوبكم)، ووافق ما بعده أيضاً في قوله تعالى (أفتطمعون)، فجرى آخر الكلام على أوله<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر ج 2: 163.

والسياق في قوله تعالى (وما الله بغافل عما تعملون) فيه وعيد فإنه قال: إن الله تعالى لبالمرصاد ولهؤلاء القاسية قلوبهم، حافظ لأعمالهم محص لها (2).  
ويختار ابن خالويه: (ت:370هـ) القراءة بالخطاب لعلتين: "إحدهما: أن رد اللفظ على اللفظ أحسن، والثانية أنه ثبت أن الله ليس بغافل عما يعمل كل أحد اعتدلت التاء والياء فيهما" (3).

وعلى قراءة الإمامين لا التفات في الآية بالنظر إلى ما قبلها، فالكلام جاء على نسق واحد. والله أعلم.

الموضع الثاني قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة:83).

قرأ الإمامان بتاء الخطاب في قوله (لا تعبدون) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بياء الغيبة (4).

والقراءة بالخطاب في قوله (لا تعبدون) يوجهها أبوحيان: (ت:754هـ) بقوله: "ومن قرأ بالتاء فهو التفات، وحكمته الإقبال عليهم بالخطاب، ليكون أوعى للقبول وأقرب للامتثال إذ فيه الإقبال من الله على المخاطب بالخطاب" (5)، ويتبع السمين: (ت:756هـ) شيخه في التوجيه، ويضيف وجهاً لأبي البقاء على قراءة الخطاب في قوله (لا تعبدون) بأنها على إضمار القول أي: بتقدير (قلنا لهم لا تعبدون)، وبعد ذكره لهذا الوجه يرى أن الأول أولى لما فيه من شد السامع بالعدول من الغيبة إلى الخطاب (6).

والالتفات هنا فيه حث المخاطبين على الامتثال للأمر، والتحذير من المخالفة، قال مكي: (ت:437هـ) "ووقوع الأمر بعده يدل على قوة الخطاب وذلك قوله "وقولوا للناس حسناً...".

(1) ينظر: الكشف لمكي: ج 1: 301.

(2) ينظر روح المعاني للألوسي، ج 1: 297.

(3) الحجة في القراءات السبع، ص: 82 فما بعدها.

(4) ينظر: النشر، ج 2: 164.

(5) البحر المحيط ج 1: 457.

(6) ينظر: الدر المصون ج 1: 458، والتبيان للعكبري، ص: 52.

والتحول من الغيبة إلى الخطاب والعكس ومن التكلم إلى الخطاب والعكس يدور في عمومته "حول محور دلالي واحد هو التحول أو الانحراف عن المؤلف من القيم أو الأوضاع أو أنماط السلوك" (1) وقد عقد الإمام الزركشي للالتفات باباً، وجمع فيه كثيراً من آي الذكر الحكيم لأنواع الالتفات، وأغراضه. وقد أخذت هذين الموضوعين أنموذجاً، وأحلت باقي المواضيع إلى جدول لكثرة المواضيع وتوافق معظمها في التوجيه والتعليل.

---

(1) أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، د. حسن طبل، دار الفكر العربي، ط 1998م، ص 11.

## جدول رقم (39)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في كتاب النشر	موضعها في كتاب الموضح
-1	﴿سُتَغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾	آل عمران	12	ج 2 / 179	230
-2	﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾	آل عمران	115	181	243
-3	﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	آل عمران	156	182	247
-4	﴿خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾	آل عمران	157	182	248
-5	﴿وَالنَّذِيرِ﴾	الأنعام	92	195	307
-6	﴿قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	الأعراف	38	202	330
-7	﴿وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الأنفال	59	208	364
-8	﴿لَا تَحْسِنُ﴾	النور	57	208	364
-9	﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ﴾	الرعد	17	223	436
-10	﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾	الإسراء	42	231	467
-11	﴿لَتُفَرَّقَ أَهْلَهَا﴾	الكهف	71	235	486
-12	﴿مِمَّا تُعَدُّونَ﴾	الحج	47	245	544
-13	﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَ﴾	الحج	62	245	545
-14	﴿لَمَّا تَأْمُرُنَا﴾	الفرقان	60	251	572
-15	﴿تُرْجَعُونَ﴾	العنكبوت	57	257	612
-16	﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾	غافر	58	273	692
-17	﴿بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	الحجرات	18	281	736
-18	﴿تُوَعَدُونَ﴾	ق	32	281	736
-19	﴿خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	المنافقون	11	290	778
-20	﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ﴾	الملك	29	291	784
-21	﴿بَلْ تُكذِّبُونَ﴾	الانفطار	9	298	817

ما اختلفا في قراءته من حيث الإسناد إليه:

أ- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى الغائب، وقرأه يعقوب مسنداً إلى المخاطب:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ قُلٌّ مِّنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ (البقرة: 96، 97).

قرأ الإمام أبو عمرو بالغيب في قوله (تعملون) وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بالخطاب<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو جاءت على نسق ما قبلها من الكلام، فقد قال رب العزة قبلها (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)، وختم بقوله (بصير بما يعملون)<sup>(2)</sup>. أما قراءة الإمام يعقوب بالتاء في (تعملون) فقد جاءت على العدول والالتفات من سياق الغيبة إلى الخطاب.

وهذه الآية فيها معنى التهديد والوعيد فهو عالم بما يخفون من أعمالهم، وهو مجازيهم عليها<sup>(3)</sup>.

وهذه التنوع والتلوين في الخطاب من سمات النص القرآني، وهي كثيرة والتوجيه يكاد يكون متقارباً، يحكمه السياق في الآية، ولكثرة المختلف فيه أحلته إلى جداول بينت فيه الموضع والسورة والآية، وموضعها من كتاب النشر، والموضح إن وجد.

#### جدول رقم (40)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
---	-----------	------------	-----------	-----------------	---------------	--------

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 164.

<sup>(2)</sup> ينظر: البحر، ج 1: 506.

<sup>(3)</sup> ينظر: روح المعاني، ج 1: 331.



م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
1	﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾	البقرة	140	ج2/ 167	قرأ أبو عمرو بالغيبة ومعه روح قرأ رويس عن يعقوب بالخطاب	194
2	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ وَلَئِن آتَيْتَ﴾	البقرة	144، 145	168	قرأ أبو عمرو ورويس بالغيبة قرأ روح عن يعقوب بالخطاب.	-
3	﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾	البقرة	149، 150	168	قرأ أبو عمرو بالغيبة منفرداً قرأ يعقوب بالخطاب	-
	﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾	البقرة	165	168	قرأ أبو عمرو بالغيبة ويعقوب بالخطاب.	197
4	﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾	آل عمران	13	179	قرأ أبو عمرو بالغيبة ويعقوب بالخطاب.	231
5	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ﴾	آل عمران	188	185	قرأ أبو عمرو بالغيبة وقرأ يعقوب بالخطاب.	-
6	﴿لَتَبْلِيَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾	آل عمران	187	185	قرأ أبو عمرو بالغيبة فيهما ويعقوب بالخطاب فيهما.	254
7	﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾	الأنعام الأعراف يوسف يس	32 169 109 68	193 193 193 193	قرأ في كل المواضع المذكورة أبو عمرو بالغيبة، وقرأ يعقوب بالخطاب.	293
8	﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾	الأنعام	91	195	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	306
9	﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ (أَوْ تَقُولُوا﴾	الأعراف	172، 173	205	قرأ أبو عمرو منفرداً بالغيبة قرأ يعقوب بالخطاب.	354
10	﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	الأنفال	39	202	قرأ أبو عمرو وروح عن يعقوب بالغيبة وقرأ رويس عن يعقوب منفرداً بالخطاب.	362
11	﴿أَوْ لَا يَرُونَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ﴾	التوبة	126	211	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	381
12	﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾	يونس	58	214	قرأ أبو عمرو وروح بالغيبة، وروح منفرداً بالخطاب فيهما.	-
13	﴿أَفَبِعَمَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾	النحل	71	ج2/ 228	قرأ أبو عمرو وروح عن يعقوب بالغيبة، وقرأ رويس عن يعقوب بالخطاب.	457

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
14	﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ﴾	النحل	79	228	قرأ أبو عمرو بالغيبة، وقرأ يعقوب بالخطاب.	458
15	﴿أَلَا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلاً﴾	الإسراء	2	229	قرأ أبو عمرو منفرداً بالغيب ويعقوب بالخطاب.	461
16	﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	النمل	62	254	قرأ أبو عمرو وروح بالغيبة، وقرأ رويس بالخطاب.	594
17	﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	الروم	11	258	قرأ أبو عمرو وروح بالغيبة، ورويس عن يعقوب بالخطاب.	-
18	﴿مَنْ رَبًّا لَّيْبُونَ﴾	الروم	39	258	قرأ أبو عمرو بالغيبة وفتح الياء، والواو، وقرأ يعقوب بالخطاب، وضم التاء، وسكون الواو.	-
19	﴿إِنِ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾	الأحزاب	2	260	قرأ أبو عمرو منفرداً بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	626
20	﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾	الأحزاب	9	260	قرأ أبو عمرو منفرداً بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	-
21	﴿لَيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾	يس	70	266	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	661
22	﴿هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾	ص	53	270	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	676
23	﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾	الجاثية	6	278	قرأ أبو عمرو وروح بالغيبة، ورويس عن يعقوب بالخطاب.	718
24	﴿لَيُنذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾	الأحقاف	12	278	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	721
25	﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾	الفتح	9	280	قرأ أبو عمرو بالغيبة فيها جميعاً، وقرأ يعقوب بالخطاب فيها جميعاً.	730
26	﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾	الفتح	24	280	قرأ أبو عمرو بالغيبة منفرداً، ويعقوب بالخطاب.	732
27	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾	الإنسان	30	296	قرأ أبو عمرو بالغيبة، وقرأ يعقوب بالخطاب.	807
28	﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	الأعلى	16	299	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالخطاب.	824

ب- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى المخاطب، وقرأه يعقوب مسنداً إلى الغائب:

جدول رقم (41)

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
1	﴿وَمَا لِلَّهِ بِعَاقِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	البقرة	85	ج/2/164	قرأ أبو عمرو بالخطاب، وقرأ يعقوب بالخطاب.	-
2	﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾	آل عمران	83	189	قرأ أبو عمرو بالخطاب، وقرأ يعقوب بالغيبة.	243
3	﴿إِن رُّسُلَنَا يُكْفَبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾	يونس	21	212	قرأ أبو عمرو ورويس عن يعقوب بالخطاب، وقرأ روح عن يعقوب بالغيبة منفرداً.	386
4	﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾	النحل	20	227	قرأ أبو عمرو بالخطاب، وقرأ يعقوب بالغيبة.	453
5	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسئُبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾	الحج	73	245	قرأ أبو عمرو بالخطاب، ويعقوب بالغيبة منفرداً.	-
6	﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	الزخرف	85	277	قرأ أبو عمرو وروح بالخطاب، ورويس عن يعقوب بالغيبة.	712
7	﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾	الحاقة	41	291	قرأ أبو عمرو بالخطاب، يعقوب بالغيبة.	789
8	﴿وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	الحاقة	42	291	قرأ أبو عمرو بالخطاب، يعقوب بالغيبة.	789

ج- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى المتكلم، وقرأه يعقوب مسنداً إلى الغائب:

جدول رقم ( 42 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
1	﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾	البقرة	285	ج2/ 178	قرأ أبو عمرو بالنون، وقرأ يعقوب منفرداً بالغيبة منفرداً.	-
2	﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾	آل عمران	48	180	قرأ أبو عمرو بالتكلم، وقرأ يعقوب بالغيبة.	238
3	﴿فَيُؤْتِيهِمُ أَجْرَهُم﴾	آل عمران	57		قرأ أبو عمرو بالنون، ورويس بالغيبة.	239
4	﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾	الأنعام سبأ	22 40	193 193	قرأ أبو عمرو بالتكلم، ويعقوب منفرداً بالغيبة. قرأ أبو عمرو بالتكلم، ويعقوب بالغيبة.	-
5	﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾	يوسف	12	222	قرأ أبو عمرو بالنون ويعقوب بالياء	417
6	﴿تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّن نَّشَاءٍ﴾	يوسف	76	222	قرأ أبو عمرو وروح بالنون ورويس منفرداً بالغيبة	
7	﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَن يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ﴾ ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّن الرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم﴾	الإسراء الإسراء	68 69	231 231	قرأ أبو عمرو بالنون، وقرأ يعقوب بالياء. قرأ أبو عمرو بالنون، يعقوب بالياء وألا نون (فيغركم) قرأه رويس بالتاء.	469
8	﴿يَوْمَ يُفْخِ فِي الصُّورِ﴾	طه	102	242	قرأ أبو عمرو منفرداً بالنون، ويعقوب بالياء.	524
9	﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾	الأنبياء	87	243	قرأ أبو عمرو بالتكلم، ويعقوب بالغيبة.	531
10	﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾	الفرقان	17	250	قرأ أبو عمرو، ويعقوب منفرداً بالغيبة.	568
11	﴿وَمَن يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا﴾	الزخرف	36	276	أبو عمرو بالتكلم، ويعقوب منفرداً بالغيبة.	707
12	﴿يَسْأَلُكَ غَدَابًا صَعْدًا﴾	الجن	17	293	قرأ أبو عمرو بالنون، ويعقوب بالغيبة.	795

د- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى الغائب، ويعقوب مسنداً إلى التكلم:

جدول رقم ( 43 )

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
---	-----------	------------	-----------	-----------------	---------------	--------

م	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	موضعها في النشر	قراءة كل أمام	الموضح
1	﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	النساء	114	ج2/ 189	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	271
2	﴿مِن قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾	طه	114	242	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	525
3	﴿لِنُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ﴾	الأنبياء	80	243	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ورويس بالتكلم.	531
4	﴿لِيَذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا﴾	الروم	41	258	أبو عمرو ورويس بالياء، روح بالنون.	617
5	﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَافِرِينَ﴾	سبا	17	262	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالنون.	644
6	﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾	فاطر	36	264	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	651
7	﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾	فصلت	19	274	قرأ أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	694
8	﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	الفتح	10	280	قرأ أبو عمرو ورويس بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	730
9	﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾	التغابن	9	290	أبو عمرو بالغيبة، ويعقوب بالتكلم.	778

ويتضح من خلال هذين المبحثين في اتفاق الإمامين واختلافهما في الغيبة والخطاب والتكلم ما يلي:

تبين أن المتفق عليه إجمالاً أكثر من المختلف فيه، مع أن تفرع المتفق عليه كان يحوي ثلاثة أنواع - غائب، مخاطب متكلم - في حين أن المختلف فيه كان يحوي أربعة أنواع، كما نستطيع أن نستنتج من هذا الاختلاف القائم على اختلاف التنقيط بين نون وياء، وتاء حرص وتمسك كل إمام بما سمع وقرأ من شيخه، والرسم يقبل هذا التنوع ويحتمله؛ وهذا يدل على الحرص الشديد من علماء الأمة على سند الرواية والوقف على القراءة، فاختلافهم من باب اختلاف التنوع والتغاير، لا من اختلاف التناقض والتضاد، وأيضاً هو اختلاف اتباع، وليس اختلاف ابتداء.

والدليل على ذلك أن كتب التراث لم تسجل أي اعتراض حصل بين أئمة البصرة فأبو عمرو كان شيخ البصرة ثم خلفه تلميذه يعقوب، وكلُّ قرأ وأقرأ الأمة بما سمع وعلم، وتلقى الناس قراءة كل منهما بالقبول والرضا فلا مرأ ولا اعتراض، بقول أبو عمرو الداني:

(ت: 444هـ) "واتتم ببعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو فهم أو أكثرهم على مذهبه"<sup>(1)</sup>.

وأخيراً فقد عبر هذا التنوع وما حمل في طياته من التفات وتغاير في الآية الواحدة على شيء من الإعجاز القرآني في نظمه وسياقاته، فالآية تقرأ بثلاثة أوجه أو أربعة، ولم يزد إلا جمالاً ورونقاً، وبيان معاني وفي هذا يقول الجزري: (ت: 833هـ — ومنها [اختلاف القراءات] ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمرتلة الآية. إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل".

---

(1) النشر: ج 1: 147.

## المبحث الأول مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الحروف العاملة

### توطئة

أفرد علماء اللغة للحروف باباً في مؤلفاتهم؛ لأنها أحد أقسام الكلام العربي؛ بل إن بعضهم عُني بالحروف دون غيرها؛ لما لها من تأثير في النظم والسياق، فصار يفصل في ترتيبها ومخارجها، وصفاتها، وعملها، ومعانيها، وحركة بنائها، ومتى تكون زائدة وغير زائدة، وغيرها من الأمور التي تتعلق بالحرف من حيث البنية والمعنى، كما فعل الرماني: (ت: 384هـ) في كتابه معاني الحروف، وكما فعل المرادي: (ت: 749هـ) في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني وابن هشام الأنصاري: (ت: 761هـ) في كتابه المغني، وغيرهم من العلماء الذين أفردوا للحروف كتباً تدرسها دون غيرها.

ولأهمية معاني الحروف وبخاصة عندما يتعلق الأمر بآي الذكر الحكيم، فلا مناص من رجوع الفقيه والمفسر وغيرهما إلى مدلول الحرف وعلاقته بالسياق؛ لأن الحروف تضيف المعنى على غيرها أو تدل على معنى في غيرها، كما يقول اللغويون<sup>(1)</sup>، فضلاً على أن بعضها قد ينوب عن بعض كحروف الجر مثلاً، وانظر إلى الإمام الزركشي: (ت: 794هـ) عند تعرضه للحروف ومعانيها ماذا قال: "والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها، ولهذا توزع الكلام على حسب مواقعها، وترجح استعمالها في بعض المحال على بعض بحسب مقتضى الحال"<sup>(2)</sup>.

ويأتي بعده السيوطي: (ت: 911هـ) ويتناول في إتقانه باباً يتحدث فيه عن معاني الحروف التي يحتاج إليها المفسر فقال: "اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: (وإن أوياكم لعلى هدىً أو في ضلال ميين) [سبأ: 24]، فاستعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق كأنه مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه"<sup>(3)</sup>

(1) ينظر: شرح المفصل، ج 8: 2.

(2) البرهان في علوم القرآن، ج 4: 172.

(3) الاتقان في علوم القرآن، ص: 273.

فهذه الأقوال تؤكد أهمية الحروف ومعانيها وماتسديه من دلالات في الجمل والسياقات.

وهذا الفصل يدرس بعض الحروف من خلال قراءة الإمامين - أبي عمرو ويعقوب - وما قرأه أبو عمرو بكسر همزة (إن) وقرأه يعقوب بفتحها والعكس واختلاف القراءة بينهما في إثبات حرف أو حذفه أو إنابة حرف عن آخر، أو تخفيف حرف أو تثقيله أو تسكينه أو تحريكه.

كما سيقوم الباحث بتوجيه القراءة للإمامين في حال اتفاقهما واختلافهما، وإحالة المواضع المتفق عليها في التوجيه أو المتقاربة إلى جدول يبين الموضع والسورة وموضع التوجيه من كتب الاحتجاج.

أولاً : همزة (إن)

أ. ما اتفقا على قراءته بكسر همزة (إن)

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (سورة آل عمران 19).

قرأ الإمامان بكسر همزة (إن) وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالفتح<sup>(1)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين أن الكلام محمول على القطع مما قبله، وحسن؛ لأنه محتوم بنهاية آية وهي قوله تعالى (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)، وافتتح آية أخرى بقوله (إن الدين عند الله الإسلام)، وهذا الاستئناف من خصائص (إن) المكسورة<sup>(2)</sup>، جاء في شرح المفصل: "والذي يميز بين موقعيها [المكسورة والمفتوحة] أن ما كان من مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كقولك مفتتحاً: إن زيدا منطلق"<sup>(3)</sup>.

وقد نظم ابن مالك: (ت: 672هـ) المواضع التي تكون فيها همزة (إن) مكسورة

فارجع إليها إن شئت<sup>(4)</sup>.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلُوبُهُمْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعُرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة الأنعام 109).

(1) ينظر: النشر، ج 2: 179.

(2) ينظر الموضح لابن أبي مریم، ص 232.

(3) شرح المفصل لابن يعيش، ج 8: 60.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل، ص 175.



قرأ الإمامان بكسر الهمزة في (إن) وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالفتح<sup>(1)</sup>.

وقد وجه مكي: (ت: 437هـ) قراءة الكسر بقوله: "وحجة من كسر (أن) أنه استأنف بما الكلام بعد (يشعركم) والتقدير: وما يشعركم إيمانهم، فالمفعول محذوف، ثم استأنف مخبراً عنهم بما علم فيهم، فقال: (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ولا يحسن فتح (إن) على إعمال "يشعركم فيها"<sup>(2)</sup>.

فالقراءة بكسر الهمزة تقتضي أن الكلام قد تم بتقدير مفعول ثانٍ ليشعركم محذوف يكتمل المعنى به، وتستأنف كلاماً آخر، وفي هذا يقول الأنباري: (ت: 328هـ) "فمن قرأ (إنها) بالكسر وقف على وما يشعركم، وابتدأ: (إنها)"<sup>(3)</sup>.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَسْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدُوا وَلَنْ نُغْنِي عَنْكُمْ فِئَتِكُمْ شَيْئاً وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأنفال 19).

قرأ الإمامان بكسر همزة (إنها)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالفتح<sup>(4)</sup>.

وتوجيه القراءة لا يخرج عن سابقه، فالبداية والاستئناف يلزمان الكسر، قال الفراء: (ت: 207هـ) "كسر ألفها أحب إلى من فتحها؛ لأن في قراءة عبد الله (وإن الله مع المؤمنين) فحسن هذا كسرهما بالابتداء"<sup>(5)</sup>.

ويترتب على قراءة الكسر أن الوقف على قوله (ولو كثرت) فيه تمام للمعنى؛ ولأن ما بعدها استفتاح جملة أخرى<sup>(6)</sup>. والله أعلم.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 196.

<sup>(2)</sup> الكشف، ج 2: 24.

<sup>(3)</sup> إيضاح الوقف والابتداء، ص 332.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 207، وقد وضع شطر الآية قوله (وإن الله) ووضع المحقق رقم الآية أمامها (28)، وهي ليست

الآية (28)؛ بل الآية (19). ينظر المبسوط، ص 129، التيسير، ص 89، حجة القراءات لابن زنجلة: 310.

<sup>(5)</sup> معنى القرآن، ج 1: 405.

<sup>(6)</sup> ينظر: إيضاح الوقف والابتداء للأنباري، ص 354.

وقد نظرت في باقي المواضع التي اتفق الإمامان فيها على القراءة بكسر الهمزة ووجدت التوجيه يكاد يكون متقارباً، وخروجاً من التكرار والإعادة فقد أحلت القارئ إلى هذا الجدول المختصر؛ لأبين له المواضع المتفق عليها حصراً، وبيان مكان الآية والسورة، ورقم الصفحة من كتاب النشر وكتاب الموضح لابن مريم في التوجيه.

جدول رقم (44)

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة في النشر	التوجيه من الموضح
1	﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾	الأنفال	(59)	ج2/ 208	364
2	﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾	يونس	(4)	212	-
3	﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾	الدخان	(49)	277	716
4	﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾	الطور	(28)	282	744
5	﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾	الجن	(3)	293	794
6	﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾	الجن	(4)	293	794
7	﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نَقُولَ﴾	الجن	(5)	293	794
8	﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ﴾	الجن	(6)	293	794
9	﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾	الجن	(7)	293	794
10	﴿وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ﴾	الجن	(8)	293	794
11	﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا﴾	الجن	(9)	293	794
12	﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرٌ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾	الجن	(10)	293	794
13	﴿وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قَدَدًا﴾	الجن	(11)	293	794
14	﴿وَأَنَا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾	الجن	(12)	293	794
15	﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾	الجن	(13)	293	794
16	﴿وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِمَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾	الجن	(14)	293	794

ب. ما اتفقا على قراءته بفتح همزة (إن):

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾

(سورة البقرة: 282).

قرأ الإمامان بفتح الهمزة، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 178.

وقراءة الإمامين بفتح الهمزة على تقدير إضمار اللام أي: لأن تفضل إحداهما فتذكر، فتفضل منصوب بأن، وتذكر معطوف على المنصوب قبلها، ويكون (أن وما علمت فيه) محل نصب على أنها مفعول له<sup>(1)</sup>.

قال الزجاج: (ت: 311هـ) "وذكر سيويوه والخليل وجميع النحويين الموثوق بهم أن المعنى: استشهدوا امرأتين؛ لأن تذكر إحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى، قال سيويوه: فإن قال إنسان فلم جاز (أن تفضل) وإنما أعد هذا للاذكار؟ فالجواب أن الاذكار لما كان سببه الإضلال جاز أن يذكر (أن تفضل)؛ لأن الإضلال هو الذي أوجب الاذكار"<sup>(2)</sup>.

وفتح الهمزة في هذا الموضع منساق مع الآية، لأنها أطول آية في القرآن الكريم وهي تسرد كيفية التعامل بالدين والإثماء وطريقته فهي مرتبطة ببعضها فتواكب معها فتح الهمزة لأنها تربط ما قبلها بما بعدها، وكل ورد عن الأئمة المشهورين.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة آل عمران 39).

قرأ الإمامان بفتح الهمزة في (أن) وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(3)</sup>. وقراءة الإمامين بفتح الهمزة أنها وما في خبرها في تأويل مصدر منصوب بترع الخافض، قال ابن خالوية: (ت: 370هـ) "فمن نصب أعمل الفعل في فنادته الملائكة أن الله وبأن الله"<sup>(4)</sup>.

وقد أتى ابن خالويه بالباء ومجذفها ليدلل على انتصاب المصدر وبترع الجار، قال ابن أبي مريم (ت: 565هـ) "والمعنى فنادته الملائكة بأن الله يبشرك، فلما حذف الباء أوصل الفعل نفسه إليه، فإن موضعه نصب عند الأكثرين"<sup>(5)</sup>.

وأرى أنه لما كان النداء وإلقاء البشارة في آية واحدة تناسب مع فتح الهمزة لما لها من فوائد الربط والتشريك بين السابق لها واللاحق، فضلاً عن كونها عاملة ومعمولة،

(1) ينظر: الموضح لابن أبي مريم، ص: 225.

(2) معاني القرآن للزجاج، ج 1: 310.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 180.

(4) إعراب القراءة السبع وعللها، ج 1: 112.

(5) الموضح لابن أبي مريم، ص 236.

وهذا من الضوابط الفارقة بينها وبين المكسورة التي تفيد القطع والاستئناف، ولا يعمل ما قبلها فيها<sup>(1)</sup>.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (سورة آل عمران: 49).

قرأ الإمامان بفتح همزة (أني أخلق)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(2)</sup>.

وقد وجه العلماء القراءة بفتح الهمزة أوجهها ثلاثة:

الأول: أن يكون أن وما عملت فيه في تأويل مصدر بدلاً من قوله (بآية)، وهي مجرورة بحرف الجر فيكون المصدر المؤول في محل جر.

الثاني: أن يكون في محل رفع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هي أني أخلق.

الثالث: أن يكون المصدر المؤول مبدلاً من قوله (أني قد جئتكم) فيكون المصدر الثاني (أني أخلق) في محل نصب، لأنه بدل من الأول الذي انتصب بتزع الخافض<sup>(3)</sup>، أي: بأنني قد جئتكم، وهو مطرد قبل أن، وأن "نقول: جئتك أنك تريد المعروف إنما أراد: جئتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذف اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ \* \* \* وَأَعْرِضْ عَن ذَنْبِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا

أي: لا دخاره<sup>(4)</sup>.

ولعل الوجه الأخير أقرب للمشاكلية بين البديل والمبدل منه، والرابط الإجمالي في

المعنى قائم على الأوجه الثلاثة. والله أعلم.

الموضع الرابع: قوله تعالى ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة آل عمران 171).

(1) ينظر: الكتاب لسبويه، ج 3 / 120.

(2) ينظر: النشر، ج 2: 180.

(3) ينظر: إعراب القرآن للهمداني، ج 2: 55، إعراب القرآن لدرويش، ج 1: 443.

(4) الكتاب لسبويه، ج 3، 126.

وقرأ الإمامان بفتح همزة (أن) وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالكسر<sup>(1)</sup>.  
 وقراءة الإمامين بفتح الهمزة في قوله: (وأن الله) جاءت عطفاً على قوله تعالى  
 (بنعمة من الله وفضل)، فيكون التقدير يستبشرون بالنعمة والفضل، وبأن الله لا يضيع أجر  
 المؤمنين، وبالتالي يكون قوله (وأن الله) في محل جر على حذف الخافض<sup>(2)</sup>.  
 وقد أورد أبو شامة (ت: 665هـ) لطيفة في المعنى على فتح الهمزة فقال:  
 "فيكون من جملة ما بشر به الشهداء وهو أن الله سبحانه يفعل بغيرهم من المؤمنين مثل ما  
 فعل بهم من حسن الخاتمة"<sup>(3)</sup>.

وإذا أمعنت النظر في حال الآية السابقة وما أعده الله لمن قتل في سبيله تجد الآية  
 تنبعث بالحياة في الآية تؤكد حياتهم وحركتهم وأهم يرزقون في الجنة، ثم قال (فرحين)  
 وهو وصف حال الشهداء وهي صفة تفيد الدوام، ثم عطف بقوله (ويستبشرون) وهو  
 مضارع يفيد الاستمرار وفيه دليل حركة وحياة، وجعل (يستبشرون) الثانية توكيد  
 الأولى، وختم وتعهد بعدم ضياع أجر المؤمنين فكان على فتح الهمزة عطفاً على ما سبقه،  
 والله الفضل والمنة.

وقد نظرت في باقي المواضع التي اتفق فيها الإمامان على فتح همزة (أن) فوجدتها  
 متقاربة في التوجيه أو تكاد، فأحلت باقي المواضع إلى جدول بينت فيه موضع الآية  
 ورقمها ومكان توجيهها من كتاب الموضع لابن أبي مريم خروجاً من التكرار والإعادة.

## جدول رقم (45)

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 184.

<sup>(2)</sup> ينظر: معاني الزجاج، ج 1: 410.

<sup>(3)</sup> إبراز المعاني من حرز الأمان، ص 403.

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة في النشر	التوجيه من الموضح
1	﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾	الأنعام	(153)	ج2/200	323
2	﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾	يونس	(90)	216	397
3	﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	هود	(25)	216	400
4	﴿وَأَتَكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾	طه	(119)	242	525
5	﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾	المؤمنون	(52)	246	550
6	﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	المؤمنون	(111)	247	554
7	﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾	ص	(70)	271	-
8	﴿أَفَتَضْرَبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	الزخرف	(5)	275	704
9	﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَاذِبًا يُكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾	الجن	(19)	293	794

ج. ما اختلفا في قراءته بين كسر همزة (إن) وفتحها:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ (البقرة: 165).

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح الهمزة في قوله (إن القوة) وقوله (وإن الله)، وقد وافقه كثير من الأئمة، وقرأ يعقوب بالفتح فيهما وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.  
وقبل أن أدخل في توجيه القراءة أشير إلى أن الإمام أبا عمرو ابتداء الآية بالغيبة في قوله (ولو يرى)، وابتدأها يعقوب بالخطاب (ولو ترى).

وقراءة الإمام أبي عمرو بكسر همزة (إن) تحتل توجيهين بالنظر إلى جواب (لو) التي جاء في بداية الآية، فمن قدر الجواب قبل قوله (أن القوة)، جعل (أن وما دخلت عليه) معمولاً لذلك الجواب أي: كأنه قال -والله أعلم- ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلموا أن القوة لله جميعاً، فالفاعل لـ (يرى) (الذين ظلموا) و(أن القوة) معمول الجواب المقدر، قال الفراء: (ت: 207هـ) "وفتح أن وأن مع الياء أحسن من كسرها"<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 168.

(2) معاني الفراء، ج 1: 97.

ويجوز أن يكون جواب (لو) بعد قوله: (وأن الله شديد العقاب)، ويكون التقدير بعد الآية لاستعظموا ما حل بهم، ويترتب على هذا التوجيه أن يكون قوله تعالى (أن القوة لله مفعولاً لـ) (يرى) سدت مسد المفعولين إن كانت **قلبية** أو مفعولاً واحداً إن كانت **بصرية** (1).

قال الزجاج: (ت: 311هـ) "من قرأ أن القوة: فموضع أن نصب بقوله (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعاً) وكذلك نصب (أن) الثانية... ويجوز أن يكون العامل في (أن) الجواب على ما جاء في التفسير: يرون في تفسير هذا أنه لو رأى الذين كانوا يشركون في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا حين يرونه أن القوة لله جميعاً ففتح أن **أجود** وأكثر في القراءة وموضعها نصب في هاتين الجهتين على ما وصفنا" (2).  
أما قراءة الإمام يعقوب بالخطاب، وكسر الهمزتين في قوله (إن القوة) و(إن الله)، فعلى إضمار القول، قبل قوله (إن القوة) أي: كأنه قال -والله أعلم- ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لقالوا إن القوة لله جميعاً وإن الله شديد العذاب.  
وقد قرر النحاة أن همزة (إن) تكسر بعد القول، وشرطها أن تكون غير محكية (3).  
وقد علل السمين: (ت: 756هـ) لقراءة الكسر بقوله "وإنما كسرت، لأن فيها معنى التقليل نحو قولك: (لو قدمت على زيد أحسن إليك إنه مكرم للضيفان) فقولك (إنه مكرم للضيفان) علة لقولك (أحسن إليك) (4)."

والقراءة بالخطاب ظاهرها خطاب للنبي ﷺ ومعناها يراد به الناس لتبشيرهم وتذكيرهم، وإلا فالنبي ﷺ عالم بحال ومآل ما يصير إليه الظالمون عند رؤيتهم للعذاب (5).

(1) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص: 199، وينظر: الدرر المصون للسمين، وقد أسهب في شرحها على اختلاف القراءات، جـ 2: 212.

(2) معاني القرآن وإعرابه، جـ 1: 207.

(3) ينظر: الجني الداني للراوي، ص: 405 في بعدها.

(4) الدر المصون، جـ 2: 213.

(5) ينظر: معاني القرآن للزجاج، جـ 1: 207، والكشف المكي، جـ 1: 322.

وكلتا القراءتين أفادت معنى، وترتب عليه وقف، فقراءة أبي عمرو بالغيبة مع فتح الهمزتين اقتضت تمام المعنى على نهاية الآية، وليس على قوله (يرون العذاب)، وقراءة يعقوب بالياء وكسر الهمزتين ترتب عليها الوقف على قوله (يرون العذاب)، ثم يتبدئ مستأنفاً بقوله (إن القوة لله جميعاً) (1).

ويرى مكي (ت: 437هـ) أن القراءة بالياء أقوى في المعنى وفي الإعراب، وعليها أكثر القراء (2)، وبالمقابل فإن قراءة يعقوب بالتاء ليست انفراداً فقد وافقه نافع وابن عامر، وكله ورد عن الأئمة الأخيار، القراء الأطهار. **الموضع الثاني:** قوله تعالى ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا ﴾ (المائدة: 2).

قرأ الإمام أبو عمرو بكسر الهمزة في (إن صدوكم) وقد وافقه بعض القراء، وقرأ الإمام يعقوب بفتح الهمزة، وقد وافقه كثير من القراء (3).  
وقراءة الإمام أبي عمرو تتوجه على أن (أن) شرطية، وجوابها مقدر محذوف، والمعنى (إن يقع صد مثل ذلك الصد فلا يحملنكم على الاعتداء) (4).

وقد استشكل بعض النحويين قراءة أبي عمرو، وحمل عليها أبو جعفر النحاس: (ت: 338هـ) بقوله: "وقرأ أبو عمرو وابن كثير (إن صدوكم، بكسر (إن) وهو اختيار أبي عبيد ورؤي عن الأعمش (إن يصدوكم)، وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر على قول بعضهم، لأن (إن) إذا عملت فلا بد من جوابها من الفاء والفعل" (5).  
ثم نظر النحاس إليها من الناحية الزمانية فقال: "هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست للهجرة، فالصد كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجوز أن يكون إلا بعده" (6).

(1) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري، ص 280.

(2) ينظر: الكشف لمكي، ج 1: 324.

(3) ينظر: النشر، ج 2: 191.

(4) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني، ج 2: 400.

(5) إعراب القرآن للنحاس، ج 1: 256.

(6) السابق، وكذا الصفحة.



ويعلل أبو شامة المقدسي: (ت: 665هـ) لقراءة الكسر بقوله: "وقراءة الكسر على معنى: إن حصل صد، ويصح أن يقال مثل ذلك، وإن كان الصد قد وقع كقوله تعالى: (وإن كذبوا فقل لي عملي ولكم عملكم) أي: إن يكونوا قد صدوكم"<sup>(1)</sup>.

وقد ناقش السمين: (ت: 756هـ) هذا الإشكال الذي طرقه أبو جعفر النحاس وردّ عليه من وجهين أحدهما: أنه لا يسلم بأن الصد كان قبل نزول الآية؛ لأن نزولها عام الفتح ليس مجمعاً عليه، والوجه الآخر وقد سبقه إليه أبو شامة وهو على تقدير (إن وقع صد) مثل ذلك الصد فلا يجزئ منكم<sup>(2)</sup>.

ولعل الماضي هنا في الآية يقصد به المضارع، فخرج الماضي عن مدلوله تعضده قراءة عبدالله بن سعود (إن يصدوكم)<sup>(3)</sup>.

وبعد فالإمام أبو عمرو في قراءته وافقه ابن كثير من العشرة، والقراءة مسلم بها، ولا يجوز الطعن فيها، قال الداني: (ت: 444هـ) "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة"<sup>(4)</sup>.

أما قراءة يعقوب بفتح همزة (أن) فعلى أنها المصدرية، أي: (لأن صدوكم)، فالموضع على هذا التوجيه النصب على أنه مفعول من أجله، والمعنى (لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء؛ لأن صدوكم عن المسجد الحرام، أي: لصدهم عن المسجد الحرام)<sup>(5)</sup>.

وتأويلها بمصدر يقتضي أن تكون الهمزة مفتوحة، قال أبو حيان (ت: 745هـ) في الارتشاف "إذا فتحت همزة إن أولت عند أكثر النحاة بمصدر، فإذا كان خبرها فعلاً، أو اسماً ملاقياً للفعل في الاشتقاق قدّرت بمصدر من لفظ ذلك الفعل.... والمشهور أنها

<sup>(1)</sup> إبراز المعاني من حرز الأمان، ص 426.

<sup>(2)</sup> ينظر الدرر المصون، ج 4: 192.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 400.

<sup>(4)</sup> النشر: ج 1: 16.

<sup>(5)</sup> الموضح لابن أبي مرزوق، ص 276.

تتقدر بالمصدر كما قررنا؛ فإن لزم تقديرها بالمصدر فتحت وجوباً، وقد يأتي موضع يجوز فيها الفتح والكسر على تقديرين<sup>(1)</sup>.

ولكثر المواضيع، وتقارب التوجيه في بعضها، أحلت القارئ إلى جدول بينت فيه مواضع الخلاف بين الإمامين أينما ورد في كتاب الله، مع ذكر السورة ورقم الآية، وموضع توجيهها من كتاب الموضح.

### جدول رقم (45)

ت	بعض الآية	اسم السورة	رقم الآية	قراءة كل إمام	موضع التوجيه من كتاب الموضح	رقم الصفحة في النشر
1	﴿كَبَّ رُبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	الأنعام	54	أبو عمرو بكسر الهمزتين يعقوب بفتحها	ج 2/ 296	194/2
2	﴿وَإِنِ اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾	مريم	36	أبو عمرو ورويس بالفتح روح عن يعقوب بالكسر	503	239/2
3	﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾	طه	12	أبو عمرو الفتح الهمزة يعقوب بكسرها	509	240/2
4	﴿أَنَا ذَمْرَانُهُمْ﴾	النمل	51	أبو عمرو بالكسر، يعقوب بالفتح	593	254/2
5	﴿أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا﴾	عبس	25	أبو عمرو وروح بكسر الهمزة ورويح بفتحها وصلاً، كسرها ابتداءً	815	298/2

وما تجدر الإشارة إليه ومن خلال الدراسة الحصرية للمواضع المتفق عليها بالكسر أو بالفتح أو المختلف فيها بين الكسر والفتح، فإن المتفق عليه أكثر من المختلف فيه، وكان حصيلة المتفق عليه بالكسر تسعة عشر موضعاً، والمتفق عليه بالفتح ثلاثة عشر موضعاً، والمختلف فيه بين الكسر والفتح سبعة مواضع فقط.

(1) الارتشاف: ج 3 : 1255.

كما خلصت إلى أن جميع المواضع المتفق عليها المختلف فيها لا يوجد فيها انفراد لأحدهما عن العشرة في أي موضع من المواضع المدروسة، فتارة معه إمام، وأخرى مع أئمة.

ثانياً: لام الأمر:

### توطئة

لام الأمر أو لام الطلب من الحروف العاملة، وهي تختص بالأفعال، وحق المختص أن يعمل، وهي مبنية في الأصل على الكسر، وسُلم تفتحها<sup>(1)</sup>، وقد تحذف ويبقى عملها في الشعر، وهذا قليل لا يكاد يذكر<sup>(2)</sup>، ولا فرق بين أن يكون الطلب أمراً أو دعاءً أو التماساً فكلها تعمل الجزم.

ولما اقتضى النظم العربي أن يقترن لام الأمر مع حرف العطف، صار لهذين الحرفين الحروف أحكام معها، فيكثر تسكين اللام مع الواو والفاء وهو واقع ظاهر في القرآن الكريم، وفي المنظوم والمنثور من كلام العرب، وتكسر إذا لم تسبق بإحدهما، أما إذا كان ما قبلها (ثم) فيجوز في اللام التسكين، كما يجوز فيها الكسر على الأصل<sup>(3)</sup>. وقد جمعت قراءة الإمامين بين الكسر على الأصل، والتسكين على الأشيع بعد الواو والفاء، كما قرئ بالتسكين والكسر بعد (ثم)، وقد رتبها على النحو التالي:

أ- ما اتفقا على قراءته بالتسكين:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾

(الحج: 29).

<sup>(1)</sup> ينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 371.

<sup>(2)</sup> ينظر: الكتاب لسبويه، ج 3: 8، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج 7: 61، والدرر اللوامع على همع الهوامع، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى 1419هـ- 1999، ج 2: 173.

<sup>(3)</sup> ينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 371.

قرأ الإمامان بتسكين اللام في قوله (وليوفوا) وفي (وليطوفوا)، وقد وافقهما جمهور القراء، وانفرد ابن ذكوان بكسر اللام<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين تسكين اللام في الموضوعين جاءت على الأكثر والأشيع في كلام العرب، وفي هذا يقول الفراء: (ت: 207هـ) "ما كان من لام أمر وصلت بواو أو فاء، فأكثر كلام العرب تسكينها"<sup>(2)</sup>.

وعلة ذلك أنهم جعلوا الواو مع اللام بمثله ما هو من نفس الكلمة؛ لأن الواو لا ينفرد بنفسه فصار معها بمثله كتف وفخذ، فكما جاز أن يسكن الوسط من كتف، فكذلك جاز إسكان اللام<sup>(3)</sup>.

ب- ما اتفقا على قراءته بالتحريك في لام الأمر:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: 66).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بكسر اللام في قوله (وليتمتعوا)، وقد وافقه بعض القراء، وقرأ غيرهم بتسكينها<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين تحمل توجيهين:

أحدهما: أن يكون اللام (لام الأمر) والكسر فيه جاء على الأصل، والآخر: أن يكون اللام (لام كي) والمعنى على ذلك (يشركون ليكفروا وليتمتعوا أي: لا فائدة لهم ولا نفع في الإشراف إلا الكفر والاستمتاع بالعاجلة<sup>(5)</sup>).

وبما أن المعنى يحمل الأمرين تظهر ثمرة الاختلاف بين القراءتين، فالقراءة بكسر اللام الثانية في قوله (وليتمتعوا) تتوافق مع كون اللام (لام كي) أي: يشركون ليكفروا وليتمتعوا، وحسن الوجه للمشاكلة بين حركة اللامين في الفعلين.

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 245.

<sup>(2)</sup> معاني القرآن، ج 2: 234.

<sup>(3)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 537.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 358.

<sup>(5)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 480، وينظر: الدر المصون للسمين، ج 9: 27.

أما من قرأ بسكون اللام الثانية (وليتمتعوا) احتمال كونه (لام الأمر) لقبول لام الأمر الأول الكسر على الأصل، والثانية السكون على الأكثر بعد الواو والفاء (وليتمتعوا). والله أعلم.

ج- ما اختلفا في قراءته بين الكسر والتسكين في لام الأمر:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ﴾ (الحج: 15).  
الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: 29).

قرأ الإمام أبو عمرو والراوي رويس عن يعقوب بكسر اللام في قوله (ثم ليقطع) وقوله (ثم ليقضوا)، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ الراوي روح عن يعقوب بتسكين اللام فيهما، وقد وافقه كثير من القراء<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو ورويس بكسر اللام فيهما على أن الأصل في (لام الأمر) الكسر إذا ابتدأت بها كقوله تعالى (لينفق ذو سعة من سعته)، ولما جاءت بعد كلمة يمكن السكوت عليها، والابتداء بما بعدها وهي (ثم) كانت اللام كالمبتدأ بها، فجاءت على أصلها<sup>(2)</sup>.

أما رواية روح عن يعقوب بتسكين اللام فهو حمل على الواو والفاء؛ لأنها جميعاً عواطف<sup>(3)</sup> قال ابن هشام: (ت: 761هـ) "وقد تسكن [لام الأمر] بعد (ثم) نحو (ثم ليقضوا) في قراءة الكوفيين وقالون واليزي، وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر"<sup>(4)</sup>.

وقد انتقد ابن النحاس (ت: 336هـ) قراءة التسكين بعد (ثم) فقال: "وقرأ أهل الكوفة بإسكان اللام وهذا بعيد في العربية لأن ثم ليست مثل الواو والفاء؛ لأنها يوقف

(1) ينظر: النشر، ج 2: 244.

(2) حجة القراءات لأبي زرع، ص 473.

(3) ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 4: 375.

(4) المغني، ج 1: 371.

عليها وتنفرد<sup>(1)</sup>، ويأتي من بعده ابن جني: (ت: 392هـ) ويقول: "وأما قراءة أهل الكوفة (ثم ليقطع) فقبیح عندنا؛ لأن (ثم) منفصلة عندنا يمكن الوقوف عليها فلا تخلط بما بعدها"<sup>(2)</sup>.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كان يظن ابن النحاس وابن جني -رحمهما الله- أن القراء كانوا يعملون العقل والنظر في القراءة؟ ثم إن التسكين لم يرد عن الكوفيين فقط؛ بل ورد في قراءة ابن كثير وقالون عن نافع، من السبعة، لأن ابن النحاس يعول كثيراً على السبعة، وورد أيضاً عن أبي جعفر، وخلف العاشر، وروح عن يعقوب<sup>(3)</sup>، وورد في المتواتر أيضاً قول الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدًّا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ (لقصص: 61) بتسكين الهاء من (هو) بعد (ثم) في قراءة الكسائي، وأبي جعفر بخلف عنه، وقالون بخلف عنه<sup>(4)</sup>.

فهل بعد هذه القراءات في هذين الموضوعين وغيرهما يكون الوجه بعيداً في العربية أو توصف قراءة أهل الكوفة وغيرهم بالفتح؟ وهم قراء أجلاء، لغويون فضلاء، في عصرهم كانوا من جملة الفصحاء، فضلاً عن الاتباع والإقراء. والله أعلم.

### ثالثاً: حروف الجر

أ. ما اتفقا على قراءته بالحذف في حروف الجر

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (آل عمران: 184).

قرأ الإمامان من دون (باء) في قوله (والزبر)، وقد وافقهما جمهور القراء وقرأ غيرهم بالباء (وبالزبر)<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> إعراب القرآن للنحاس، ج 3: 64.

<sup>(2)</sup> الخصائص، ج 2: 222.

<sup>(3)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 244.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 157.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 184.

والقراءة بزيادة الباء في قوله (وبالزبر) ثابتة رسماً في مصاحف الأمصار باستثناء المصحف الشامي فإنه بدونها<sup>(1)</sup>.

وتوجيه قراءة الإمامين في القراءة من دون الباء (بعد الواو قد أغنى عن تكرير العامل، كأنه قال - والله أعلم- (بالبيت وبالزبر)، ويفصل ابن يعيش: (ت: 643هـ) أحكام الواو في العطف فيقول "والغرض من ذلك اختصار العامل، واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول فإذا قلت: (قام زيد وعمرو) فأصله (قام زيد قام عمر) فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه"<sup>(2)</sup>.

ويستفاد من اختلاف الأئمة في القراءة بإعادة الجار وحذفه بعد العاطف جواز الأمرين فتكرار الجار للتأكيد والبيان، وحذفه لاستعاضت العاطف عنه؛ لأنه على نية تكرار العامل، فكلاهما حسن، ومما يعضد جواز الحذف والإثبات اتفاق الأئمة على تكرار حرف الجر في قوله: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ (فاطر: 25)، وكلتا القراءتين لها وجه فصيح وفي العربية صريح<sup>(3)</sup>. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة: 100).

قرأ الإمامان من دون (من) أي: (تجري تحتها)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بزيادة (من)<sup>(4)</sup>.

وكتب القراءات تذكر أن مصاحف الأمصار من دون (من) باستثناء المصحف المكي فقد وردت فيه (من) وهو ما يتوافق مع قراءة ابن كثير من العشرة، قال السدي: (ت: 444هـ) "قرأ ابن كثير (تجرى من تحتها) في رأس المائة بزيادة (من) وخفض التاء

<sup>(1)</sup> ينظر: جامع البيان للداي، ص468، وينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص406.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل، ج 3: 75.

<sup>(3)</sup> ينظر: الكتاب الفريد للهمداني، ج 2: 182.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 211.

وكذلك في مصاحف المكيين، وقرأ الباقر بن بغير (من) وفتح التاء، وكذلك في مصاحفهم<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين تفيد أن الأهمار جارية من أسفل الجنة، في حين أن القراءة بزيادة (من) أفادت أن الأهمار مبتدأ جريئها من أسفل الجنات<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> جامع البيان، ص537، وينظر: إبراز المعاني للمقدسي، ص500، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران، ص134.  
<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مرجم، ص377.



## المبحث الثاني

مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الحروف غير العاملة

أولاً: حروف العطف

أ. ما اتفقا على قراءته بالإثبات في حروف العطف:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ (البقرة: 115، 116).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: 132، 133).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَن هَدَانَا اللَّهُ﴾ (الأعراف: 43).

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ (التوبة: 106، 107).

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرَى وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ وَقَالَ مُوسَى رَبِّي أَعْلَمُ بِمَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ﴾ (القصص: 36، 37).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بإثبات الواو في قوله (وقالوا اتخذ) وقوله (وسارعوا) وقوله (وما كنا لنهتدي) وقوله (والذين اتخذوا)، وقوله (وقال موسى ربي أعلم)، وقد وافقهما كثير من القراء بإثبات الواو، وقرأ غيرهم من دون الواو<sup>(1)</sup>.

والقراءة بالواو في المواضع السابقة أثبتته الرواية، وشهدت له المصاحف، فكتب القراءات تذكر أن الواو في المواضع السابقة كلها ثابت في مصاحف أهل البصرة<sup>(2)</sup>، فتوافق ما في الصدور مع المكتوب في السطور، وهذه الزيادة وكذا النقصان هو موضع اتفاق بين

(1) ينظر: النشر، ج 2: 165، 182، 202، 211، 256.

(2) ينظر: جامع البيان للداي، ص 406، 464، 513، 538، 662.

العلماء الذين اجتهدوا في معاني الأحرف السبعة، فقد نصوا جميعاً على أن الزيادة والنقصان في الحروف هي من معانيها كما في المواضع السابقة<sup>(1)</sup>، وغيرها. أما توجيه قراءة الإمامين بزيادة الواو فهو من باب عطف الجمل على بعضها، والغرض منه "ربط بعضها ببعض واتصالها والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى"<sup>(2)</sup>، وقد اتفق كثير من المعريين على تعاطف المواضع السابقة<sup>(3)</sup>، باستثناء موضع الأعراف فقد ذكر العكبري: (ت: 616هـ) أنه الواو يحتمل أن يكون للاستئناف أو للحال، مع اتفاقهم في باقي المواضع أن الواو عاطفة<sup>(4)</sup>، ومذهب جمهور النحويين أن الواو لمطلق الجمع، وهي مشرقة في الإعراب والحكم<sup>(5)</sup>، فيكون ما قبل الواو في حكم ما بعدها. والله أعلم.

ب. ما اتفقا على قراءته بالحذف في حروف العطف:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: 74).

قرأ الإمامان من دون واو قبل (قال) في قصة صالح -عليه السلام- وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ غيرهم بالواو<sup>(6)</sup>. والملاهم السادة: والأشراف عليه القوم<sup>(7)</sup>. وقراءة الإمامين من دون واو هو ما أثبتته الرواية، وكذلك هو في مصحفهم<sup>(8)</sup>، فهو توافق بين المحفوظ في الصدور وما هو مكتوب في السطور، يقول ابن الجوزي:

<sup>(1)</sup> ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص 95، وينظر: النشر، ج 1: 28.

<sup>(2)</sup> شرح المفصل لابن يعيش، ج 3: 75.

<sup>(3)</sup> ينظر: الدر المصون، ج 2: 83، ج 3: 394، ج 5: 325، ج 6: 119، ج 8: 678، وينظر: الموضح لابن أبي مرجم، ص 190، 245، 331، 378، 603.

<sup>(4)</sup> ينظر: التبيان للعكبري، ص 281.

<sup>(5)</sup> ينظر: الجني الداني للمراي، ص 158، وينظر: الجمع للسيوطي، ج 3: 185.

<sup>(6)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 203، ويلاحظ أن محقق كتاب النشر قد أشار للآية المختلف فيها رقم "66" وهي ليست كذلك؛ لأن تلك الآية لا خلاف فيها؛ بل أن الموضع المختلف فيه هو الآية "75" كما ذكرت. ينظر: المبسوط للقلانسى، ص 123، والتسيير للداني، ص 84، واختلاف الأرقام، ونسبة القراءة لبعض الأئمة سهواً شيء ملحوظ في الطبعة التي أصلت منها وهي منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية. 1423هـ - 2002م.

<sup>(7)</sup> ينظر: معاني القرآن للزجاج، ج 2: 280.

<sup>(8)</sup> ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، ج 1: 193، وينظر: حجة القراءات لأبي زرعة، ص 287.

(ت: 833هـ) "وقرأ الباقون بغير واو وكذلك هو في مصاحفهم"<sup>(1)</sup>.

وهذه الآيات تسرد قصة صالح - عليه السلام - مع قومه، فالقراءة من دون العاطف يستعاض عنها بالرابط المعنوي والإجمالي للآيات، وكله يعاضد بعضه بعضاً؛ لأنه اختلاف تنوع لاختلاف تضاد. والله أعلم.

ج. ما اتفقا على قراءته بإثبات حرف دون آخر

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِيءٍ مِّمَّا تَعْمَلُونَ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ (الشعراء: 216، 217).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالواو قبل (توكل) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالفاء (فتوكل)<sup>(2)</sup>.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذُنُوبِهِمْ فَسَوَّاهَا وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ (الشمس: 14، 15).

قرأ الإمامان بالواو قبل (لا تخاف)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالفاء<sup>(3)</sup>.

والقراءة بالواو في الموضعين وافقت مصاحف أهل البصرة والكوفة، فهي بالواو، فتوافق ما في الصدور المكتوب في السطور<sup>(4)</sup>.

وقراءة الإمامين بالواو في قوله (توكل) جاءت على عطف الجمل، فقد جاء قبلها (واخفض جناحك للمؤمنين، فإن عصوك فقل إني بريء مما تعملون)، فالآية التي قبلها ورد فيها الشرط وكان جوابه قوله (فقل إني)، فافتضى أن يكون الواو هنا قد عطف جملة على أخرى بعد اكتمال الشرط وجوابه<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> النشر، ج 2: 203، وينظر: جامع البيان للداي، ص 514.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 252.

<sup>(3)</sup> ينظر: السابق، ج 2: 300.

<sup>(4)</sup> ينظر: جامع البيان للداي، ص: 652، 781، والبسوط للدين مهرا، ص: 202، 285.

<sup>(5)</sup> ينظر: الدر، ج 8: 564.

والواو يفيد مطلق الجمع بين المتعاطفين كثيراً، وقد يفيد الترتيب، وعطف العام على الخاص، وضده على ما هو مبين في كتب النحو، ومعاني الحروف (1).  
أما قوله تعالى (ولا يخاف عقباها) فإن الواو تحتمل توجهين:  
أحدهما: أن تكون للحال أي: فسواها غير خائف، والضمير في (ولا يخاف) عائد على من رجع عليه الضمير في فسواها (2).

والثاني: أن تكون الواو لاستئناف الإخبار (3).

وقد جاء تفسير الزجاج (ت: 311هـ) للآية على الاعتداد بالضمير على المعنيين فقال: "لا يخاف الله تعالى تبعة ما أنزل بهم، وقيل: لا يخاف رسول الله صالح عليه السلام الذي أرسل إليهم عقباها" (4).

وقد استعمل القرآن الكريم الواو والفاء كثيراً في القرآن الكريم في نحو ثلاثة آلاف موضع (5)، في حين زادت الواو عن تسعة آلاف موضع في القرآن الكريم باستعمالها وأغراضها المختلفة (6).

وقد أشرت في بداية الموضع إلى أن كلتا القراءتين توافقت مع مصاحف أمصارها، والقراء في ذلك متبعون غير مبتدعين.

الموضع الثالث: قوله تعالى ﴿أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (الأعراف: 98).

قرأ الإمامان في قوله (أو آمن) بفتح الواو، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بسكون الواو (أو) من قوله (أو آمن)، على أنها مجتمعة حرف عطف (أو).

وقراءة الإمامين بفتح الواو على أن الهمزة للاستفهام دخلت على الواو العاطفة فالواو جاءت على أصلها مفتوحة، والقراءة على الاستفهام شاكلت ما قبلها وما بعدها فالآية السابقة للموضع هي قوله (أفأمن أهل القرى)، والتي بعدها هي قوله تعالى (أفأمنوا مكر الله)،

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، ص: 445، والأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، د. محمد علي سلطان، ص: 58.

(2) إبراز المعاني للمقدسي، ص: 725.

(3) ينظر: الدر جـ 11: 25.

(4) معاني القرآن وإعرابه، جـ 5: 255.

(5) ينظر: الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، ومحمد علي سلطان، ص: 65.

(6) ينظر: السابق، ص: 56، 65.

فكانت الهمزة في هذه القراءة للاستفهام وقد دخلت على الواو العاطفة<sup>(1)</sup>، وأفادت الإنكار، وهي مقدمة لفظاً وإن كانت بعدها تقديراً، أي: أفأمنوا مجموع العقوبتين<sup>(2)</sup>.  
فالقراءة على أن العاطف الواو أفادت معنى ( أفأمنوا مجموع العقوبتين)، والقراءة على أن العاطف (أو) أفادت معنى (أياًمنون إحدى العقوبتين).  
قال الدكتور محمد عمر " والآية بالقراءتين تضمنت الخبر والاستفهام الإنكاري، وفي هذا إعجاز قرآني حيث تنوع الأسلوب ولم يختلف المعنى"<sup>(3)</sup>.  
والقراءة على الاستفهام فيه مشاكلة لما قبلها مع ما بعدها، وكله صحيح فصيح. والله أعلم.

د. ما اختلفنا في قراءته بين حرف وآخر

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ (غافر: 26).

قرأ الإمام أبو عمرو بالواو في قوله (وأن يظهر)، وقد وافقه كثير من القراء، وقرأ الإمام يعقوب بـ(أو) بدل الواو (أو أن يظهر)، وقد وافقه بعض القراء<sup>(4)</sup>.  
والقراءة بالواو توافقت مع مصاحف أهل المدينة والشام، والقراءة بـ(أو) توافقت مع مصاحف أهل الكوفة<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو بالواو تفيد الجمع بين الأمرين، أي: أن فرعون قال: أخاف أمرين تبديل الدين وظهور الفساد على حد زعمه، وهو ما أفادته الواو، فقد عطفت (أن يظهر) على (أن يبدل) بالواو.  
والإفساد الذي عناه إفساد دنياهم بالتعطيل، وإفساد دينهم بالتبديل، وكل منهما مرٌ عليه<sup>(6)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الموضح، 339.

<sup>(2)</sup> ينظر: الدر ج 5: 390.

<sup>(3)</sup> القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، ج 2: 916.

<sup>(4)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 273.

<sup>(5)</sup> ينظر: جامع البيان للداني، ص 207، وإبراز المعاني، ص 671.

<sup>(6)</sup> ينظر: روح المعاني للألوسي، م 8: 12: 316.

قال المرادي: (ت: 849هـ) "ومذهب جمهور النحويين أنها [الواو] للجمع المطلق"<sup>(1)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب بـ(أو) فقد أفادت أن الخوف قائم من أحدهما، وأيهما وقع كان مخوفاً، قال أبو شامة (ت: 665هـ) "أو وهو للعطف أيضاً، إلا أنه للترديد بين أمرين والواو للجمع بينهما.... وكل واحد من الأمرين مخوف منه عنده، فوجه الجمع ظاهر، ووجه الترديد أن كل واحدٍ منها كان في التحذير، فكيف إذا اجتمعاً"<sup>(2)</sup>.

وكلتا القراءتين أثبت خوف فرعون من موسى -عليه السلام- غير أن (أو) أقوى في سياق الآية، لأنها تفيد التشكيك، وعدم المعرفة بالمستقبل مما يزيد وطأة العجز على من ادعى الملك والألوهية عن تحديد الخطر الداهم إفساد أم تبديل، فهو المرتاب الخائف العاجز عن تقييم حاله وحال قومه، وما سيؤول إليه أمره. والله أعلم.

الموضع الثاني: قوله تعالى ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة: 110).

قرأ الإمام أبو عمرو بتشديد اللام في قوله (إلا) على أنه حرف استثناء، وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ الإمام يعقوب منفرداً بتخفيف اللام (إلى) على أنه حرف جر<sup>(3)</sup>. وقراءة الإمام أبي عمرو على الاستثناء تحتمل توجيهين: أحدهما: أن يكون الاستثناء على أصله، فيكون المستثنى منه محذوفاً أي: بتقدير (لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت من الأوقات إلا وقت تقطيع قلوبهم بحيث لا يبقى لها قابلية الإدراك)<sup>(4)</sup>، أو في كل حال إلا في حال تغطيتها<sup>(5)</sup>.

والآخر أن تكون (إلا) بمعنى حتى أو إلى، وقد فسر الكرمانى: (ت: 563هـ) قوله (إلا أن تقطع) أي: حتى تقطع<sup>(6)</sup>، وهو ما ذهب إليه الهمداني: (ت: 643هـ) أيضاً

(1) الجني الداني، ص 158.

(2) إبراز المعاني، ص: 671.

(3) ينظر: النشر، ج2: 211.

(4) ينظر: المعنى في توجيه القراءات، د. محمد محسن، ج2: 219.

(5) ينظر: الدرر المصون للسمين، ج6: 127.

(6) ينظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى، تحقيق د. عبد الكريم مصطفى مدح، منشورات دار ابن

حزم، ط/ الأولى 1422هـ - 2001م، ص 201.

فقدر معنى قوله (إلا أن تقطع) إلى أن يموتوا، وحتى يموتوا، وعلل الأخير بقوله: "وإنما قدر (إلا) بتقدير إلى وحتى؛ لأن التقطيع مُنتهى ينتهي إليه، وإلى وحتى كلاهما للغاية ينتهي إليه"<sup>(1)</sup>.

أما قراءة الإمام يعقوب فالمعنى واضح فـ "لا يزال ما اعتقدوه في بناء مسجد الضرار من الكفر لازماً لقلوبهم حتى يموتوا"<sup>(2)</sup>.

(فإلى) حرف يفيد النهاية، وهذه القراءة تعاضدها قراءة أبي بن كعب (حتى الممات)<sup>(3)</sup>. وقد فسّر ابن كثير قوله (لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم، أي: شكاً ونفاقاً بسبب إقدامهم على هذا الصنيع الشنيع، أورتهم نفاقاً في قلوبهم كما أشرب عابدو العجل حبه، وقوله (إلا أن تقطع قلوبهم) أي: يموتوا"<sup>(4)</sup>.

والقراءتان وردتا عن إمامين مختارين، والقراءة الثانية تُعد بمثابة التفسير للأولى في المعنى.

ثانياً: حرف الجزاء

- ما اتفقا على قراءته بإثبات حرف الجزاء:

قوله تعالى ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ (الشورى:30).

قرأ الإمامان بزيادة الفاء قبل (بما)، وقد وافقهما كثير من الأئمة، وقرأ غيرهم بدون فاء<sup>(5)</sup>.

والقراءة من دون الفاء في قوله (فيما) ثابتة عند أهل البصرة والكوفة ومكة وكذا مرسوم في مصاحفهم، والقراءة من دون الفاء (بما) ثابتة عند أهل المدينة والشام، وكذا مرسوم في مصاحفهم بدونها، وكل ذلك ورد عن الأئمة المشهورين<sup>(6)</sup>.

(1) الكتاب الفريد للهمداني، جـ3:324.

(2) الموضح لابن أبي مریم، ص380.

(3) ينظر: الكشف لمكي، جـ2: 88.

(4) تفسير ابن كثير، جـ2: 576.

(5) ينظر: النشر، جـ2: 275.

(6) ينظر: إعراب النحاس، جـ4:57، وجامع البيان للداني، ص:711.

وتوجيه قراءة الإمامين بدخول الفاء على أنها رابطة للجواب، فالآية جاءت من بدايتها على سياق الشرط، ابتدأت بقوله: (وما أصابكم) اسم شرط جازم في محل ابتداء، وفعله في محل جزم، وجوابه اقترن بالفاء لأن الجواب جملة اسمية (1) على تقدير (وما أصابكم من مصيبة فهو بما كسبت أيديكم)، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وعلماء اللغة يقولون: "إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجمله الاسمية" (2).

وفي هذا يقول ابن مالك:

واقْرُنْ بفا حتماً جواباً لو جُعِلَ \*\*\* شرطا لأن أو غيرها لم يجعل (3).  
ويستنبط مكي (ت: 437هـ) من الآية على توجيه الشرط أنه "إذا كانت (ما) للشرط كان عاماً في كل مصيبة فهو أولى وأقوى في المعنى" (4).

ويفرق المنتجب الهمداني (ت: 64هـ) بين السياقين في الآية فيجعل القراءة من دون فاء على أن (ما) موصول مبتدأ، وخبره مقدر بقوله (والذي أصابكم واقع بما كسبت أيديكم، وعلى هذا فالآية مخصوصة، وعلى سياق الشرط كانت عامة في كل مصيبة وليست مخصوصة (5).

نسأل الله أن يعافينا من المصائب، وأن لا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا في تأويل المعاني، وأن يجعلنا من أهل الأجرين أو الأجر.

ثالثاً: ما اختلفا في قراءته بين الاسمية والحرفية:

الموضع الأول: قوله تعالى ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ (الحجر: 41)

قرأ الإمام أبو عمرو بفتح اللام والياء من غير تنوين في قوله (على) وقد وافقه جمهور القراء، وقرأ يعقوب منفرداً بكسر اللام ورفع الياء وتنوينها (علي) (6).

(1) ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص: 701، والجدول لمحمود صافي، ج 11: 299.

(2) شرح ابن عقيل، ص: 522.

(3) السابق وكذا الصفحة.

(4) مشكل إعراب القرآن، ص: 599.

(5) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ص: 532: 5.

(6) ينظر النشر، ج 2: 226.



وتتوجه قراءة الإمام أبي عمرو على أن (علي) حرف جر دخل على ياء المتكلم، أي: هذا طريق عليّ أن أبينه وأظهره، فاسم الإشارة مبتدأ و(صراط) خبره وقوله (عليّ) في موضع صفة لـ (صراط)<sup>(1)</sup>.

وقد ذكر الهمذاني: (ت: 643هـ) وجها آخر بصفة التضعيف، جاء فيه "وقيل (علي). بمعنى (إلى) أي: مرجعه إليّ فأجازي كل عامل بما عمل، وفي الكلام معنى التهديد والوعيد، كقولك لمن تهدده: طريقك عليّ"<sup>(2)</sup>.

وقد فسّر ابن كثير (ن: 775هـ) هذه الآية بقوله: "قال الله تعالى له متهدداً ومتوعداً (هذا صراط على مستقيم) أي مرجعكم كلكم إليّ فأجازيكم بأعمالكم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر كقوله تعالى (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ)<sup>(3)</sup>".

أما قراءة الإمام يعقوب بكسر اللام، وضم الياء منونة (عليّ)، فقد جاء من العلو، والمقصود بالعلو هو علو الشرف والمكانة، وليس العلو في الطول.

كما قال تعالى ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (4 الزخرف)، أي عالٍ رفيع. فالقراءة بالتنوين في (عليّ) على أنه صفة لقوله (صراط) فارتفع بارتفاعه، وقد أورد ابن جني (ت: 392هـ) في المحتسب: "قال أبو الفتح (عليّ) - هنا - كقولهم: كريم، وشريف، وليس المراد بعلو الشخص والشخصية"<sup>(4)</sup>.

وقراءة يعقوب فيها إشارة إلى الإخلاص في الآية السابقة في قوله (إلا عبادك منهم المخلصين) بكسر اللام<sup>(5)</sup>، فالمعنى على قراءة يعقوب هذا طريق رفيع في الدين والحق، وعلى قراءة أبي عمرو هذا طريق عليّ أن أبينه وأظهره أو مرجعه إليّ فأجازي كل عامل بما عمل.

(1) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، د محمد امحيسن، ج 2: 310.

(2) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 4: 75.

(3) تفسير القرآن العظيم، ج 2: 814.

(4) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ج 2: 44.

(5) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان، ج 6: 478.

فكل قراءة أفادت معنى، فكأن كل قراءة بمثابة آية في المعنى، وهذا من عجيب القرآن بقراءاته المتواترة التي يعاضد بعضها بعضاً، ويقوي بعضها بعضاً.  
الموضع الثاني: قوله تعال ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ (مريم: 24).

قرأ الإمام أبو عمرو والراوي روح بفتح الميم في (مَنْ)، ونصب (تحتها)، وقد وافقهما بعض القراء.

وقرأ روح عن يعقوب بكسر الميم (مِنْ)، وجر (تحتها)، وقد وافقه بعض القراء<sup>(1)</sup>.  
والوجه في قراءة أبي عمرو والراوي روح في فتح الميم (مَنْ)، ونصب (تحتها) على أن (من) اسم موصول، وقد وقع فاعل للفعل (نادى) وتحتها، ظرف منصوب، وقد وقع صلة الموصول، أي: على تقدير (فناداها الذي تحتها).

وعلى التوجيه يكون الذي نادى - والله أعلم - هو عيسى - عليه السلام -، قال مكي (ت: 437هـ) "فأما من فتح الميم (من) فإنه جعل مَنْ هو الفاعل، وليس في (فناداها) ضمير فاعل، و(من) في هذه القراءة هو عيسى؛ لأنه هو الذي كان أسفل منها"<sup>(2)</sup>. ويقوي هذا التوجيه "ما روي عن أبي بن كعب قال: الذي خاطبها هو الذي حملته في جوفها"<sup>(3)</sup>.

وقد اختلف المفسرون في فاعل النداء، فمنهم من قال: عيسى، ومنهم من يرى أنه جبريل عليه السلام وكان في بقعة من الأرض أخفض من البقعة التي كانت عليها<sup>(4)</sup>.

وقد استبعد الألوسي (ت: 1270هـ) أن يكون المنادي هو جبريل - عليه السلام -، بقوله: "والقول بأنه [جبريل] - عليه السلام - كان تحتها يقبل الولد مما لا ينبغي أن يقال لما فيه من نسبة ما لا يليق بشأن أمين وحي الملك المتعال"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 238.

(2) مشكل إعراب القرآن، ص 426.

(3) حجة القراءات لأبي زرع، ص 441.

(4) ينظر: البحر المحيط، ج 7: 253، وينظر: الكشف للزمخشري، ج 3: 14.

(5) روح المعاني، م 8: 401.

أما قراءة رويس عن يعقوب فعلى أن (من) حرف جر، وقد جر الظرف بعده، والفاعل الهاء في قوله (فناداها)، والخلاف قائم على هذا التوجيه أيضاً بين أن يكون عيسى أو جبريل عليهما السلام.

وأرى أن المنادي على كلا التوجيهين هو عيسى -عليه السلام- لما للأمر من خصوصية تقتضي أن يكون الذي خاطبها هو وليدها، وهو ما يراه أبو حيان والألوسي وغيرهم. والله أعلم.

رابعاً : التسكين والتشديد

أ. ما اتفقا على قراءته بالتخفيف:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (هود: 111).

الموضع الثاني: وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس: 32).

الموضع الثالث: وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الزحرف: 35).

الموضع الرابع: وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق: 4).

قرأ الإمامان بتشديد النون من (إن) وتخفيف (لما) في المواضع السابقة، وقد وافقهما بعض القراء، وقرأ غيرهم بالتخفيف في (إن) والتخفيف أو الشدید في (لما)<sup>(1)</sup>. وتتوجه قراءة الإمامين على أنهما نصباً "كلا بـ(إن)، و(إن) تقتضي أن تدخل على خبرها اللام أو [على] اسمها إذ حل محل الخبر، فدخلت هذه اللام، وهي لام الابتداء على الخبر في قوله تعالى (وإن كلا لما) وقد دخلت في الخبر (لام) أخرى وهي لا القسم وتختص بالدخول على الفعل، ويلزمها في أكثر الأمر إحدى النونين، فلما اجتمعت اللامان فصل بينهما بـ(ما)، فلام (لما) لام (إن)، و(ما) دخلت للتوكيد ولم تغير المعنى ولا العمل، واللام التي في (ليوفينهم) لام القسم<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 218.

(2) حجة القراءات لأبي زرعة.

ويرى الفراء: (ت: 207هـ) أن اللام في (لما) هي اللام الداخلة على خبر (إن)، و(ما) موصولة بمعنى الذي كما قال ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: 3)، فهو يرى (ما) من (لما) موصولة وليست زائدة<sup>(1)</sup>.

قال أبوحيان بعد أن أورد رأي الفراء "هذا وجه حسن"<sup>(2)</sup>.

وأرى أن كون (ما) زائدة أنسب من كونها موصولة؛ لأنه تقرر في الزائدة أن يكون دخولها في الكلام كخروجها<sup>(3)</sup>، وهو ما ذهب إليه ابن هشام إذ قال: "وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف تبين الهمزتين في (أ أنذرهم)"<sup>(4)</sup>. والله أعلم.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود: 46).

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ (الكهف: 70).

قرأ الإمامان بتسكين اللام وتخفيف النون، وقد وافقهما كثير من القراء في الموضوعين وقرأ غيرهم بفتح اللام وتشديد النون<sup>(5)</sup>.

وقراءة الإمامين بالتخفيف على أن النون هي نون الوقاية وحدها، دون نون التوكيد المثقلة<sup>(6)</sup>، ومع أن النون المؤكدة تكثر بعد (لا) الناهية غير أن القراءة وردت عند هذين الإمامين ومن وافقهما بدونها، والأصل في نون الوقاية الكسر وهي تأتي قبل ياء المتكلم لتقي الفعل من الكسر أو على الأحسن لتمييز بين ياء المتكلم وبين ياء المخاطبة<sup>(7)</sup>.

وكلتا القراءتين وردت عن الأئمة المشهورين السادة المختارين. والله أعلم.

ب. ما اتفقا على قراءته بالتشديد:

<sup>(1)</sup> ينظر: معاني القرآن، ج 2: 28 فما بعدها.

<sup>(2)</sup> البحر المحيط، ج 6: 217.

<sup>(3)</sup> ينظر: رصف المباني للمالقي، ص 315، والجني الداني، ص 332.

<sup>(4)</sup> ينظر: المغني، ج 2: 463.

<sup>(5)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 217، 234.

<sup>(6)</sup> ينظر: الدر للسمين، ج 6: 338.

<sup>(7)</sup> ينظر: الجني الداني للمرادي، ص 143، 151.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ (الأنعام: 80).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتشديد النون في قوله (أتحاجوني)، وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتخفيف<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمامين بتشديد النون على أن الأصل (أتحاجوني) بنونين الأولى علامة الرفع، والثانية نون الوقاية التي جاءت مع ضمير المتكلم، فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية كراهية توالي مثلين، فصارت (أتحاجوني)<sup>(2)</sup>، وقد قرر علماء القراءة أن الإدغام هو "اللفظ بالحرفين حرفاً كالثاني مشدداً"<sup>(3)</sup>، وهو عند النحويين كذلك مع اتفاق أو اختلاف في اللفظ وتوافق في المعنى<sup>(4)</sup>.

ويترتب على قراءة الإمامين بالتشديد مدّ لازم كلمي مثقل "وضابطه أن يقع بعد حرف المد واللين سكون أصلي مدغم - أي مشدد - في كلمة"<sup>(5)</sup> كما في الكلمة موضع الدراسة، وقدر العلماء المد اللازم بست حركات كما هو معروف في كتب التجويد والقراءات<sup>(6)</sup>.

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتِكِ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ (الكهف: 76).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (الزمر: 64).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتشديد في قوله (لديني) وقوله (تأمروني) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتخفيف أو بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة في (تأمروني)<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: النشر، ج 2: 195.

(2) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص 143.

(3) النشر، ج 1: 215.

(4) ينظر: شرح المفصل، ج 10: 121.

(5) هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، عبدالفتاح المرصفي، منشورات دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، ط/ الأولى

1421هـ - 2001م، ج 1: 341.

(6) ينظر: المصدر السابق، ج 1: 339.

(7) ينظر: النشر، ج 2: 235، 272.

وقراءة الإمامين بالتشديد في (لدي) على أن الأصل (لدن) وزيدت النون لأجل ياء الإضافة، فصار في الكلمة نونان فأدغمت إحداهما في الأخرى<sup>(1)</sup>.  
وأيضاً قوله (تأمروني) بإدغام النون في النون كما في الموضع الأسبق، فأغنى عن التكرار.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: 89).

قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بالتشديد في نون (تتبعان) وقد وافقهما جمهور القراء، وروى ابن ذكوان عن ابن عامر القراءة بكسر النون<sup>(2)</sup>.  
وقراءة الإمامين بالتشديد على أن النون (نون التأكيد دخلت على النهي، والفعل مبني معها، وحذف النون التي هي علم للرفع في فعل الاثني كحذف الضمة التي هي علم للرفع في فعل الواحد، وكسرت النون لوقوعها بعد ألف التثنية تشبيهاً بها<sup>(3)</sup>.  
وقد ذكرت أن جمهور القراء على التشديد في نون التأكيد، وهو ما يتوافق مع نظرة النحاة إلى هذه النون الواقعة بعد الألف فقد قال ابن عقيل: (ت: 769هـ—) "لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول: (ضربان بنون مخففة؛ بل يجب التشديد فتقول (اضربان بنون مشددة مكسورة خلافاً ليونس فإنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب كسرها"<sup>(4)</sup>، وما ذهب إليه يونس تعضده قراءة ابن ذكوان بكسر النون وتخفيفها.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: 2).  
قرأ الإمامان أبو عمرو ويعقوب بتشديد الياء في (ربما) وقد وافقهما كثير من القراء، وقرأ غيرهم بالتخفيف<sup>(5)</sup>.

<sup>(1)</sup> ينظر: الحجة لابن خالويه، ص228.

<sup>(2)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 215.

<sup>(3)</sup> الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج 3: 421، وينظر: التبيان للعكري، ص329.

<sup>(4)</sup> شرح ابن عقيل، ص491، وينظر: المقاصد الشافية، ج 5: 562، وينظر: شرح الأشموني، ج 3: 127.

<sup>(5)</sup> ينر: النشر، ج 2: 226.

وقراءة الإمامين بالتشديد جاءت على الأصل، قال الكسائي: (ت: 189هـ) "هما لغتان والأصل التشديد؛ لأنك لو صغرت (رُبّ) لقلت (ريب) فرددت إلى أصله"<sup>(1)</sup>، أما المالقي: (ت: 702هـ) فقد ذكر فيها ست لغات: ضم الراء وتشديد الباء، وفتح الراء وتشديد الباء، وضم الراء وتشديد الباء، وضم الراء وتخفيف الباء، وفتح الراء وتخفيف الباء<sup>(2)</sup>، وقد أوصلها ابن هشام (ت: 761هـ) إلى ست عشرة لغة<sup>(3)</sup>.

ولعل ضم الراء، وتشديد الباء من أكثر اللغات شيوعاً فقد ورد في الحديث الشريف قوله -ﷺ- "رب مبلغ أوعى من سامع"<sup>(4)</sup>، وقوله -ﷺ- "رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة"<sup>(5)</sup>.

وسمع أعرابي يقول "ياربّ صائمه لن يصومه، وياربّ قائمه لن يقومه"<sup>(6)</sup>، وقول آخر (رُبّ أخ لك لم تلده أمك).

وكلتا القراءتين لها وجه من العربية فصيح شائع وصريح<sup>(7)</sup>. والله أعلم.

ما اختلفا في قراءته بين التسكين والتشديد

الموضع الأول: ﴿لَا يَغُرَّتْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ (آل عمران: 196).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (النمل: 18).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (الزخرف: 41).

الموضع الرابع: ﴿أَوْ تُرِينَكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ (الزخرف: 42).

<sup>(1)</sup> حجة القراءات لأبي زرعة، ص 380.

<sup>(2)</sup> ينظر: رصف المباني في حروف المعاني، ص 192.

<sup>(3)</sup> ينظر: المغني، ج 1: 231.

<sup>(4)</sup> الحديث في صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب العلم، حديث رقم (67)، دار مصر للطباعة، ط/ الأولى 2001،

ج 1: 231.

<sup>(5)</sup> الحديث كتاب الأدب، صحيح البخاري، رقم (6218) ج 10: 843.

<sup>(6)</sup> ينظر: المغني لابن هشام، ج 1: 224.

<sup>(7)</sup> ينظر: الجني الداني للمُرادي، ص 447.

قرأ الإمام أبو عمرو وروح عن يعقوب بالتشديد في نون كل من (يغرنك) يحطمنكم) و(نذهبن) و(نرينك)، وقد وافقهما جمهور القراء، وقرأ رويس عن يعقوب منفرداً بالتسكين فيها جميعاً<sup>(1)</sup>.

وقراءة الإمام أبي عمرو والراوي روح بالتشديد على أعمال نون التوكيد الثقيلة؛ لأنها أبلغ في التأكيد.

أما رواية رويس عن يعقوب بالتخفيف في جميعها فلأنه لما كانت الثقيلة والخفيفة بمعنى واحد وهو التأكيد اختار الخفيفة لخفتها<sup>(2)</sup>.

ونون التوكيد من خصائصها الدخول على المضارع الدال على الاستقبال وفي هذا يقول المرادي: (ت: 849هـ) "ويجوز التوكيد أيضاً في المضارع المستقبل، إذا وقع بعد ما يفهم الطلب كلام الأمر، و(لا) في النهي وأدوات التحضيض والعرض والتمني والاستفهام"<sup>(3)</sup>.

ويرى البصريون أن كلا منهما - الشديدة والخفيفة - أصل بذاته لاختلاف بعض أحكامهما، أما الكوفيون فيرون أن الخفيفة فرع الثقيلة<sup>(4)</sup>.

وقد استعمل القرآن الكريم الثقيلة والخفيفة في كلمتين متعاطفتين في قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (يوسف: 32)، والتنوع في التوكيد يدل على معنى غير الآخر، قيل في تفسير هذه الآية (وأكدت السجّن بالنون الثقيلة لتحقيقه، وما بعده بالنون الخفيفة لأنه غير متحقق أو كان الثاني من توابع السجّن ولوازمه<sup>(5)</sup>).

فقراءة أبي عمرو أوقع في السمع لتكرير النون فيها، ورواية رويس أفادت أو أجازت التخفيف في حق كل ما هو مثل من كلام العرب في مثل هذه السياقات، يقول الصنعاني: (ت، ق 709هـ) "وأما الجائز فيجوز أن تؤكد بأيّ النونين شئت إما الثقيلة

<sup>(1)</sup> ينظر: النشر، ج 2: 185.

<sup>(2)</sup> ينظر: الموضح لابن أبي مریم، ص 255، 584، 620، 708.

<sup>(3)</sup> الجني الداني في حروف المعاني، ص 143.

<sup>(4)</sup> ينظر: المصدر نفسه، ص 141.

<sup>(5)</sup> ينظر: روح المعاني، م 4: 6: 424.



وإما الخفيفة<sup>(1)</sup>، غير أن المضارع إذا سبق بـ (إمّا) فالتثقيـل أكثر فيه، والقراءة شاهدة على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ﴾ (الأنفال: 57)، وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ (الأنفال: 58)، وقوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (مریم: 26)، وقوله: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ موضعين (الأعراف: 200)، (فصلت: 26)، واتفاق الأئمة باستثناء رويس عن يعقوب في قوله: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (الزخرف: 41) على التثقيـل.

وقد ذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل بعد (إمّا) واجب في غير الضرورة<sup>(2)</sup>.

وعلى ما قد سبق فإن التوكيد بالثقيـلة أو الخفيفة في كلام العرب يحكمه مقتضى الحال والسياق، وفطنة المتحدث والتثقيـل بعد (إمّا) أولى وأكثر، أما القراءة فهي رواية واتباع. والله أعلم.

(1) التهذيب الوسيط في النحو، ص372.

(2) ينظر: الجني الداوي للمراي، ص142.

الحمد لله الذي بفضلله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المخلوقات،  
وسيد الكائنات.

بعد رحلة في القراءات القرآنية سلكت طريقها من خلال قراءتي أبي عمرو ويعقوب  
فجبت عبر طريقهما بساتينها، واشتمت شيئاً من رياحينها، ونهلت من فيض معينها،  
حتى وصلت إلى مسك الختام فجعلت ما توصلت إليه في سطور أحلته بأرقام رتبها على  
التالي:

1- تعدد القراءات القرآنية من أهم المصادر لدراسة اللغة وعلومها، فهي حقل خصب،  
ومعين دائم، وظل وارث لدارس اللغة.

2- القراءات القرآنية حكم فصل فيما اختلف فيه العلماء، وكثرت في الآراء.

3- اتضح من خلال البحث في سند قراءة الإمام أبي عمرو قوة سلسلة القراءة وقربها من  
النبي -ﷺ- فبينه وبين النبي -ﷺ- ثلاثة قراء في أعلى الأسانيد، ومن عدة طرق.

4- اتضح من خلال البحث في سند قراءة الإمام يعقوب قوة سلسلة القراءة، فهي  
موصولة إلى النبي -ﷺ- وبينه وبين النبي -ﷺ- أربعة قراء، في أعلى الأسانيد، ومن طرق  
عديدة.

5- تبين من خلال الدراسة وحصر المواضع المتفق عليها والمختلف فيها في الجانب الصرفي  
والنحوي أن المتفق عليه بينهما أكثر في عمومهما من المختلف فيه، وهذا يدل على كثرة  
أخذ يعقوب من شيخه أبي عمرو إذ هو أحد أشياخه كما بينت كتب التراث.

6- التنوع الحاصل بين القراء هو نتاج الأحرف السبعة، وهذا التنوع القرائي كان على  
عهد النبي -ﷺ- وأخذ الصحابة ومن ثم التابعين كابراً عن كابر.

7- حوت قراءة كل إمام منهما بعض الانفرادات، وهو ملحوظ في قراءة الأئمة جميعاً.

8- جمعت قراءة الإمامين التنوع اللهجي بين القبائل العربية، وظهر جلياً في تعاقب  
الحركات على أوائل الكلمات وأوساطها، وقد عزا بعض الباحثين ضم الأول إلى تميم،  
وكسره إلى الحجاز، وتسكين الوسط إلى نجد، وتحريكه إلى الحجاز، وهذا يثبت عدم تأثير  
بيئة القارئ وما تحمله من ظواهر لهجية على قراءته؛ بل هو عرض وسماع.

- 9- عدم تمييز كثير من علماء القراءات القرآنية بين السبعية والمكاملة لها وهو ما تثبته المؤلفات التي تناولت القراءات العشرية دون الإشارة إلى تسبيح ابن مجاهد وبخاصة في القرن الرابع والخامس والسادس والسابع.
- 10- تبين من خلال توجيه النحاة للقراءات القرآنية تحامل بعضهم على بعض القراء، وبخاصة في انفرادهم عن غيرهم، وهو ما عزف عنه المتأخرون والمعاصرون من اللغويين.
- 11- إعمال (كان) ناقصة عن الإمامين أكثر من إعمالها تامة في مواضع الاختلاف.
- 12- أعمل يعقوب (لا) عمل (ليس) في قوله (لا خوف عليهم) أينما ورد في القرآن، وجاءت بقية المواضع على إعمالها عمل (ليس)، وإعمالها (لا) التي لنفي الجنس، لكليهما وهذا يثبت كثرة استعمال (لا) عمل (ليس) في كثير من المواضع، وبالتالي يُرد كلام بعض النحويين الذين قالوا إن استعمال (لا) عمل ليس قليل، أو قليل جداً.
- 13- بروز المتفق عليه في المصادر والمشتقات بشكل واضح حيث كانت مواضع الخلاف قليلة جداً إذا ما قوبلت بالمتفق عليه.
- 14- تنوعت القراءة بين الإمامين في التذكير والتأنيث، وقد حُفظت قراءة كل إمام، وهذا يثبت قوة الحفظ والتمسك بما حفظ في الصدور إذ من شأن الرسم أن يَحتمل القراءتين، فكل قرأ كما سمع وعلم كما حُفظ، وهو ما يلاحظ أيضاً في المبني للمعلوم والمبني للمجهول.
- 15- جمع الإمامين في باب التخلص من التقاء الساكنين بين اللغتين، خرجا بالكسر على الأصل في مواضع، وخرجوا بالضم على المشاكلة في أخرى.
- 16- جاءت قراءة الإمامين على الماضي في مواضع وعلى الأمر في أخرى بين (قل، قال) وقد جمع الرسم بين القراءتين حيث رسمت كل المواضع المختلف فيها بالحذف ليحتمل القراءتين.
- 17- اتفاق الإمامين على كسر همزة (إن) أكثر من اتفاقهم على فتحها، وما اختلفا فيه توافق كل إمام منهما مع غيره من الأئمة، فلا انفراد لأحدهما.

- 18- جمعت قراءة الإمامين بين الكسر على الأصل في (لام الأمر)، والتسكين إذا سبق بالفاء أو الواو أو ثم، وعليه فلا قبح في تسكين (لام الأمر) بعد (ثم) كما ادعى ابن جني، لأن أكثر العشرة على تسكين اللام بعد (ثم).
- 19- مخالفة الرواة للأئمة ظهر في راويي يعقوب أكثر من راويي أبي عمرو، وقد يخرج أحد رواة يعقوب عن العشرة بانفرادات.
- 20- يلاحظ من خلال البحث بعض الانفرادات ليعقوب وأبي عمرو في الجانب الصوتي، غير أن البحث لا يُعني بهذا الجانب، وقد سجل البحث لأبي عمرو أنه أقل من يعقوب في انفراده عن العشرة في الجانبين الصرفي والنحوي.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم
1. الإبانة عن معاني القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق عبد الفتاح شلي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ( د . ت ) .
2. إبراز المعاني من حرز المعاني في القراءات السبع للإمام عبد الرحمن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ( د.ت ) .
3. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الشهير بالبناء ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، ط / 1422 هـ - 2001 م .
4. الإلتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي، منشورات دار ابن حزم، ط/الأولى 1429هـ-2008م.
5. الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، دار الجيل، بيروت، والدار السودانية بمكتب الخرطوم، (د.ت).
6. الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، د. محمد علي سلطاني، منشورات دار العصماء، ط/ 1426هـ - 2005م.
7. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حبان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان رجب، د. رمضان عبدالثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى 1418هـ-1998م.
8. أسرار العربية للإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، منشورات مطبعة الترقى بدمشق، ط/ 1377هـ-1957م.
9. أسلوب الالتفات في البلاغة العربية، د. حسن طبل، منشورات دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1998م.
10. الأصوات اللغوية ، د.إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية ، ط / السادسة 1984 م .
11. الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق ، د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط/الرابعة 1420هـ - 1999 م .

12. الإضاءة في بيان أصول القراءة ، علي محمد الضباع ، مكتبة الشهيد الحسيني، مصر (د.ت).
13. الإعجاز في تنوع وجوه القراءات، د. عبدالكريم إبراهيم صالح، منشورات دار المحدثين للنشر والتوزيع، 2007م.
14. إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، ط / الأولى 1413 هـ - 1992 م .
15. إعراب القرآن لأبي جعفر المعروف بابن النحاس ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ الأولى 2004م.
16. إعراب القرآن الكريم وبيانه، للأستاذ محي الدين الدرويش، منشورات اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط/ السابقة 1423هـ، 2002م.
17. الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط/ الخامسة، 1980.
18. الاقتراح للإمام جلال الدين السيوطي، منشورات المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
19. الإنصاف في مسائل الخلاف للغمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، (د.ت).
20. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، قدم له إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/الأولى 1418هـ - 1997م.
21. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق أ.د محمد إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، 1425هـ - 2005م.
22. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله العزيز، للإمام أبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، تحقيق عبدالرحيم الطرحوني، منشورات دار الحديث، القاهرة، ط/ 1428هـ - 2007م.
23. باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن للشيخ محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري، دراسة وتحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد، منشورات جامعة أم القرى، ط/الأولى 1419هـ - 1998م.

24. البحر المحيظ لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، دار الفكر بيروت ط/ 1413 هـ - 1992 م
25. البداية والنهاية للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير، دار التقوى ، القاهرة ، ط/ 1420هـ- 1999 م
26. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، أبو حفص النشار ، تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، عالم الكتاب ، ط/ الأولى 1421 هـ - 2000 م
27. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، عبد الفتاح القاضي ، منشورات البابي الحلبي وأولاده - مصر ( د.ت ) .
28. البرهان في التجويد ، محمد صادق قمحاوي ، مكتبة الفكر - طرابلس ليبيا ، ط/ الثامنة 1969 م
29. البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد متولي منصور، دار المختار، القاهرة، (د.ت).
30. بغية الوعاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثانية، 1399هـ - 1979م.
31. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا (بدون ..... نشر).
32. تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر ، دار التراث، ط/ الثالثة ، 1393 هـ - 1973 م.
33. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت).
34. تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، ط/ الأولى، القاهرة، 1376هـ- 1956م.
35. التبيان في وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكيري، وضع حواشيه وصححه: مكتبة أسامة الإسلامية، شارع الصناديقية الأزهر (د.ت).

36. التجريد لبغية المرید في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن المعروف بأبي الفحام  
تحقيق عبد الرحمن بدر ، دار الصحابة للتراث ، طنطا مصر، ط / الأولى 1426هـ -  
2005 م .
37. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي حسن طاهر بن غلبون، تحقيق أيمن رشدي  
سويد، دار ابن خلدون ط/ الأولى 2009م.
38. تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، د. حسني عبدالجليل يوسف،  
مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط/ الثانية، 1429هـ - 2008م.
39. تفسير القرآن العظيم، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي لمدشقي، تحقيق  
د. حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط/ الأولى 1422هـ -  
2002م.
40. التفسير الكبير للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، حققه عمار البارودي،  
المكتبة التوفيقية، (د.ت).
41. التمهيد في علم التجويد للإمام محمد بن الجزري ، تحقيق غانم قدوري أحمد ، مؤسسة  
الرسالة ، ط / الأولى 1421 هـ - 2001 م .
42. التهذيب الوسيط في النحو، سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني، تحقيق  
د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمار الجيل، بيروت، لبنان، ط/ الأولى  
1411هـ - 1991م.
43. التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/ الرابعة،  
1420هـ - 2009م.
44. التوجيه اللغوي للقراءات السبع عند أبي علي الفارسي، د. عمرو خاطر عبدالغني  
هلال، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/ الأولى 1430هـ - 2009م.
45. التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، تحقيق/ جمال الدين محمد شرف، دار  
الصحابة طنطا، 1427هـ - 2006م.
46. جامع البيان للإمام أبي عمرو عثمان الداني ، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب  
العلمية بيروت ، ط/ الأولى 1426 هـ - 2005 م .



47. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق / عماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية ، (د.ت).
48. الجدول في إعراب القرآن وصرفه، تصنيف محمود صافي، مراجعة لبنه الحمصي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط/ الثانية، 1409هـ - 1988م.
49. الجني الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1413هـ - 1992م.
50. الجواز النحوي ودلالة لإعراب على المعنى، تأليف مراجع عبدالقادر بلقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، (د.ت).
51. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ محمد الخضري الشافعي، تحقيق تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط/ الثانية 1426 هـ - 2005 م .
52. حاشية الصبان لمحمد بن علي الصبان الشافعي، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1417هـ - 1997م.
53. الحجة للقراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط/ الخامسة 1990م .
54. حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة قاريونس، ط/ الأولى ، 1974م.
55. الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط/ الأولى 1421 هـ - 2001 م .
56. حرز الأمانى ووجه التهاني للإمام أبي القاسم الشاطبي الأندلسي ، تحقيق متولي عبد الله الفقاعي . (د.ت) .
57. الحمل على الجوار في القرآن الكريم، وعبدالفتاح أحمد الحموز، منشورات مكتبة الرشد الرياض، ط/ الأولى، 1405هـ - 1985م.

58. خزانة الأدب ولب الباب لسان العرب لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الرابعة، 1420هـ — 2000م.
59. الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ( د.ت )
60. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الثامنة، 1980 .
61. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، منشورات دار العلم، دمشق، ط/ الأولى، 1406هـ — 1986م.
62. الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع للشيخ أحمد بن الأمين السنقبطي وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ الأولى، 1419هـ—1999م.
63. دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، د. محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، (د.ت).
64. ديوان امرئ القيس، ضبطه حنا الفاخوري، منشورات دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى ، 1409 / 1989.
65. ديوان الأعشى، كتاب الصبح المنير في شعر أبي بصير، الأعمش، مطبعة ادلف، هزهوسن، ط/ 1927م .
66. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق بدر الدين حاضري، ومحمد حمامي منشورات دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط/ الثانية، 1419هـ - 1998م.
67. ديوان زهير ابن أبي سلمى، قدم له سيف الدين الكاتب، منشورات مكتبة الحياة، ط/ 1986، بيروت.
68. ديوان عنتره ابن شداد، ضبطه وعلق عليه سيف الدين الكاتب وآخرون، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت) .

69. رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت).
70. رواية قالون عن نافع المدني (دراسة نحوية صرفية) للأستاذ أحمد علي مفتاح، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط/ الأولى، 1371و.ر
71. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المعاني، تأليف العلاقة أبي الفضل شهاب الدين السيد الألوسي البغدادي، ضبطه علي عبدالباري عطيه، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1422هـ - 2001م
72. سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن د. دعوة الله منيع القيسي، منشورات مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى 1416هـ - 1996م.
73. سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق أحمد فريد، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).
74. شذا العرف في فن الصرف للأستاذ أحمد الحمالوي، منشورات المكتبة الثقافية بيروت، لبنان، (د.ت).
75. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نرو الدين علي بن محمد بن عيسى، قدم له حسن حمد، إشراف د. إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى 1419هـ - 1998م.
76. شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث القاهرة، ط/ 1420هـ - 1999م.
77. شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الحياي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1422هـ - 2001م.
78. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق ناصر حسين علي، منشورات دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط/ الأولى، 1428هـ - 2008م.
79. شرح التصريح على التوضيح في النحو، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، ط/ الأولى 1421هـ - 2000م.

80. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1419هـ - 1999م.
81. شرح الشاطبية للشيخ علي محمد الصباغ، مطبعة الحلبي وأولاده (د.ت).
82. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد الاسترابادي حققه محمد نور الحسن وآخرون ط/ 1395هـ - 1975م، بيروت.
83. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام شهاب الدين أبي بكر محمد بن الجزري، ضبطه الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط / الثانية 1420هـ - 2000م.
84. شرح الكافية الشافية للإمام جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحياي، حققه د. عبدالمنعم أحمد هريري، منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ت).
85. شرح المفصل لابن يعيش بن علي النحوي، مكتبة المتنبى، القاهرة (د.ت).
86. شرح المقرب المسمى التعليقة، لبهاء الدين بن النحاس الحلبي (ت: 698هـ)، تحقيق د. خيرى عبدالراضي عبداللطيف، منشورات دار الزمان، ط/ الأولى، 1426هـ - 2005م.
87. الطريف في علم التصريف، د. عبدالله محمد الأسطى، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط/ الثانية، 1378و.ر - 2010م.
88. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط/ الأولى 1417هـ - 1996م.
89. علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الثانية، 1429هـ - 2008م.
90. الغاية في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تقديم د. أحمد علم الدين الجندي، د. مصطفى مسلم، تحقيق محمد غياث الجنبار، ط/ الثانية، 1411هـ - 1990م.
91. غاية النهاية للإمام شهاب الدين محمد بن الجزري، عني بنشره، براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى 1427هـ - 2006م.

92. فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز ، و محمد فؤاد عبد الباقي ، دار مصر للطباعة ، ط/ الأولى 1421 هـ - 2001 م .
93. فتح القدير للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق سيد إبراهيم، منشورات دار الحديث، القاهرة، ط/ 1423 هـ - 2003 م.
94. فتح الوصيد في شرح القصيد للإمام علم الدين أبي الحسن علي السخاوي ، تحقيق د.مولاي محمد الأدرسي، مكتبة الرشد الرياض، ط/ الثانية 1426 هـ - 2005 م .
95. فقه اللغة ( مناهله ومسائله )د.محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية بيروت ، ط/الأولى 1425 هـ - 2005 .
96. الفهرست لأبي الفرج محمد المعروف بالنديم ، حققه د.يوسف علي طويل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى 1416 هـ - 1996 م .
97. الفواصل القرآنية (دراسة بلاغية) د.السيد خضر، منشورات مكتبة الإيمان المنصورة، ط/ الأولى 1420 هـ - 2000 م.
98. في أصول النحو، سعيد الأفغاني المكتب الإسلامي، بيروت، 1407 هـ - 1987 م.
99. في رحاب القرآن ، د. محمد محسن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط/ 1400 هـ - 1999 م .
100. في اللهجات العربية ، د.إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط/2003 م .
101. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، د. محمد الحبش، منشورات دار الفكر، سوريا، ط/ الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
102. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة، السعودية، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
103. القراءات وأثرها في علوم العربية، د.محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط/ الأولى 1418 هـ - 1998 م .
104. قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر للأستاذ بن قاسم أحمد الدجوي، ومحمد الصادق قمحاوي (د.ت).

105. الكافية في النحو لابن الحاجب بشرح الشيخ رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
106. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، ط/ الرابعة، 1425هـ - 2004م .
107. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للشيخ المنتجب الهمذاني، (ت: 643هـ)، حققه محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط/الأولى، 1427هـ - 2006م.
108. الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل، صححه/ مصطفى حسين أحمد، منشورات دار الكتاب العربي، (د.ت).
109. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها للشيخ أبي محمد مكي القيسي ، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ - 2007م.
110. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني، حققه د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات دار الصباح بدمشق، ط/ الأولى 1995.
111. الكفاية الكبرى في القراءات العشر للإمام أبي العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي ، حققه جمال الدين محمد الشرف، دار الصحابة للتراث ، طنطا، ط/ الأولى 2003 م .
112. الكثر في القراءات العشر لابن وجيه الواسطي ، تحقيق هناء الحمصي ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
113. لسان العرب لابن منظور ، صححه نخبة من الأساتذة و المتخصصين ، دار الحديث القاهرة ، ط/ 1423 هـ - 2003 م .
114. اللهجات العربية ( بحوث ودراسات ) جمع وإعداد ثروت عبد السميع ، مجمع اللغة العربية القاهرة ، ط/ 1425 هـ - 2004 م .
115. اللهجات العربية في التراث ، د.أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ط/ 1398 هـ - 1978 م .
116. اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د.عبد الغفار حامد هلال ، دار الفكر العربي ، ط/ 1418 هـ - 1998 .

117. المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن مهران ، تحقيق جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة طنطا - مصر ، ط/1427 هـ - 2006 م .
118. المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العيكري، تحقيق د. عبد الحميد محمد محمد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط/ الأولى 1994م.
119. مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ت).
120. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى 1998 م .
121. المحرر في النحو عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي، تحقيق ودراسة أ.د منصور علي محمد عبدالسميع، دار السلام، ط/ الأولى، 1426 هـ - 2005م.
122. المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبدالعال السيد إبراهيم، منشورات دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط/ الثانية، (د.ت).
123. مختصر التبيين لهجاء التزليل للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق د. أحمد بن أحمد معمر شررسال، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة الصحف الشريف، (د.ت).
124. مرجع الضمير في القرآن الكريم، د. محمد حسين حبرة، منشورات دار غريب الفجالة، ط/ 2001م.
125. المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط/الأولى 1425 هـ - 2004 م .
126. المستنير في القراءات العشر للإمام أبي طاهر بن سوار، علق عليه جمال الدين محمد شرف، منشورات دار الصحابة طنطا، ط/ 2002م.
127. مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حققه ياسين محمد النواس، منشورات اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق، ط/ الثانية 1421 هـ - 2000م.
128. معالم التزليل في التفسير والتأويل لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت:510هـ) منشورات دار الفكر، ط/ 1405 هـ - 1985م.

129. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، حققه أحمد يوسف و محمد علي النجار، دار السرور . (د.ت) .
130. معاني القرآن الأخص سعيدي بن مسعدة البلخي، تحقيق د. عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى 1424هـ-2003م.
131. معاني القرآن وإعرابه المنسوب لأبي إسحاق إبراهيم المعروف بالزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شليبي، دار الحديث القاهرة ، ط/1424 هـ - 2004 م .
132. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، منشورات دار الفكر، عمان، الأردن، ط/ الرابعة، 1430هـ-2009م.
133. معترك الأقران في إعجاز القرآن لجلال الدين السيوطي، ضبطه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1408هـ-1988م.
134. معجم تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهرى، تحقيق د. رياض زكي قاسم، منشورات دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 1422هـ-2001م.
135. معجم القراءات القرآنية، د. عبداللطيف الخطيب، منشورات دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، ط/ الثانية، 1430هـ - 2009م.
136. المعجم الكبير للطبراني، حققه حمدي بن عبد المجيد، مكتبة العلوم والحكم للموصلي، ط/ الثانية، 1983م.
137. معرفة القراء الكبار لأبي عبدالله محمد الذهبي، تحقيق طيار آلي فولاج، مركز البحوث الإسلامية التاسع لوقف الديانة التركية، ط/ الأولى، 1995م.
138. المغني في تصريف الأفعال د. محمد عبد الخالق عظيمه، منشورات دار الحديث، القاهرة، ط/ الثانية، 1420هـ-1999م.
139. المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، د. محمد سالم حسين، دار الجيل، بيروت، لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية، 1408هـ-1988م.
140. مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لجمال الدين عبد الله المعروف بابن هاشم الأنصاري ، تحقيق ح. الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط/ الثانية 1417هـ - 1997 م .



141. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني لأبي العلاء الكرمانى، تحقيق د. عبدالكريم مصطفى مدلج، تقديم محسن عبدالحميد، دار ابن حزم، بيروت، ط/ الأولى 1422هـ-2001م.
142. المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني ، راجعه وائل أحمد عبد الرحمن ، المكتبة التوفيقية . (د.ت) .
143. مفردة يعقوب للشيخ عبدالرحمن بن أبي بكر، عتيق المعروف بابن الفحام، تحقيق: إيهاب أحمد فكري، وخالد حسن أبو الجود، منشورات أضواء السلف، ط/ الأولى 1428هـ-2007م.
144. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البناء، د. عبدالحميد قطامش، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط/ الأولى، 1428هـ-2007م.
145. المقتضب لأبي العباس يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتاب ( د.ت) .
146. المكشاف عما بين القراءات من خلاف، د. أحمد محمد إسماعيل البيلى، الدار السودانية للكتب، ط/ الأولى 1419هـ - 1998م.
147. الممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قيادة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/ الثالثة 1398هـ-1978م.
148. الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبدالعزيز علي سفر، جامعة الكويت، ط/الأولى، 2000م.
149. مناهل العرفان في علوم القرآن ، الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده ، ط/ الثالثة (د.ت) .
150. منجد المقرئين للإمام أبي الخير محمد بن الجزري ، تحقيق محمد عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، (د.ت) .
151. المنصف لابن جني (شرح كتاب التصريف للمازني) تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، منشورات دار إحياء التراث القديم، ط/ الأولى، 1373هـ-1954م.

152. الموضح في التجويد، عبد الوهاب محمد القرطبي ، تحقيق جمال الدين شرف، دار الصحابة طنطا، ط/ الأولى 1416هـ - 2005م .
153. الموضح في وجوه القراءات وعللها للإمام أبي عبدالله نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مریم، تحقيق عبدالرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى 2009م.
154. النحو الوافي ، د.عباس حسن ، منشورات دار المعارف ، ط/ السادسة،(د.ت) .
155. النحو وكتب التفسير، د. إبراهيم عبدالله رقيده، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، لليبي، ط/ الثانية 1981م.
156. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط/ الثانية، (د.ت).
157. النشر في القراءات العشر للإمام محمد بن محمد الشهير بابن الجزري ، قدم له الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط/ الثانية 1423 هـ - 2002 م .
158. نهاية القول المفيد ، محمد مكي نصر الجريسي،مكتبة الصفاء القاهرة ، ط/ الأولى 1420 هـ - 1999 م .
159. هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح السيد المرصفي، دار الفجر الإسلامية المدينة المنورة، ط/ الأولى 1421 هـ - 2001 م .
160. همع الجمع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د.ت) .
161. الوافي في شرح الشاطبية ، عبد الفتاح القاضي ، منشورات عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم ، والكتب الإسلامية ، (د.ت) .
162. الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبد الكريم إبراهيم عوض، دار السلام القاهرة ، ط/ الأولى 1427 هـ - 2006 م .

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
	<b>التمهيد</b>
1	التعريف بالقرآن الكريم.
1	التعريف بالقراءات القرآنية.
2	شروط القراءة الصحيحة ونظرة العلماء إلى القراءات القرآنية.
8	التعريف بالإمام أبي عمرو بن العلاء.
12	التعريف بالراوي أبي عمر الدوري.
13	التعريف بالراوي أبي شعيب السوسي.
15	التعريف بالإمام يعقوب الحضرمي.
18	التعريف بالراوي رويس.
19	التعريف بالراوي روح.
	<b>الباب الأول</b> مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الأسماء والأفعال على المستوى الصرفي
23	<b>الفصل الأول:</b> مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الأسماء من حيث الإفراد والتثنية والجمع.
23	<b>المبحث الأول:</b> مواضع الاتفاق بينهما في الإفراد والتثنية والجمع.
30	- ما اتفقا على قراءته بالإفراد.
33	- ما اتفقا على قراءته بالجمع.
40	- ما اتفقا على قراءته بصيغة جمع واحدة.
40	<b>المبحث الثاني:</b> مواضع الاختلاف بينهما في الإفراد والتثنية والجمع.
43	- ما اختلفا في قراءته بين الإفراد والجمع.
46	- ما اختلفا في قراءته بين التثنية والجمع.

الصفحة	الموضوع
46	- ما اختلفا في كيفية جمعه.
<b>الفصل الثاني: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في المصادر والمشتقات.</b>	
57	<b>المبحث الأول: مواضع اتفاق الإمامين في المصادر والمشتقات.</b>
57	- ما جاء بصيغة المصدر.
61	- ما اتفقا على قراءته بصيغة اسم الفاعل.
64	- ما اتفقا على قراءته بصيغة اسم المفعول.
67	- ما اتفقا على قراءته بصيغة المبالغة.
69	- ما اتفقا على قراءته بالصفة المشبهة باسم الفاعل.
70	<b>المبحث الثاني: مواضع اختلاف الإمامين في المصادر والمشتقات.</b>
70	- ما اختلفا في قراءته بين صيغ المصدر.
72	- ما اختلفا في قراءته بين صيغ اسم الفاعل.
73	- ما اختلفا في قراءته بين اسم الفاعل واسم المفعول.
76	- ما اختلفا في قراءته بين صيغتي اسم الفاعل وفَعِلَ.
79	- ما اختلفا في قراءته بين اسم الفاعل وفَعِلَ.
<b>الفصل الثالث: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في تعاقب الحركات.</b>	
82	<b>المبحث الأول: مواضع اتفاق الإمامين في تعاقب الحركات.</b>
82	- مفهوم التعاقب عند اللغويين.
83	<b>أولاً: تعاقب الحركات على أوائل الكلمات.</b>
83	أ- ما اتفقا على قراءته بفتح أوله.
86	ب- ما اتفقا على قراءته بكسر أوله.
90	ج- ما اتفقا على قراءته بضم أوله.
93	<b>ثانياً: تعاقب الحركات على أوساط الكلمات.</b>
94	أ. ما اتفقا على قراءته بتحريك وسطه
98	ب- ما اتفقا على قراءته بتسكين وسطه.

الصفحة	الموضوع
100	ج- ما اتفقا على قراءته بالتضعيف.
102	المبحث الثاني: مواضع اختلاف الإمامين في تعاقب الحركات.
102	- ما اختلفا في قراءته بين التحريك والتسكين.
104	- ما اختلفا في قراءته بين التشديد والتخفيف.
105	- ما اختلفا في قراءته بين الكسر وغيره.
105	- ما اختلفا في قراءته بين الفتح وغيره.
107	- ما اختلفا في قراءته بين الضم وغيره.
الفصل الرابع: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في صيغ الأفعال	
109	المبحث الأول: مواضع اتفاق الإمامين في صيغ الأفعال.
109	أولاً: ما اتفقا على قراءته بصيغ الثلاثي المجرد بأوزانه المختلفة.
113	ثانياً: ما اتفقا على قراءته بوزن الثلاثي المزيد.
113	أ- ما اتفقا على قراءته ببناء (أفعل).
115	ب- ما اتفقا على قراءته ببناء (فاعل).
117	ج- ما اتفقا على قراءته بتضعيف عينه.
119	د- ما اتفقا على قراءته بوزن (افتعل).
121	هـ- ما اتفقا على قراءته بوزن (تفاعل، تفاعل).
123	و- ما اتفقا على قراءته بحركة عينه بحركة واحدة.
125	ز- ما اتفقا على قراءته بصيغة الماضي.
126	ح- ما اتفقا على قراءته بصيغة الأمر.
129	المبحث الثاني: مواضع اختلاف الإمامين في صيغ الأفعال.
129	أولاً: ما اختلفا في قراءته بين المجرد والمزيد.
130	أ- ما قرأه أبو عمرو مجرداً وقرأه يعقوب مزيداً.
131	ب- ما قرأه أبو عمرو مزيداً وقرأه يعقوب مجرداً.
131	ثانياً: ما اختلفا في قراءته بين التخفيف والتشديد.
132	أ- قراءة الإمام أبو عمرو بالتخفيف وقرأه الإمام يعقوب بالتشديد.

الصفحة	الموضوع
133	ب- ما قرأه أبو عمرو بالتشديد، وقرأه يعقوب بالتخفيف.
133	ثالثاً: ما اختلفا في حركة فائه بين الكسر والضم.
135	رابعاً: ما اختلفا في حركة عينه بين الكسر والفتح.
136	خامساً: ما اختلفا في قراءته بين صيغتي الماضي والمستقبل.
137	سادساً: ما اختلفا في قراءته بين أصله وما أبدل منه
138	المبحث الثالث: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في بناء الفعل للمعلوم والمجهول.
139	أولاً: أ- ما اتفقا على قراءته بالبناء للمعلوم.
142	ثانياً: ما اتفقا على قراءته بالبناء للمجهول.
145	ثالثاً: ما قرأه أبو عمرو مبنياً للمعلوم، وقرأه يعقوب مبنياً للمجهول.
146	رابعاً: ما قرأ أبو عمرو مبنياً للمجهول، وقرأه يعقوب مبنياً للمعلوم.
147	المبحث الرابع: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الفعل من حيث التذكير والتأنيث
147	أولاً: أ- ما اتفقا على قراءته بالتذكير.
149	ب- ما اتفقا على قراءته بالتأنيث.
151	ثانياً: أ- ما قرأه أبو عمرو بالتذكير وقرأه يعقوب بالتأنيث.
152	ب- ما قرأه أبو عمرو بالتأنيث، وقرأه يعقوب بالتذكير.
153	المبحث الخامس: التخلص من التقاء الساكنين.
153	مفهوم الساكن عند اللغويين.
155	أ- ما اتفقا على قراءته بالتخلص من التقاء الساكنين بالكسر .
155	ب- ما اتفقا على قراءته بالتخلص من التقاء الساكنين بالضم.
156	ج- ما اتفقا على قراءته بالتخلص من التقاء الساكنين بالفتح.

الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الأسماء والأفعال والحروف على المستوى النحوي
	الفصل الأول: مواضع اتفاق الإمامين في الأسماء واختلافهما فيها.
163	المبحث الأول: المرفوعات.
163	أ- ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالابتداء.
167	ب- ما اتفقا على قراءته مرفوعاً لكونه خبراً.
177	ج- ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالفاعلية.
182	د- ما اتفقا على قراءته مرفوعاً لكونه اسماً لناسخ أو خبراً له.
188	هـ- ما اتفقا على قراءته مرفوعاً بالتبعية.
188	أولاً: ما ارتفع لكونه نعتاً.
193	ثانياً: ما ارتفع لكونه بدلاً.
198	ثالثاً: ما ارتفع لكونه عطفاً.
205	المبحث الثاني: المواضع المختلف في قراءتها بين الرفع وغيره.
216	المبحث الثالث: المنصوبات.
216	أ- ما اتفقا على قراءته منصوباً بالمفعولية.
222	ب- ما اتفقا على قراءته منصوباً على الحال.
224	ج- ما اتفقا على قراءته منصوباً بالتبعية.
231	د- ما اتفقا على قراءته منصوباً لكونه اسماً لناسخ أو خبراً له أو محمولاً على ناسخ.
231	أولاً: ما اتفقا على قراءته منصوباً لكونه خبراً لكان.
234	ثانياً: ما اتفقا على قراءته منصوباً لكونه اسماً لأن أو محمولاً عليها.
240	المبحث الرابع: المواضع المختلف في قراءتها بين النصب وغيره.
255	المبحث الخامس: المجرورات.
255	أ- ما اتفقا على قراءته مجروراً بالإضافة.
260	ب- ما اتفقا على قراءته مجروراً بالتبعية.

الصفحة	الموضوع
260	أولاً: ما اتفقا على قراءته مجروراً لكونه نعتاً.
262	ثانياً: ما اتفقا على قراءته مجروراً لكونه بدلاً.
265	ثالثاً: ما اتفقا على قراءته مجروراً لكونه عطفاً.
268	المبحث السادس: المواضع المختلف في قراءتها بين الجر وغيره.
279	المبحث السابع: الممنوع من الصرف.
280	أولاً: أ- ما اتفقا على قراءته مصروفاً.
282	ب- ما اتفقا على قراءته ممنوعاً من الصرف.
287	المبحث الثامن: المواضع المختلف في قراءتها بين الصرف ومنعه.
297	المبحث التاسع: الضمائر بين الإثبات والحذف والتغاير.
297	أ- ما اتفقا على قراءته بالإثبات.
300	ب- ما اتفقا على قراءته بالحذف.
302	ج- ما اتفقا على قراءته بضمير وقرأ غيرهم بآخر.
303	د- ما اتفقا على قراءته بضمير التعظيم (نا الفاعلين).
305	هـ- ما اتفقا على قراءته بضمير الواحد (تاء الفاعل).
الفصل الثاني: مواضع اتفاق الإمامين في الأفعال واختلافهما فيها.	
308	المبحث الأول: الفعل من حيث كونه معرباً.
309	أولاً: ما اتفقا على قراءته مرفوعاً من الأفعال.
318	ثانياً: ما اتفقا على قراءته منصوباً من الأفعال.
326	ثالثاً: ما اتفقا على قراءته مجزوماً.
331	المبحث الثاني: المواضع المختلف فيها بين الإمامين في إعراب الفعل.
331	أ- ما اختلفا في قراءته بين الرفع والنصب.
335	ب- ما اختلفا في قراءته بين الرفع والجزم.
340	ج- ما اختلفا في قراءته بين الجزم والنصب.
343	د. ما اختلف في قراءته بين التحريك والاختلاس.
347	هـ- ما اختلفا في قراءته بين التسكين والاختلاس.



الصفحة	الموضوع
349	المبحث الثالث: الفعل من حيث كونه مسنداً.
350	أ- ما اتفقا على قراءته بإسناد الفعل إلى المتكلم.
353	ب- ما اتفقا على قراءته بياء الغيبة.
355	ج- ما اتفقا على قراءته بتاء الخطاب.
359	المبحث الرابع: ما اختلفا فيه من حيث الإسناد إليه.
359	أ- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى الغائب، وقرأه يعقوب مسنداً إلى المخاطب.
362	ب- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى المخاطب، وقرأه يعقوب مسنداً إلى الغائب.
363	ج- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى المتكلم، وقرأه يعقوب مسنداً إلى الغائب.
364	د- ما قرأه أبو عمرو مسنداً إلى الغائب، وقرأه يعقوب مسنداً إلى المتكلم.
الفصل الثالث: مواضع اتفاق الإمامين في الحروف واختلافهما فيها.	
366	المبحث الأول: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الحروف العاملة.
367	أولاً: همزة (إن).
367	أ- ما اتفقا على قراءته بالكسر.
369	ب- ما اتفقا على قراءته بالفتح.
373	ج- ما اختلفا في قراءته بين الكسر والفتح.
378	ثانياً: لام الأمر.
378	أ- ما اتفقا على قراءته بالتسكين.
379	ب- ما اتفقا على قراءته بالتحريك.
380	ج- ما اختلفا في قراءته بين الكسر والتسكين.
381	ثالثاً: حروف الجر.
381	- ما اتفقا على قراءته بالحذف في حروف الجر.
384	المبحث الثاني: مواضع اتفاق الإمامين واختلافهما في الحروف غير العاملة.
384	أولاً: حروف العطف.
384	أ- ما اتفقا على قراءته بالإثبات في حروف العطف.
385	ب- ما اتفقا على قراءته بالحذف في حروف العطف.

الصفحة	الموضوع
386	ج- ما اتفقا على قراءته بإثبات حرف دون آخر.
388	د- ما اختلفا في قراءته بين حرف وآخر.
390	ثانياً: حروف الجزاء.
390	- ما اتفقا على قراءته بإثبات حرف الجزاء.
392	ثالثاً: ما اختلفا في قراءته بين الاسمية والحرفية.
394	رابعاً: التسكين والتشديد.
394	أ- ما اتفقا على قراءته بالتخفيف.
396	ب- ما اتفقا على قراءته بالتشديد.
398	ج- ما اختلفا في قراءته بين تسكين الحرف وتشديده.
401	الخاتمة.
404	قائمة المصادر والمراجع.
418	فهرس الموضوعات.